نقد متون الأحاديث

عند الحافظ ابن كثير في كتابه
تفسير القرآن العظيم

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩م



مكتبة الإمام الذهبي للنشر والتوزيع

❖ الرئيسي - حولي - شارع المثنى - مجمع البدري
ص. ب: ١٠٧٥. الرمز البريدي ٣٢٠١١
ت: ٢٢٦٥٧٨٠٦ فاكس: ٢٢٦١٢٠٠٤
❖ فرع حولي - شارع المثنى - تلفون: ٢٢٦١٥٠٤٦
❖ فرع المباركية - مقابل مسجد ابن بحر - ت: ٢٢٤٩٠٦٠٤
❖ فرع الفحيحيل البرج الأخضر شارع الدبوس - ت: ٢٥٤٥٦٠٦٩
❖ فرع المصاحف - حولي - مجمع البدري: ت: ٢٢٦٢٩٠٧٨
❖ فرع الرياض - المملكة العربية السعودية - التراث الذهبي ت: ٠٥٥٧٧٦٥١٣٨
الساخن: ت: ٩٤٤٠٥٥٥٩

E – mail: z. zahby74@yahoo. com

نقد متون الأحاديث

عند الحافظ ابن كثير في كتابه
(تفسير القرآن العظيم)

(دراسة تطبيقية)

إعداد

د. وضحة عبد الهادي عبد الرحمن المري

تقديم ومراجعة:

الشيخ: ماهر ياسين الفحل   الشيخ: هادي حمد المري



أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا

لاستيفاء جزء من متطلبات درجة الماجستير في:

الحديث الشريف وعلومه

بإشراف د. جاسمية شمس الدين

أسماء أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور: **مبارك سيف الهاجري** (رئيساً للجنة ومناقشاً)

الأستاذ الدكتور: **ياسر أحمد الشمالي** (مناقشاً)

الأستاذة الدكتورة: **جاسميه محمد شمس الدين** (مشرفاً)

الإهداء

أهدي هذا الكتاب وهذا العمل المتواضع ـ الذي أسأل الله تعالىٰ أنْ يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ يوفقني لخدمة الدين الإسلامي علىٰ العموم وخدمة السنة النبوية علىٰ الخصوص ـ:

۞ إلىٰ **والدي** اللذين ربياني فأحسنا تربيتي.

۞ وإلىٰ **زوجي** الذي ساندني وأعانني.

۞ وإلىٰ **بناتي** رفيقات دربي.

۞ وإلىٰ **أبنائي** أمل المستقبل.

۞ كما أهدي هذا العمل **لكلِّ محب لسنة نبينا** ـ ﷺ ـ حريصاً علىٰ معرفة صحيحها من سقيمها.

وأسأل الله ـ ﷻ ـ الهداية والتوفيق

كلمة شكر

أشكر الله ـ ﷻ ـ وأحمده علىٰ نعمة إتمام هذا الكتاب ، فقد قال تعالىٰ ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: آية ٧] .

وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلىٰ جامعة الكويت وكلية الدراسات العليا وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

فالشكر كل الشكر إلىٰ أساتذتي في كلية الشريعة ، وأخص منهم أصحاب الاختصاص أساتذة قسم الحديث الشريف وعلومه ، وعلىٰ رأسهم مدير برنامج الحديث الشريف: الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي الذي لم يأل جهداً في مساعدتي والردِّ علىٰ أسئلتي ، فجزاه الله خير الجزاء ، ثمَّ الشكر البالغ إلىٰ أستاذتي الفاضلة الدكتورة جاسمية شمس الدين التي تكرمت بالإشراف علىٰ هذه الرسالة ، فكانت بحق مرْشداً موجهاً ناصحاً ، والشُّكر كذلك موصول لكل من الشيخين الفاضلين:

الشيخ الدكتور: ماهر الفحل ، والشيخ الفاضل: هادي المري علىٰ تفضلهما وتفرغهما لقراءة الرسالة والتعليق عليها فجزاهما الله خير الجزاء ، وبارك الله لهما في المال والأهل والذرية .



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الدكتور
ماهر ياسين الفحل

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه.

أما بعد:

فقد أهدتني الأخت الفاضلة، الدكتورة. وضحة عبد الهادي عبد الرحمن المري نسخة من أطروحتها الماجستير: «نقد المتون عند الحافظ ابن كثير» في مكة المكرمة، وقد قرأت الأطروحة كاملة بمتنها وهوامشها في الحرمين المكي والمدني، وسرني ما فيها من علم وإتقان وحسن تعبير وأدب في النقد، والسير علىٰ طريقة المحققين المتقنين.

فأسأل الله أن يبارك في جهود الأخت الفاضلة، وأن يبارك لها في زوجها وأولادها وبناتها، وأن يجعلهم الله من الصالحين، اللهم زدهم علما ونفعاً وخيراً يا أرحم الراحمين، وارحم المسلمين في كل زمان ومكان، اللهم آمين.

د. ماهر ياسين الفحل

١٠/شوال/١٤٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم
هادي بن حمد المري

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، ولا إله إلا الله إله الأولين والآخرين، وقيوم السماوات والأرضين، ومالك يوم الدين، الذي لا فوز إلا بطاعته، ولا غنىٰ إلا بالافتقار إلىٰ رحمته، ولا هدىٰ إلا في الاستهداء بنوره، ولا حياة إلا في رضاه، ولا نعيم إلا في قربه، ولا صلاح للقلب إلا في الإخلاص له وتوحيد حبه، الذي إذا أطيع شكر، وإذا عصي تاب وغفر، وإذا دعي أجاب، وإذا عومل أثاب.

وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كلمة قامت بها الأرض والسماوات، وخلقت لأجلها جميع المخلوقات، وبها أرسل الله تعالىٰ رسله، وأنزل كتبه، وشرع شرائعه، ولأجلها نصبت الموازين، ووضعت الدواوين، وقام سوق الجنة والنار، وعنها يسأل الأولون والآخرون.

وأشهد أنَّ محمدا عبده ورسوله، وأمينه علىٰ وحيه، وخيرته من خلقه، وسفيره بينه وبين عباده، والمبعوث بالدين القويم، والمنهج المستقيم، أرسله الله رحمة للعالمين، وإماماً للمتقين، وحجة علىٰ الخلائق أجمعين[1].

(١) مقتبس من مقدمة «زاد المعاد» للعلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ.

وبعد:

فقد اطلعت علىٰ البحث المقدم من أختنا الفاضلة، الدكتورة: وضحة المري، والموسوم بـ(نقد متون الأحاديث عند الحافظ ابن كثير في كتابه «تفسير القرآن العظيم»)، فألفيته بحثاً جيداً، وفيه جدة وأهمية في مثل هذا الباب وهو: «نقد المتون».

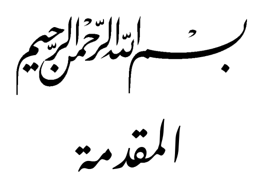
ولقد أحسنت الدكتورة في الاختيار لهذا البحث ولهذا العالم الجهبذ ابن كثير ـ رحمه الله ـ، وهو من جمع بين الحديث والتفسير وغيرها من العلوم، وهذا ما هيئه للحكم علىٰ المتون ونقدها.

ولكن لابد من الانتباه لدقة هذه المسألة، وهي «نقد المتن»، فإنَّ هذا لا يتأتىٰ لكل أحد، فلابد من الحاكم بذلك أن يكون ريّاناً من العلوم الشرعية وآلاتها، وليعلم أنَّ نكارة المتن لا تكون إلا في الأسانيد المنكرة، ولذلك لما يحكم علىٰ حديث بنكارة المتن وضعفه، والإسناد ظاهره الصحة، فهنا لابد من التنقير عن علة هذا الخبر، وستوجد العلة بعد ذلك بإذن الله، والعلة تتبين بجمع الطرق، والنظر في تراجم رجال السند نظرة استقصائية عن أحوال الراوي، والنظر في أحكام النقاد عن علة هذا الخبر المنكر.

وهذا كما قلت: لا يتأتىٰ لكل أحد، والإمام ابن كثير هو من أولئك العلماء الحفاظ الذين تمكنوا من العلوم الشرعية، فكانت له هذه النقدات الحديثية، والتي استخرجتها الباحثة بعد أن استقرأت تفسير ابن كثير بكامله،

فلله درّها كيف استطاعت أن توفّق بين دراستها وجهدها فيه، وبين متطلبات حياتها الاجتماعية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



المقدمة

إنَّ الحمد لله، أحمده وأستعينه، وأستغفره، وأعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد ان محمداً عبده ورسوله[1].

وبعد:

فإنَّ الله تعالىٰ بعث نبيَّه محمداً ـ ﷺ ـ خاتماً للأنبياء والرُّسل، وجاءت رسالته كافَّة للنّاس إلىٰ أنْ يرث الله الأرض ومن عليها، فاقتضىٰ ذلك أنْ تُحفَظ أُصولها عن التَّحريف والتَّزييف، فشكَّل هذا الحفظ أحد دواعي استمرارها عبر الزَّمان والمكان، وقد تكفَّل الله بذلك حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: آية ٩]. وجاء هذا العهد؛ ليشمل مصدري التَّشريع الرئيسين، وهما: القرآنَ، والسُّنةَ.

فيسَّر الله للقرآن حفّاظاً حفظوه في السُّطور والصُّدور من اللَّحظة الأولىٰ للتَّنزيل، ويسَّر الله للسّنة النبويَّة أيضاً أئمَّة عدولاً ضابطين في كلِّ عصر ومِصر ينفون عنها تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين، فتعاقبَت

(١) أخرجه مسلم ـ كتاب الجمعة ـ باب تخفيف الصلاة والخطبة ـ (ح٨٧١).

جهودهم عبر الزَّمان.

وقد اعتنىٰ علماء الحديث بدارسة الأحاديث النَّبويَّة، فعملوا علىٰ دراستها إسناداً ومتناً، ونشأَ عن هذه الدّراسات علوم كثيرة، منها علم الرّجال، وعلم المصطلح، وعلم العلل، وعلم الجرح والتَّعديل، وغيرها من العلوم.

وقد عرف نقد المتن منذ وقت مبكر لدىٰ علماء الحديث، فظهرت بدايات هذا العلم في عصر الصَّحابة والتَّابعين إلىٰ عصر المصنَّفات الحديثيَّة.

وممَّن اشتهر بنقد المتن من الصحابة أمُّ المؤمنين عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ فردَّت حديث عمر، وابنه عبد الله، وأبو هريرةَ ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ (إنَّ الميِّتَ ليُعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ) وقالت: حسبكم القرآنَ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: آية ١٦٤]، كما جاء في صحيح البخاري ومسلم[(١)].

۞ أهميَّة الموضوع، وسبب اختياره:

تتجلَّى أهميَّة هذا البحث في إبراز جهود علماء الجرح والتَّعديل في نقد المتن؛ باعتباره ركيزة من أهمِّ ركائزهم في نقد الأحاديث، والحكم عليها بالصَّحة أو الضَّعف، أو الوضع بحسب ما يليق بها.

واتخذت من ابن كثير ـ رحمه الله ـ نموذجاً لذلك، وذلك للأسباب التالية:

* أنَّ كتاب «تفسير القرآن العظيم» من أهمِّ كتب التَّفسير بالمأثور

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الجنائز ـ باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله ـ (ح١٢٨٨)، ومسلم في «صحيحه» ـ كتاب الجنائز ـ باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ـ (ح٩٣٢).

ـ القرآن والسُّنَّة ـ فوجدت بالاستقراء الكثير من الأحاديث التي يمكن اتِّخاذها مثالاً للبحث.

* أنَّ الحافظ ابن كثير يعدُّ من العلماء المحدِّثين الذين اهتمّوا بنقد المتن، ويتَّضح ذلك جليّاً في كتابه «تفسير القرآن العظيم».

* وفرة الأمثلة علىٰ هذا البحث في تفسير الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ ممّا يثري المادَّة العلميَّة.

* قلَّة من اهتمَّ بهذا الجانب، بل لم أجدْ من كتب في هذا الموضوع؛ ألا وهو: «نقد متون الأحاديث عند الحافظ ابن كثير في كتابه تفسيرِ القرآن العظيم»، علىٰ حسب اطلاعي.

* قلَّة من كتب في نقد المتون كعلم مستقل في هذا الزَّمن؛ ممّا يجعل الكتابة في هذا الموضوع ذا أهميَّة بالغة لإبرازه للباحثين والمتعلّمين.

* الردُّ علىٰ من زعم أنَّ المحدّثين قد اكتفوا بنقد السند دون المتن.

* أهمية تفسير ابن كثير لاشتهاره وانتشاره بين يدي المسلمين.

منهجيَّة البحث:

قمت باختيار ثلاثة مباحث، وهي:

* نقد الحافظ ابن كثير لمتون الأحاديث والآثار لكونها منكرةً.

* نقد الحافظ ابن كثير لمتون الأحاديث والآثار لكونها من الإسرائيليّات.

* نقد الحافظ ابن كثير لمتون الأحاديث والآثار لمخالفتها للكتاب أو السُّنة أو التَّاريخ.

وسأكتفي بهذه المباحث لكثرة الأحاديث الواردة فيها كما سيتبيَّن أثناء الدِّراسة.

وجاء منْهج البحث الذي اتَّبعته في هذه الدراسة عبر خطوات العمل التّالية:

أولاً: الاستقراء والجمع، وكان ذلك لشقَّي الدِّراسة العملي والتَّطبيقي، فقمت بجمع الأحاديث والآثار التي اشتملها نقد الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ ممّا يتعلَّق بموضوع البحث، ثمَّ صنَّفتها بحسب الفصول والمباحث.

ثمَّ قمت باستقراء ما تيسَّر لي من أقوال العلماء وحكمهم علىٰ هذه الأحاديث والآثار تصحيحاً أو تضعيفاً، وحاولت جهدي أن أجمع أغلب الأقوال في هذه الأحاديث إنْ وجد.

ثانياً: منهجيَّة الدِّراسة:

* أذكر الآية الكريمةَ التي ذكر الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ الحديث تفسيراً لها، وأقوم بعزو الآيات إلىٰ سورها، وأذكر رقم الآية، ثمَّ أذكر الحديث أو الأثر، ومن ثمَّ أذكر تعليق الحافظ ابن كثير عليه.

* أقوم بتخريج الحديث منْ جميع طرقه؛ فإنْ كان الحديث موجوداً في الكتب المتأخِّرة، يرويه صاحب هذا الكتاب عن صاحب كتاب متقدِّم فإنَّني أكتفي بالمتقدِّم، ولا أذكر المُتأخِّر إلّا لحاجةٍ أو فائدة؛ كأنْ يكون له حكم علىٰ

الحديث أو نقد لسنده أو متنه.

❋ استفدت في تخريج الأحاديث من برامج الحاسب الآليِّ، مع مقارنة هذا التَّخريج بالكتب المطبوعة بعد تخريجه.

❋ قمت بترتيب تخريج الحديث على الوفيات.

❋ إذا ذكر الحافظ ابن كثير الحديث، ونسبه إلى أحد الكتب ولم أجدْه؛ فإنّي أكتفي بتخريج ابن كثير له.

❋ اعتمدت في تعليق الحافظ ابن كثير على طبعةِ دار الحديث؛ فإذا نقلت كلامه من طبعة أخرى فإنّي أشير إلى اسم الطَّبعة في الهامش، وإذا لم أذكر فإنّي أعني الطَّبعة التي اعتمدتُّها.

❋ أقوم بذكر أقوال العلماء في الحديث أو الأثر تصحيحاً وتضعيفاً إنْ وُجِد.

❋ وأحياناً لا أذكر قول العالم مع أقوال العلماء في نقدهم للحديث، ثمَّ أذكره لاحقاً عند الكلام في نقد متن الحديث؛ وذلك للحاجة إليه هناك، وللاستدلال به في موضعه خشية الإطالة والتِّكرار.

❋ إذا ذكر العلماء في تعليقهم على الحديث تخريج الحديث، فإنّي لا أعيد ذكر هذه المصادر في الهامش، أمّا إنْ أشاروا إلى أقوال العلماء في الجرح والتعديل فإنّي أسنِد كلَّ قولٍ إلى مصدره إنْ وجِد.

❋ ثمَّ أذكر تعليق الباحث على الحديث أو الأثر، وذلك بدراسة إسناده ومتنه، ثمَّ الحكم عليه إسناداً ومتناً.

* إذا كان الحديث أو الأثر قد ذكر إسناده الحافظ ابن كثير وليس له إلّا ذلك الإسناد ؛ فإنّي أقوم بتخريجه دون ذكر إسناده في الهامش ، أمَّا إنْ كان له طرقٌ أخرىٰ فإنّي أذكر تخريجه كاملاً مع بيان طرقه .

* وإذا كان الحديث أو الأثر له طرقٌ كثيرةٌ ، فإنّي أحكم علىٰ كلِّ طريق بمفرده ، ثمَّ أذكر الحكم النِّهائي علىٰ الحديث بمجموع طرقه .

* عند دراسة إسناد الحديث فإنّي أترجم للرُّواة الضُّعفاء فقط ، وأبدأ بذكر الرّاوي الذي يعتبر آفة الحديث ، وأكثرهم ضعفاً ، أو منْ يغلب علىٰ الظنِّ أنَّ الخطأ منه ، ثمَّ أذكر الرُّواة الضُّعفاء الآخرين في الحديث .

* عند ترجمة الرُّواة فإنّي لا أُعيد التَّرجمة في كلِّ حديث ، بل أشير إليه في الهامش بأنَّه قد سبقت ترجمته ، فلا أعيد إلّا ما اقتضت الحاجة لإعادته ، لبيان سبب العلَّة في ذلك الحديث خاصَّة ، وذلك خشية التَّطويل .

* وأحياناً ـ علىٰ قلَّة ـ أقوم بترجمة الرّاوي في حديث متأخِّر ولا أذكر ترجمته في الحديث المتقدِّم ، وأشير إلىٰ ذلك في الهامش ، وذلك للحاجة إليه في ذلك الحديث خاصَّة ، حيث تكون الآفة منه .

* أقوم بذكر شواهد الحديث إنْ وجِد ، ثمَّ أقوم بدراسة إسناد الشاهد للاعتبار به في تقوية الحديث الذي أقوم بدراسته .

* إذا كان الشاهد صحيح الإسناد ، فإنّي أكتفي بقولي : إسناده صحيحٌ ، ولا أترجم لرواته ، وإنْ كان الشاهد ضعيفاً ، فإنّي أترجم للرواة الضعفاء فيه ثمَّ أحكم عليه .

❁ إذا احتجت لترجمة أحد الرُّواة الثّقات، فإنّي أكتفي بحكم الحافظ ابن حجر عليه في «تقريب التَّهذيب».

❁ أقوم بعزو الأقوال إلىٰ مصادرها الأصليَّة، فإنْ لم أجدْه فإنّي أعزوه للمصدر الذي نقلْته منه.

❁ عنْد ذكر الكتاب في الهامش لأوَّل مرة، فإنّي أذكر جميع بيانات الكتاب، ثمَّ بعد ذلك أكتفي بذكر اسم الكتاب والمؤلف، ورقم الجزء والصَّفحة؛ إلّا في مواضع تخريج الحديث، فإنّي لا أذكر بيانات الكتب للمحافظة علىٰ صياغة التَّخريج، إلَّا في بعض المواضع التي يكون الحديث فيها مخرَّجاً من كتابٍ واحدٍ.

❁ خطّة البحث:

قسَّمت البحث إلىٰ مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أوَّلاً: المقدِّمة: بيَّنت فيها أهميَّة الموضوع، وسبب اختياره، ومنهجيَّتي في البحث، وخطَّة البحث.

ثانياً: التَّمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: تعريفٌ عامٌّ بالحافظ ابن كثير، وكتابه «تفسير القرآن العظيم».

المطلب الأوَّل: تعريفٌ عامٌّ بالحافظ ابن كثير.

المطلب الثّاني: تعريفٌ عامٌّ بكتابه «تفسير القرآن العظيم».

المبحث الثّاني: بيان معنىٰ النَّقد، وأهميَّته.

المطلب الأوَّل: الإسرائيليّات لغةً.

المطلب الثاني: الإسرائيليات اصطلاحاً.

المبحث الثاني: حكم رواية الإسرائيليّات.

المبحث الثالث: موقف الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ منَ الإسرائيليّات.

المبحث الرّابع: الأحاديث والآثار الإسرائيليّة التي انتقدها الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ.

الفصل الثالث: نقد الحافظ ابن كثير لمتون الأحاديث أو الآثار لمخالفتها للقرآن أو السُّنة أو التّاريخ

المبحث الأول: تعريف الحديث المشكل.

المطلب الأوَّل: التّعريف اللغوي.

المطلب الثّاني: التَّعريف الاصطلاحي.

المبحث الثاني: الأحاديث التي انتقدها الحافظ ابن كثير لمخالفتها للقرآن أو السُّنة.

المبحث الثالث: الأحاديث التي انتقدها الحافظ ابن كثير لمخالفَتها للتّاريخ.

* **الخاتمة والتوصيات.**

وأخيراً فإنَّ هذا جهْد المقلِّ، حاول فيه إفراغ وسْعه، وبذْل جهْده، فإنْ أصبت فمنَ الله وتوفيقه، وإنْ أخطأت فمنْ نفسي ومن الشَّيطان، وأرجو أن أكون قد وفِّقت في إخراج هذا البحث على الوجه المطلوب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد

وفيه مبحثان:

❊ المبحث الأوَّل: تعريفٌ عامٌّ بالحافظ ابن كثير، وكتابه «تفسير القرآن العظيم».

❊ المبحث الثّاني: بيان معنىٰ النَّقد، وأهميَّته.

المبحث الأوَّل
تعريف عام بالحافظ ابن كثير وكتابه «تفسير القرآن العظيم»(١)

المطلب الأوَّل: تعريف عام بالحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ.

۞ نسبه:

هو الشّيخ الإمام العالم الحافظ المؤرِّخ عماد الدِّين أبو الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن درع القرشي الأصل الدمشقي الشافعي.

۞ مولده:

ولد الإمام الجليل الحافظ بقرية «مجدل» من أعمال مدينة بصرىٰ بدمشق وهي قرية أمه، سنةَ إحدىٰ وسبعمائةَ، إذ كان أبوه خطيباً بها.

۞ نشأته:

نشأَ الحافظ ابن كثير في بيت علم ودين، فأبوه عمر بن حفص بن كثير أخذ عن النَّواوي والفَزاري، وكان خطيب قريته، وتوفّىٰ أبوه وعمره ثلاث سنواتٍ أو نحوها، وانتقلت الأسرة بعد موت والد ابن كثير إلىٰ دمشق في سنة (٧٠٧هـ)، وخلف والده أخوه عبد الوهاب، فقد بذل جهدًا كبيرًا في رعاية هذه الأسرة بعد فقدها لوالدها، وعنه يقول الحافظ ابن كثير: «وقد كان لنا

(١) نقلاً من ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي ابن محمد سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

شقيقاً، وبنا رفيقًا شفوقًا، وقد تأخَّرت وفاته إلىٰ سنة (٧٥٠هـ)، فاشتغلت علىٰ يديْه في العلم فيسَّر الله منْه ما تيسَّر وسهَّل منْه ما تعسَّر)[١].

❁ حياته العلميَّةُ:

شغف ابن كثير بالعلم منذ صغره، فنشأَ محباً للقرآن وتفسيره، والحديث وحفظه، ومعرفة سنده ومتنه، والتّاريخ وروايته، والفقه وأحكامه، والسّيرة وأحداثها، والنَّحو، وغيرها من سائر العلومِ، لذلك أقبل علىٰ حفظ المتون والأسانيد والعلل والرّجال والتّاريخ حتىٰ برع في ذلك وهو شاب، وقد حفظ القرآنَ في سنِّ الحادية عشر عن شيخه ابن غيلان.

❁ شيوخه:

أوَّل شيخ تلقىٰ ابن كثير العلم عليه هو أخوه كمال الدّين عبد الوهاب، المتوفّي سنة (٧٥٠هـ)، ثمَّ تتلمذ بعد ذلك علىٰ رجال العلم المشهورين في ذلك العصر، وتلقىٰ عليهم التفسير، والحديث وعلومه، والفقه وأصوله، والتّاريخ، وغيرها، ومن هؤلاء الشيوخ:

* شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية ـ رحمه الله ـ.
* الحافظ أبو الحجاج يوسف المزي، رحمه الله.
* الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، رحمه الله.
* الشيّخ أبو العباس أحمد الحجار الشهير بـ«ابن الشحنة».

---

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية في التاريخ، مكتبة المعارف بيروت ـ لبنان. (٣١/١٤).

❊ الشَّيخ أبو إسحاق إبراهيم الفزاري، رَحِمَهُ اللَّهُ.

❊ الحافظ كمال الدّين عبد الوهاب الشَّهير بـ«ابن قاضي شهبة».

❊ الإمام كمال الدّين أبو المعالي محمد بن الزملكاني، رَحِمَهُ اللَّهُ.

❊ الإمام محيي الدّينِ أبو زكريّا يحيىٰ الشّيباني، رَحِمَهُ اللَّهُ.

❊ الإمام علم الدّين محمد القاسم البرزالي، رَحِمَهُ اللَّهُ.

❊ الشيخ شمس الدّين أبو نصر محمد الشّيرازي، رَحِمَهُ اللَّهُ.

❊ الشيخ شمس الدين محمود الأصبهاني، رَحِمَهُ اللَّهُ.

❊ عفيف الدّين إسحاقَ بن يحيىٰ الآمدي الأصبهاني، رَحِمَهُ اللَّهُ.

۞ تصانيفه:

للحافظ ابن كثير مؤلفات عدة في جميع المجالات، وهي كثيرة ومتنوعة، ومن أهمها:

❊ «تفسير القرآن العظيم»، وهو الذي تقوم الدِّراسة عليه، وقد تمَّ طباعته أكثر من مرة، وحققه جمع من العلماء، من ذلك: بتحقيق: سامي ابن محمد سلامة ـ دار طيبة للنشر والتوزيع، وتحقيق: محمود حسن ـ دار الفكر، محمد حسين شمس الدين ـ دار الكتب العلمية.

❊ «التَّكميل في معرفة الثّقات والضُّعفاء والمجاهيل»، تحقيق: د. شادي ابن محمد ابن سالم النعمان، مركز النعمان للبحوث الإسلامية، وقد جمع فيه الحافظ ابن كثير بينَ كتاب «تهذيب الكمال»، و«ميزان الاعتدال»، وهو في

أربع مجلَّدات في رجال الحديث.

* كتاب «جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن»، تحقيق: عبد الملك ابن عبد الله بن دهيش، دار خضر، وهو في عشر مجلدات.

* مسند الشيخين أبي بكر وعمر، ذكره في تفسيره لسورة (آل عمران آية ١٤٤) حيث قال: (وقد ذكرت ذلك في مُسْندي الشيخين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - أنَّ الصدّيق - رضي الله عنه - تلا هذه الآية لمّا مات رسول الله - صلى الله عليه وسلم -)(١).

قلت: مسند أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - لم أجدْه مطبوعاً، وأمّا مسند عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - فقد نشره الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، وطبع بدار الوفاء بمصر.

* «شمائل الرسول - صلى الله عليه وسلم - ودلائل نبوته، وخصائصه» مطبوع، وهو مأخوذ من كتاب «البداية والنهاية».

* «الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام» تحقيق: سامي بن محمد ابن جاد الله، دار الوطن، مجلد واحد.

* «إرشاد النَّبيه في أدلة التنبيه»، تحقيق: بهجت أبو الطيب، مؤسسة الرسالة، مجلدين.

* «أحاديث التوحيد والرَّد على الشرك»، ذكره بروكلمان في ذيل «تاريخ الأدب العربي».

* «اختصار علوم الحديث»، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، مكتبة

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢/١٢٨).

المعارف، مجلدين[1].

* «الأحكام الكبير»، طبع منه قطعة في دار النوادر، اشتمل علىٰ كتاب الأذان والمساجد واستقبال القبلة والصلاة، ثلاث مجلدات.

* «الاجتهاد في طلب الجهاد»، تحقيق: عبد الله عسيلان، مؤسسة الرسالة.

* «البداية والنهاية في التاريخ»، له أكثر من طبعة.

* «البلغة والإقناع في حل شبهة مسألة السماع»، ذكره حاجي خليفة في

(١) وقع خلافٌ بين العلماء في نسبة هذا الكتاب هل هو لابن كثير أم للشيخ أحمد شاكر ـ رحمهما الله ـ؟ قال معدُّ الكتاب إلىٰ برنامج المكتبة الشاملة: الكتاب اختصره ابن كثير من كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، وسمّاه «اختصار علوم الحديث» أو «الباعث الحثيث إلىٰ اختصار علوم الحديث»، وهذا الاسم الاخير «الباعث الحثيث» قديمٌ ذكره صدّيق حسن خان وسمّىٰ به كتاب ابن كثير، وصديق حسن خان توفّىٰ قبل مولد أحمد شاكر ـ رحمهما الله ـ وأوّل من طبع كتاب ابن كثير هو الشّيخ عبد الرّزاق حمزة ـ رحمه الله ـ طبع عليه ذلك الاسم، ولمّا طبع الكتاب العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ ظنَّ أنَّ «الباعث الحثيث» اسمٌ من وضع عبد الرزّاق حمزة، فقال: في مقدمة نشرته ما نصُّه: (ثمَّ رأيت أنَّ أصل كتاب ابن كثير عرف باسم «اختصار علوم الحديث» وأنَّ الأخ العلّامة الشيخ محمَّد عبد الرزّاق حمزة جعل له عنواناً آخر في طبعته الأولىٰ بمكَّة، فسمّاه «اختصار علوم الحديث، أو الباعث الحثيث إلىٰ اختصار علوم الحديث» التزاماً للسّجع الذي أغرم به الكاتبون في الأخيرة، وأن أكره السَّجع وأنفر منه، ولكن لا أدري كيف فاتني أنْ أغيِّر هذا في الطَّبعة الثانية التي أخرجتها، ثمَّ اشتهر الكتاب باسم «الباعث الحثيث»، وليس هذا اسم كتاب ابن كثير، وليس من اليسير أن أعرض عن الاسم الذي اشتهر به أخيراً، فرأيت من حقّي ـ جمعاً بين المصلحتين ـ حفظ الامانة في تسمية المؤلف كتابه، والإبقاء علىٰ الاسم الذي اشتهر به الكتاب أنْ اجعل «الباعث الحثيث» علَماً علىٰ الشرح الذي هو عملي ومن قلمي، فيكون اسم الكتاب «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» والأمر في هذا كلُّه قريب).

كتابه «كشف الظنون».

وفاته:

توفّىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في يوم الخميس، السّادس والعشرينَ من شهر شعبانَ (سنةَ ٧٧٤هـ، الموافق ١٣٧٣م).

المطلب الثاني: تعريف عام بكتابه «تفسير القرآن العظيم»:

١ ـ تاريخ كتابته:

لم يحدِّد الحافظُ ابن كثير، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تاريخ بدايته في كتابة هذا التَّفسير ولا تاريخ انتهائه منه، لكن ثمة دلائل تدلُّ علىٰ تاريخ انتهائه منه، فإنَّه ذكر عند تفسير «سورة الأنبياء» شيخه المزّي، ودعا له بطول العمر ممّا يفهم منه أنَّه قد ألَّف أكثر من نصف التَّفسير في حياة شيخه المِزّي المتوفّىٰ سنة (٧٤٢هـ).

واقتبس منه الإمام الزَّيلعي في كتابه «تخريج أحاديث الكَّشّاف»، والزَّيلعي توفّي سنة) ٧٦٢هـ)، ممّا يدلُّ علىٰ أنَّ كتاب الحافظ ابن كثير انتشر في هذه الفترة.

٢ ـ أهميَّته:

يعدُّ تفسير الحافظ ابن كثير ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ من الكتب التي كتب الله لها القبول والانتشار، فلا تكاد تخلو منه اليوم مكتبة سواءٌ كانت شخصيَّة أو عامَّة.

وقد نهج الحافظُ ابن كثير فيه منهجًا علميًا أصيلاً وساقه بعبارة فصيحة

وجمل رشيقة، وتتجلّىٰ لنا أهميَّة تفسير الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ في النَّقاط التّالية:

* ذكر الحديث بسنده في أغلب الأحيان.

* حكمه علىٰ الحديث بما يليق به في الأعم الأغلب.

* ترجيح ما يرىٰ أنَّه الحقُّ، دون التَّعصب لرأي أو تقليد بغير دليل.

* عدم الاعتماد علىٰ القصص الإسرائيليَّة التي لم تثبت في كتاب الله، ولا في صحيح سنَّة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وربما ذكرها وسكت عليها، وهو قليل.

* تفسيره ما يتعلَّق بالأسماء والصفات علىٰ طريقة سلف الأمَّة ـ رحمهم الله ـ من غير تحريف ولا تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل.

* استيعاب الأحاديث المتعلقة بالآية، فقد استوعب ـ رحمه الله ـ الأحاديث الواردة في عذاب القبر ونعيمه عند قوله تعالىٰ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: من آية ٢٧].

كذلك استوعب أحاديث الإسراء والمعراج عند قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: آية ١].

وكذا الأحاديث الواردة في الصَّلاة علىٰ النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عند قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾ [الأحزاب: من آية ٥٦].

وكذلك الأحاديث الواردة في فضل أهل البيت عند تفسير قوله تعالىٰ:

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: من آية ٣٣]، وغير هذا كثير.

وقد قال السّيوطي في ترجمة الحافظ ابن كثير: (له التّفسير الذي لم يؤلَّف علىٰ نمطه مثله)(١).

وقال الشّوكاني: (وله تصانيفُ، منها التّفسير المشهور، وهو في مجلَّدات، وقد جمع فيه فأوعىٰ، ونقل المذاهب والأخبار والآثار، وتكلَّم بأحسن كلام وأنفسه، وهو من أحسن التَّفاسير إنْ لم يكن أحسنها)(٢).

۞ الدّراسات المعاصرة علىٰ تفسير الحافظ ابن كثير(٣):

* ابن كثير ومنهجه في التَّفسير، إسماعيل سالم عبد العال، رسالة دكتوراة، كلِّية دار العلوم، جامعة القاهرة.

* حياة ابن كثير ومنهجه في تفسير القرآن العظيم، محمد بن عبد الله ابن صالح الفالح، رسالة دكتوراة، بإشراف: د. محمد الشّايع، كلية أصول الدّين، جامعة الإمام بالرياض.

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ. (صفحة ٥٣٤).

(٢) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣) نقلاً من ملتقىٰ أهل التفسير vb.tafsir.net، وموقع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، قسم الرسائل العلمية المناقشة في قسم التفسير وعلوم القرآن iu.edu.sa، وموقع ejabat.google.com.

* تخريج أحاديث سورة الرَّعد من تفسير ابن كثير، محمد عبده عبد الرّحمن الكحلاني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميَّة، بالمدينة المنوَّرة.

* ترجيحات الحافظ ابن كثير لمعاني الآيات في تفسيره، عرض ودراسة، عبد القادر منصور، رسالة ماجستير.

* استدراكات ابن كثير علىٰ ابن جرير في تفسيره، أحمد عمر عبد الله الغاني، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة.

* تخريج أحاديث سورة الكهف من تفسير ابن كثير، محمد بن عبده ابن عبد الرحمن الكحلاني، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلاميَّة، بالمدينة المنوَّرة.

* موقف الإمام ابن كثير من الإسرائيليّات في ضوء تفسيره، محمّد ابن إبراهيم تراوري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوَّرة.

* المقارنة بين منهج الإمامين ابن جرير وابن كثير في التَّفسير، محمد مختار بن طالب آل نوح، رسالة ماجستير، بإشراف: عبد الفتّاح عاشور، كلّية أصول الدّين، جامعة الأزهر، وهي منشورة.

* استدراكات ابن كثير علىٰ ابن جرير في تفسيره، شايع عبده شايع الأسمري، رسالة دكتوراة.

* الحافظ ابن كثير وجهوده في الجرح والتَّعديل في تفسيره، عبد العزيز ابن عبد الله الزِّير، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية التّربية، قسم الدِّراسات الإسلاميّة.

❊ البغوي وابن كثير ومنهجهما في التَّفسير ، تحقيق: زينب عبد الرَّحمن الدَّخيل ، رسالة دكتوراة .

❊ المقارنة بين منهج ابن عطية الأندلسي وابن كثير في تفسيرهما ، أحمد بن عبده بن الهادي الأزيبي ، رسالة دكتوراة .

❊ منهج ابن كثير في التَّفسير آياتِ الأحكام ، ياسر بن إسماعيل راضي ، رسالة ماجستير .

❊ منهج ابن كثير في نقد الرِّوايات من خلال تفسيره للقرآن ، خيريُّ قدريي أيوب ، رسالة ماجستير .

❊ ترجيحات ابن كثير لمعانيِّ الآيات في تفسيره ، عرضاً ودراسةً من أوَّل سورة يونس إلىٰ آخر القرآن الكريم ، عبد الله بن عبد العزيز العواجي ، رسالة دكتوراة .

❊ اختيارات الإمام ابن كثير في تفسيره ، أنس صالح أحمد رضا ، جامعة أمِّ درمان الإسلاميَّة ، كلية أصول الدّين ، رسالة ماجستير .

❊ اختيارات الإمام ابن كثير في تفسيره من الآية (٤٦) فصِّلت إلىٰ آية (٩٦) الواقعة ، التّيجاني علي آدم إدريس ، جامعة أمِّ درمان الإسلاميّة ، كلّية أصول الدّين ، رسالة ماجستير .

❊ اختيارات الإمام ابن كثير في تفسيره من سورة يوسف إلىٰ سورة الكهف ، سيف راشد الجابري ، جامعة أمِّ درمان الإسلامية ، كلّية أصول الدِّين ، رسالة ماجستير .

❊ اختيارات ابن كثير في تفسيره من الآية (٢٩) الحديد، إلىٰ آخر النّاس، مهدي عبد الله أحمد أبكر، جامعة أمِّ درمان الإسلاميّة، كلّية أصول الدّين، رسالة ماجستير.

❊ اختيارات الإمام ابن كثير في تفسير من الجزء العاشر إلىٰ الجزء الثّاني عشر، دراسة تحليليَّة، فاطمة عبد القادر الخضر، جامعة أمِّ درمان الإسلاميَّة، كلّية أصول الدّين، رسالة ماجستير.

❊ اختيارات الإمام ابن كثير في تفسيره، محمد سعيد إبراهيم محمود، جامعة أمِّ درمان الإسلاميّة، كلِّية أصول الدّين، رسالة ماجستير.

❊ اختيارات الإمام ابن كثير في تفسيره من الآية (٢٠) الفرقان، إلىٰ آية (٣٠)، نهىٰ عبد الرَّحيم علي، جامعة أمِّ درمان الإسلاميَّة، كلِّية أول الدّين، رسالة ماجستير.

❊ ترجيحات الحافظ ابن كثير لمعنىٰ الآيات في تفسيره، عرضاً ودراسة، آدم عثمان علي، إشراف: محمد أيوب محمّد يوسف، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة، رسالة ماجستير.

❊ منهج ابن كثير في التَّفسير، سليمان إبراهيم عبد الله اللّاحم، إشراف: محمد عبد الله الرّاوي، جامعة الإمام محمد عبد الرَّحمن الرّاوي، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير.

❊ الإمام ابن كثير ومنهجه في التَّفسير، خالد حسن عبد الرَّحيم، السودان، كلِّية القرآن الكريم، القرآن الكريم والعلوم الإسلاميَّة، رسالة ماجستير.

❊ الإمام ابن كثير ومنهجه في القرآن العظيم، فوزية أحمد الحسن طه، السودان، كلِّية القرآن الكريم، رسالة ماجستير.

❊ الإسرائيليات في تفسير ابن كثير، عبد الرّحمن السيَّد محمد أحمد، جامعة أمّ درمان الإسلامية، كلية أصول الدّين، رسالة ماجستير.

❊ منهج ابن كثير في رواياته ونقده للإسرائيليات، مصطفىٰ محمد مصطفىٰ الخان، إشراف: ياسر أحمد الشّمالي، جامعة آل البيت، كلية الدِّراسات العليا، رسالة ماجستير.

❊ ابن كثير المفسر، مطر أحمد مسفر الزَّهراني، جامعة أمّ القرىٰ، كلِّية الشَّريعة والدِّراسات الإسلامية، رسالة ماجستير.

❊ منهج الحافظ ابن كثير في نقد المرويات من خلال تفسيره للقرآن، خيري قدري أيوب محمود، جامعة القاهرة، كلِّية الآداب، رسالة ماجستير.

❊ الصِّناعة الحديثيَّة عند الحافظ إسماعيل بن كثير في كتابه تفسير القرآن العظيم، ياسر الشَّمالي، إشراف: حسيب حسن السّامرائي، جامعة آل البيت، كلّية الفقه والقانون، رسالة ماجستير.

❊ الرِّوايات المسندة عند الحافظ ابن كثير من كتب التّفاسير المفقودة، غالب محمد هوايش، إشراف: أمين محمّد عطيّة باشا، جامعة أمِّ القرىٰ، رسالة دكتوراة.

❊ الإمام ابن كثير وأثره في علم الحديث روايةً ودرايةً، مع دراسة منهجيَّة تطبيقيَّة علىٰ تفسير القرآن العظيم، د. عدنان محمّد عبد الله آل شلش،

دار النَّفائس للنَّشر والتَّوزيع.

قلت: ممّا سبق من الدِّراسات تتبيَّن الأهميَّة العظمىٰ لهذا التَّفسير العظيم، وما فيه من الفوائد التي لا تحصىٰ، جزىٰ الله مؤلّفه خير الجزاء، ورحمه الله رحمةً واسعةً(١).

(١) قال الشيخ ماهر الفحل معلقاً: وقد قرأت في كتب التفسير كثيراً، فلم أجد أروع من تفسير ابن كثير من حيث الأسلوب والتعبير، وحسن اختيار اللفظ، وهذه المكانة لم تتوفر لديه إلا بعد أنْ حصَّل العلوم الشريفة الأصلية والمساعدة.

المبحث الثّاني
بيان معنى النَّقد، وأهميّته لدى علماء الحديث

المطلب الأوّل: تعريف النَّقد لغة، واصطلاحاً:

النَّقد لغةً: هو تمييزُ الدَّراهمِ وإخراجُ الزَّيفِ مِنها، وكذا تميُّزِ غيرِها، ومِثلُ هذا المصدرِ في مدلولِه، التِّنقادُ والتَّنَقُّدُ من انتَقَدَ وتَنَقَّدَ الدَّراهم: أي ميَّز جيدها من رديئها[١].

و(انتَقَدَ): الولد شبَّ، والدَّراهم قبضها وأخرج منها الزَّيف، ويقال: انتقد الشِّعرُ علىٰ قائِلِه: أظهرَ عيبَه[٢].

وناقَدت فلاناً: إذا ناقشته في الأمر[٣].

وأمّا في الاصطلاح: فعرَّفه الأستاذ أحمد نور سيف بقوله: (علمٌ يبحث في تمييز الأحاديث الصَّحيحة من الضَّعيفة، وبيان عللها، والحكم علىٰ رواتها جرحاً وتعديلاً، بألفاظ مخصوصةٍ، ذات دلائل معلومة عند أهل الفنِّ)[٤].

---

(١) الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية. (٩/٣٢٠).

(٢) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفىٰ ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة. باب النون. (٢/٩٤٤).

(٣) الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م. مادة نقد. (٣/١٠٦).

(٤) العمري، محمد علي القاسم، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م. (ص١١).

المطلب الثّاني: بيان أهميَّة نقد متون الأحاديث[1]:

يعتبر نقد المتن ذو أهميَّة عالية في دراسة الأحاديث والحكم عليها بالصَّحة أو الضِّعف، فكما شرط العلماء في الرّاوي الذّي يقبل حديثه ويحتجُّ به شروطًا شرطوا كذلك في المتن شروطاً، لتأمين جانب الخطأ والسَّهو والنِّسيان عند الرّاوي، وسدِّ هذهِ الثَّغرة التّي قد تكون سببًا في دخول غير الصّحيح من الحديث في الصَّحيح، فكما اهتمَّ العلماء بالأسانيد، فقد اهتمّوا بالمتون ومحَّصوها، فشرط العلماء في المتن أنْ يكون سالمًا من الشذوذ، والعلَّة القادحة، والإدراج، والقلب، والاضطِّراب، والتَّصحيف، والتَّحريف.

فبعد أنْ يفرغ العلماء من دراسة الإسناد، ومعرفة أنَّه متَّصل، وأنَّ كلَّ راو في الإسناد مُتَّصف بالعدالة، والضَّبط، فإنَّهم لا يكتفون بذلك، بل يتَّجهون إلى دراسة المتن، ونقده، ليعرفوا هل به شذوذٌ، أو علَّة قادحة، وغير ذلك من أسباب القدح في المتن أم لا؟

فيبحث العلماء هل لهذا المتن الذى فرغوا من دراسة إسناده معارضًا من القرآن الكريم، أو السُّنَّة الثّابتة عن رسول الله ـ ﷺ ـ أم لا؟

فإذا لم يجدوا للمتن معارضًا قبلوه، وعملوا به، وأطلقوا على هذا النَّوع من الحديث الذى لا معارض له: الحديث المحكم، أو محكم الحديث، وأكثر أحاديث السُّنة كذلك، ولله الحمد والمنَّة.

---

(١) نقلاً بتصرف من: الخشوعي، الاستاذ الدكتور محمد الخشوعي، اهتمام المحدثين بالسنة المطهرة، المكتبة الشاملة. (١/٥١ ـ ٥٢ ـ ١٠٦).

أمّا إذا وجدوا للمتن معارضًا من القرآن الكريم، أو السنَّة الثابتة عنه ـ ﷺ ـ فإنَّهم يبحثون عن وجه للجمع بين النَّصين المتعارضين بأحد أوجه الجمع التي ذكرها العلماء، فإنْ لم يجدوا حكموا علىٰ هذا الحديث بالشذوذ أو النَّكارة أو الوضع.

فتوقَّفوا في قبول الحديث، إذا عارض القطعي أو ما هو أثبت منه، لاستحالة أنْ يُعارِض حديث رسول الله ـ ﷺ ـ القرآن الكريم، فالقرآن الكريم علىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ نزل، ووكَّل إليه بيانه لا معارضته.

ولأنَّ حديث رسول الله ـ ﷺ ـ لا يعارض بعضه بعضًا، ومصدره واحدٌ، فإذا وجد تعارض بين الحديث والقرآن الكريم، أو بين حديث وحديث آخر، ولم يتمكَّن الأئمَّة من دفع هذا التَّعارض، فإنَّ ذلك يرجع إلىٰ أمر خارجي.

فقد يكون بسبب خطأ الرّاوي أو نسيانه، أو أنَّ الرّاوي اقتصر علىٰ رواية جزءٍ من الحديث؛ وما اقتصر علىٰ روايته له تعلُّق بما تركه، أو أنَّه روي بالمعنىٰ فأخطأَ، أو أنَّه غفل عن سبب ورود الحديث أو المناسبة التي قيل فيها الحديث، أو أنّه اختصر الحديث اختصاراً مخلاً.

وكلُّ هذا بسبب أنَّهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النَّبي ـ ﷺ ـ من الكلام الذي لا يشبه كلامه.

قال ابن أبي حاتم: (تعلم صحَّة الحديث بعدالة ناقليه، وأنْ يكون كلاماً يصلح أنْ يكون مثلُه كلام النبوة، ويعرف سقمه وإنكاره بتفرُّد من لم تصح

عدالته بروايته)[1].

قلت: إلا أنَّه يجب التنبُّه إلىٰ قضية مهمة يقع فيها الخلل في جانب نقد المتون عند بعض الباحثين المعاصرين، وهي اعتقاد انفكاك نقد المتن عن نقد السند، فأدىٰ بهم ذلك إلىٰ رد الأحاديث الصحيحة بحجة نقد المتن ومخالفته للعقل أو للحس أو التجربة، وغيرها من الأمور التي لا يصح معارضة النصوص الصحيحة بها.

لأنَّه لا يمكن أن يكون المتن فيه نكارة أو شذوذ إلا ويكون سبب ذلك راجع إلىٰ الإسناد، ولا يمكن أن يكون المتن منكراً ويكون السند خالياً من العلة المسببة لهذه النكارة.

قال المعلمي اليماني: (إذا استنْكر الأئمَّة المحقّقون المتن، وكان ظاهر الإسناد الصِّحة، فإنَّهم يتطلَّبون له علَةً، فإذا لم يجدوا له علَّةً مطلقاً، حيث وقعت، أعلّوه بعلَّة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنَّهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر)[2].

❊ ❊ ❊

(١) الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس، الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، بيروت ــ لبنان. (٣٥١/١).

(٢) مقدمة «الفوائد المجموعة» للشوكاني بتحقيق المعلمي (ص٨).

المطلب الثّالث: دعوى المستشرقين أنَّ علماء السُّنّة اهتمّوا بنقد السند فقط، وأهملوا نقد المتن:

ادَّعىٰ المستشْرقون[1] أنَّ علماء الحديث اهتمّوا بدراسة الأسانيد، والبحث عن الرّواة جرحاً وتعديلاً، إلّا أنَّهم لم يهتموا بدراسة المتون ونقدها.

ويرتبون علىٰ هذه المقدِّمة الباطِلة، نتيجة أبطل منها، وهي دخول الوضع في الحديث، ولم يستطع أئمَّة الحديث تمييز الأحاديث الموضوعة من غيرها، نتيجةَ إهمالهم نقد المتون.

يقول غاستون وايت: (وقد درس رجال الحديث السُّنَّة بإتقان، إلّا أنَّ تلك الدِّراسة كانت موجَّهة إلىٰ السَّند ومعرفة الرِّجال والتقائهم وسماع بعضهم منْ بعض ـ إلىٰ أنْ قال: لقد نقل لنا الرُّواة حديث الرسول مشافهَة ثمَّ جمعه الحفاظ ودوَّنوه، إلّا أنَّ هؤلاء لم ينقدوا المتن، لذلك لسنا متأكدينَ من أنَّ الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله منْ غير أنْ يضيف إليه الرُّواة شيئاً عن حسن نية في أثناء روايتهم الحديث)[2].

ويقول أحمد أمين: (وقد وضع العلماء للجرح والتَّعديل قواعد ليس هنا محلُّ ذكرها، ولكنَّهم ـ والحقّ يقال ـ عنوا بنقد الإسناد أكثر ممّا عنوا بنقد المتن، فقلَّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أنَّ ما نسب إلىٰ النَّبي ـ ﷺ ـ لا يتَّفق

(١) علق الشيخ ماهر الفحل فقال: وتابعهم بعض من أُلْقِم البرْطيل، ومعلوم أنَّ البراطيل تنصر الأباطيل. قال الشيخ هادي المري: البرْطيل: الرَّشوة.

(٢) نقلاً عن: الخطيب، محمد عجاج بن محمد تميم، السنة قبل التدوين، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م. (١/٢٥٤).

والظّروف التي قيلت فيه، أو أنَّ الحوادث التّاريخيَّة تناقضه، أو أنَّ عبارة الحديث نوع من التَّعبير الفلسفيِّ الذي يخالف المَألوف من تعبير النَّبي - ﷺ - أو أنَّ الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا)[1].

قلت: إنَّ هذا الاتَّهام لا أساس له من الصحَّة، فكما اهتمَّ المحدِّثون بدراسة الأسانيد ونقد رواة الحديث، فقد اهتمّوا بدراسة المتون ونقدِها، وبذلوا جهدهم في العناية به بحيث لا يوجد مزيدٌ على ما قدَّموه.

كما أنَّ الهدف الأساسي من دراسة الإسناد هو تمييز صحيح الحديث من ضعيفه، وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنقد المتن، فلم يقبل العلماء من الثِّقات كلَّ ما حدّثوا به، فقد يكون الإسناد متَّصلاً ورواته ثقات غير أنَّهم لا يقبلون المتن، لأنَّه شاذ، أو معلول، أو غير ذلك من أسباب الضعف المتعلقة بالمتن.

ومن الأدلَّة الواضحة على اهتمام المحدِّثين بهذا النَّقد أنَّ الحكم على الرّاوي بأنَّه ضعيف، أو منكر الحديث، أو وضاع، إنّما يكون بتتبُّع مرويّاته؛ ومقارنتها بمرويات غيره من الثقات، فتجدهم يقولون: (في أحاديثه نكارةٌ، يروي المناكير، منكر الحديث، واهي الحديث، تركوا أحاديثه)، وهذا كلُّه إنَّما يكون بالنَّظر إلى متن الحديث، فيستدلّون على كذب الرّاوي بنكارة أحاديثه.

كذلك ممّا يدلُّ على أنَّهم لم يهْملوا نقد المتن ما نراه في كثير من كتب الحديث من أحكام، فتجدهم يحكمون على الإسناد بالصحة ثمَّ يحكمون على المتن بالنكارة أو الوضع، ومثاله قول الذّهبي: (إسناده نظيف، والمتن منكر)[2].

---

(١) «السنة قبل التدوين» (١/٢٥٥).

(٢) الحاكم، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، بتعليق الذهبي=

وقول الخطيب البغدادي: (إسناده صحيحٌ، ومتنه منكر)[1]، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة.

ومن الثّابت الذي لا جدال فيه عند المحدّثين أنَّ صحَّة الإسناد في الظاهر لا تعني بالضَّرورة صحَّة الحديث؛ لأنَّ من شروط الصَّحيح ألّا يكون شاذاً أو معلولاً، والشذوذ والعلة يكونان في السند كما يكونان في المتن؛ فقد يصح إسناد حديث ما ويكون في متنه علّة قادحة تقدح في صحته، ولذا لم تكن دراستهم قاصرة علىٰ الأسانيد، وإنَّما بحثوا في علل المتون، فظهرت مؤلفات في علل الأحاديث، ومن أجل ذلك نشأت علوم لا تكتفي بدراسة الإسناد، بل تعنى بدراسة الإسناد والمتن جميعاً، فمن ذلك: الحديث المقلوب، والمضطرب، والموضوع، وزيادة الثّقة.

كما نشأت علوم تتعلّق بدراسة المتن خاصة، وألفت فيها مصنفات كثيرة، من ذلك: غريب الحديث، وأسباب الورود، وناسخ الحديث ومنسوخه، ومشكل الحديث ومحكمه، ومختلف الحديث.

وفي مثل هذا بذل المحدثون جهودهم، ووضعوا ضوابط وعلامات يعرف بها الحديث الموضوع من غير الرجوع إلىٰ سنده[2].

= من التلخيص، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م. (٣٩٨: ٢).

(١) البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م. (٢٥٦/٥).

(٢) قال الشيخ هادي المري ـ حفظه الله ـ معلقاً: فصل ذلك الحافظ ابن القيم في «المنار المنيف».

فعلماء الحديث ـ رحمهم الله ـ درسوا متن الحديث دراسة وافية يعرف قدرها من نظر إلىٰ مُؤلفاتِهم، وما تركوه من ميراثٍ عظيمٍ سارت علىٰ ضوئه الأجيال، واعترف بذلك المنصفون، فلا عبرة بما قالَه غاستون وايت، ولا بما قاله كلُّ حاقد يريد شرّاً بديننا العظيم، فنحن المسلمون نَثِق في علمائنا الأجلاء، ونقدر لهم جهودهم، ونشهد لهم بسلامة منهجهم واستقامته، وسيأتي ما يدلُّ عليه في المطالب التالية.

ولن أطيل البحث في الرَّدِّ علىٰ شبهات المستشرقين، فقد ظهرت مؤلفات كثيرة من علماء السنَّة فيها بإذن الله كفاية، ردَّ فيها أصحابها علىٰ هذه المزاعم والشبهات، ومن تلك المؤلفات:

* السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، تأليف: الدكتور مصطفىٰ السباعي، دار الوراق المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

* ظلمات أبي ريَّة أمام أضواء السنَّة النبويَّة، تأليف: محمد عبد الرزاق حمزة، المطبعة السلفية، القاهرة ـ مصر، ١٣٧٨هـ.

* الأنوار الكاشفة لما في «أضواء علىٰ السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، تأليف: عبد الرحمن المعلمي اليماني، المطبعة السلفية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

* السنَّة المفترىٰ عليها، تأليف: سالم علي البهنساوي، دار الوفاء ـ القاهرة، دار البحوث العلمية ـ الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

* دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه، تأليف: محيي الدّين الخطيب وجماعة من العلماء، مطبعة الإمام.

❊ دفاع عن السنَّة وردِّ شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين وبيان الشبة الواردة علىٰ السنَّة قديماً وحديثاً وردَّها ردّاً علمياً صحيحاً، تأليف: الدكتور محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٩م.

❊ صور استشراقية، تأليف: عبد العزيز شلبي، دار الشروق، ١٩٨٦م.

❊ دراسات جولد زيهر في السنَّة ومكانتها العلمية، تأليف: د. محسن عبد النّاظر، رسالة دكتوراة، جامعة تونس.

❊ دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، الدكتور. محمد مصطفىٰ الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٠ م.

المطلب الرابع: بيان وقت ظهور نقد متون الأحاديث، وذكر أمثلة عليه من شتى العصور:

نقد متون الأحاديث يعدُّ أسبق في الوجود من نقد السَّند، إذ كانت الحاجة في أوَّل الأمر تدعو إلىٰ نقد المتن دون السَّند؛ فكانت لهم مقاييس معيَّنة في جانب النَّظر في المتن، بينما لم يتعرَّضوا لنقد السَّند لقربهم من المصدر ـ رسول الله ﷺ ـ فلم يكن بينهم وبينه إسناد، وكانوا جميعاً عدولاً؛ فظهرت بوادر نقد المتن في عصر الصَّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ فاتَّجه الخلفاء الرّاشدون إلىٰ نقد متون السنة الشريفة وتمحيصها؛ لحرصهم علىٰ سلامة حديث رسول الله ـ ﷺ ـ من أن يدخل فيه ما ليس منه، أو يحرف، وكان ذلك في فترة مبكرةٍ جداً، فوضع الخلفاء الرّاشدون منهجًا لقبول الرّواية، وكان

الغاية من ذلك، إنَّما هو التثبُّت والاحتياطُ، خوفًا من الخطأ أو النِّسيان، وحتىٰ لا يجترئ غير الصَّحابة فيتقوَّلوا علىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ فطلبوا البيِّنةَ ممَّن يحدَّث بما لا يعرفون، واحتكَموا إلىٰ صاحب الواقعة أو من يخصُّه الأمر؛ لأنّه أعلم بالأمر من غيره، وراجعُ بعضهم بعضًا، واستثبَتوا من صحَّة الأحاديث، فما اتَّفق علىٰ روايته الأكثر قدَّموه.

أمثلة علىٰ اهتمام المحدِّثين من شتّىٰ العصور بنقد متون الأحاديث:

۞ أولاً: عصر الصَّحابة:

كان الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ يحتاطون في حديث رسولِ الله ـ ﷺ ـ ويشدِّدون في ضبطِه، حتّىٰ أنَّ عمر ـ رضي الله عنه ـ كان يمنع من التَّحديث بالحديث إذا لم يكن مشتهراً ومعروفاً عند الصَّحابة، ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

* يقول الحافظ الذَّهبي في ترجمة أبي بكر الصِّدّيق ـ رضي الله عنه ـ: (وكانَ أوَّل من احتاط في قبول الأخبار، فروىٰ ابن شهاب، عن قبيصة ابن ذئيب: أنَّ الجدَّة جاءت إلىٰ أبي بكر الصِّديق ـ رضي الله عنه ـ تلتمس أنْ تورَّث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ـ ﷺ ـ يعطيها السُّدس، فقال له: هل معك أحدٌ؟ فشهد محمَّد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ)[1].

* وقال في ترجمة عمر بن الخطّاب ـ رضي الله عنه ـ: (وهو الذي سنَّ للمحدِّثين

(١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، دار الفكر العربي. (ت١). والحديث أخرجه الترمذي في «سننه» ـ كتاب الفرائض ـ باب ما جاء في ميراث الجدة ـ (ح١٢٠٠).

التَّثبت في النَّقل، وربَّما كان يتوقَّفُ في خبرِ الواحد إذا ارتاب، فروىٰ الجريريُّ، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، أنَّ أبا موسىٰ سلَّمَ علىٰ عمر من وراء الباب ثلاث مرّات، فلم يؤْذن له، فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال: لم رجعت؟ فقال: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «إذا سلَّم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع»، فقال: لتأتينّي ببيِّنة أو لأفعلنَّ بك، فجاءنا أبو موسىٰ منتقعاً لونه، ونحن جلوس، فقُلنا ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: هل سمع أحد منْكم؟ فقلنا: كلُّنا سمِعَه، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتّىٰ أتىٰ عمر فأخبره)[1].

* وأنكرت عائشة ـ رضي الله عنها ـ علىٰ ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ حديث «الميِّت يعذب في قبره بما نيح عليه»[2]، فقالت: (يغفر الله لأبي عبد الرَّحمن، أما إنَّه لم يكذب ولكنَّه نسي أو أخطأ، إنَّما مرَّ رسول الله ـ ﷺ ـ علىٰ يهوديَّة يُبكىٰ عليها، فقال ـ ﷺ ـ: «إنَّهم ليبكون عليها، وإنَّها لتعذَّب في قبرها»[3].

* وأخبرت عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن ابن عمر، يقول: قال رسول الله ﷺ ـ: «الشهر تسع وعشرون»، فأنكرت ذلك عائشة، وقالت: (يرْحم الله أبا عبد الرّحمن، إنّما قال: «الشَّهر قد يكون تسعاً وعشرين»[4].

والأمثلة علىٰ استدراكات عائشة علىٰ الصَّحابة كثيرة، وقد جمعها الحافظ الزَّركشي في كتاب أودعه عشرات الأمثلة، وسمّاه «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة علىٰ الصَّحابة».

---

(١) «تذكرة الحفاظ» للإمام الذهبي (ت٢). والحديث أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧٩/٧).
(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الجنائز ـ باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ـ (ح٩٢٧).
(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الجنائز ـ باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ـ (ح٩٣٥).
(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (ح٢٦٠٦٧).

ثانياً: عصر التّابعين:

جاء التّابعون بعد الصَّحابة وساروا علىٰ نهجهم في نقد المرويّات، والحرص علىٰ الحديث النَّبويِّ رواية ودِراية، وأخبارهم في ذلك كثيرة مشهورة، وما ذلك منْهم إلّا حرصاً علىٰ المصدر الثّاني للشَّريعة، وصوناً له من الدَّخيل أو الوهم أو الخطإ.

قال ابن حبّان: (ثمَّ أخذ مسلكهم ـ أي مسلك الصَّحابة ـ واستنَّ بسنَّتهم، واهتدىٰ بهديهم فيما استنّوا من التَّيقُّظ في الرِّوايات جماعة من أهل المدينة، من سادات التّابعين، منهم: سعيد بن المسيِّب، والقاسم بن محمَّد ابن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر ـ إلىٰ أنْ قال ـ: فجدّوا في حفظ السُّنَّة والرِّحلة فيها، والتَّفتيش عنها والتَّفقُّه فيها، ولزموا الدّين ودعوة المسلمين)[1].

قلت: ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

* روىٰ الإمام مسلم في مقدِّمة «صحيحه»، عن التّابعيِّ الجليل محمّد ابن سيرين، قوله: (لم يكونوا يسأَلوا عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فيُنظُر إلىٰ أهل السُّنّة، فيُؤخَذ حديثُهم، ويُنظر إلىٰ أهل البدع، فلا يُؤخذ حديثهم)[2].

* وقال الرَّبيع بن خثيم ـ رحمه الله ـ: (إنَّ من الحديث حديثاً له ضوء كضوء

---

(١) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ. (٣٨/١ ـ ٣٩).

(٢) الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان. (١٥/١).

النَّهار، نعرفه به، وإنَّ من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة اللّيل نعرفه بها)[1].

* ولمّا نقل لعروة بن الزَّبير ـ رحمه الله ـ حديث «الصخرة عرش الله الأدنى»، أنكر ذلك وقال: (سبحان الله! يقول الله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: من آية ٢٥٥]، وتكون الصَّخرة عرشه الأَدنىٰ)[2].

ثالثاً: عصر تابعي التّابعين فمن بعدهم:

كما أنَّ هذه الطَّريقة وُجِدت فيمن جاء بعد التّابعين من أهل الحديث، ومن أقوال العلماء التي تُبيِّن أنَّهم لم يهملوا نقد المتن ما يلي:

* قال الشّافعيُّ: (ولا يسْتَدلُّ علىٰ أكثر صدق الحديث وكذبه إلّا بصدق المُخبِر وكذبه، إلّا في الخاصِّ القليل من الحديث. وذلك أنْ يُستدلَّ علىٰ الصِّدق والكَذب فيه بأنْ يُحدِّث المُحدِّث ما لا يجوز أنْ يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت، وأكثر دلالات بالصِّدق منه)[3].

* وقال ابن أبي حاتم: (ويُقاس صحَّة الحديث بعدالة ناقليه، وأنْ يكون كلاماً يصلح أنْ يكون من كلام النُّبوَّة، ويعلم سقمه وإنْكاره بتفرُّد من لم تصحّ

---

(١) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م. (١/١٠٦).

(٢) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، المنار لمنيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ـ سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. (٨٦/١).

(٣) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م. (٣٦٩/١).

عدالته بروايته، والله أعلم)[1].

❁ وقال الحاكم: (وإنَّما يعلَّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدْخل، فإنَّ حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلَّة الحديث تكثر في أحاديث الثِّقات، أنْ يحدِّثوا بحديث له علَّة، فيخفىٰ عليهم علْمُه، فيصير الحديث معلولاً، والحجَّة فيها عنْدنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير)[2].

❁ وقال ابن الجوزي: (اعلم أنَّ للأحاديث دقائق وآفات، لا يعرفها إلّا العلماء الفقهاء، تارةً في نظمها، وتارةً في كشف معناها)[3].

❁ وسئل ابن القيم ـ رحمه الله ـ: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابطٍ من غير أنْ يُنْظر في سندِه؟ فأجاب قائلاً: (إنَّما يعْلم ذلك من تضلّع في معرفة السُّنن الصَّحيحة واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكةٌ، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السُّنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ـ ﷺ ـ وهدْيه فيما يأمر به وينْهىٰ عنْه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبُّه ويكرهه ويشرِّعه للأمَّة، بحيث كأنَّه مخالط للرَّسول ـ ﷺ ـ كواحدٍ من أصحابه)[4].

❁ وقال العلّامة المعلّمي: (إذا استنْكر الأئمَّة المحقّقون المتن، وكان ظاهر الإسناد الصِّحة، فإنَّهم يتطلَّبون له علَةً، فإذا لم يجدوا له علَّةً مطلقاً، حيث وقعت، أعلّوه بعلَّة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنَّهم يرونها كافية للقدح في

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/٣٥١).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (١/١٧٤).

(٣) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، تحقيق حسن السقاف، دار الإمام النووي، الأردن، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م. (١/١٤٣).

(٤) «المنار المنيف» لابن القيم (١/٤٤).

ذلك المنكر، فمن ذلك: إعلاله بأنَّ راويه لم يصرِّح بالسَّماع، هذا مع أنَّ الرّاوي غير مدلِّس، أعلَّ البخاري بذلك خبراً رواه «عمرو ابن أبي عمرو»، مولىٰ المطَّلب، عن عكرمةَ، تراه في ترجمة «عمرو» من التهذيب[1]، ونحو ذلك: كلامه في حديث عمرو بن دينار، في القضاء بالشاهد واليمين[2]، ونحوه أيضاً: كلام شيخِه علي بن المديني في حديث: «خلق الله التُّربةَ يوم السّبت»[3].. الخ، كما تراه في «الأسماء والصّفات» للبيهقي، وكذلك أعلَّ أبو حاتم خبراً رواه اللَّيث بن سعد، عن سعيد المقبري، كما تراه في «علل ابن أبي حاتم»[4]، ومن ذلك إشارة البخاري إلىٰ إعلال حديث الجمع بين الصّلاتين، بأنَّ قتيبةَ لمّا كتبه عن الليث كان معه خالد المدائني، وكان خالد يدْخل علىٰ الشّيوخ[5].

ومن ذلك الإعلال بالحمل علىٰ الخطإ، وإن لم يتبيَّن وجهه، كإعلالهم حديث عبد الملك بن أبي سليمان في الشُّفعة[6]. ومن ذلك: إعلالهم بظنِّ أنَّ الحديث أُدْخل علىٰ الشَّيخ، كما ترىٰ في «لسان الميزان» في ترجمة الفضل

(١) المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م. (ت٤٤١٨).

(٢) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٦هـ. (ت١٢٢).

(٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ. (٢/٢٥٦) (ح٨١٣).

(٤) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم، علل الحديث، تحقيق: د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولىٰ، هـ ـ ٢٠٠٦ م. (ح١٨١٨).

(٥) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (١/١٨٣).

(٦) الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الكبير، عالم الكتب، الطبعة الأولى. (١/٢٦١) (ح٣٨٥).

ابن الحبّاب[1] ، وغيرهما ، وحجَّتهم في هذا أنَّ عدم القدح بتلك العلَّة مطلقاً ، إنَّما بني علىٰ أنَّ دخول الخلل من جهتها نادر ، فإذا اتَّفق أنْ يكون المتن منْكراً ، يغلب علىٰ ظنِّ النّاقد بطلانه ، فقد يحقِّق وجود الخلل ، وإذا لم يوجد سبب له إلّا تلك العلةُ ، فالظاهر أنّها هي السَّبب ، وأنَّ هذا من ذاك النّادر الذي يجيء الخلل من جهتها . وبهذا يتبيَّن أنَّ ما يقع ممَّن دونهم من التعقّب بأنَّ تلك العلّةُ غير قادِحة ، وأنَّهم قد صحَّحوا ما لا يحصىٰ من الأحاديث مع وجودها فيها ، إنَّما هو غفلة عمّا تقدَّم من الفرق ، اللّهم إلّا أن يثبت المتعقب أنَّ الخبر غير منكر)[2] .

المطلب الخامس: نقد المتن وعلاقته بالحكم على الرُّواة :

إنَّ لنقد المتن علاقة وطيدة بنقد الرُّواة ونقد مرويّاتهم ، فإنّ علماء الجرح والتعديل يستدلّون علىٰ ضعف الرّاوي بنكارة مرويّاته ، وباضطرابها ، وبمخالفة الرّاوي لغيره من الثِّقات ، كما أنَّ لهذا علاقة بضبط الرّاوي ، فإنَّ تعديل الرّاوي أو تضعيفه يكون إمّا من جانب العدالة أو منْ جانب الضَّبط ، ونقد المتن كثيراً ما يكون بسبب تضعيف الرّاوي من جهة ضبطه ، إمّا لاضطرابه فيه ، أو يكون بسبب الوهم أو الاختلاط أو غيرها من الأسباب ، وأحياناً يكون نقداً له من جانب عدالته ، فمن ذلك حكم العلماء علىٰ بعض الرُّواة بالتَّرك أو الكذب أو

---

(١) ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، لسان الميزان ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م . (ت١٣٤) .

(٢) الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، تحقيق: عبد الرحمن يحيىٰ المعلمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ . (مقدمة التحقيق ص٨) .

وضع الأحاديث، بناءً على نكارة مروياتهم.

وسأذكر هنا بعض الأمثلة من كتب الجرح والتَّعديل التي استدلَّ بها العلماء على ضعف الرّاوي بنكارة متون مرويّاته:

* قال ابن عدي في ترجمة إسماعيل بن عبّاد السعدي: (وفي متن هذا الحديث زيادات لا يرويها غير إسماعيل)[1].

قلت: استدلَّ ابن عدي بتفرُّد هذا الرّاوي بهذه الزِّيادات على ضعفه.

* وقال في ترجمة رشدين بن سعد: (وهذا الحديث قلب رشدين متنه، وإنَّما متن هذا: «لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب»)[2].

قلت: استدلَّ هنا بقلب متن هذا الحديث على ضعف هذا الراوي.

* وقال في ترجمة سعيد بن بشير: (وهذا لا يرويه عن قتادة غير سعيد ابن بشير، وهو متنٌ منكر)[3].

قلت: استدلَّ هنا بنكارة متن الحديث وتفرُّد سعيد به على ضعفه.

* وقال في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري: (وعبد الرحمن هذا غيَّر متن الحديث فقال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»،

---

(١) ابن عدي الجرجاني، عبدالله بن عدي بن عبدالله، الكامل في الضعفاء، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م. (ت١٣٧).

(٢) المصدر السابق (ت٦٦٩).

(٣) المصدر السابق (ت٨٠٥).

فخالف من رواه عن عبيد الله)[1].

قلت: هنا ابن عدي استدلَّ بالمخالفة في رواية هذا المتن لغيره من الرّواة الثقات في تضعيف هذا الرّاوي.

* وقال الذهبي في ترجمة يوسف بن جعفر الخوارزمي: (هذا متنٌ منْكر، تفرَّد به يوسف)[2].

قلت: استدلَّ الذَّهبي بنكارة المتن وتفرُّد الرّاوي به علىٰ ضعف راويه.

* وقال أيضاً في ترجمة إبراهيم بن عبد الله الصاعدي: (روىٰ عن ذي النّون المصري، عن مالك خبراً باطلاً متنه)[3].

قلت: استدلَّ هنا ببطلان المتن في تضعيف هذا الراوي.

* وقال أيضاً: (وأتىٰ بحديث منكر متنه: «أبىٰ الله أنْ يرزق المؤمن إلّا من حيث لا يعلم»)[4].

قلت: ممّا سبق يتبيَّن أنَّ هناك علاقة متلازمة بين نقد السند ونقد المتن، وممّا يدلُّ علىٰ ذلك أيضًا:

* أنَّ علماء الحديث لا يحكمون علىٰ راوٍ بالعدالة أو الضبط إلّا بعد تمحيص مروياته، ومقارنتها مع غيرها من روايات الثقات، والنظر في متونها،

(١) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١١٠٧).

(٢) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان. (ت٩٨٦٠).

(٣) المصدر السابق (ت١٣٢).

(٤) المصدر السابق (ت٤١٤).

فإنْ تبيَّن حفظه وإتقانه لموافقته لهم حكموا له بالعدالة والضبط.

* ومن الأدلَّة الواضحة أيضاً ردُّ العلماء لرواية الرّاوي فيما يؤيِّد بدعته، وما ذاك إلّا ردٌّ لمتن الحديث، حيثُ أنَّ في ذلك اتهاماً له، وستأتي أمثلة ذلك أثناء الدِّراسة بإذن الله.

* كذلك ردّ العلماء بعض مرويّات الفقهاء فيما يؤيِّد مذهبهم الفقهي[1]، خصوصاً إذا رواه بالمعنىٰ؛ لأنَّه قد يكون فهمه علىٰ ما يراه هو من مذهبه فرواه بذلك المعنىٰ الذي فهمه، ويكون الحديث خلاف ذلك، مثال ذلك: قول الحافظ ابن حجر عند ذكر حديثٍ: (وتفسير الرّاوي إذا كان فقيهاً أولىٰ من غيره، لكن روىٰ أبو داود عن الأوزاعي أنَّه قال في هذا الحديث: «وفواتُها أنْ تدخل الشمس صفرة» ـ ثمَّ قال ابن حجر ـ: ولعلَّه مبنيٌّ علىٰ مذْهبه في خروج وقت العصر)[2].

المطلب السادس: ذكر بعض الكتب التي اعتنت بنقد متون الأحاديث من كتب المتقدمين:

ممّا سبق اتضح اهتمام المحدّثين بنقد الأحاديث سنداً ومتناً، إلّا أنّهم لم يفردوا نقد المتن بمؤلفات خاصّة، وهذا كغيره من علوم مصطلح الحديث، كما أنّه لم يظهر كمصطلحٍ له تعريفه الخاص في كتبهم؛ وإنَّما ظهر ذلك في تطبيقاتهم، وحكمهم علىٰ الأحاديث وعلىٰ الرِّجال، وسأذكر هنا بعض المؤلفات التي ظهر فيها نقد المتن جليّاً واضحاً، وسأكتفي بذكر مثالين من كلِّ

(١) وانظر أمثلة ذلك في كتابي الذي بعنوان: «فقه الراوي وأثره في الرواية والرواة».

(٢) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، فتح الباري، تحقيق: ابن باز، دار الفكر ـ موقع مدينة المكتبة الرقمية. (٢/٣١).

كتاب خوف التطويل:

أولاً: كتاب «التمييز» للإمام مسلم: وهو من أشهر الكتب في نقد متون الأحاديث، من أمثلة ذلك:

أ ـ قال الإمام مسلم في مقدّمته: (فاعلم، أرشدك الله أنَّ الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث، من جهتين ـ إلىٰ أنْ قال ـ: والجهة الأخرىٰ: أنْ يروي نفر من حفّاظ النّاس حديثاً، عن مثل الزُّهري أو غيره من الأئمة بإسنادٍ واحدٍ ومتنٍ واحدٍ، مجتمعون علىٰ روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنىً، فيرويه آخرٌ سواهم عمّن حدَّث عنْه النَّفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكىٰ منْ وصفنا من الحفّاظ، فيعلم حينئذ أنَّ الصَّحيح من الرِّوايتيْن ما حدَّث الجماعة من الحفّاظ، دون الواحد المنْفرد وإنْ كان حافظاً، علىٰ هذا المذْهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل: شعبة، وسفيان ابن عيينة، ويحيىٰ بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمّة أهل العلم)[1].

ب ـ وقال بعد ذكر حديث: (وهذه رواية فاسدة من كلِّ جهة، فاحش خطؤها في المتن، والإسناد جميعاً)[2].

ثانياً: كتاب «شرح معاني الآثار» للإمام الطّحاوي: تقوم فكرة هذا

(١) الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، التمييز، تحقيق: د. محمد مصطفىٰ الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض ـ السعودية. (ص١٢٤).

(٢) المصدر السابق (ح٥٥).

الكتاب على نقد متون الأحاديث، والمعارضة بينها، ومن أمثلة ذلك:

أ ـ قال الطحاوي بعد ذكر حديث: (ثمَّ قد روى معمر هذا الحديث عن الزُّهري، فخالف مالكاً في متنه وفي إسناده)[1].

ب ـ وقال بعد ذكر حديث: (فقد فسد إسناد هذا الحديث بما قدْ ذكرنا، وفسد متنه، لأَنَّه قال: قطع ذنبه أَو بعض ذنبه)[2].

ثالثاً: كتاب «علل ابن أبي حاتم» لعبد الرحمن بن أبي حاتم: بيّن فيه مؤلفه الأحاديث التي سأل أباه وأبا زرعة عنها وبيَّنا له عللَها، ومنها ما كانت العلّة فيه في سنده، ومنْها ما كانت العلّة في متنه، ومنْها ما كانت العلّة فيهما معاً، منْ أمثلة نقد المتون فيه:

أ ـ قال أبو حاتم بعد ذكر حديث: (ووهم مؤمَّل في لفظ متن هذا الحديث)[3].

ب ـ وقال أبو زرعة عن حديث: «وَلا يَبِيع حَاضِرٌ لِبَادٍ»: هذا خطأ، أخطأ فيه أبو الْوليد، إنَّما هو أنّ النَّبي ـ ﷺ ـ قال: «لا تَسْتَقْبِلُوا السُّوق، وَلا تُحَفِّلُوا»)[4].

رابعاً: كتاب «المجروحين» لابن حبان: فإنَّه مملوء بالرِّوايات التي

(١) الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار ـ محمد سيد جاد الحق، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م. (١٢١/٤).

(٢) المصدر السابق (١٧٠/٤).

(٣) «علل الحديث» لابن أبي حاتم. (رقم ١١١٦).

(٤) المصدر السابق (رقم ١١٢٠).

انتقدها ابن حبان ، وحكم علىٰ متونها بالنَّكارة ، وحكم علىٰ رواتها بالضِّعف ، من أمثلة ذلك:

أ ـ قال ابن حبان في ترجمة إبراهيم بن مهاجر بعد ذكره لحديث: (وهذا متنٌ موضوعٌ)(١).

ب ـ وقال أيضاً: (وهذا متن مقلوب ، إنَّما هو عن نافع ، عن ابن عمر ، في حديثه الطويل: «وأنْ يلبس ثوباً فيه ورس ، أو زعفران» ، فأمّا ذكره المهاجرين وخصوصيته إيّاهم دون الأنْصار وغيرهم من المسلمين فهو كذبٌ ، لم يخص المصطفىٰ ـ ﷺ ـ بهذا الحكم أحداً)(٢).

خامساً: كتاب «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني: اعتنىٰ فيه مؤلفه ببيان علل الحديث سنداً ومتناً ، ومن أمثلة نقده لمتون الأحاديث:

أ ـ قال الدارقطني في حديث: (وأغرب ابن عيينة في هذا الحديث في إسناده ومتنه ، فأمَّا في إسناده ؛ فإنَّه وصله عن جابر ، عن عليٍّ ، وأمَّا في متنه ؛ فإنَّه قال: أنَّ علياً دخل علىٰ عمر وهو مسجّىٰ . . .)(٣).

ب ـ وقال في حديث: (وأمّا معمر فزاد في متنه أَلفاظاً لم يأتِ بها غيره ، وهو قوله: «ومنْ تولَّىٰ قَومًا بغير إذنهم فعليه لعنة الله ، ومن اقتطع مال امرئٍ

(١) «المجروحين» لابن حبان (ت١٨).

(٢) المصدر السابق (ت١٠٣).

(٣) الدارقطني ، علي بن عمر بن أحمد ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمن زين الله ، دار طيبة الرياض ـ السعودية ، الطبعة الاولىٰ ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م. (٣/٩٠).

مسلمٍ بيمينٍ ، فلا بارك الله له»)[1].

قلت: فيما سبق أكبر مثال علىٰ أنَّ علماء الحديث لم يهملوا نقد المتون كما زعم الزّاعمون.

المطلب السابع: ذكر بعض الدّراسات المعاصرة التي اعتنت بنقد متون الأحاديث.

اتَّجه علماء الحديث وطلبة هذا العلم في عصرنا الحالي إلىٰ الدراسة في نقد متون السنَّة خاصَّة ، وبيان جهود المحدِّثين فيها ؛ رداً منْهم علىٰ منْ أنْكر عليهم عنايتهم بهذا النَّقد ، فجاءت بعض المؤلّفات منْ بعض الباحثين والدّارسين لعلوم الحديث في بيان جهود المحدِّثين في هذا الفنِّ ، وإنْ كانت هذه الدِّراسات والمؤلَّفات في مقابل غيرها من الدِّراسات التي اعتنت بعلوم الحديث الأُخرىٰ تُعدُّ قليلة جداً ، ومنْ هنا جاءت أهميَّةُ هذا البحث لإثراء هذا الموضوع وإبرازه ، وهذه أسماء بعض البحوث والمؤلّفات التي وقفت عليها:

* اهتمام المحدِّثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ، تأليف: محمد لقمان السَّلفي.

* مقاييس نقد متون السنة ، تأليف: د. مسفر بن عزم الله الدميني.

* نقد المتن الحديثي وأثره في الحكم علىٰ الرُّواة: تأليف: د. خالد الدريس.

* جهود المحدِّثين في نقد متن الحديث النَّبوي الشَّريف ، تأليف:

(١) «العلل» للدارقطني (٤/٤٢٤).

د. محمد طاهر الجوابي.

❋ أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف: د. بدر ابن محمد بن محسنٍ العمّاش.

❋ منهج نقد المتن عند علماء الحديث، تأليف: صلاح الدّين الأدلبي.

❋ دراسات في منهج النَّقد عند المحدِّثين، تأليف: محمد علي القاسم العمري.

❋ منهج النَّقد في علوم الحديثِ، تأليف: د. نور الدّين عتر.

❋ أصول منهج النَّقد عند أهل الحديث، تأليف: عصام بشير.

❋ وقفات عند نقد المتون في كتب المصطلح، تأليف: سعد الدّين منصور محمد.

❋ نقد المتون عندَ المحدِّثين، تأليف: الشّيخ سعد بن فجحان الدّوسري.

❋ ردُّ الحديث من جهة المَتن بين المحدّثين والأصوليّين، تأليف: معتزُّ الخطيب.

❋ نقد الحديث في علم الرِّواية والدِّراية، تأليف: حسين الحاج حسن.

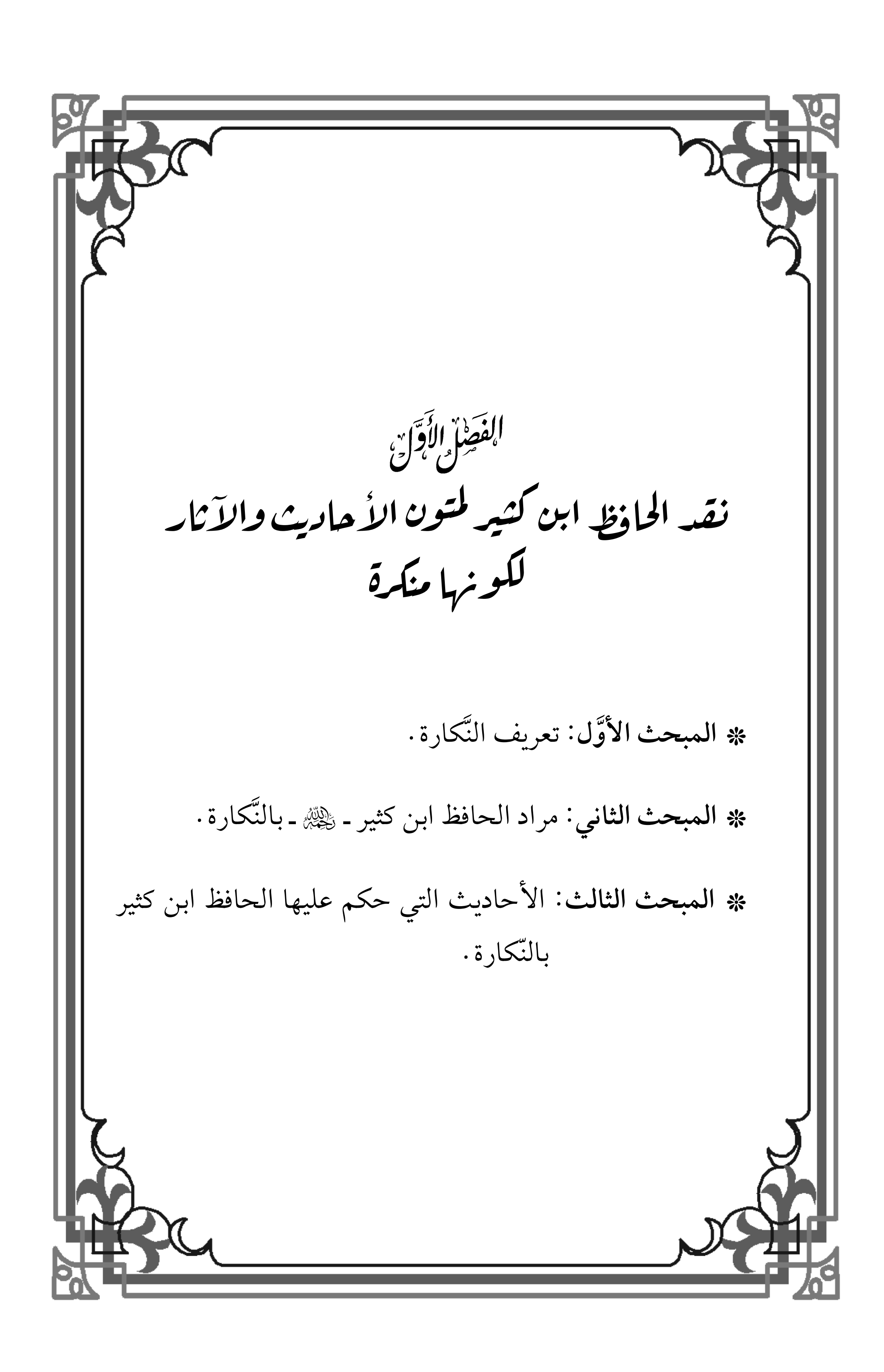
❋ نقد المتن بين صياغة المحدِّثين ومطاعن المستشرقين، تأليف: نجم عبد الرّحمن خلف.

❋ أصول منهج النَّقد عند أهل الحديث، تأليف: عصام بشير.

❋ حوار حول منهج المحدّثين في نقد الرِّوايات سنداً ومَتناً، تأليف:

عبد الله ضيف الله الرحيلي.

❊ منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، تأليف الدكتور: محمد مصطفىٰ الأعظمي.



الفَصْلُ الأَوَّلُ

نقد الحافظ ابن كثير لمتون الأحاديث والآثار لكونها منكرة

❊ **المبحث الأوَّل:** تعريف النَّكارة.

❊ **المبحث الثاني:** مراد الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ بالنَّكارة.

❊ **المبحث الثالث:** الأحاديث التي حكم عليها الحافظ ابن كثير بالنّكارة.

الفَصْلُ الأَوَّلُ
نقد الحافظ ابن كثير لمتون الأحاديث والآثار لكونها منكرة

المبحث الأوَّل
تعريف النكارة

المطلب الأول: التّعريف اللّغوي:

قال الصّاحب في «المحيط»: (المُنكرُ: يعود إلى الأصل الثّلاثيِّ «نكِرَ»، يقول أهل اللّغة: (نكِرَ النُكْرُ: الدَّهَاءُ، والجَميعُ الأَنكارُ، وكذلك النَّكَارَة والنَّكْرُ. وما أَشَدَّ نُكْرَهُ. ونكُرَ يَنْكُرُ نكَارَةً. وامْرَأَةٌ نُكْرٌ. ورَجُلٌ مُنْكَرٌ وقَوْمٌ مُنْكَرُوْنَ ومَنَاكِيْرُ. ونظروا بأوْجُهٍ أنْكَارٍ، واحِدُها نُكْرٌ. والنُّكْرُ: المنكر نفسه.

والنَّكِرَةُ: إنْكارك الشَّيء، وهو نَقِيض المعرفة، أنْكَرْتَه أُنْكِرُه إنْكاراً.

والاسْتِنكارُ: اسْتفهامك أمراً تنكره.

ويقال: نَكِرَ نِكْراً ـ بالقَلْب ـ وأنْكَرَ إنْكاراً ـ بالعَيْن ـ، والتَّنكُرُ: التَّغَيُّر عن حال تسرك إلى حال تكرهها. والنَّكِيْرُ: اسم الإِنْكار. ومُنْكَرٌ ونَكِيْرٌ: اسْمُ مَلَكَيْن)[1].

وقال ابن فارس: (النّونُ والكافُ والرّاء: أصلٌ صَحيحٌ يَدلُّ على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلبُ. ونكرَ الشَّيءَ وأنكَرَهُ: لم يقبَله قلبه، ولم

(١) الصاحب، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م. (٦/٢٤٦).

يعترف به لسانه، والبابُ كُلُّه راجع إلىٰ هذا)[1].

وقال أبو بكر الرّازي: (النَّكِرةُ ضدَّ المَعرِفة، وقد نَكِرهُ بالكَسرِ نُكْراً ونُكُوراً بضمِّ النّون فيهما، وأَنْكَرَهُ واسْتنكره كلُّه بمعنىٰ، ونَكِرَهُ فَتَنَكَّرَ أي غيَّره فتغيَّر إلىٰ مجهولٍ، والمُنْكَرُ واحِدُ المَنَاكِيرِ، والنَّكير والإنكار تغيير المنكر)[2].

المطلب الثّاني: التَّعريف الاصطلاحي:

أطلق العلماء مصطلح «المنكر»، وقَصدوا به عدَّة معاني:

أحَدُها: مطلق التَّفرد: سواءٌ أكان المتفرِّد ثقةً أم لم يكن، وإنْ لم يخالفْه أحد:

* قال ابن الصَّلاح: (بلغنا عنْ أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي: أنَّه الحديث الذي ينفرد به الرَّجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منْه، ولا من وجه آخرَ)[3].

* وقال ابن رجب: (لمْ أقف لأحد المتقدّمين علىٰ حدِّ المنكر من الحديث وتعريفه، إلّا علىٰ ما ذكر الحافظ أبو بكر البرديجي، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل ـ إلىٰ أنْ قال ـ: وهذا كالتَّصريح بأنَّ كلَّ ما ينفرد به ثقة عن ثقَة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطَّريق، فهو منكر)[4].

---

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. (٤٧٦/٥).

(٢) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون ـ الطبعة جديدة، ١٤١٥ ـ ١٩٩٥. باب النون (٦٨٨/١).

(٣) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (٨٠/١).

(٤) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، مكتبة=

❋ قال ابن حجر: (مذهب البرديجي: أنَّ المنكر هو الفرْد سواءًا تفرَّد به ثقةٌ، أو غير ثقة)[1].

قلت: فبهذا يتبيَّن أنَّ البرديجي يطلق «المنكر» ويقصد به مطلَق التَّفرُّد.

❋ وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة «الفتح»: (المُنكر: أطلقه أحمد ابن حنبل، وجماعة علىٰ الحديث الفرد الذي لا مُتابع له)[2].

ثانيها: تفرُّد الصَّدوق: سواءٌ خالف غيره أم لم يخالف:

❋ قال السَّخاوي: (وأمّا إذا انفرَدَ المَستور، أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعَّف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسميِّ «المُنكَرَ»، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث.

وإنْ خولف في ذلك، فهو القسم الثّاني، وهو المعتمد على رأي الأَكثرين)[3].

ثالثُها: تفرُّد الضَّعيف مع المخالفة أو بدونها:

❋ قال الإمام مسلم في مقدَّمة «صحيحه»: (وعلامة المنكر في حديث المحدِّث ما إذا عُرِضت روايته للحديث علىٰ رواية غيره منْ أهل الحفْظ والرِّضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثِه

= الرشد، السعودية ـ الرياض، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م. (٦٥١٣/٢).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٤٥٥/١).

(٢) المصدر السابق (٤٣٧/١).

(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (٢٠٢/١).

ذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله، ولا مستعمله)[1].

* قال ابن الصَّلاح: (إذا انفرد الرّاوي بشيء نظر فيه ـ إلىٰ أنْ قال ـ: وإنْ لم يكن ـ يعني المنفرد ـ ممَّن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به، كان انفراده به خارماً له، مزحْزحاً له عن حيِّز الصَّحيح، ثمَّ هو بعد ذلك دائرٌ بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإنْ كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضّابط المقبول تفرَّدُه، استحسنّا حديثه ذلك، ولم نحطُّه إلىٰ قبيل الحديث الضَّعيف، وإنْ كان بعيداً من ذلك، ردَدَنا ما انْفرد به، وكان من قبيل الشّاذّ المنْكر)[2].

* وقال ابن حجر في تعليقه علىٰ كلام ابن الصَّلاح السَّابق: (فإنْ خولف من هذه صفته مع ذلك، كان أشدَّ في شذوذِه، وربَّما سمّاه بعضهم: منكراً)[3].

* وقال الذَّهبي: (هو ما انْفرد الرّاوي الضَّعيف به، وقد يعدُّ مفرد الصَّدوق منْكراً)[4].

* وقال السَّيوطي:

المنكــر الــذي روىٰ غيــر الثِّقَــة مخالفــاً فــي نخبــة قــد حقّقــه[5]

(١) مقدمة «صحيح مسلم» (٢/١).

(٢) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (٧٩/١).

(٣) «النكت» لابن حجر (٦٧٤/٢).

(٤) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، الموقظة، شرح الشريف حاتم بن عارف العوني، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، السعودية ـ الرياض، ١٤٢٨هـ. (ص١١٥).

(٥) «ألفية الحديث» للسيوطي (رقم١٨٤).

❊ وقال صاحب البيقونية:

والمنكــر الفــرد بــه راوٍ غــدا   تَعديلــه لا يحمــل التَّفــرُّدا[1]

❊ وقال الشَّيخ حمزة المليباري: (وإنْ كان هذا هو معنىٰ المنْكر ؛ فإنَّ أكثر استعمال له في كلام النُّقاد ، إنَّما هو فيما تفرَّد به الضَّعيف ، وليس له أصلٌ ، أو خالف فيه الثِّقات . وقد يستعملون هذا اللَّفظ في الأحاديث الواهية السّاقطة التي يرويها مجهول الحديث أيضاً)[2] .

❊ وقال أيضاً: (ولكثرة استعمال المحدِّثين لكلمة «منْكر» فيما رواه الضَّعيف استقر لدىٰ بعض المتأخّرين أنَّ المنْكر هو ما رواه الضَّعيف مخالفاً للثِّقات ، كما حرَّر ذلك الحافظُ ابن حجر في كتابه «النَّكت» و«نخبة الفكر» ، وتبعه جُلّ اللّاحقين ، وكثيراً ما يستعمل النُّقاد عوضاً عن لفظ المنْكر عبارات واضحة المعنىٰ ؛ كقولهم: (هذا خطأٌ ، هذا وهمٌ ، هذا غير محفوظٍ ، هذا غير صحيحٍ ، ولا يشبه ، غريبٌ ، لا يثبُت ، لا يصِحُّ)[3] .

رابعها: وقد يطلقونه ويريدون به الحديث الشاذّ:

❊ قال السخاوي: (وإنْ بلغ تلك الرُّتبة في الضبط لكنّه خالف منْ هو

(١) العثيمين ، محمد بن صالح ، شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث ، تحقيق: فهد ابن ناصر بن إبراهيم السليمان ، دار الثريا ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م. (٨/١) (رقم٣٠).

(٢) المليباري ، حمزة عبدالله ، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين ، دار ابن حزم ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣ م. (ص١٣٩).

(٣) المصدر السابق (ص١٤٠).

أَرجح منْه في الثِّقة والضبط ، فهذا القسم الثاني من «الشّاذ» ، وهو المعتمد في تسميته)[1].

❋ وقال الإمام النووي: (الفرد أربعة أحوال: حال يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منْه ، فهذا ضعيفٌ ، ويسمّىٰ: شاذاً منكراً...)[2].

(١) السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، دار الكتب العلمية ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٣هـ. (٢٠١/١).

(٢) النووي ، أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مري ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ. (٣٤/١).

المبحث الثّاني
مراد الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ بالنّكارة

❊ قال ابن كثير: (وهو كالشّاذ: إنْ خالف راويه الثِّقات: «فمنْكرٌ مردودٌ»، وكذا إنْ لم يكن عدلاً ضابطاً، وإنْ لم يخالف: «فمنكرٌ مردودٌ»، وأمّا إنْ كان الذي تفرَّد به عدلاً ضابطاً حافظاً، قبل شرعاً، ولا يقال له: «منكَر»، وإنْ قيل له ذلك لغةً)(١).

قلت: يتَّضح من تعريف ابن كثير ـ رحمه الله ـ للحديث المنكر أنَّه:

❊ مخالفة الثِّقة لمنْ هو أوثق منْه.

❊ أنَّ تفرُّد الضعيف يُعدُّ منكَراً.

وقد وجدت عن طريق الاستقراء أنَّ الحافظ ابن كثير يطلق النَّكارة:

❊ علىٰ نكارة السَّند مرةً، فيقول: (منكر، وإسناده فيه ضعفاء، ولكن معناه صحيحٌ)(٢).

❊ وأحياناً يطلقها علىٰ نكارة المتن خاصة، فيقول: (في متنه نكارة)(٣).

---

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تعليق: ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي بن حسن بن علي، دار العاصمة، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥. (١/١٨٢).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، طبعة دار الفكر (١/٦٦٣).

(٣) المصدر السابق (٣/٨٧).

* وأحياناً يحكم علىٰ رفع الحديث بالنَّكارة، دون وقفه، فيقول: (رفعه منْكر جداً)[1]، (إسناده جيّد قويٌّ، ولكن متنه في رفعه نكارةٌ)[2].

* وقد يستدل أحياناً علىٰ نكارة الحديث بضعف سند الحديث، فيقول: (وهذا حديثٌ منْكر أيضاً؛ فإسناده تُكُلّم فيه)[3].

قلت: وسأقوم في هذا الفصل بدراسة الأحاديث التي حكم عليها الحافظ ابن كثير بالنَّكارة في متونها فقط، أو ما علّل الحافظ ابن كثير نكارتها بشيءٍ من الألفاظ الواردة فيها، أمّا ما استنكر رفعه فقط دون وقفه، أو ما حكم عليه بالنَّكارة وعلَّل نكارته بضعف إسنادِه دون متنه، فلن يدخل في هذه الدِّراسة.

كما أنَّ بعض الأحاديث التي حكم عليها الحافظ ابن كثير بالنَّكارة قد بيَّن فيها سبب النَّكارة، فإنْ كان سبب النّكارة داخلاً في الفصول التالية من الدِّراسة، كأنْ يكون من الإسرائيليات أو من الأحاديث المشكلة فإنّي أذكر هذا الحديث في تلك الفصول، ولا أذكره في هذا الفصل.



(١) «تفسير ابن كثير» (٣/٢٠٦).

(٢) المصدر السابق (٣/١٢٣).

(٣) المصدر السابق (٤/٤٩٤).

المبحث الثالث
الأحاديث التي حكم عليها الحافظ ابن كثير بالنكارة

الحديث رقم ١

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ [البقرة: من آية ١٠٢].

قال الحافظ ابن كثير: (وقال ابن أبي حاتم: حدَّثنا الفضل بن شاذان، حدَّثنا محمد بن عيسىٰ، حدَّثنا إبراهيم بن موسىٰ، حدَّثنا أبو معاوية، عن ابن أبي خالد، عن عمير بن سعيد، عن علي قال: هما ملكان من ملائكة السماء، يعني: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾[1]، ورواه الحافظ أبو بكر بن مردويه في «تفسيره» بسنده، عن مغيث، عن مولاه جعفر بن محمد، عن أبيه[2]، عن جده[3]، عن علي، مرفوعاً[4]. وهذا لا يثبت من هذا الوجه، ثمَّ رواه من طريقين آخرين، عن جابر، عن أبي الطفيل، عن علي، قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «لعن الله الزَّهرة، فإنَّها هي التي فتنت الملكين هاروت وماروت»)[5].

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح١٠٠١)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٣٦/١)، ونسبه إلىٰ ابن أبي حاتم، وابن مردويه (٢٣٩/١).

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن ابي طالب ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) هو محمد بن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ.

(٤) أخرجه ابن مردويه كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣٠٦/١).

(٥) أخرجه **ابن مردويه** كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير، و**ابن السني** في «عمل اليوم والليلة»=

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ابن كثير: (وهذا أيضاً لا يصحُّ، وهو منكرٌ جدًا، والله أعلم)[1].

❊ **قلت:** وسيأتي كلام ابن كثير ممّا يدل على نكارة متنه في تعليق الباحث.

❁ أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال البوصيري في حكمه على الحديث المرفوع: (جابر: هو الجعفي: ضعيف)[2].

❊ وقال الألباني: (موضوع ـ إلىٰ أنْ قال ـ: وآفته جابر، وهو: ابن يزيد الجعفي، وهو مُتَّهم بالكذب، وكان يؤمن برجعة علي، ويقول: إنَّه دابة الأرض المذكورة في القرآن)[3].

تعليق الباحث:

❊ **قلت:** أمّا ما رواه ابن أبي حاتم، فهو صحيح الإسناد إلىٰ علي بن أبي طالب، موقوفاً عليه.

= (ح٦٤٨). كلاهما (ابن مردويه، وابن السني) من طريق **جابر الجعفي**، به.

(١) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق د. السيد محمد السيد وآخرون، دار الحديث، القهرة ـ مصر، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م. (٣٠٦/١).
والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٣٩/١)، ونسبه إلىٰ ابن راهويه وابن مردويه.

(٢) البوصيري، أحمد بن أبي بكر، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: عادل ابن سعد ـ السيد محمود، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م. (ح٥١٤١).

(٣) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. (ح ٩١٣).

وأمّا الحديث المرفوع، فقد رُوِيَ من طريقين، كما ذكر ابن كثير في تعليقه على الحديث، ونسبهما إلى ابن مردويه.

الطريق الأولى: مغيثٌ، عن مولاه جعفر بن محمد، عن علي بن محمد، عن محمد بن علي بن أبي طالب، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

* فيه: مغيث مولى جعفر بن محمد: قال الذهبي: (ضَعَّفه السّاجي)(١).

قلت: لمْ أجدْ من تكلَّم عليه إلّا ما ذكره الذهبي، وقد تفرَّد بهذا الحديث، عن جعفر بن محمد بن علي، فتفرُّده هذا يُعدُّ منكراً.

الطريق الثانية: جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن علي بن أبي طالب، مرفوعاً.

* جابر بن يزيد الجعفي: قال سفيان الثوري: (كل ما قال فيه جابر سمعت، أو حدَّثنا، فاشدُد يدك عليه، وما سوى ذلك فتَوقَّه)(٢).

وقال يحيى بن معين: (لا يكتب حديثه ولا كرامة)(٣).

وقال أيضاً: (كان كذّاباً يؤمن بالرجعة)(٤).

---

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٧٨٢٧).

(٢) العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م. (ت٦).

(٣) ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ـ السعودية، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. (ت١٧٦٩).

(٤) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت ١٣٩٩).

وقال أحمد: (تركه عبد الرحمن ويحيىٰ)[1].

وقال البخاري: (تركه يحيىٰ بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وعشرين ومائة: يروي عن القاسم، وعطاء، والشعبي، قال علي: أراه «أبو يزيد»، قال بندار: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: تركنا جابراً قبل أنْ يقدم علينا الثوري، وقال أبو سعيد الحداد: سمعت يحيىٰ بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد قال: قال الشعبي: يا جابر لا تموت، حتىٰ تكذب علىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: فما مضىٰ الأيام والليالي، حتىٰ اتُّهم بالكذب)[2].

وذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء»، ثمَّ ذكر أقوال العلماء فيه وذكر له عدة أحاديث منكرة، ثمَّ قال: (ولجابر حديث صالح، وقد روىٰ عنه الثوري الكثير، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وحدَّث عنه زهير، وشريك، وسفيان، والحسن بن صالح، وابن عيينة، وأهل الكوفة وغيرهم، وقد احتمله النّاس ورووا عنه، وعامّة ما قذفوه أنّه كان يؤمن بالرّجعة، وقد حدَّث عنه الثّوري مقدار خمسين حديثاً، ولم يتخلّف أحد في الرِّواية عنه، ولم أرَ له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كلُّه أقرب الى الضعف منه الى الصِّدق)[3].

---

(١) الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت ـ الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م. (رقم: ٣٣٠٩ ـ ٤٠٧٨).

(٢) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الضعفاء، مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م. (ت٥٠).

(٣) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٣٢٦).

قلت: فهو ضعيف الحديث.

* الاعلال بالوقف: فقد ورد الحديث من طريقٍ أخرىٰ عن علي - رضي الله عنه - موقوفاً عليه، كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير - رحمه الله - وإسناده أصحُّ من إسناد المرفوع، فلعلَّ من رفعه قد وهم في رفعه.

وأمّا بالنّسبة للمتن ففيه من النَّكارة ما يلي:

* أنَّ قصَّة هاروت وماروت ممّا أجمل الله ذكرها في القرآن الكريم.

* كما أنَّه لم يثبت في ذلك حديثٌ صحيحٌ مرفوعٌ، وكلّ ما ذكر فيها من الأحاديث والآثار إنَّما هو ممّا أُخِذ عنْ أهل الكتاب، والأصل أنَّه لا يصحُّ حمل هذه الآية علىٰ تفسيراتٍ وتفصيلاتٍ لأمور غيبيَّةٍ لا دليل عليها من القرآن والسنة.

قال ابن كثير: (وقد رُوِي في قصة هاروت وماروت عن جماعةٍ من التّابعين، كمجاهدٍ والسُّدي والحسن البصري وقتادة وأبي العالية والزُّهري والرَّبيع بن أنس ومقاتل ابن حيّان وغيرهم، وقصَّها خلقٌ من المفسّرين، من المتقدّمين والمتأخرين. وحاصلُها راجع في تفصيلها إلىٰ أخبار بني إسرائيل، إذ ليس فيها حديثٌ مرفوع صحيح متّصلُ الإسناد إلىٰ الصّادق المصدوق المعصوم الذي لا ينْطق عن الهوىٰ. وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسطٍ ولا إطنابٍ فيها، فنحن نؤمِن بما ورد في القرآن علىٰ ما أراده الله تعالىٰ، والله أعلم بحقيقة الحال)[١].

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١/٣١١).

❊ نقد الحافظ ابن كثير للحديث المرفوع، وحكمه عليه بالنكارة، وحكم الألباني عليه بالوضع.

❊ سيأتي بعضٌ من كلام المفسرين في تفسير هذه الآية ممّا يدلُّ على نكارتها في الحديث التّالي.



الحديث رقم ٢

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ عند تفسير هذه الآية أيضاً: (وقال ابن أبي حاتم، حدَّثنا أبي، حدَّثنا مسلم، حدَّثنا القاسم بن الفضل الحُدَّاني، حدَّثنا يزيد ـ يعني الفارسي ـ عن ابن عباس، قال: إنَّ أهل سماء الدّنيا أشرفوا على أهل الأرض فرأوهم يعملون المعاصي، فقالوا: يا ربِّ أهل الأرض كانوا يعملون بالمعاصي! فقال الله: أنتم معي، وهم غيب عني. فقيل لهم: اختاروا منكم ثلاثة، فاختاروا منهم ثلاثة على أنْ يهبطوا إلى الأرض، على أنْ يحكموا بين أهل الأرض، وجعل فيهم شهوة الآدميين، فأمروا ألّا يشربوا خمرًا ولا يقتلوا نفسا، ولا يزْنوا، ولا يسْجدوا لوثن، فاستقال منْهم واحد، فأقيل، فأهبط اثنان إلى الأرض، فأتتْهما امرأة منْ أحسن النّاس يُقال لها: مناهية، فَهوياها جميعًا، ثمّ أتيا منْزلها فاجتمعا عندها، فأراداها فقالت لهما: لا حتى تشربا خمري، وتقتلا ابن جاري، وتسجدا لوثني، فقالا لا نسجد، ثمّ شربا من الخمر، ثمّ قتلا ثمّ سجدا، فأشرف أهل السماء عليهما، فقالت لهما: أخبراني بالكلمة التي إذا قلتماها طرتما، فأخبراها فطارت فمسخت جمرة، وهي هذه

الزهرة، وأمّا هما فأرسل إليهما سليمان بن داود فخيّرهما بين عذاب الدنيا وعذاب الآخرة، فاختارا عذاب الدُّنيا، فهما مناطان بين السَّماء والأرض)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا السياق فيه زيادات كثيرة، وإغراب ونكارة، والله أعلم بالصواب)[2].

أقوال العلماء في الحديث :

لمْ أجدْ منْ تكلَّم علىٰ هذه الرّواية بخصوصها، ولكنّي أنقل بعض ما قد قيل في هذه القصة علىٰ العموم:

❊ أنْكر هذه القصة عددٌ من المفسرين، وعدوها منْ الإسرائيليات المتلقَّفة عن مسلمة أهل الكتاب، منْهم: الماوردي[3]، وابن حزم[4]، والقاضي عياض[5]، وابن العربي[6]،.................................

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح١٠٠٨)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٤٢/١)، ونسبه إلىٰ ابن أبي حاتم.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣٠٩/١).

(٣) السلمي، العز بن عبد السلام، تفسير العز بن عبد السلام، (اختصار النكت للماوردي)، تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م. الحاشية (٥٤/١).

(٤) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر. (١٥٤/٣).

(٥) القاضي، عياض اليحصبي، الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ، موقع يعسوب. (١٧٥/٢).

(٦) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق: علي محمد البجادي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م. (٣٠/١).

وابن عطية[1]، وابن الجوزي[2]، والرازي[3]، والقرطبي[4]، والخازن[5]، وأبو حيان[6]، والألوسي[7]، والألباني[8].

❊ قال القاضي عياض: (اعلم أكرمك الله أنَّ هذه الأخبار لم يُروَ منها شيءٌ لا سقيمٌ ولا صحيحٌ عن رسول الله ـ ﷺ ـ وليس هو شيء يؤخذ بقياس، والذي منْه في القرآن اختلف المفسرون في معناه، وأنْكر ما قال بعضهم فيه كثير من السلف، وهذه الأخبار من كتب اليهود وافتراءاتهم، كما نصَّ الله أوَّل الآيات، منْ افترائهم علىٰ سليمان، وتكفيرهم إياه)[9].

❊ وقال القرطبي بعد أنْ أورد القصَّة من طريق ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ (هذا كلُّه

---

(١) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م. (١/١٧١).

(٢) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسيرفي علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ. (١/١٤٢).

(٣) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م. (٢/١٥٧).

(٤) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م. (٢/٥٢).

(٥) الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي، لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. (١/٩٠).

(٦) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، دار النشر ـ دار الفكر. (١/٢٨٣).

(٧) الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م. (١/٢٢١).

(٨) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٢/٣١٢).

(٩) «الشفا» للقاضي عياض (٢/١٧٥).

ضعيف، وبعيد عن ابن عمر وغيره، لا يصحُّ منْه شيء؛ فإنَّه قول تدفعه الأصول في الملائكة، الذين هم أمناء الله علىٰ وحيه، وسفرائه إلىٰ رسله، ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: من آية ٦]. بل عبادٌ مكرمون، ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: آية ٢٧]، ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: آية ٢٠].

وأمّا العقل فلا ينْكر وقوع المعصية من الملائكة، ويوجد منْهم خلاف ما كلّفوه، ويخلق فيهم الشهوات، إذ في قدرة الله ـ تعالىٰ ـ كل موهوم، ومن هذا خوْفُ الأنبياء والأولياء الفضلاء العلماء، ولكن وقوع هذا الجائز لا يدرك إلّا بالسمع، ولم يصح، وممّا يدل علىٰ عدم صحته أنَّ الله ـ تعالىٰ ـ خلق النجوم وهذه الكواكب حين خلق السماء، ففي الخبر: «أنَّ السّماء لمّا خُلِقَت خُلِق فيها سبعة دوارة: زحل، والمشتري وبهرام، وعطارد، والزّهرة، والقمر». وهذا معنىٰ قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: آية ٤٠]. فثبت بهذا أَنَّ الزُّهرةَ وسهيلاً قَد كانا قَبل خلْق آدم)[١].

* وقال الألباني بعد ذكر حديث: (فإنَّ فيه إشارة إلىٰ ما ذكر في بعض كتب التفسير أنَّهما أنزلا إلىٰ الأرض، وأنَّهما شربا الخمر وزنيا وقتلا النفس بغير، فهذا مخالف لقول الله تعالىٰ في حق الملائكة: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: من آية ٦]، ولم يرد ما يشهد لما ذكر، إلّا في بعض الإسرائيليات التي لا ينبغي أنْ يوثق بها)[٢].

(١) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٢/٥٢).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٢/٣١٢).

تعليق الباحث :

۞ **قلت**: أمَّا بالنِّسبة للإسناد ففيه ما يلي:

❊ فيه يزيد الفارسي ، قال عبد الرحمن بن مهدي: (هو يزيد بن هرمز)[١].

وقال أحمد: (هو يزيد بن هرمز)[٢].

وقال علي بن المديني: (ذكرت ليحيىٰ قول عبد الرحمن بن مهدي: أنَّ يزيد الفارسي هو ابن هرمز ، فلم يعرفه ، وقال: كان يكون مع الأمراء)[٣].

وذكره البخاري في «الضعفاء»[٤].

وقال أبو حاتم: (يزيد بن هرمز هذا ليس بيزيد الفارسي ، هو سواه ، فأمّا يزيد بن هرمز: فهو والد عبد الله بن يزيد بن هرمز ، وكان بن هرمز من أبناء الفرس الذين كانوا بالمدينة ، وجالسوا أبا هريرة ، مثل: أبي السّائب مولىٰ هشام ابن زهرة ، ونظرائه ، وليس هو يزيد الفارسي البصري الذي يروي عن ابن عباس ، ويروي عنه عوف الأعرابي ، إنَّما روىٰ عن يزيد بن هرمز الحارث بن أبي ذباب ، وليس بحديثه بأس ، وكذلك صاحب ابن عباس ، لا بأس به)[٥].

وقال ابن حجر: (يزيد بن هرمز المدني مولىٰ بني ليث وهو غير يزيد

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (ت ٦٠٦٢).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام احمد (ت٥٤٢٢).

(٣) «تهذيب الكمال» للمزي (ت ٦٠٦٢).

(٤) «الضعفاء» للبخاري (ت٤٣٠).

(٥) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٢٥٥).

الفارسي علىٰ الصحيح ، وهو ـ يعني يزيد بن هرمز ـ والد عبد الله: ثقةٌ ، من الثالثة)[1] .

وقال أيضاً: (يزيد الفارسي ، البصري: مقبول من الرّابعة)[2] .

قلت: ممّا سبق يتبيَّن أنَّ يزيد الفارسي ليس هو يزيد بن هرمز ، وقد حكم عليه الحافظ ابن حجر بأنّه «مقبول» أي حسن الحديث إذا توبع ، ولم يتابعه أحد في هذه الرِّواية ، فروايته هذه ضعيفة .

۞ وأمَّا بالنسبة للمتن فإنَّه منكرٌ جدّاً ، وذلك لما يلي :

❊ يقال فيه ما قد قيل في الحديث السابق .

❊ ويُقال أيضاً: أنَّ في مثل هذه الرِّوايات طعن في الملائكة ، وقد أخبر الله ـ ﷻ ـ عنهم أنهم: ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [التحريم: من آية ٦] ، فكيف يرتكبون كبائر الذنوب ، وقد ثبتت عصمتهم بإجماع المسلمين .

❊ يستدل كذلك بقوله تعالىٰ: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الحجر: آية ٨] ، حيث قطع الله ـ ﷻ ـ أنَّ الملائكة لا تنزل إلّا بالحق ، وليس لشرب الخمر ، والزّنا ، ولا لقتل النفس المحرمة ، بل كل ذلك باطلٌ .

(١) «التقريب» لابن حجر (ت٧٧٩٠) .

(٢) المصدر السابق (ت٧٧٩٦) .



الحديث رقم ٣

عند قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: من آية ٢٥٥].

قال ابن كثير: (وقال ابن مردويه أيضاً: حدَّثنا محمد بن الحسن بن زياد المقري، أخبرنا يحيىٰ بن درستويه المروزي، أخبرنا زياد بن إبراهيم، أخبرنا أبو حمزة السكري، عن المثنىٰ، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي موسىٰ الأشعري، عن النبي ـ ﷺ ـ قال: «أوحىٰ الله إلىٰ موسىٰ بن عمران ـ عليه السلام ـ أنْ اقرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة، فإنَّه من يقرؤها في دبر كل صلاة مكتوبة، أجعل له قلب الشاكرين، ولسان الذاكرين، وثواب النبيين، وأعمال الصديقين، ولا يواظب علىٰ ذلك إلّا نبي أو صديق أو عبد امتحنت قلبه للإيمان، أو أريد قتله في سبيل الله»)[١].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا حديثٌ منْكرٌ جداً)[٢].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ ذكره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»[٣].

---

(١) أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» كما ذكر الحافظ ابن كثيرٍ. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٢/٢). ونسبه إلىٰ ابن مردويه.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦٧٢/١)..

(٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد، اللآلئ المصنوعة، دار الكتب العلمية. (٢٣٣/١).

❊ ذكره الألباني في «السلسلة الضعيفة» وقال: (ولوائح الوضع ظاهرة عليه)[1].

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه ضعيفٌ جداً، وهو معلولٌ من عدَّة أوجه:

❊ آفة الحديث محمد بن الحسن بن زياد المقرئ: نقل الذهبي: (عن البرقاني قوله: كل حديث النقاش منكر. وعن الخطيب البغدادي، قوله: في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة. وعن طلحة بن محمد الشاهد قوله: كان النقاش يكذب في الحديث. قال الذهبي: قلبي لا يسكن إليه، وهو عندي متهم)[2].

❊ وفيه المثنى بن الصباح: قال أحمد: (لا يساوى حديثُه شيئاً، مضطرب الحديث)[3].

وقال يحيىٰ بن معين: (ضعيفُ الحديث، هو أقوىٰ من طلحة ابن عمرو)[4].

وقال ابن حبان: (كان ممّن اختلط في آخر عمره حتىٰ كان لا يدري ما يُحدِّث به، فاختلط حديثه الذي فيه الأوهام والمناكير بحديثه العظيم الذي فيه

(١) «السلسلة الضعيفة» (ح٣٩٠١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (ت٣٤٨).

(٣) الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبد الله، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني ـ بيروت، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م. (ت٢٣٢٤).

(٤) ابن معين، أبي زكريا يحيى بن معين، سؤالات ابن الجنيد، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م. (رقم١٤١).

الأشياء المستقيمة عن أقوام مشاهير ؛ فبَطُل الاحتجاج به)[١].

وذكره الدّارقطني في «الضعفاء»[٢].

وقال ابن عدي: (قد ضعّفه الأئمة المتقدمون، والضِّعف علىٰ حديثه بيِّن)[٣].

وقال أبو حاتم: (ليِّن الحديث)[٤].

قلت: فهو ضعيف الحديث.

❊ وفيه قتادة بن دعامة السدوسي: قال أبو زرعة: (قتادة من أعلى أصحاب الحسن)[٥]، وقال في موضع آخر: (مشهورٌ به ـ يعني بالتَّدليس ـ)[٦].

قال الذهبي: (حافظٌ ثقةٌ ثبتٌ، لكنّه مدلّس)[٧].

وقال العلائي: (مشهورٌ به)[٨].

ونقل ابن رجب عن البرديجي قوله: (وأمّا أحاديث قتادة التي يرويها

(١) «المجروحين» لابن حبان (ت١٠٥١).

(٢) الدارقطني، علي بن عمر، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. (ت٥٣٤).

(٣) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٩٠٢).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٥٢٨٠).

(٥) المصدر السابق (ت٧٥٦).

(٦) العراقي، أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم، المدلسين، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب ـ د. نافذ حسين حماد، دار الوفاء، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م. (ت٤٩).

(٧) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٦٨٦٤).

(٨) «جامع التحصيل» للعلائي (ت٤٠).

الشيوخ مثل حمّاد بن سلمة، وهمّام، وأبان، والأوزاعي، فيُنظر في الحديث: فإنْ كان الحديث يُحْفظ من غير طريقهم عن النبي ـ صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم ـ وعن أنس بن مالك، من وجه آخر لم يدْفع، وإنْ كان لا يعرف عنْ أحدٍ عن النبي ـ صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم ـ ولا من طريقٍ عن أنس إلّا برواية هذا الذي ذكرت لك كان منْكراً)[1].

وقال ابن حجر: (كان حافظ عصره، وهو مشهورٌ بالتدليس، وصفه به النّسائي وغيره. «المرتبة الثالثة»)[2].

قلت: تبيَّن من ترجمته ما يلي:

* أنَّه مشهورٌ بالتدليس، وهو من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهم الذين لم يحتمل العلماء تدليسهم، فلا يقبل منه ما رواه بالعنْعنة.

* أنَّه من أكبر وأكثر أصحاب الحسن البصري.

* أنَّه إذا روىٰ عن قتادة راوٍ حديثاً، وقد عنْعن الحديث، فتعدُّ روايته منْكرة.

وقد روىٰ هذا الحديث بالعنعنة، عن الحسن البصري، والرّاوي عنه في هذا الحديث هو المثنّىٰ بن الصباح، وتبيَّن في ترجمته ضعفه الشديد؛ فتبيَّن ضعف هذه الرّواية ونكارتها.

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢٦٣/١).

(٢) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوني، مكتبة المنار ـ الأردن، الطبعة الأولىٰ. (ت٩٢).

❊ وفيه الحسن بن يسار البصري: قال علي بن المديني: (رأىٰ الحسن أم سلمة ولم يسمع منْها، ولا من أبي موسىٰ الأشعري)[1].

وقال أبو زرعة: (من المشهورين بالتدليس)[2].

وقال الذهبي: (كان الحسن كثير التَّدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان ضُعِّف ـ يعني سماعه ـ لحاجة، ولا سيما عمَّن قيل إنَّه لم يسمع منْهم، كأبي هريرة ونحوه، فعدّوا ما كان له عن أبىٰ هريرة في جملة المنقطع)[3].

وقال ابن حجر: (كان مكثراً من الحديث، ويرسل كثيراً عن كلِّ أحد، وصفه بتدليس الإسناد النِّسائي وغيره، «المرتبة الثانية»)[4].

قلت: وقد روىٰ هذا الحديث عن أبي موسىٰ الأشعري ـ رضي الله عنه ـ ولم يسمع منْه، وعنْعن الحديث؛ فروايته هذه منقطعةٌ ضعيفة.

❊ وفيه يحيىٰ بن درستويه المروزي: لم أجدْ له ترجمة علىٰ حسب اطلاعي.

❊ وفيه زياد بن إبراهيم: لم أجد له ترجمة، ونسبه بعضهم، فقال: (النميري): لكن حكم الألباني علىٰ هذه النسبة بالخطأ، فقال: (وزياد هذا لم أعرفه، ثم رأيت الحديث قد أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/١٦٥/٢) من طريق أخرىٰ، عن زياد النميري: حدثنا أبو حمزة به. وزياد النميري من

(١) «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للعلائي (ت ١٣٥).
(٢) «المدلسين» لأبي زرعة العراقي (ت ٩).
(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت ١٩٦٨).
(٤) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت ٤٠).

طبقة التابعين مع ضعف فيه؛ فما أظنه إلا محرفاً)[١].

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن فإنَّهُ منكرٌ، دلَّ علىٰ نكارته ما يلي:

❊ نكارة رفعه: فقد رُوِي نحو هذا عن أبي بن كعب، كما ذكر ذلك القرطبي في «تفسيره»[٢]، فقال عن أبي بن كعب، قال: (قال الله تعالىٰ: «يا موسىٰ من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة أعطيته ثواب الأنبياء».

قلت: فلعلَّه يكون من نقل أبي بن كعب عن أهل الكتاب، والله أعلم.

❊ فيه مبالغة في الثواب ليست علىٰ قدر العمل[٣].



الحديث رقم ٤

عند قوله تعالىٰ: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: آية ٤٣].

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وقد قال ابن أبي حاتم: حدَّثنا يونس ابن عبد الأعلىٰ، أخبرنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث: أنَّ درّاجاً أبا السمح، حدَّثه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال:

(١) «السلسلة الضعيفة» (ح٣٩٠١).

(٢) «تفسير القرطبي» (٣/٢٧٠).

(٣) علق الشيخ هادي المري، فقال: لعلَّ من نكارته أنَّ القرآن لم ينزل علىٰ غير محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهذا الحديث فيه أنَّ آية الكرسي قد نزلت علىٰ موسىٰ ـ عليه السلام ـ.

«كلُّ حرف في القرآن يُذكر فيه القنوت فهو طاعة»، ورواه ابن جرير من حديث ابن لهيعة، عن درّاج، به)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (فيه نكارةٌ)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال الطَّبراني بعد روايته للحديث: (لم يروِ هذا الحديث عن عمرو إلا رشدين)[3].

❊ وقال أبو نعيم الاصبهاني بعد ذكر الحديث: (تفرَّد به عبد الله ابن وهب، عن عمرو بن الحارث)[4].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢/٤٦).
والحديث أخرجه أحمد في «مسنده» (ح ١١٧١١)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٦٤٦٩). **كلاهما** (أحمد، وابن جرير) من طريق **عبد الله بن لهيعة**.
وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح ١١٢٨)، وابن حبان في «صحيحه» ـ كتاب البر والإحسان ـ باب ذكر الإخبار عن إجازة إطلاق اسم القنوت على الطاعات ـ (ح٣٠٩)، والطبراني في «الأوسط» (ح١٨٠٨)، وأبو نعيم الاصبهاني في «حلية الأولياء» (ح ١٢٨٤٥).
جميعهم: (ابن أبي حاتم، وابن حبان، والطبراني، وأبو نعيم الأصبهاني) من طريق **عمرو ابن الحارث**. **كلاهما**: (عبد الله بن لهيعة، وعمرو بن الحارث) عن **درّاج** به.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢/٤٦).

(٣) «المعجم الأوسط» للطبراني (ح١٨٠٨). رواه من طريق **رشدين بن سعد**، عن **عمرو ابن الحارث** به.

(٤) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ. (ح١٢٨٢٨).

* وقال شعيب الأرناؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان: (إسناده ضعيف)[1].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه لا يصحُّ، بل هو منكرٌ جداً، وذلك لما يلي:

* مدار الحديث وآفته درّاج بن سمعان، أبو السمح البصري، قيل: اسمه عبد الرحمن: قال ابن معين: (ثقةٌ)[2].

وقال أحمد بن حنبل: (أحاديثه أحاديث مناكير)[3].

وقال النّسائي: (ليس بالقويِّ)[4].

وقال العقيلي: (مصريٌّ متروكٌ)[5].

وقال أبو حاتم: (في حديثه صُنْعة)[6].

قلت: معنى قول ابن أبي حاتم (في أحاديثه صُنعة): يستعمل أبي حاتم

(١) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م. (ح٣٠٩).

(٢) «تاريخ ابن معين» رواية الدّوري (ت٣١٥).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت٤٤٨٢).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت١٨٧).

(٥) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. (ت٤٧٠).

(٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢٠٠٨).

الرازي هذا الاصطلاح في جرْح الرُّواة الضُّعفاء عنْده، ومعناه ـ كما قال المعلمي ـ: (يعني أنّه يتصرَّف في الحديث ولا يأتي به على الوجه المستقيم)[1].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[2].

وقال الدّارقطني: (ضعيفٌ)[3]. ومرة قال: (متروك)[4].

وقال ابن حجر: (دراج بن سمعان، أبو السَّمح، قيل اسمه عبد الرحمن، ودرّاج لقبٌ، السهمي: صدوقٌ، في حديثِهِ عن أبي الهيثم ضعفٌ، من الرّابعة)[5].

قلت: ففي روايته عن أبي الهيثم خاصَّة ضعفٌ كما تبيَّن من ترجمته، وقد روىٰ هذا الحديث عنه، فروايته هذه ضعيفةٌ.

❁ **وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:**

❊ نكارة رفعه: فقد ثبت نحو هذا الحديث عن أبي بن كعب، موقوفاً عليه.

---

(١) علي بن عبد الله الصّياح، جزء من علل ابن أبي حاتم ـ محقق من أول المسألة رقم (١٠٨٩) إلىٰ نهاية المسألة رقم (١٢٣٩) تحقيقاً ودراسة، رسالة دكتوراة، إشراف: د. علي بن عبد الله الزّبن، كلية أصول الدّين، ١٤٢١هـ. (٢/١٩١).

(٢) «الثقات» لابن حبان (ت٤١١١).

(٣) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، سؤالات الحاكم، تحقيق: د. موفق بن عبدالله ابن عبدالقادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. (ت٢٦١).

(٤) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، سؤالات البرقاني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي ـ باكستان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ. (ت١٤٢).

(٥) تقريب التهذيب، تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الافكار الدولية ـ عمان، ٢٠٠٥ م، (ت١٨٢٤).

أورد ابن القَيِّم ـ رحمه الله ـ هذا الحديث مستدلاً به على ما قاله منْ رفع ابن حبان للموقوفات، فقال: (كما رفع قول أُبي بن كعب: «كلُّ حرف في القرآن في القنوت فهو الطاعة» ـ ثمّ قال ـ: وهذا لا يشْبه كلام رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وغايته أنْ يكون كلام أُبَيّ)[1].

قلت: ففي قول ابن القيّم: (هذا لا يشبه كلام النَّبي) إشارةٌ قوية إلى نقد المتن، بحيث أنَّ أهل الحديث كثيراً ما يعِلّون المرويات بالشبه، فيقولون: (هذا لا يشبه كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو لا يشبه حديث فلان، ولكنه يشبه حديث فلان).

الحديث رقم ٥

عند قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: آية ٦٩].

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وقال الحافظ أبو القاسم الطبراني في «معجمه الكبير»: حدَّثنا علي بن عبد العزيز، حدَّثنا محمد بن عمار الموصلي، حدَّثنا عفيف بن سالم، عن أيوب بن عتبة، عن عطاء، عن ابن عمر، قال: أتى رجل

(١) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف أحمد البكري ـ شاكر توفيق العاروري، رمادي للنشر ـ دار ابن حزم ـ الدمام ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م. (٢/١٠٩٠).

من الحبشة إلىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ يسأله، فقال له الرسول ـ ﷺ ـ: «سلْ واستفهم». فقال: يا رسول الله، فُضِّلتم علينا بالصُّوَرِ، والألوان، والنَّبوة، أفرأيت إنْ آمنت بما آمنت به، إنّي لكائن معك في الجنة؟ قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «نعم، والذي نفسي بيده إنَّه ليضيء بياض الأسود في الجنَّة مسيرة ألف عام»، قال: ثمَّ قال رسول الله ـ ﷺ ـ «من قال: لا إله إلا الله كان له بها عهد عند الله، ومن قال: سبحان الله وبحمده، كتب له بها مائة ألف حسنة وأربعة وعشرون ألف حسنة، فقال رجل: كيف نهلك بعد هذا يا رسول الله؟ فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: «إنَّ الرجل ليأتي يوم القيامة بالعمل لو وضع علىٰ جبل لأثقله فتقوم النِّعمة من نعم الله، فتكاد أنْ تستنفد ذلك كلَّه إلّا أنْ يتغمده الله برحمته»، ونزلت هذه الآيات: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ ـ إلىٰ قوله ـ: ﴿نَعِيمٗا وَمُلۡكٗا كَبِيرًا﴾، فقال الحبشي: وإنَّ عينيّ لتريان ما ترىٰ عيناك في الجنة؟ فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: «نعم» فاستبكىٰ حتىٰ فاضت نفسه، قال ابن عمر: فلقد رأيت رسول الله ـ ﷺ ـ يُدلّيه في حفرته بيديه»)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (فيه غرابةٌ ونكارةٌ، وسندُه ضعيفٌ)[2].

(١) الحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (ح١٣٤٢٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (ح٤٤٠٤). **كلاهما** (الطبراني، وأبو نعيم) من طريق عفيف بن سالم، عن **أيوب ابن عتبة**. وأخرجه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ت١٢٦٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (ح١٣٥٩٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٤/٣٤). **ثلاثتهم** (الطبراني، وابن عدي، وابن عساكر) من طريق عامر بن يساف، عن النّضر بن عبيد، عن **الحسن ابن ذكوان**. **كلاهما** (أيوب بن عتبة، والحسن بن ذكوان) عن **عطاء**، به.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣٩٦/٢).

أقوال العلماء في الحديث:

* قال ابن عدي بعد ذكر الحديث من طريق عامر بن يساف، عن النّضر ابن عبيد، عن الحسن بن ذكوان، عن عطاء: (وهذه الأحاديث التي أمليتها لعامر بن يساف، عن سعيد، وعن يحيىٰ بن أبي كثير، وعن النضر بن عبيد غير محفوظة، وإنَّما يرويها عامر بن يساف، ولعامر غير ما ذكرت من الأحاديث التي ينفرد بها، ومع ضعفه يكتب حديثه[1])[2].

* وقال الطبراني: (لم يروِ هذا الحديث عن عطاء إلّا أيوب، تفرَّد به عفيف، ولا يُرْوىٰ عن ابن عمر إلَّا بهذا الإسناد)[3].

* وقال أبو نعيم الأصبهاني: (هذا حديثٌ غريبٌ من حديث عطاء، تفرَّد به عفيف، عن أيوب بن عتبة اليمامي، وكان عفيفٌ أحد العبّاد الزُّهاد من أهل الموصل، كان الثوري وغيره يُسمّيه الياقوتة)[4].

* وقال الذهبي بعد الحديث: (هذا منكرٌ، غير صحيحٍ)[5].

* وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»[6].

---

(١) قال الشيخ ماهر الفحل: (ومعنىٰ يكتب حديثه: أي للاعتبار).

(٢) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٢٦٢).

(٣) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الاوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولىٰ. (ح١٦١٠).

(٤) «حلية الأولياء» لأبي نعيم الاصبهاني (٣/٣٢٠).

(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت١٠٩٠).

(٦) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن، الموضوعات الكبرىٰ، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ. (٢/٤٣).

❊ وقال الهيثمي بعد ذكر الرواية من طريق أيوب بن عتبة، عن عطاء: (رواه الطبراني، وفيه أيوب بن عتبة، وهو ضعيفٌ)[1].

❊ وقال أيضاً بعد ذكر الرِّواية من طريق الحسن بن ذكوان، عن عطاء: (رواه الطبراني، وفيه النضر بن عبيد، ولم أعرفه، وبقية رجاله وُثِّقوا)[2].

❊ وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة»، وقال: (رواه ابن حبان، عن ابن عمر مرفوعاً، وقال: باطلٌ، لا أصل له، ثمَّ قال الشوكاني: وقد رواه الطبراني، وروىٰ له أحمد شاهداً في المسند)[3].

❊ وقال الألباني: (ضعيفٌ، أخرجه الطبراني في «الكبير»، وابن عدي في «الكامل»، عن إسماعيل بن إبراهيم الترجماني: أخبرنا عامر بن يساف، عن النَّضر بن عبيد، عن الحسن بن ذكوان، عن عطاء عن ابن عمر مرفوعاً...)[4].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

❊ آفة الحديث أيوب بن عتبة: قال أحمد: (مضطرب الحديث)[5].

---

(١) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م. (ح١٨٧٦٨).

(٢) المصدر السابق (ح ١٦٨٣٥).

(٣) «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ح١٠٢٥).

(٤) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٥١٢٨).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (ت٤٤٩١).

وقال مرة: (ثقةٌ، لا يقيم حديث يحيىٰ بن أبي كثير)[1].

وقال أبو حاتم: (كُتُبه صحيحة، ولكن كان يُحدِّث من حفظه فيغلط)[2].

وقال ابن عدي: (يُكتب حديثه)[3].

وقال النسائي: (مضطرب الحديث)[4].

وقال الذّهبي: (ضعَّفوه لكثرة مناكيره)[5]. وذكر حديثه هذا الذهبي في «ميزان الاعتدال»، وضعّفه به[6].

قلت: فروايته هذه ضعيفة، لكن قد تابعه في رواية هذا الحديث عن عطاء «الحسن بن ذكوان»، كما جاء في رواية ابن عساكر، والحسن ابن ذكوان: ثقة من رجال البخاري، لكن هذه متابعة ضعيفة جداً، لا تُقوِّي ولا تَتَقوّىٰ بغيرها، وذلك لما يلي:

أ ـ فيها عامر بن يساف: ضعَّفه ابن عدي، وضعَّف روايته هذه كما سبق عند تعليقه علىٰ الحديث[7].

ب ـ وفيها النِّضر بن عبيد: قال الهيثمي بعد ذكر هذه الرواية: (لَمْ

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت٣٤٦٧).
(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٩٠٧).
(٣) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٨٢).
(٤) «الضعفاء والمتروكين» للنّسائي (ت٢٤).
(٥) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٨٢١).
(٦) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت١٠٩٠).
(٧) انظر (ص٩٣).

أَعْرِفُهُ)[١]. وقال الألباني أثناء حكمه علىٰ الحديث: (النضر بن عبيد: قال الذّهبي: شيخٌ ليس بعمدة، تفرَّد عنه عامر بن إبراهيم الأصبهاني، وهو النّضر ابن عبد الله؛ وقد مر[٢]. وقال هناك: قال أبو نعيم: لمْ يُحدِّث عنه غير عامر ابن إبراهيم الأصبهاني. قلت ـ القائل الألباني ـ: ذكره في «أخبار أصبهان»، وقال: . . . أبو غالب، كوفي قدم أصبهان[٣]. ثمَّ ساق له ثلاثة أحاديث أخرىٰ من رواية عامر بن إبراهيم عنه، وهذا من رواية عامر بن يساف عنه كما ترىٰ، فإمّا أنْ يكون النضر بن عبيد هو غير النضر بن عبد الله، خلافاً لما جرىٰ عليه الذَّهبي[٤]، ثمَّ العسقلاني[٥]، وإمّا أنْ يكون قولهم: (تفرَّد عنه عامر ابن إبراهيم) خطأ؛ فقد روىٰ عنه عامر بن يساف أيضاً كما ترىٰ. وابن يساف: هو عامر بن عبد الله بن يساف اليمامي؛ كما في «الكامل»[٦]، وقال: «منكر الحديث عن الثقات». ثمَّ ساق له أحاديث هذا أحدها، ثمَّ قال: وهذه الأحاديث غير محفوظة، إنَّما يرويها عامر بن يساف، ومع ضعف؛ يُكتب حديثه)[٧].

قلت: النضر بن عبيد لمْ أجدْ له ترجمةً بهذا الاسم، لكن قلة روايته مع تفرده بها مضنة التهمة والخطأ.

(١) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح ١٦٨٣٥).

(٢) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٩٠٧٨).

(٣) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد، أخبار أصبهان، دار الكتب العلمية، دلهي ـ طهران، الطبعة الأولىٰ. (ح٩٨).

(٤) سبق كلام الذهبي هامش (٢) من هذه الصفحة.

(٥) «تهذيب التَّهذيب» لابن حجر (ت٧٩٩).

(٦) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٢٦٢).

(٧) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح ٥١٢٨).

* الإعلال بالتّفرُّد: فقد تفرَّد عفيف بن سالم الموصلي، في روايته هذه عنْ أيّوب بن عتبة، كما ذكر ذلك الطبراني.

وعفيفٌ: قال يحيىٰ بن معين: (ثقةٌ)[1]. وقال أبو حاتم: (ثقةٌ لا بأس به)[2]. وقال الدّارقطني: (ربّما أخطأ ولا يُتْرك)[3].

* **قلت**: وهو وإنْ كان ثقةً، إلّا أنَّه تفرَّد بهذه الرِّواية عن أيوب بن عتبة، وأيّوبٌ ضعيفٌ، كما تبيّن من ترجمته. ينْضم إلىٰ ذلك نقد العلماء للحديث، وحكمهم عليه بالنَّكارة.

قال ابن رجب: (وانفراد الرّاوي بالحديث، وإنْ كان ثقة، هو علَّة في الحديث يوجب التّوقف فيه، وأنْ يكون شاذاً ومُنكراً، إذا لم يُروَ معناه من وجهٍ يصِح، وهذه طريقة أئمَّة الحديث المتقدِّمين، كالإمام أحمد، ويحيىٰ القطان، ويحيىٰ بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم)[4].

وقال أيضاً ـ: (وأمّا أكثر الحفّاظ المتقدِّمين، فإنَّهم يقولون في الحديث إذا تفرَّد به واحدٌ، وإنْ لم يروِ الثِّقات خلافه: «أنَّه لا يُتابع عليه»، ويجعلون ذلك عِلّة فيه، اللّهم إلّا أنْ يكون مِمّن كثُر حِفظُه، واشتهرت عدالته، وحديثه كالزُّهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفرُّدات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقدٌ خاصٌّ، وليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطه)[5].

---

(١) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت٥٠٦٢).
(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٦١).
(٣) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ت٣٩٨).
(٤) نقله: يوسف بن عبد الهادي في «سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث» (ص٢٨) ونسبه إلى ابن رجب في «مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة».
(٥) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٥٨٢).

وذكر له السّيوطي شاهداً من رواية الإمام أحمد، فقال: (وأخرج أحمد في «الزهد»، عن محمد بن مطرف قال: حدَّثني الثقة، أنَّ رجلاً أسود كان يسأل النَّبي ـ ﷺ ـ عن التسبيح، والتحميد، والتهليل، فقال له عمر بن الخطاب: مَهْ أكثرت على رسول الله، وقال: «مَهْ يا عمر»، وأُنْزِلت ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾، حتى إذا جاء على ذكر الجنة، زفر الأسود زفرةً خرجت نفسُه، فقال النبي: «مات شوقاً إلى الجنة»[1].

قلت: لم أجدْ هذا الحديث في «الزُّهد»[2]، لكن في السَّند الذي ذكره السَّيوطي رجلٌ مبهم.

وله شاهدٌ آخرٌ مرسلٌ، ذكره السيوطي أيضاً عن عبد الله بن وهب، عن ابن زيد، أنَّ رسول الله قرأ هذه السورة: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾، وقد أُنزلت عليه وعنْده رجلٌ أسود؛ فلمّا بلغ صفة الجنان زفر زفرةً فخرجت نفسه، فقال النَّبي: «أخرج نفس صاحبكم الشوق إلى الجنة»[3].

قلت: وهذا حديثٌ مرسلٌ، ومعلومٌ أنَّ الحديث المرسل منْ أنواع الحديث الضّعيف، ولا يقبل إلّا بشروط حدَّدها العلماء، وقال عنه الحافظ ابن كثير: (مرسلٌ غريب)[4]، لكن هذه الشواهد مع كونها ضعيفة، إلّا أنَّه قد يعتبر بها في تقوية الحديث.

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/٣٦٦). ونسبه إلى الإمام أحمد في «الزّهد».
(٢) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، الزهد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.
(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/٣٦٦).
(٤) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، طبعة دار الفكر (٤/٥٤٦).

ولبعضه شاهدٌ من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ ذكره البيهقي في «شعب الإيمان»[1].

قلت: وهو شاهدٌ موضوعٌ متروكٌ لا يحتجُّ به، وذلك لأجل:

* محمّد بن يونس الكديمي: قال أبو حاتم بعد أنْ عُرِض عليه حديثه: (ليس هذا حديث أهل الصدّق)[2].

وقال الدّارقطني: (كان يكذِب على رسول الله، وعلى العلماء)[3].

وقال الذهبي: (كان يُتُّهم بوضع الحديث)[4].

وأمّا بالنِّسبة للمتن ففيه من النّكارة ما يلي:

* أنَّ في ذكر فضيلة الأسود في الجنة، وما ذكر من نوره وبياضه ما يتعارض مع ما ثبت من أصول الشريعة، وهو أنَّ التفاضل إنَّما يكون بالتقوى، والأعمال الصالحة.

* كما أنَّ فيه مبالغة في الثَّواب ليست على قدر العمل، وذلك في قوله: (من قال: «لا إله إلا الله كان له بها عهد عند الله، ومن قال: سبحان الله وبحمده، كتب له بها مائة ألف حسنة وأربعة وعشرون ألف حسنة...»).

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (ح٧٩٩). من طريق محمد بن يونس الكديمي به مرفوعاً.
(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٥٤٨).
(٣) «سؤالات السلمي» للدارقطني (ت٧٤).
(٤) الذَّهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة ـ أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الاسلامية ـ مؤسسة علوم القرآن، جدة ـ السعودية، الطبعة الاولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م. (ت١٧٨٠).



الحديث رقم ٦

عند قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [سورة المائدة: من آية ١].

قال الحافظ ابن كثير: (فأمّا ما رواه ـ يعني ابن أبي حاتم ـ عن زيد ابن إسماعيل الصّائغ البغدادي، حدّثنا معاوية يعني ابن هشام، عن عيسىٰ ابن راشد، عن علي ابن بذيمة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: (ما في القرآن آية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، إلّا أنَّ علياً سيدها وشريفُها وأميرُها، وما من أصحاب النَّبي ـ ﷺ ـ أحد إلّا قد عوتب في القرآن إلّا علي بن أبي طالب، فإنَّه لم يعاتب في شيء منه [(١)]).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (فهو أثرٌ غريبٌ، ولفظه فيه نكارة، وفي إسناده نظر، وقال البخاري: عيسىٰ بن راشد هذا مجهولٌ، وخبره منْكر، قلت ـ القائل ابن كثير ـ: وعلي بن بذيمة: وإنْ كان ثقة إلّا أنَّه شيعيّ غالٍ، وخبره في مثل هذا فيه تُهمة فلا يقبل، وقوله: فلمْ يبق أحدٌ من الصَّحابة إلّا عوتِب في القرآن إلّا علياً، إنّما يشير به إلىٰ الآية الآمرة بالصَّدقة بين يدي النّجوىٰ، فإنَّه قد ذكر غير واحد أنَّه لمْ يعمل بها أحدٌ إلّا علي، ونزل قوله: ﴿ءَأَشۡفَقۡتُمۡ أَن تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَٰتٖۚ فَإِذۡ لَمۡ تَفۡعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾ الآية، وفي كون هذا عتاباً نظر، فإنَّه قد قيل: أنَّ الأمر كان ندباً لا إيجاباً، ثمَّ قد نُسخ ذلك عنهم قبل الفعل، فلم

(١) الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح٦٨٠٥).

يصدر من أحد منْهم خلافُه، وقوله: عن علي: «أنَّه لمْ يعاتبْ في شيء من القرآن»، فيه نظر أيضاً، فإنَّ الآية التي في الأنفال التي فيها المعاتبة على أخذ الفداء، عَمَّت جميع من أشار بأخذه ولم يسلم منها إلّا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فعُلِم بهذا وبما تقدَّم ضِعفُ هذا الأثر، والله أعلم)[1].

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنّسبة للإسناد؛ فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

* فيه عيسى بن راشد: قال الذهبي: (مجهولٌ، وخبرُه منْكرٌ، قاله البخاري في كتاب «الضعفاء الكبير»[2])[3].

* وفيه علي بن بذيمة: قال ابن معين: (ليس به بأس)[4].

وقال أحمد: (صالح الحديث، وكان رأساً في التشيع)[5].

وكذلك قال أبو حاتم[6]، وقال الذهبي: (ثقةٌ شيعيٌّ)[7].

قلت: فهو وإنْ كان ثقةً، فقد روى حديثاً في فضل علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/٧).

(٢) ولم أقف عليه في «الضعفاء الكبير».

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م.

(٤) «سؤالات ابن الجنيد» لابن معين (ت ٥٧٩٠).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (ت ٤٤٩٠).

(٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت ٩٦٢).

(٧) «الكاشف» للذهبي (ت ٣٨٨٣).

وهو شيعي متشدِّد، كما أنَّه قد تفرَّد برواية هذا الحديث، والرّاوي عنه مجهولٌ، فلا يصحُّ سنده.

❁ **أمّا بالنِّسبة للمتن:** فقد بيَّن الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ نكارته كما تقدّم في تعليقه، فنكتفي به.

الحديث رقم ٧

عند قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المائدة: من آية ٣٣].

قال ابن كثير: (**وقال ابن جرير: حدَّثنا محمد بن خلف، حدَّثنا الحسن ابن حماد، عن عمرو بن هاشم، عن موسىٰ بن عبيدة، عن محمد بن إبراهيم، عن جرير، قال: قدم علىٰ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قوم من عريْنة[(١)] حفاة مضرورين، فأمر بهم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلمّا صحّوا واشتدّوا، قتلوا رعاء اللِّقاح[(٢)]، ثمَّ خرجوا باللِّقاح عامدين بها إلىٰ أرض قومهم، قال جرير فبعثني رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في نفر من المسلمين حتىٰ أدركناهم بعدما أشرفوا علىٰ بلاد قومهم، فقدمنا بهم علىٰ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وسَمَلَ[(٣)]**

(١) عُرَيْنَة: (حيٌّ من اليمن). «لسان العرب» لابن منظور، باب العين (٢٨١/١٣).

(٢) اللِّقاح: (جمع اللَّقْحة: النَّاقة الحلوب الغزيرة اللَّبن). «لسان العرب» لابن منظور، باب اللام (٨٢٣/٢).

(٣) سمَل أعيُن: (سَمَّلَتْ تَسْميلاً عَيْنَهُ: فَقَأها). «القاموس المحيط» حرف السين، فصل اللام (١٣١٣/١).

أعيُنَهم، فجعلوا يقولون: الماء، ورسول الله ـ ﷺ ـ يقول: النّار، حتىٰ هلكوا، قال: وكرِه الله ـ ﷻ ـ سمْل الأعين، فأنزل الله هذه الآية: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، إلىٰ آخر الآية)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هذا حديثٌ غريبٌ، وفي إسناده الرّبذي: وهو ضعيفٌ، وفي إسناده فائدة، وهو ذكر أمير هذه السرية، وهو جرير بن عبد الله البجلي، وتقدَّم في «صحيح مسلم» أنَّ هذه السَّرية كانوا عشرين فارساً من الأنصار، وأمّا قوله: «فكره الله سمل الأعين، فأنزل الله هذه الآية»، فإنَّه منْكرٌ، وقد تقدَّم في صحيح مسلم أنّهم سملوا أعين الرِّعاءِ، فكان ما فعل بهم قصاصاً، والله أعلم)[2].

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه منكرٌ جدّاً، وذلك لما يلي:

❊ آفةُ الحديث موسىٰ بن عبيدة الرِّبذي: قال يحيىٰ بن معين: (ليس بشيءٍ)[3].

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٤٧/١٠) من طريق **عمرو بن هاشم الجنبي**. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ح ٢٥٠٩) من طريق **بكار بن عبد الله الحميري**. وأخرجه الحازمي في «الناسخ والمنسوخ» (٦٩٢: ٢)، وابن شاهين في «الخامس من الأفراد» (ح٢٤). **كلاهما**: (الحازمي، وابن شاهين) من **طريق زيد بن الحباب التميمي**. **ثلاثتهم**: (عمرو بن هاشم، وبكّار بن عبد الله، وزيد بن الحباب) عن **موسىٰ بن عبيدة الربذي**، به. **قلت**: ولم يذكر الطبراني وابن شاهين زيادة (فأنزل الله... الآية).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١١٨/٣).

(٣) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت١٢١٠).

وقال أحمد: (منْكر الحديث)[1]، وقال في موضعٍ آخر: (اضرب علىٰ حديث موسىٰ بن عبيدة)[2].

وقال الدارقطني: (لا يتابع علىٰ حديثه)[3].

قلت: فهو منْكر الحديث، لا يحتجُّ بحديثِه.

أمّا بالنِّسبة لقصَّة العرنيّين، فإنَّ الرِّوايةَ الصَّحيحةَ جاءت في الصَّحيحين[4]، وهي مشهورة في كتب السُّنة ممّا يُغني عن ذكرها هنا.

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن ففيه ما يلي:

أمّا بالنِّسبة لنزول آية المحاربة بسبب هذه الحادثة؛ فقد جاءت عدَّة شواهد تدلُّ علىٰ أنَّ هذه الآية نزلت في العرنيّين، من هذه الشواهد ما يلي:

* روىٰ أبو داود في «سننه» لهذه الزيادة شاهداً من حديث أنس ابن مالك ـ رضي الله عنه ـ فقال فيه: «فبعث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في طلبهم قافةً[5]، فأُتِيَ

(١) «الضعفاء» للبخاري (ت٣٦١).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت٤٨٨٩).

(٣) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ت٥١٨).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الزكاة ـ باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ـ (ح١٥٠١). ومسلم في «صحيحه» ـ كتاب القسامة ـ باب حكم المحاربين والمرتدين ـ (ح١٦٧٢).

(٥) القافة: (القائف: الذي يتتبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه والجمع: القافة. يقال: فلان يقوف الأثر ويقتافه قيافة، مثل: قفا الأثر واقتفاه). ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. ـ باب القاف مع الواو ـ (١٢١/٤).

بهم، فأنزل الله في ذلك: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾»[١].

قال الألباني عن هذا الحديث: (وزاد أبو داود في رواية: «فأنزل الله تبارك وتعالىٰ في ذلك: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾». وإسنادُه صحيحٌ)[٢].

قلت: قد جاءت هذه الرِّوايةَ عند الإمام أحمد في «مسنده»[٣]، وبيَّن فيها سماع الرُّواة بعضهم من بعض، فانتفىٰ بذلك احتمال تدليس الوليد بن مسلم القرشي، ويحيىٰ بن أبي كثير، فتبيَّن بذلك صحَّة إسناد هذه الرِّوايةَ.

* وأخرج الطَّبري من طريق روح بن عبادة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، في آخر قصة العرنيين، قال: فذكر لنا أنَّ هذه الآية نزلت فيهم: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[٤].

قلت: إسنادُه صحيحٌ.

* وروىٰ عبد الرزّاق في «مصنفه» لهذه الزِّيادة شاهداً من رواية أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قدم علىٰ النّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ رجالٌ من بني فزارة قد ماتوا هزلاً، فأمر بهم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلىٰ لقّاحه، يشربوا منها حتىٰ صحّوا، ثمَّ غدوا

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» ـ كتاب الحدود ـ باب ما جاء في المحاربةِ ـ (ح٤٣٦٦). قال: حدَّثنا عمرو بن عثمان، حدثني الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أنس بم مالك ـ رضي الله عنه ـ فذكره.

(٢) الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. (ح١٧٧).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (ح١٢٦٣٣).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠/٢٤٥).

على لِقاحه فسرقوها، فطُلِبوا، فأُتي بهم النبي - ﷺ - فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمَل أعينهم، قال أبو هريرة: فنزلت فيهم هذه الآية: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[1].

قلت: إلّا أنَّه شاهدٌ متروكٌ، وذلك لما يلي:

❋ آفته إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: قال أحمد: (ترك النّاس حديثه)[2].

وقال البخاري: (تركه ابن المبارك والنّاس)[3].

وقال النسائي: (متروكُ الحديث)[4].

❋ وفيه صالح بن نبهان المدني: قال ابن معين: (حجّةٌ قبل أنْ يختلط)[5].

وقال أبو زرعة: (مدنيٌّ، ضعيفٌ)[6].

وقال أبو حاتم: (ليس بالقويِّ)[7].

وقال النّسائي: (ضعيفٌ)[8].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (ح١٨٥٤١). قال: حدّثنا إبراهيم بن محمد، عن صالح مولىٰ التوأمة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت١١٣٧).

(٣) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر. (ت١٠١٣).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت ٥).

(٥) «الكاشف» للذهبي (ت٢٣٦٥).

(٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١٨٣٠).

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق (ت٣٠١).

وقال الذهبي: (تابعيٌّ صدوقٌ، لكنَّه عُمِّر واختلط)[1].

قلت: فهو صدوقٌ مُختلطٌ، وذكر ابن الكيال «الكواكب النيِّرات»[2] أسماء من سمع منه قبل الاختلاط، ولم يذكر فيهم إبراهيم بن محمد، فلعلَّه سمع منه بعد الاختلاط.

ذكر ما يدلُّ علىٰ نزولِ هذه الآية في العرنيّين من أقوال العلماء:

❋ قال ابن حجر: (قال ابن بطّال: ذهب البخاري إلىٰ أنَّ آية المحاربة نزلت في أهل الكفر والرِّدة، وساق حديث العرنيّين، وليس فيه تصريحٌ بذلك، ولكن أخرج عبد الرزّاق، عن معمر، عن قتادة، حديث العرنيّين وفي آخره، قال: «بلغنا أنَّ هذه الآية نزلت فيهم: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآية»، ووقع مثله في حديث أبي هريرة، وممّن قال ذلك الحسن وعطاء والضّحّاك والزهري، قال: وذهب جمهور الفقهاء إلىٰ أنَّها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسعىٰ في الأرض بالفساد ويقطع الطريق، وهو قول مالك والشافعي والكوفيّين، ثمَّ قال: ليس هذا منافياً للقول الأول، لأنَّها وإنْ نزلت في العرنيّين بأعيانهم لكنْ لفظها عامٌّ يدْخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد. قلت ـ القائل ابن حجر ـ: بل هما متغايران، والمرجع إلىٰ تفسير المراد بالمحاربة: فمنْ حملها علىٰ الكفر خصَّ الآية بأهل الكفر،

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، المغني في الضعفاء، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الجامعة الإسلامية بالمدينة، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ. (ت٢٨٤٧).

(٢) ابن كيال، محمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات، الكواكب النيرات، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت. (ت٣٣).

ومن حملها علىٰ المعصية عمَّم ـ ثمَّ قال ابن حجر ـ: والمعتمد أنَّ الآية نزلت أوَّلاً فيهم، وهي تتناول بعمومها من حارب من المسلمين بقطع الطريق)[1].

* وقال القرطبي: (الذي عليه الجمهور أنَّها نزلت في العرنيّين)[2].

قلت: ممّا سبق يتبيَّن صحَّة نزول هذه الآية في قصَّة العرنيّين، وهي وإنْ كانت نزلت فيهم خاصَّة، إلّا أنَّ حكمها عامٌّ يشملهم ويشمل غيرهم من المحاربين والمرتدين.

وأمّا بالنِّسبة لقوله في الحديث: «فكرِه الله سمْل الأعيُن، فأنزل الله هذه الآية»:

فقد حكم الحافظ علىٰ هذه الزّيادة بالنَّكارة، وممّا يدلُّ علىٰ نكارتها ما يلي:

* أنَّ قوله: «فكَرِه الله سمْل الأعيُن، فأنزل الله هذه الآية...» يقتضي كون هذه الآية نزلَت عتاباً للنَّبي ـ ﷺ ـ والصَّحيح أنَّ نزولُها كان لبيان حُكمِ المرتدّين والمحاربين، فالآية نزلت مقرِّرة لفعل النّبي ـ ﷺ ـ ولذلك ذكر البخاري ومسلم حديث العرنيين في كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين[3].

* كما أنَّ الآيَةَ الكريمة ليس فيها مظهرٌ للعتاب أبداً، فإنَّ النبي ـ ﷺ ـ

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٢/١٠٩ ـ ١١٠).
(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٦/١٤٨).
(٣) انظر الصفحة التالية هامش (١).

فعل بمقتضىٰ الآية الكريمة، إذ جمع فيه بين النَّفي والقتل، فتركهم بالحرّة حتّىٰ ماتوا.

* أنَّ الحديث الصَّحيح يثبِت أنَّ النّبي إنَّما فعل بهم ذلك قصاصاً، فقد جاء في رواية عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: «إنَّما سمَل النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - أعين أولئك لأنَّهم سملوا أعين الرعاء»[1].

* أنَّه قد جاء في رواية الحازمي[2]: «فكره النبي - صلى الله عليه وسلم - سَمْل الأعين»، بينما جاء في هذا الحديث، قوله: «فكره الله سمْل الأعين»، فهذا الاضطِّراب من «موسىٰ بن عبيدة الرِّبذي» يزيد من ضعفه وضعف هذه الزِّيادة.

* ويدل كذلك علىٰ نكارتها من ناحية تاريخية؛ أنّه ذكر في هذا الحديث أنَّ أمير السرية هو جرير بن عبد الله - رضي الله عنه - وهو إنما أسلم في العام الذي توفىٰ فيه الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وقصة العرنيين كانت في العام السادس من الهجرة، وكان أمير تلك السرية هو: كرز بن جابر - رضي الله عنه -[3].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب القسامة ـ باب حكم المحاربين والمرتدين ـ (ح١٦٧٢).

(٢) أخرجه الحازمي في «الناسخ والمنسوخ» (٦٩٢: ٢).

(٣) هذا تعليق الشيخ هادي المري ـ حفظه الله ـ، وأشار إلىٰ الرجوع إلىٰ تعليق الشيخ أحمد شاكر حيث قال: (وهذا الخبر ضعيف جداً، وهو أيضا لا يصح، لأن جرير بن عبد الله البجلي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد علىٰ النبي صلى الله عليه وسلم في العام الذي توفي فيه، وخبر العرنيين كان في شوال سنة ست، في رواية الواقدي (ابن سعد ٢٠١/٦٧)، وكان أمير السرية كرز بن جابر الفهري. وذلك قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع الأول سنة ١١ من الهجرة، بأعوام). «تفسير الطبري» بتحقيق الشيخ أحمد شاكر (٢٤٨/١٠).



الحديث رقم ٨

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام: من آية ٧٣].

قال ابن كثير: (وقد رُوِّينا حديث الصّور بطوله من طريق الحافظ أبي القاسم الطَّبراني، في كتابه «المطوّلات»، قال: حدَّثنا أحمد بن الحسن المقري الأيلي، حدَّثنا أبو عاصم النبيل، حدَّثنا إسماعيل بن رافع، عن محمَّد ابن زياد، عن محمَّد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: حدَّثنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو في طائفة من أصحابه، فقال «إنَّ الله لما فرغ من خلق السموات والأرض، خلق الصور فأعطاه إسرافيل، فهو واضعه علىٰ فيه، شاخصاً بصره إلىٰ العرش، ينتظر متىٰ يؤمر»، قلت: يا رسول الله، وما الصور؟ قال: «القرن»، قلت: كيف هو؟ قال: «عظيم، والذي بعثني بالحق أنَّ عظم دارةٍ فيه كعرض السموات والأرض، ينفخ فيه ثلاث نفخات، فالنَّفخة الأولىٰ: للفزع، والنَّفخة الثانية: نفخة الصَّعق، والنَّفخة الثَّالثة: نفخة القيام لرب العالمين، يأمر الله إسرافيل بالنفخة الأولىٰ، فيقول: انفخ نفخة الفزع، فينفخ نفخة الفزع، فيفزع أهل السماوات والأرض إلا من شاء الله، ويأمره فيمُدُّها ويطيلها، ولا يفتر، وهي التي يقول الله: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ وتسير الجبال فتكون كالسحاب، ثمَّ تكون سراباً، فترجف الأرْض بأهلها، وهي التي يقول الله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾...»[1])، الحديث طويلٌ جداً.

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح ٢١٣٩٣). وابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح١٦٦٨٧). =

تعليق الحافظِ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هذا حديثٌ مشهورٌ، وهو غريبٌ جداً، ولبعضه شواهدُ في الأحاديث المتفرقة، وفي بعض ألفاظه نكارة، تفرَّد به إسماعيل بن رافع قاضي أهل المدينة... فذكره، وقد اختُلِف فيه، فمنْهم من وثَّقه ومنْهم من ضعَّفه، ونصَّ علىٰ نكارة حديثه غير واحدٍ من الأئمّة، كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وعمرو بن علي الفلاس، ومنهم من قال فيه: هو متروكٌ، وقال ابن عدي: أحاديثه كلُّها فيها نظر، إلّا أنّه يُكتب حديثه في جملة الضعفاء، قلت: وقد اختُلف عليه في إسناد هذا الحديث علىٰ وجوهٍ كثيرةٍ قدْ أفردتُّها في جزءٍ علىٰ حدة، وأمّا سياقه فغريب جداً، ويقال: إنَّه جمعه من أحاديث كثيرة، وجعله سياقاً واحداً فأنْكر عليه بسبب ذلك، وسمعت شيخنا الحافظ أبا الحجّاج المزّي يقول: أنَّه رأىٰ للوليد بن مسلم مصنفاً قد جمعه، كالشّواهد لبعض مفردات هذا الحديث، فالله أعلم)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال البخاري: (مرسلٌ، ولم يصح)[2].

= وأبو الشيخ في «العظمة» (ح٣٨٦). والطبراني في «الأحاديث الطوال» (ح٣٦). والبيهقي في «البعث والنشور» (ح٦٠٧). **جميعهم** (ابن جرير، وابن أبي حاتم، والطبراني، والبيهقي) من طريق **إسماعيل بن رافع**، عن محمد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، به. وقال البيهقي: ورواه إسحاق، عن عبدة بن سليمان، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن كعب، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ **مرفوعاً**.

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/٣١٩/٣٢٠).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (١/٢٦٠). و«التاريخ الأوسط» للبخاري (٣/٤٢٨).

❊ وقال العقيلي: (وقد رُوِيت قصَّة الصُّور بأحاديث من غير هذا الوجه بأسانيد جياد، وألفاظ مختلفة، وليس بطول هذا الحديث)[١].

❊ وقال البوصيري: (إسنادُه ضعيفٌ)[٢].

❊ وقال ابن حجر: (هذا إسنادُه ضعيفٌ)[٣].

❊ وقال أيضاً: (ومدارُه علىٰ إسماعيل بن رافع، واضطُّرب في سنده مع ضعفه، فرواه عن محمد بن كعب القرظي تارة بلا واسطة، وتارة بواسطة رجلٍ مبهمٍ، ومحمد عن أبي هريرة تارةً بلا واسطة، وتارةً بواسطة رجلٍ من الأنْصار مبهمٌ أيضاً)[٤].

تعليق الباحث:

۞ قلت: أمّا بالنّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ جدّاً، وذلك لما يلي:

❊ الاعلال بالإرسال الخفي: قال البخاري: (وروىٰ إسماعيل بن رافع عن محمد بن يزيد بن أبي زياد عن رجل عن محمد بن كعب حديث الصور، مرسل لا يصح)[٥].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٧١٤).

(٢) «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للبوصيري (ح٢٦٧).

(٣) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن بن أحمد التويجري، دار العاصمة ـ الغيث، السعودية، الطبعة الاولىٰ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م. (ح٣١٠٠).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (ح٦٥١٨).

(٥) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، التاريخ الأوسط، دار الوعي، مكتبة دار التراث ـ حلب، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٧ ـ ١٩٧٧م. (٢/٦٣).

قال ابن عدي معلقاً: (وهذا الذي قال البخاري: «أنه لا يصح»: لأنه يذكر في إسناده رجل)[١].

* آفةُ الحديث إسماعيل بن رافع المدني: قال يحيىٰ بن معين: (ليس بشيء)[٢]. وقال مرة: (ضعيفُ الحديث)[٣].

وقال أحمد: (ضعيفُ الحديث)[٤]. وقال النَّسائي: (متروكُ الحديث)[٥].

وذكره ابن عدي في «الضعفاء»، وذكر جملة أحاديث ضعَّفه بها، ثمَّ قال: (وأحاديثه كلُّها ممّا فيه نظر، إلّا أنَّه يكتب حديثه في جملة الضعفاء)[٦].

وقال الدارقطني: (متروكٌ)[٧].

قلت: فهو ضعيفُ جدّاً إنْ لم يكن متروكاً، وقد تفرَّد بهذا الحديث؛ فتفرُّده هذا يُعدُّ منْكراً، مع اضطِّرابه فيه، ممّا يزيد من ضعفه ونكارة روايته.

* الإعلال بالاضطراب: فقد اختُلِف في إسناده علىٰ ما يلي:

---

(١) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٧٤٩).

(٢) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت٢٤٥).

(٣) «سؤالات ابن الجنيد» لابن معين (٨٧٤).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٥٦٦).

(٥) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٣٢).

(٦) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١١٩).

(٧) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (٩).

١ ـ إسماعيل بن رافع، عن محمد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً[١].

٢ ـ إسماعيل بن رافع، عن يزيد بن زياد، عن محمد بن كعب، عن رجل، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً[٢].

٣ ـ إسماعيل بن رافع، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن رجل من الأنْصار، عن محمد بن كعب، عن ابي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً[٣].

٤ ـ إسماعيل بن رافع، عن يزيد بن زياد، عن رجل من الأنصار، عن محمد بن كعب، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً[٤].

قلت: فهذا اضطرابٌ شديدٌ في سند الحديث، ولعلَّ علَّته إسماعيل ابن رافع، فإنَّه مدار الحديث[٥].

* وفيه محمد بن يزيد بن أبي زياد: قال أبو حاتم: (مجهولٌ)[٦].

وذكره العقيلي، ثمَّ ذكر حديث الصور وضَعَّفه به[٧].

(١) كما جاء في رواية الطبري في «تفسيره» (ح٢٤٨٥٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح١٥٨٣٩)، والطبراني في «الطوال» (ح٥٢)، وأبي الشيخ في «العظمة» (ح٣٠٣).

(٢) كما جاء في رواية ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٢٤٨٤٩).

(٣) كما جاء في رواية ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٢١٣٩٣).

(٤) كما جاء في رواية ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٢٢٨١١).

(٥) مدار الحديث: أي الرّاوي الذي التقت جميع الطُّرق عنده.

(٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٥٦٧).

(٧) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٧١٤).

وقال الدّارقطني: (مجهولٌ)[1].

وقال الذهبي: (ليس بحجَّةٍ)[2].

قلت: فهو ضعيفٌ إمّا لجهالته، أو لحكم الحافظ الذهبي عليه بالضِّعف.

أمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النّكارة ما يلي:

* ذكر في هذا الحديث أنَّ النّافخ في الصُّور هو إسرافيل، ولم يأت في حديثٍ صحيحٍ تسميتُه بذلك، بل ذكر في الأحاديث مبْهماً.

* كما إنَّ اسم الملك إسرافيل - عليه السلام - لم يرد إلّا في حديثٍ واحدٍ صحيحٍ، وهو في شهود الملائكة معركة بدر، عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولأبي بكر - رضي الله عنه - يوم بدر: «مع أحدكما جبريل ومع الآخر ميكائيل، وإسرافيل ملكٌ عظيمٌ يشهد القتال»[3].

وقد ثبت أنَّ الملك الموكَّل بالنَّفخ في الصور منذ أنْ أُسدِيَت له هذه المهمة الخطيرة لم يفتأ ينْظر إلىٰ العرش ينتظر متىٰ يؤمر حتىٰ ينفخ في الصّور، والدَّليل قوله - صلى الله عليه وسلم -: «إنَّ طرف صاحب الصور منذ وُكِّل به مستعدٌّ ينْظر نحو

(١) «السنن» للدارقطني (ح١٩).

(٢) «الكاشف» للذهبي (ت٥٢٢١).

(٣) أخرجه **ابن أبي شيبة** في «مصنفه» (ح٣٢). **وأحمد** في «مسنده» (ح١٢٥٧). **والبزار** في «مسنده» (ح٧٢٤). وأبو يعلىٰ في «مسنده» (ح ٣٤٠). **والحاكم** في «مستدركه» (٦٦: ٣). وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه. **جميعهم** (ابن أبي شيبة، وأحمد، والبزار، وأبو يعلىٰ، والحاكم) من طريق **مسعر بن كدام**، عن أبي عون الثقفي، عن أبي صالح الحنفي، عن علي ابن أبي طالب - رضي الله عنه - **مرفوعاً**.

العرش مخافة أنْ يؤمر قبل أنْ يرتدَّ إليه طرفه، كأنَّ عيْنيه كوكبان دُرِّيان»[1].

قلت: فإذا كان إسرافيل ـ عليه السلام ـ هو النّافخ في الصُّور، فكيف يكون قد شهد بدراً وهو منْذ وُكِّل قد الْتقم الصور ينتظر متىٰ يؤمر بالنَّفخ فيه؟! فثبت بذلك أنَّ الملك الذي ينفخ في الصور يطلق عليه «صاحب الصور»، ولا يسمىٰ بـ«اسرافيل».

* أنَّ الحديث ذكر ثلاث نفخات للصّور، بينما اكتفت الأحاديث الصَّحيحة بذكر نفختين فقط، وهي: النَّفخة الأولىٰ: نفخة الصَّعق. والثّانية: نفخة الفزع.

فقد روىٰ البخاري من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «ما بين النفختين أربعون...»[2]. وهو مصداق قوله تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: آية ٦٨].

وذكر بعض العلماء أنَّها ثلاث نفخات استناداً إلىٰ هذا الحديث ـ وقد تبين ضعفه ـ وإلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: آية ٨٧].

---

(١) ذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة» (ح١٠٧٣)، وقال: «أخرجه الحاكم (٤/٥٥٨/٥٥٩)، من طريق محمد بن هشام بن ملاس النمري، قال: حدَّثنا مروان بن معاوية الفزاري، عن عبيد ابن عبد الله الأصم، حدَّثنا يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فذكره، وقال: صحيح الإسناد.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب تفسير القرآن العظيم ـ باب يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجا ـ (ح ٤٩٣٥).

قال القرطبي: (والصّحيح أنَّهما نفختان فقط لثبوت الاستثناء بقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾، في كل من الآيتين، ولا يلْزم من مغايرة الصَّعق للفزع ألّا يحصلا معاً من النفخة الأولىٰ)[1].

قلت: وهذا هو الرّاجح؛ فإنَّه لا يلْزم من ذكر الصَّعق في آية، والفزع في آية ألّا يحدُثا معاً، فإنَّ النّاس إذا نفخ في الصّور فزِعوا، ثمَّ يُصْعقون فيموتون، والله أعلم[2].

* التَّطويل الشديد في الحديث مع مجازفات ومبالغات كثيرة، ولعلّه مجموع من عدَّة أحاديث كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير.

الحديث رقم ٩

عند قولِه تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: من آية ١٤٣].

قال ابن كثير: (**وقال ابن أبي حاتم، حدَّثنا عمر بن شبة، حدَّثنا محمد ابن يحيىٰ أبو غسان الكناني، حدَّثنا عبد العزيز بن عمران، عن معاوية ابن عبد الله، عن الجلد بن أيوب، عن معاوية بن قرة، عن أنس بن مالك، أنَّ النبي ـ ﷺ ـ قال: «لمّا تجلّىٰ الله للجبال طارت لعظمته ستةَ أجبل فوقعت ثلاثة بالمدينة وثلاثة بمكة، بالمدينة أحد، وورقان، ورضوىٰ، ووقع بمكة حراء،**

(١) «جامع البيان في تفسير القرآن» للطبري (١٩/٥٠٢).
(٢) وانظر تحقيق المسألة في «فتح الباري» باب النفخ في الصور (ح٦٥١٧).

وثبير، وثور»[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا حديثٌ غريبٌ، بل منكرٌ)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال ابن حبان: (هذا حديثٌ موضوعٌ لا أصل له)[3].

* قال أبو نعيم الأصبهاني: (غريبٌ من حديث معاوية بن قرة، والجلد، ومعاوية الضّال، تفرَّد به عنه محمّد بن الحسن بن زبالة المخزومي)[4].

* وقال الخطيب البغدادي: (هذا الحديث غريبٌ جداً، لم أكتبه إلّا بهذا الإسناد)[5].

* وذكره ابن الجوزيِّ في «الموضوعات»[6].

---

(١) أخرجه **الأزرقي** في «أخبار مكة» (٦٧٥: ٢). وابن **شبَّة** في «تاريخ المدينة» (ح٢٥٨). و**الفاكهي** في «أخبار مكة» (ح٢٤٢٠). وابن **أبي حاتم** في «تفسيره» (ح٨٩٧٥). وابن **الإعرابي** في «معجمه» (ح١٦٨٢). وأبو **نعيم الاصبهاني** في «حلية الاولياء» (٣١٤/٣). و**الخطيب البغدادي** في «تاريخ بغداد» (١٩٤: ١٢). **جميعهم** (الأزرقي، وابن شبة، والفاكهي، وابن أبي حاتم، وابن الإعرابي، والأصبهاني، والخطيب) من طريق **الجلد ابن أيوب**، به.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثيرِ (٥١٦/٣).

(٣) «المجروحين» لابن حبان (ت١٧٩).

(٤) «حلية الاولياء» لأبي نعيم الاصبهاني (٣١٥/٦).

(٥) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٩٤: ١٢).

(٦) «الموضوعات الكبرىٰ» لابن الجوزي (١٢/١).

* وقال ابن عراق[1]: (فيه عبد العزيز بن عمران: متروكٌ)[2].

* وذكره السّيوطي في «اللآلئ المصنوعة»[3].

* وذكره الشّوكاني في «الفوائد المجموعة»[4].

* وقال الألباني: (ضعيفٌ جداً)[5].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه موضوعٌ، وذلك لما يلي:

* آفة الحديث الجلد بن أيوب: قال أحمد: (ليس يسوى حديثه شيئاً)[6].

وقال البخاري: (قال ابن المبارك: أهل البصرة يضعِّفون حديث الجلد)[7].

وقال أبو زرعة: (ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: هو شيخٌ إعرابيٌّ ضعيفُ

(١) علي بن عراق الصناري، الخوارزمي، أبو الحسن، نحوي، لغوي، عروضي، فقيه، مفسر. توفي بمذاتة من قرى خوارزم، من تصانيفه: شماريخ الدرر في تفسير القرآن. «معجم المؤلفين» (١٤٩/٧).

(٢) ابن عراق الكناني، أبو الحسن علي بن محمد، تنزيه الشريعة المرفوعة، تحقيق: عبد الله ابن محمد بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٩٨١م. (ح٢٨).

(٣) «اللآلئ المصنوعة» للسيوطي (٢٨/١).

(٤) «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ح٩) (٤٤٥/١).

(٥) «سلسلة الاحاديث الضعيفة» للألباني (ح٥٤٨٨).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت٧٧٥).

(٧) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٢٣٨٢).

الحديث، يكتب حديثُه ولا يحتجُّ به)[1].

قلت: فهو ضعيفٌ جدّاً، وقد تفرَّد بهذا الحديث، فيعدُّ تفرُّده هذا غريباً منْكراً، ولهذا أعلَّه العلماء بالغرابة والنَّكارة، وقال عنه ابن حبان لا أصل له، أي لم يروه إلّا راوٍ ضعيف، فكأنَّه لا أصل له ثابت من طريق صحيح.

❊ وفيه عبد العزيز بن عمران الزّهري المديني: قال البخاري: (لا يكتب حديثه، منْكر الحديث)[2].

وقال النِّسائي: (متروك الحديث)[3].

وقال أبو حاتم: (متروك الحديث، ضعيفٌ الحديث، منْكر الحديث جداً)[4].

وقال الذهبي: (تركوه)[5].

وقد وردت له متابعة عند أبي نعيم في «الحلية» كما تبيَّن من تخريج الحديث من طريق محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي: وهو متروك الحديث كما قال الذهبي في «الميزان»[6].

قلت: فكلا الروايتين ساقطة لا تتقوىٰ ولا تقوي غيرها، ثم إنَّ مدار

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢٢٧٨).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٥٨٥).

(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٣٩٣).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٨١٧).

(٥) «الكاشف» للذهبي (ت٣٤٠٥).

(٦) انظر «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٧٣٨٠).

الحديث: الجلد بن أيوب: ضعيفٌ جداً.

أمّا بالنِّسبة للمتن، فإنَّه منكرٌ، دلَّ علىٰ نكارته ما يلي:

* حكم الحافظ ابن كثير علىٰ الحديث بالغرابة والنَّكارة.

* حكم العلماء علىٰ الحديث بالضِّعف الشّديد والوضع.

* أنَّ هذا من الأمور الغيبيَّة التي لا تُدرك إلّا بالوحي ولم يأت خبرٌ صحيحٌ في ذلك.

الحديث رقم ١٠

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾ [الأنفال: من آية ٦٠].

قال ابن كثير: (قال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج الحمصي، حدَّثنا أبو حيوة ـ يعني شريح بن يزيد المُقري ـ حدَّثنا سعيدِ ابن سنان، عن ابن عريب ـ يعني يزيد بن عبد الله بن غريب عن أبيه، عن جدَّه، أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ كان يقول في قول الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾، قال: هم الجنُّ، ورواه الطَّبراني، عن إبراهيم بن دحيم، عن أبيه، عن محمَّد بن شعيب، عن سعيد بن سنان[1]، عن يزيد بن عبد الله

(١) وقع في تفسير «ابن كثير» في جميع النسخ المطبوعة التي وقفت عليها اسم هذا الراوي بزيادة فيه: «سنان بن سعيد بن سنان»، وبالرجوع إلىٰ «المعجم الكبير» للطبراني وجدته باسم: سعيد بن سنان، فقط، وهو الذي أثبته في الدراسة.

ابن عريب به، وزاد، قال: رسول الله ـ ﷺ ـ: «لا يخبل بيتٌ فيه عتيقٌ من الخيل»[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا الحديث منْكر لا يصحّ إسنادُه ولا متْنه)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

* ذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء»[3]، في ترجمة سعيد ابن سنان، وضعَّفه به.

* وذكره العقيلي في «الضعفاء»[4] في ترجمته أيضاً، للاستدلال به علىٰ ضعفه.

* وقال ابن حجر: (أخرج ابن مندة في «المعرفة» من طريق أبي عتبةَ

---

(١) أخرجه **ابن سعد** في «الطبقات الكبرىٰ» (٢٠٥: ٧). وابن **أبي عاصم** في «الآحاد والمثاني» (ح٢٦٩٦). وابن **أبي حاتم** في «تفسيره» (١٢٩/٧). و**الطبراني** في «المعجم الكبير» (ح٥٠٦). و**أبو الشيخ** في «العظمة» (ح١٢٨٣). و**أبو نعيم الأصبهاني** في «معرفة الصحابة» (ح٥٦٣١). **جميعهم**: (ابن سعد، ابن أبي عاصم، وابن أبي حاتم، والطبراني، وأبو الشيخ، والأصبهاني) من طريق **سعيد بن سنان الحنفي**، عن يزيد بن عبد الله بن عريب المليكي، عن أبيه، عن جدِّه ـ رضي الله عنه ـ **مرفوعاً**. وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (ح١٤٤٤)، من طريق **سعيد بن سنان**، عن عمرو بن عريب، عن أبيه، عن جدّه.
وأخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٠٤) و(ح٥٠٥)، من طريق **سعيد بن سنان**، عن يزيد بن عبد الله بن عريب المليكي، عن أبيه، عن جدِّه ـ رضي الله عنه ـ حديثين آخرين في الخيل. سيأتي ذكرهما في تعليق الباحث

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٨٩/٤).

(٣) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٨٠١).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (ت٥٧٨).

أحمد بن الفرج عن بقيَّة عنه عن أبيه عن جدِّه رفعَه: «لنْ يخبلَ الشَّيطانُ أحداً في دارِهِ فرسٌ عتيقٌ»، وأخرجه ابن قانع من طريق ابن حيوة، عن سعيد ابن سنان، عن عمرو بن عريب، عن أبيه، عن جدِّه. وأخرج الطَّبراني من طريق أبي جعفر النَّفيلي، عن سعيد بن سنان، عن يزيد بن عبد الله بن عريب، عن أبيه، عن جدِّه، حديثاً آخر في الخيل، قال العلائيُّ: هذا اختلافٌ شديدٌ مع ما في روايته من الجهالة ـ يعني: عبد الله، ويزيدٌ، وعمراً ـ)[1].

❊ وقال الهيثمي: (رواه الطَّبرانيُّ، وفيه مجاهيلُ)[2].

❊ وقال الألباني: (موضوعٌ، أخرجه ابن سعد في «الطبقات»، من طريق سعيد بن سنان عن يزيد بن عبد الله بن عريب، عن أبيه، عن جدِّه عُريْب، عن رسول الله ـ ﷺ ـ أنَّه قال:... فذكره. قلت ـ القائل الألباني ـ: وهذا إسنادٌ هالكٌ؛ سعيد بن سنان: هو أبو مهدي الحمصي، قال الحافظ: «متروكٌ، ورماه الدّارقطني وغيره بالوضع»[3]، ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني، ورواه ابن قانع عنه به، إلّا أنّه قال: «عمرو بن عريب» بدل: «يزيد ابن عبد الله بن عريب»)[4].

تعليق الباحث :

۞ قلت: أمّا بالنّسبة للإسناد فإنَّه تالف، وذلك لما يلي:

❊ آفة الحديث سعيد بن سنان الحنفي: قال النِّسائي: (متروكُ الحديث)[5].

---

(١) «لسان الميزان» لابن حجر (ت١٣٠٠).
(٢) «مجمع الزوائد» للهيثمي (٦/٣٩٢).
(٣) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت٢٣٣٣).
(٤) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٣٤٧٥).
(٥) «الضعفاء والمتروكين» للنّسائي (ت ٢٦٨).

وقال الدّارقطني: (يضع الحديث)[1].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: (يروي عن أبي الزّاهرية المناكير)[2].

وقال البيهقيُّ: (ضعيفٌ عند أهل الحديث)[3].

وقال الذهبي: (متَّهمٌ تالفٌ)[4].

وقال ابن حجر: (متروكٌ، ورماه الدّارقطني وغيره بالوضع)[5].

قلت: فهو متروك الحديث لا يحتجُّ به.

❋ فيه يزيد بن عبد الله بن عريب المليكي: لم أجدْ له ترجمة علىٰ حسب اطلاعي.

❋ وفيه عبد الله بن عريب المليكي: ذكره ابن حجر في «لسان الميزان»[6]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: ولم أجدْ إلّا ما ذكره الحافظ ابن حجر في تعليقه علىٰ الحديث من وصف العلّائي له وليزيد بن عبد الله بالجهالة، فهما مجهولا الحال، والله أعلم.

---

(١) «سؤالات السُّلمي» للدّارقطني (ت ١٤٥).

(٢) «المستخرج علىٰ صحيحِ مسلم» لأبي نعيم الأصبهاني (ت٨١).

(٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م. (ح٧٣٦٩).

(٤) «المستدرك» للحاكم بتلخيص الذهبي (ح٨٥٩٧).

(٥) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت٢٣٣٣).

(٦) «لسان الميزان» لابن حجر (ت١٣٠٠).

وجاء في رواية ابن قانع: سعيد بن سنان، عن عمرو بن عريب، عن أبيه، عن جدِّه: وهذا وهمٌ من راوي الحديث سعيد بن سنان يزيد من ضعفه، فإنَّما هو يزيد بن عبد الله بن عريب.

وأمّا بالنِّسبة للمتن، فإنَّهُ منكرٌ، دلَّ علىٰ نكارته ما يلي:

* حكم الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ علىٰ الحديث بالنكارة.

* أنَّ سعيد بن سنان قد روىٰ بالإسناد نفسه حديثين آخرين في الخيل:

الأول: ما رواه الطبراني من طريق سعيد بن سنان عن يزيد بن عبد الله ابن عريب، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيِّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «أنَّ هذه الآية نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: آية ٢٧٤]، في نفقات الخيل»(١).

* **الثاني**: ما رواه الطبراني أيضاً بالإسناد نفسه: «الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخير والنبل إلىٰ يوم القيامة، وأهلها معانون عليها، والمنفق عليها كباسط يديه في الصدقة، وأبوالها وأرواثها عند الله يوم القيامة من مسك الجنة»(٢).

قلت: فلعلَّ هذه الأحاديث في فضائل الخيل من وضعه، حيث تبيَّن من ترجمته أنّه متَّهمٌ بوضع الأحاديث.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ح٥٠٤).

(٢) المصدر السابق (ح٥٠٥).

الحديث رقم ١١

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف: آية ٨٤].

قال ابن كثير: (وقال ابن أبي حاتم: حدّثنا أبي. حدّثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، أنّ النبي ـ ﷺ ـ قال: «إنّ داود ـ عليه السلام ـ قال: يا رب إنَّ بني إسرائيل يسألونك بإبراهيم وإسحاق ويعقوب، فاجعلني لهم رابعاً، فأوحىٰ الله تعالىٰ إليه: أنْ يا داود، إنَّ إبراهيم أُلقي في النّار بسببي فصبر، وتلك بلية لم تنلْك، وإنَّ إسحاق بذل مهجة دمه بسببي، فصبر، وتلك بلية لم تنلْك، وإنَّ يعقوب أخذت منه حبيبه، فابيضت عيناه من الحزن فصبر، وتلك بلية لم تنلْك)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا مرسلٌ، وفيه نكارةٌ، فإنَّ الصحيح أنَّ إسماعيل هو الذبيح، ولكن علي بن زيد بن جدعان له مناكير وغرائب كثيرة، والله أعلم.

وأقرب ما في هذا أن يكون قد حكاه الأحنف بن قيس، ـ رحمه الله ـ علىٰ بني إسرائيل ككعب ووهب ونحوهما، والله أعلم. فإنَّ الإسرائيليين ينقلون أنَّ يعقوب كتب إلىٰ يوسف لمّا احتُبس أخاه بسبب السرقة يتلطف له في ردّه،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح٣٢٤٢٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح١١٨٣٢). **كلاهما** (ابن أبي شيبة، وابن أبي حاتم) من طريق **حماد بن سلمة**، عن **علي بن زيد ابن جدعان**، به.

ويذكر له أنَّهم أهل بيت مصابون بالبلاء، فإبراهيم ابتلىٰ بالنّار، وإسحاق بالذبح، ويعقوب بفراق يوسف، في حديث طويل لا يصحُّ، والله أعلم.)[1].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ جداً، وذلك لما يلي:

❊ آفة الحديث علي بن زيد بن جدعان: قال ابن معين: (بصريٌّ ضعيفٌ)[2].

وقال أحمد: (ليس بالقوي، وقد روىٰ النّاس عنه)[3].

وقال الدّارقطني: (متروكٌ)[4].

وقال الذهبي: (صالح الحديث، قال حمّاد بن زيد: كان يقلب الأحاديث)[5]. وقال أيضاً: (علي بن زيد: وكان رفَّاعاً)[6]. أي يرفع الشيء الذي يوقفه غيره.

قلت: فهو ضعيفٌ، وقد تفرَّد به علي بن زيد بن جدعان، وهو ممَّن لا يقبل تفرُّده كما تبيَّن من ترجمته. فتفرُّده بهذا الحديث يعدُّ مُنكراً.

❊ وفيه الحسن بن يسار البصري: وقد تقدَّمت ترجمته[7].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/٤١٣).
(٢) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٣٥١).
(٣) «الجرح والتعديل» لابن ابي حاتم (ت١٠٢١).
(٤) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ت٢٦١).
(٥) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٤٢٦٥).
(٦) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٧٧).
(٧) انظر صفحة (٨٦).

قلت: وقد تبيَّن منها أنَّه ثقةٌ مدلِّس، وقد روىٰ هذا الحديث بالعنْعنة، فروايته هذه ضعيفة.

* الإعلال بالإرسال: فإنَّ الأحنف بن قيس تابعي، عدّه العلماء من الطَّبقة الثانية من التّابعين، فقد أسلم في حياة النَّبي ـ ﷺ ـ إلَّا أنَّه لم يَقدُمْ المدينة إلّا في عهد عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ [1].

ومعلومٌ أنَّ الحديث المرسل من أنواع الحديث الضَّعيف، وقد وضع العلماء لقبوله عدَّة شروط لا تتوفَّر في هذا الحديث.

وأمّا بالنِّسبة للمتن ففيه من النَّكارة ما يلي:

* أنَّ معنىٰ هذا الحديث قد ورد في روايات كعب الأحبار، ووهب ابن منبه، عن أهل الكتاب كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ.

* أنّ الذبيح هو إسماعيل وليس إسحاق ـ عليهما السلام ـ وهذا هو الصحيح الثّابت.

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والذَّبيح علىٰ القول الصَّحيح ابنه الكبير إسماعيل، كما دلَّت علىٰ ذلك سورة الصّافات، وغير ذلك، فإنَّه قد كان سأل ربَّه أنْ يهب له من الصّالحين؛ فبشَّره بالغلام الحليم إسماعيل، فلمّا بلغ معه السَّعي أمرَه أنْ يذبحَه لئلّا يبقىٰ في قلبه محبَّة مخلوق تُزاحم محبَّة الخالق، وكذلك في التوراة يقول: اذبح ابنك، وحيدك، وفي ترجمة أخرىٰ: بِكرك، ولكنْ ألحقَ المُبدِّلون لفظَ إسحاق، وهو باطلٌ؛ فإنَّ إسحاقَ هو الثّاني من

(١) «تهذيب التهذيب» (ت٣٥٦).

أولادِه باتِّفاق المسلمين وأهل الكتاب، فليس وحيده ولا بِكرَه؛ وإنَّما وحيده وبِكرُه إسماعيل.

ولهذا لمّا ذكر الله قصَّةَ الذَّبيح في القرآن قال بعد هذا: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: آية ١١٢]، وقال في الآيةِ الأخرىٰ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: من آية ٧١]، فكيف يبشِّره بولد ثمَّ يأمره بذبحه، والبِشارة بإسحاق قد وقعت لسارة، وكانت قد غارت من هاجر لمّا ولدت إسماعيل، وأمر الله إبراهيم أنْ يذهب بإسماعيل وأمَّه إلىٰ مكة، ثمَّ لمّا جاء الضَّيف وهمْ الملائكة لإبراهيم بشَّروها بإسحاق، فكيف يأمره بذبح إسحاقَ مع بقاء إسماعيل، وهي لمْ تصبر علىٰ بقاء إسماعيل وحده، بل غارتْ أنْ يكونَ له ابن من غيرها، فكيف تصبِر علىٰ ذبح ابنها وبقاء ابن ضرتها! وكيف يأمر الله إبراهيم بذبح ابنه وأمُّه مبشرة به وبابن ابنه يعقوب، وأيضاً فالذبح كان بمكة، وقد رأىٰ النَّبي ـ ﷺ ـ قَرْنَيْ الكبش في البيت، فقال للحاجب: «إنّي رأيت قَرْنَي الكبش في الكعبة فخمِّرْهما؛ فإنَّه لا ينبغي أنْ يكون في الكعبة شيءٌ يلهي المصلّي»[1]، وإبراهيم وإسماعيل هما اللَّذان بنيا الكعبة بنصِّ القرآن، إسحاق كان في الشّام. والمقصود من الأمر بالذَّبح أنْ لا يبقىٰ في قلبه محبّة لغير الله ـ تعالىٰ ـ وهذا إذا كان له ابن واحد، فإذا صار ابنانْ فالمقصود لا يحصل إلّا بذبحِهما جميعاً، وكلُّ من قال: أنَّه إسحاق فإنّما أخذه عن اليهودِ، أهل التَّحريف والتَّبديل، كما أخبر الله ـ تعالىٰ ـ عنهمْ، وقد بسطْنا هذه المسألة في مصنَّف مفرد)[2].

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (ح ١٦٦٣٧).

(٢) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة النبوية، مؤسسة قرطبة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ. (٣/٣٥٣).

- وقال الشنقيطي: (اعلمْ، وفّقني الله وإياك، أنَّ القرآن العظيم قد دلَّ في موضعين علىٰ أنَّ الذبيح هو إسماعيل لا إسحاقَ. أحدهما في «الصّافات»، والثّاني في «هودٍ».

أمّا دلالة آيات الصّافات علىٰ ذلك فهي واضحةٌ جدًّا من سياق الآيات، وإيضاح ذلك أنَّه تعالىٰ قال عن نبيِّه إبراهيم، وقال: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾ رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، قال بعد ذلك عاطفاً علىٰ البشارة الأولىٰ: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، فدلَّ ذلك علىٰ أنَّ البشارةَ الأولىٰ شيء غير المبشَّر به في الثّانية؛ لأنَّه لا يجوز حمل كتاب الله علىٰ أنَّ معناه: فبشَّرناه بإسحاق، ثمَّ بعد انتهاء قصَّة ذبحه يقول أيضاً: وبشَّرناهُ بإسحاق، فهو تكرارٌ لا فائدةَ فيه ينزَّه عنه كلام الله، وهو واضحٌ في أنَّ الغلام المبشَّر به أولاً الذي فُدِيَ بالذَّبح العظيمِ، وهو إسماعيل، وأنَّ البشارةَ بإسحاقَ نصَّ الله عليها مستقلَّة بعد ذلك.

وقد أوضحنا في سورة «النحل» في الكلامِ علىٰ قولِه ـ تعالىٰ ـ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: آية ٩٧]، أنَّ المقرّر في الأصول أنَّ النّصَّ من كتاب الله وسنَّة رسوله ـ ﷺ ـ إذا احتمل التأسيس والتأكيد معاً وجب حملُه علىٰ التَّأسيس، ولا يجوز حملُه علىٰ التَّأكيد، إلّا لدليل يجب الرُّجوع إليه، ومعلوم في اللُّغة العربيَّة أنَّ العطف

يقتضي المغايرة، فآية «الصّافات» هذه دليلٌ واضحٌ للمُنصف علىٰ أنَّ الذَّبيح إسماعيل لا إسحاق، ويستأنس لهذا بأنَّ المواضع التي ذُكر فيها إسحاقَ يقيناً عبَّر عنه في كُلِّها بالعلم لا الحلم، وهذا الغلام الذَّبيح وصفه بالحلم لا العلم.

وأمّا الموضع الثّاني الدّال علىٰ ذلك الذي ذكرنا أنَّه في سورة «هود»، فهو قولِهِ ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ (هود: آية ٧١)؛ لأنَّ رسل الله من الملائكة بشَّرتْها بإسحاق، وأنَّ إسحاق يَلِد يعقوب، فكيفَ يُعقل أنْ يؤمر إبراهيم بذبحه، وهو صغيرٌ، وهو عنده علم اليقين بأنَّه يعيش حتىٰ يَلِدَ يعقوب.

فهذه الآيةُ دليلٌ واضحٌ علىٰ ما ذكرنا، فلا ينبغي للمنصِف الخلاف في ذلك بعد دلالة هذه الأدلَّة القرآنية علىٰ ذلك، والعلم عند الله ـ تعالىٰ ـ)[1].

قلت: وللوصول للمزيد من الكلام في هذه المسألة فليراجع «زاد المعاد»[2] لابن القيِّم؛ فقد حقّقَ هذه المسألة فأجاد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ.

(١) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م. (٣١٧/٦).

(٢) ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، زاد المعاد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ مكتبة المنار الإسلامية ـ بيروت ـ الكويت، الطبعة الرابعة عشرة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م. (٧٠/١).

الحديث رقم ١٢

قال الحافظ ابن كثير عند تفسير هذه الآية أيضاً: (وقال ابن أبي حاتم: حدَّثنا الحسن بن عرفةَ، حدَّثنا يحيىٰ بن عبد الملك بن أبي غُنية، عن حفص ابن عمر بن أبي الزُّبير، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «كان ليعقوبَ النَّبي - عليه السلام - أخٌ مؤاخٍ له، فقال له ذات يوم: ما الذي أذهب بصرك، وقوَّس ظهرك؟ قال: أمّا الذي أذهب بصري فالبكاء علىٰ يوسُف، وأمّا الذي قوَّس ظهري فالحُزنُ علىٰ بنيامين، فأتاه جبريل - عليه السلام - فقال: يا يعقوب إنَّ الله يُقرئُك السَّلام، ويقول لك: أما تستحي أنْ تشكوني إلىٰ غيري؟ فقال يعقوب: إنَّما أشكو بثّي وحزني إلىٰ الله، فقال جبريل - عليه السلام -: الله أعلم بما تشكو»[(١)]).

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح ١١٩٠١)، من طريق **الحسن بن عرفة**. وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (٢: ٣٤٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (ح٣٤٠٣). **كلاهما:** (الحاكم والبيهقي) من طريق **أبي بكر بن أبي شيبة**. كلاهما (الحسن بن عرفة، وأبو بكر ابن أبي شيبة)، عن **يحيىٰ بن عبد الملك بن أبي غنية**، عن **حفص بن عمرو بن أبي الزبير**، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - **مرفوعاً**.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (ح٣٣) من طريق حصين بن عمرو الأحمسي عن وهب ابن بقية عن يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن حفص بن عمرو، عن **أبي الزبير**، عن أنس **مرفوعًا**.

وأخرجه ابن ابي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (ح٤٦) من طريق **زافر بن سليمان**، عن **يحيىٰ ابن عبد الملك بن أبي غنية**، عن رجلٍ، عن أنس بن مالك، **مرفوعاً**.

وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (٣٧٩: ٢). من طريق **زافر بن سليمان**، عن **يحيىٰ ابن عبد الملك بن أبي غنية**، عن أنس، **مرسلاً**.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا حديثٌ غريبٌ فيه نكارة)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الطَّبراني: (لا يروىٰ عن أنس إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّدَ به وهب ابن بقية)[2].

قلت: مقصود الدارقطني بالتفرد هنا: التفرد بسياق الإسناد، فقد تفرد بقوله: (حفص بن عمرو عن أبي الزبير).

* وقال الحاكم: (هكذا في سماعي بخطِّ يدي: «حفص بن عمرو ابن الزُّبير»، وأظنُّ الزُّبير وهمٌ من الرّاوي، فإنَّه حفص بن عمرو بن عبد الله ابن أبي طلحة الأنصاري بن أخي أنس بن مالك، فإنْ كان كذلك فالحديث صحيح، وقد أخرج الإمام أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيمَ الحنظلي، هذا الحديث في التَّفسير مُرْسلاً)[3].

* وقال الألباني: (منكرٌ، أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير»، حدَّثنا الحسن بن عرفة: حدثنا يحيىٰ بن عبد الملك بن أبي غنية، عن حفص بن عمر ابن أبي الزُّبير، عن أنس مرفوعاً، قلت ـ القائل الألباني ـ: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، رجالُه ثقات؛ غير «حفص» هذا، ولا يعرف إلّا بهذه الرِّواية)[4].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/٤١٤).
(٢) «المعجم الأوسط» للطبراني (ح٦٢٧١).
(٣) «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (٢/٣٤٧).
(٤) «السلسلة الضعيفة» للألباني (ح٦٨٨٠).

تعليق الباحث :

۞ **قلت**: أمَّا بالنِّسبة للإسناد ففيه ما يلي:

❊ مدار الحديث هو: يحيىٰ بن عبد الملك بن أبي غنية: ذكره بن عدي في «الكامل في الضعفاء»، وذكر له عدَّة أحاديث، ثمَّ قال: (وليحيىٰ بن عبد الملك، غير ما ذكرت وعامَّة ما يرويه بعضُه لا يتابع عليه، وهو ممَّن يكتب حديثه)[١].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ، له أفرادٌ)[٢]. وقال في «فتح الباري»: (لم يُضعِّفه أحدٌ، ولم يخرِّج له البخاري سوىٰ حديثٍ واحدٍ أخرجه في الاعتصام، عن إسحاق، عن عيسىٰ بن يونس، وابن إدريس، وابن أبي غنية، ثلاثتهم عن أبي حيان، عن الشعبي، عن ابن عمر، عن عمر، في تحريم الخمر)[٣].

قلت: ولمْ أجدْ من يضعِّفه، وقد روىٰ هذا الحديث واضطَّرب فيه، وهذا ممّا يستدلُّ به علىٰ ضعفه في هذه الرِّواية بخصوصها:

١ ـ فرواه مرةً عن حفص بن عمرو بن أبي الزُّبير، عن أنس.

٢ ـ ورواه مرَّةً عن حصين بن عمرو الأحمسي، عن أبي الزُّبير، عن أنس.

٣ ـ ورواه مرَّةً عن رجل عن أنس.

٤ ـ ورواه مرةً عن أنس بن مالك مُرْسلاً.

والأوَّل علىٰ ما يبدو تصحيفٌ كما ذكر ذلك الحاكم، حيث أنّي لمْ

---

(١) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٢١٠٩).

(٢) «التقريب» لابن حجر (ت٧٥٩٨).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٤٥١/١).

أجد ترجمة لحفص بن عمرو، فلعلّه وهْمٌ من راوي الحديث «يحيىٰ ابن عبد الملك»، أو ممن هو دونه من الرواة.

* وفيه أبو الزُّبير (محمَّد بن مسلمٍ بن تدرس): قال الحافظ العلّائي: (مشهورٌ بالتَّدليس)[1].

وقال الذَّهبي: (كان مدلِّساً واسع العلم)[2].

وقال ابن حجر: (مشهورٌ بالتَّدليس)[3].

قلت: إلّا أنَّ الراجح من أمره أنَّ روايته محمولةٌ علىٰ الاتصال وإنْ رواه بالعنعنة[4].

* وفي إسناد الطَّبراني حصين بن عمرو الأحمسي: قال يحيى بن معين: (ليس بشيءٍ)[5].

وقال أحمد: (كان يكذِب)[6].

وقال البخاري: (منكرُ الحديث)[7].

وقال أبو حاتم: هو واهي الحديث جداً، لا أعلم يروي حديثاً يتابع عليه، هو متروك الحديث. وقال أبو زرعةَ: منْكر الحديث)[8].

(١) «جامع التحصيل» للعلائي (ت٧١١).
(٢) «الكاشف» للذهبي (ت ٥١٤٩).
(٣) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت١٠١).
(٤) انظر صفحة (٤٦٠).
(٥) «سؤالات ابن الجنيد» لابن معين (رقم١٩).
(٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٨٤٢).
(٧) «الضعفاء» للبخاري (ت٨٣).
(٨) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٨٤٢).

وقال النسائي: (كوفيٌّ ضعيفٌ)[1].

قلت: فهو منْكر الحديث لا يحتجُّ به.

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن ففيه ما يلي:

حكم عليه الحافظ ابن كثير والألباني ـ رحمهما الله ـ بالنَّكارة كما سبق عنْد تعليقهم علىٰ الحديث.

الحديث رقم ١٣

عند قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: آية ٧].

قال ابن كثير: (وقال أبو جعفر بن جرير، حدثني أحمد بن يحيىٰ الصوفي، حدَّثنا الحسن بن الحسين الأنصاري، حدثنا معاذ بن مسلم، حدثنا الهروي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما نزلت ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾، قال: وضع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يديه علىٰ صدره، وقال: «أنا المنذر، ولكل قوم هاد»، وأومأ بيده إلىٰ منكب علي، فقال: «أنت الهادي يا علي بك يهتدي المهتدون من بعدي»[2]).

---

(١) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت١٣١).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٢٠٤٩٠). وابن الإعرابي في «معجمه» (ح٢٢٩٣). **كلاهما** (الطبري، وابن الإعرابي) من طريق **عطاء بن السائب**. وأخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (ح٣٥١٢)، من طريق **الحكم بن عتيبة الكندي**. **كلاهما** (عطاء بن السائب، والحكم بن عتيبة) عن **سعيد بن جبير**، به.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا الحديث فيه نكارةٌ شديدةٌ)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال ابن كثير: (ولم ينْزِل في عليّ شيء من القرآن بخصوصيته، وكل ما يوردونه في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: آية ٧]، وقوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: آية ٨]، وقوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [التوبة: آية ١٩]، وغير ذلك من الآيات والأحاديث الواردة في أنّها نزلت في علي، لا يصحُّ شيء منها)[2].

❊ قال الذهبي: (خبرٌ باطلٌ)[3].

وقال أيضاً: (رواه ابن جرير في «تفسيره»، عن أحمد بن يحيىٰ، عن الحسن عن معاذ. ومعاذٌ نكرة، فلعلَّ الآفة منه)[4].

❊ وقال الألباني: (موضوعٌ)[5].

تعليق الباحث:

۞ **قلت:** أمَّا بالنِّسبة لإسناد ابن جرير الطبري، وابن الإعرابي،

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/٤٤٣).
(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٧/٣٥٨).
(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٨٦١٣).
(٤) المصدر السابق (ت١٨٢٩).
(٥) «السلسلة الضعيفة» للألباني (ح٤٨٩٩).

فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لأجل:

❊ الحسن بن الحسين العرني الكوفي: قال أحمد: (لم يكن بصدوقٍ عنْدهم، كان من رؤساء الشّيعة)[١].

وقال ابن عدي: (روىٰ أحاديث مناكير ـ إلىٰ أنْ قال ـ: وللحسن ابن الحسين أحاديث كثيرةٍ، ولا يُشْبِه حديثُه حديث الثِّقات)[٢].

قلت: فهو شيعيٌّ ضعيفٌ، وقد تفرَّد بهذا الحديث فلا يقبل منه، لأنَّه ورد في فضائل علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ.

❊ وفيه معاذٌ بن مسلم: قال أبو حاتم: (مجهولٌ)[٣].

وقال الذهبي: (مجهولٌ، وله عن عطاء بن السائب خبرٌ باطلٌ سقْناه في الحسن بن الحسين)[٤].

قلت: فهو ضعيفٌ لجهالته، وقد أعلَّ الذَّهبي هذا الحديث به كما جاء في تعليقه علىٰ الحديث.

وأمّا بالنِّسبة لما رواه الضِّياء المقدسي؛ ففيه ما يلي:

❊ فيه أبان بن تغلب: قال يحيىٰ بن معين: (ثقةٌ)[٥].

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢٠).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (ت٤٦٦).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١١٣٠).

(٤) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٦٣٠٥).

(٥) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٠٩٠).

وقال أحمد: (أبان ثقةٌ)[1].

وقال ابن عدي: (له نسخ عامتها مستقيمة إذا روىٰ عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات وإنْ كان مذهبه مذهب الشِّيعة، وهو في الرّواية صالح لا بأس به)[2].

وقال أبو حاتم: (ثقةٌ صالح)[3].

وقال الذهبي: (ثقةٌ شيعيٌّ)[4].

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ، تكلِّم فيه للتشيُّع)[5].

قلت: فهو ثقةٌ، لكنَّه شيعيٌّ، وقد روىٰ حديثاً في فضائل علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وهذا موجبٌ للتُّهمة.

* وفيه أحمد بن محمد بن عبد الرحمن: لم أجدْ له ترجمة علىٰ حسب اطلاعي.

* وفيه الحسن بن عتيْبة: لم أجد له ترجمة علىٰ حسب اطلاعي.

* وفيه أحمد بن النّضر: لم أجد له ترجمة علىٰ حسب اطلاعي.

وأمَّا بالنِّسبة للمتن؛ فإنَّه منكرٌ جداً إنْ لم يكن موضوعاً:

* أنَّه قد ورد في مدح علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فيبدو أنَّه من وضع الشيعة.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت٥٢٦٠).

(٢) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٢٠٧).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٠٩٠).

(٤) «الكاشف» للذهبي (ت١٠٤).

(٥) «التقريب» لابن حجر (ت١٦٥).

❊ قال ابن تيمية: (والجواب من وجوه:

أحدها: هذا لم يقُم دليل علىٰ صحّته، ولا يصحُّ الاحتجاج به، وكتاب «الفردوس» للديلمي فيه موضوعات كثيره، أجمع أهل العلم علىٰ أنَّ مجرَّد كونه رواه لا يدلُّ علىٰ صحة الحديث، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدلُّ علىٰ صحته.

الثاني: أنَّ هذا كذبٌ موضوعٌ باتفاق أهل العلم بالحديث؛ فيجب تكذيبه وردُّه.

الثالث: أنَّ هذا الكلام لا يجوز نسبته إلىٰ النبي ـ ﷺ ـ فإنَّ قوله: «أنا المنذر، وبك يا علي يهتدي المهتدون»، ظاهره أنَّهم بك يهتدون دوني، وهذا لا يقوله مسلم؛ فإنَّ ظاهره أنَّ النَّذارة والهداية مقسومةٌ بيْنهما، فهذا نذيرٌ لا يهتدىٰ به وهذا هادٍ.

الرابع: أنَّ الله تعالىٰ قد جعل محمداً هادياً، فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ: آية ٥٢]؛ فكيف يجعل الهادي من لم يوصف بذلك دون من وصف به.

الخامس: أنَّ قوله: «بك يهتدي المهتدون» ظاهره أنَّ كلَّ من اهتدىٰ من أمة محمد فبه اهتدىٰ، وهذا كذب بيِّن؛ فإنَّه قد آمن بالنّبي ـ ﷺ ـ خلقٌ كثيرٌ، واهتدوا به ودخلوا الجنّة ولم يسمعوا من عليٍّ كلمة واحدة)[1].

---

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/٣٨).

الحديث رقم ١٤

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾ [الحجر: آية ٢٤].

قال ابن كثير: (وقد ورد في هذا حديث غريب جداً، فقال ابن جرير: حدَّثني محمد بن موسىٰ الجرشي، حدثنا نوح بن قيس، حدَّثنا عمرو ابن قيس، حدَّثنا عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: كانت تصلي خلف النّبي ـ ﷺ ـ امرأة حسناء، قال ابن عباس: لا والله ما رأيت مثلها قط، وكان بعض المسلمين إذا صلّوا استقدموا، يعني لئلا يروها، وبعض يستأخرون، فإذا سجدوا نظروا إليها من تحت أيديهم، فأنزل الله ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾[(١)]، وكذا رواه أحمد، وابن أبي حاتم، في «تفسيره»، ورواه الترمذي، والنسائي، في كتاب التفسير من سُنَنِهما، وابن ماجه من طرق عن نوح بن قيس الحداني، وقد وثَّقه أحمد وأبو داود وغيرهما، وحكي عن ابن معين تضعيفه، وأخرج له مسلم وأهل السنن).

---

(١) أخرجه **أحمد** في «مسنده» (ح٢٧٨٣). و**الترمذي** في «سننه» ـ كتاب التفسير ـ باب ومن سورة الحج ـ (ح٣١٢٢). و**البزار** في «مسنده» (ح٥٢٩٦). و**النسائي** في «الكبرىٰ» ـ كتاب المساجد ـ باب المنفرد خلف الصف ـ (ح٩٤٥). **وابن جرير الطبري** في «تفسيره» (ح١٩٣٥٨). **وابن خزيمة** في «صحيحه» ـ كتاب الإمامة في الصلاة ـ جماع أبواب صلاة النساء في الجماعة ـ (ح ١٦٠١). و**الطبراني** في «المعجم الكبير» (ح١٢٧٩١). و**الحاكم** في «المستدرك» (٣٥٢: ٢). و**البيهقي** في «شعب الإيمان» (ح٥١٧١). **جميعهم** (أحمد، والترمذي، والبزار، والنسائي، والطبري، والطبراني، والحاكم، والبيهقي) من طريق **نوح ابن قيس**، حدَّثنا عمرو بن قيس، حدَّثنا عمرو بن مالك، عن **أبي الجوزاء**، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ **مرفوعاً**. ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٤٨/٢)، عن **أبي الجوزاء**، **موقوفاً** عليه.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا الحديث فيه نكارة شديدة، وقد رواه عبد الرزاق، عن جعفر بن سليمان، عن عمرو بن مالك ـ وهو: النُّكري ـ أنَّه سمع أبا الجوزاء يقول في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ﴾ في الصفوف في الصلاة ﴿ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾؛ فالظاهر أنَّه من كلام أبي الجوزاء فقط، ليس فيه لابن عباس ذكر، وقد قال الترمذي: (هذا أشبه من رواية نوح بن قيس، والله أعلم)، وهكذا روىٰ ابن جرير عن محمد بن أبي معشر، عن أبيه أنَّه سمع عون ابن عبد الله يذكر محمد بن كعب في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾، وأنَّها في صفوف الصلاة، فقال: محمد بن كعب: ليس هكذا ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ﴾ الميت والمقتول ﴿ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾ من يخلق بعد ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾، فقال عون بن عبد الله: وفقك الله وجزاك خيراً)[١].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الترمذي: (وروىٰ جعفر بن سليمان هذا الحديث، عن عمرو ابن مالك عن أبي الجوزاء، نحوه، ولم يذكر فيه عن ابن عباس، وهذا أشبه أنْ يكون أصحُّ من حديث نوح)[٢].

* وقال البزّار: (وهذا الحديث قد حدَّثناه جماعة، عن نوح بن قيس،

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/٥٣٩).

(٢) الترمذي، محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٨م. (ح ٣١٢٢).

منهم: محمد بن موسىٰ، وإسماعيل بن حفص، ومحمد بن عبد الملك، وغيرهم، فاقتصرنا علىٰ حديث أبي موسىٰ، ولا نعلم أحداً روىٰ هذا الحديث عن النبي ـ ﷺ ـ ولا له طريق إلّا هذا الطريق عنه، واسم أبي الجوزاء: أوس ابن عبد الله)[١].

* وقال الحاكم: (حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرّجاه، وقال عمرو ابن علي: لمْ يتكلّم أحد في نوح بن قيس الطّاهي بحُجَّة، وله أصله من حديث سفيان الثوري)[٢].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنّسبة للإسناد فإنَّه ضعيفٌ جداً، وذلك لما يلي:

* فيه عمرو بن مالك النكري[٣]: قال البخاري في إسناد هو فيه: (في إسناده نظر)[٤].

وقد فسر الذهبي قول البخاري، فقال: (إنَّما قاله عقب حديث رواه له في

---

(١) البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، البحر الزخار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٩هـ. (ح٥٢٩٦).

(٢) «المستدرك» للحاكم (٣٥٢: ٢).

(٣) قال ابن عدي في ترجمته: (بصري منكر الحديث عن الثقات ويسرق الحديث ـ ثم نقل بعض ما أنكر عليه، ثم قال ـ: ولعمرو غير ما ذكرت أحاديث مناكير بعضها سرقها من قوم ثقات) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٣١٥). وقد نبه ابن حجر علىٰ أن ابن عدي وهم في هذه الترجمة، وأنّ هذا الكلام قيل في عمرو بن مالك الراسبي، وليس النكري، ولذلك فإنّه قد خلط بين ترجمتها غير واحد. انظر «تهذيب التهذيب» (ت١٥١).

(٤) «التاريخ الكبير» (ت١٥٤٠).

«التاريخ» من رواية عمرو بن مالك النكري، والنكري ضعيف عنده)[1].

* أنَّه قد تفرَّد به نوح بن قيس الحداني: قال يحيىٰ بن معين: (ثقة)[2].

وقال أحمد: (ثقةٌ)[3].

وقال علي بن المديني: (صالحٌ وليس بالقوي)[4].

وقال العجلي: (بصري ثقة)[5].

قلت: فلا يردُّ هذا الحديث لأجل تفرُّدِه به، وإنّما يردُّ لعِلّة أخرىٰ وهي: تفرُّدُه عن ضعيف؛ فقد روىٰ هذا الحديث عن عمرو بن مالك النكري، وهو ضعيفٌ جداً.

* الاعلال بالوقف: فقد وردت رواية مخالفة لرواية نوح بن قيس عند عبد الرزاق موقوفة على أبي الجوزاء، وهو ما رجَّحه الترمذي على رواية نوح وقد سبق كلامه، وذكر أنَّه من كلام أبي الجوزاء، وأقرَّه الحافظ ابن كثير على ذلك، فقال: (فالظّاهر أنَّه من كلام أبي الجوزاء فقط ليس فيه لابن عباس ذكر، وقد

(١) «الكاشف» للذهبي (٧١/١).

(٢) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت٣٠٨).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت٣١٣٩).

(٤) ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية، ١٤٠٤هـ. (ت٣٨).

(٥) العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. (ت١٨٧٠).

قال الترمذي: هذا أشبَهُ من رواية نوح بن قيس)[1].

وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

* أنَّ الآية ليس لها علاقةٌ بالحديث، وإنَّما تدلُّ الآية على أنَّ علم الله محيطٌ بكلِّ شيءٍ بما هو كائنٌ وما سيكون، وهذا رأي كثير من المفسِّرين، ومن أقوالهم:

* قال الطبري: (في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾ [الحجر: آية ٢٤] ـ وذكر عدة أقوال في تفسيرها، ثمَّ قال ـ: وأولى الأقوال عندي في ذلك بالصِّحة قول من قال: ولقد علمنا الأموات منْكم يا بني آدم فتقدَّم موته، ولقد علمنا المستأخرين الذين استأخر موتهم ممَّن هو حي، ومن هو حادث منْكم لم يحدث بعد؛ لدلالة ما قبله من الكلام، وهو قوله ﷻ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: آية ٢٣] وما بعده، وهو قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجر: آية ٢٥]، على أنَّ ذلك كذلك، إذْ كان بين هذيْن الخبريْن، ولم يجْرِ قبل ذلك من الكلام ما يدلُّ على خلافه، ولا جاء بعده)[2].

* وذكر الواحدي في «أسباب النزول»: من حديث الرَّبيع بن أنس، قال: حرَّض رسول الله ـ ﷺ ـ على الصَّفِّ الأوَّل في الصَّلاة، فازْدحم النّاس عليه، وكان بنو عُذرَة دورُهم قاصية عن المسجد، فقالوا: نبيع دورنا ونشتري

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/٥٣٩).

(٢) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م. (٥/١٢٤).

دوراً قريبة من المسجد، فأنزل الله تعالىٰ هذه الآية»[1].

* وقال أبو السعود: (وقيل: رَغَّب رسول الله ـ ﷺ ـ في الصف الأول فازدحموا عليه، فنزلت، وقيل إنَّ امرأة حسناء... وذكر الحديث، ثمَّ قال أبو السّعود: والأوَّل هو المناسب لما سبق وما لحق من قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجر: آية ٢٥]، أي للجزاء، وتوسيط ضمير العظمة: (ربك)، للدلالة علىٰ أنَّه هو القادر علىٰ حشرهم والمتولي له لا غيره؛ لأنَّهم كانوا يستبعدون ذلك ويستنكرونه ويقولون: من يحيِ العظام وهو رميم)[2].

* وقال ابن حجر: (ولد عبد الله بن العباس وبنو هاشم بالشِّعب قبل الهجْرة بثلاث)[3].

قلت: كيف يقول: «والله ما رأيت مثْلها قطُّ» يعني المرأة ولمْ يبلغ الثّالثة من عمرِه يوم الهجْرة؟، كما أنَّه لم يكنْ في مكّة مسجدٌ يَجْتمع فيه الرِّجال والنِّساء.

* أنَّ هذه القصَّة تطْعن في عدالة الصَّحابة، وعدالتهم ثابتةٌ باتِّفاق أهل السنَّة والجماعة، قال الخطيب: (عدالة الصحابة ثابتة بتعديل الله لهم وإخباره

---

(١) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، أسباب النزول، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة ـ السعودية، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م. (١/١٨).

(٢) أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفىٰ، إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم، محمد بن محمد مصطفىٰ العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان. (٤/٧١).

(٣) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ. (٤/١٤١) (ت٤٧٨٤).

عن طهارتهم، واختياره لهم فمن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: آية ١١٠]، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: من آية ١٤٣]، وقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: من آية ١٨]. وقوله تعالىٰ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ﴾ [التوبة: من آية ١٠٠]، في آيات كثيرة يطول ذكرها، وأحاديث شهيرة يكثر تعدادها، وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله إلىٰ تعديل أحد من الخلق...»[١].

الحديث رقم ١٥

عند قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: آية ١].

قال ابن كثير: (وقال أبو جعفر بن جرير: حدَّثنا يونس، حدَّثنا عبد الله ابن وهب، حدَّثنا يعقوب بن عبد الرحمن الزهري، عن أبيه، عن عبد الرحمن ابن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، عن أنس بن مالك، قال: «لمّا جاء جبريل

(١) البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة. (٤٦/١).

إلىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ بالبراق فكأنَّها حركت ذنْبها، فقال لها جبريل: مَهْ يا براق، فوالله إنْ ركبك مثله.

وسار رسول الله ـ ﷺ ـ فإذا هو بعجوز علىٰ جانب الطريق، فقال: ما هذه يا جبريل؟ قال: سر يا محمد، قال: فسار ما شاء الله أنْ يسير، فإذا شيءٌ يدْعوه متنحِّياً عن الطّريق يقول: هلُمَّ يا محمد، فقال له جبريل: سر يا محمد، فسار ما شاء الله أن يسير، فقال: ثمَّ لقيه خلق من الخلق، فقال: السلام عليك يا أول، والسلام عليك يا آخر والسلام عليك يا حاشر، فقال جبريل: اردُد السّلام يا محمّد، قال: فرد السلام، ثمَّ لقيه الثّاني، فقال له مثل مقالة الأول، ثم لقيه الثالث، فقال له مثل مقالة الأوليّن، حتىٰ انتهىٰ إلىٰ بيت المقدس، فعُرِض عليه الماء واللبن والخمر، فتناول رسول الله ـ ﷺ ـ اللبن، فقال له جبريل: أصبت يا محمّداً الفطْرة، ولو شربت الماء لغرقت، وغرقت أمتك، ولو شربت الخمر لغوَيت، وغوِيت أمَّتك، ثمَّ بعث له آدم فمنْ دونه من الأنْبياء، فأمَّهم رسول الله ـ ﷺ ـ تلْك اللَّيلة. ثمَّ قال له جبرائيل: أمَّا العجوز التي رأيْت علىٰ جانب الطَّريق، فلمْ يبقَ من الدُّنْيا إلّا بقدرِ ما بقِيَ من عمر تلْك العجوز، وأمَّا الذي أراد أنْ تميل إليه، فذاك عدوّ الله إبليس، أراد أنْ تميل إليه؛ وأمّا الذين سلَّموا عليك، فذاك إبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ»[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهكذا رواه الحافظ البيهقي في «دلائل النُّبوة» من حديث

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٢٠١٣٩). والبيهقي في «دلائل النبوة» (ح٢٨٢). كلاهما (ابن جرير، والبيهقي) من طريق عبد الله بن وهب، به.

ابن وهب، وفي بعض ألفاظه نكارةٌ وغرابةٌ)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الألباني: (وعِلَّتُه عبد الرحمن بن هاشم هذا، فإنّي لم أجدْ له ترجمةً)[2].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد ففيه ما يلي:

* فيه عبد الرحمن بن هاشم بن عتبة: لم أجدْ له ترجمة علىٰ حسب اطلاعي، وقد أعلَّ الشَّيخ الألباني - رحمه الله - هذا الحديث به كما جاء في تعليقه السابق.

وأمَّا بالنِّسبة للمتن ففيه من النَّكارة ما يلي:

* حكم الحافظ ابن كثير علىٰ الحديث بالنَّكارة والغرابة.

ومن الزّيادات المنْكرة التي جاءت في هذا الحديث، ولم تأت بها الرِّوايات الصحيحة:

* ذكر العجوز: وهي قوله: «فإذا هو بعجوزٍ علىٰ جانب الطَّريق»، وجاء في آخره: «أمّا العجوز التي علىٰ جانب الطريق فلم يبق من الدنيا إلا ما بقي من تلك العجوز».

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١٢/٥).

(٢) الألباني، محمد ناصر الدين، الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها من سقيمها، المكتبة الإسلامية، عمان ـ الأردن، الطبعة الخامسة ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م. (٤١/١).

❋ ذكر إبليس: وهي قوله: «فإذا شيءٌ يدْعوه متنحِّياً عن الطّريق»، وجاء في آخره: «وأمّا الذي أراد انْ تميل إليه فذاك عدوُّ الله إبليس».

❋ ذكر الثلاثة الذين سلَّموا عليه، ثمَّ تفسيرهم بأنَّهم إبراهيم، وموسىٰ، وعيسىٰ ـ عليهم السلام ـ.

الحديث رقم ١٦

قال ابن كثير: (طريق أُخرىٰ عن أنس بن مالك: وفيها غرابة ونكارة جداً، وهي في سنن النّسائي المجتبىٰ، ولمْ أرها في «الكبير» قال: أخبرنا عمرو بن هشام، حدّثنا مخلد ـ هو: ابن الحسين ـ عن سعيد بن عبد العزيز، حدَّثنا يزيد بن أبي مالك، حدَّثنا أنس بن مالك: أنَّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «أُتيتُ بدابة فوق الحمار ودون البغل، خطْوُها عند منتهىٰ طرفها، فركبت ومعي جبريل ـ عليه السلام ـ فسرت، فقال: انزل فصلّ، فصليت، فقال: أتدري أين صلَّيت؟ صلَّيت بطيبة وإليها المهاجر، ثمَّ قال: انزل فصل، فصليت، فقال: أتدري أين صلّيت؟ صلّيت بطور سيناء حيث كلَّم الله موسىٰ، ثمَّ قال: انزل فصل، فصليت، فقال: أتدري أين صلّيت؟ صلّيت ببيت لحم حيث ولد عيسىٰ ـ عليه السلام ـ ثمَّ دخلت بيت المقدس فجُمِع لي الأنبياء ـ عليهم السلام ـ فقدمني جبريل ـ عليه السلام ـ حتىٰ أممْتهم، ثمَّ صُعِد بي إلىٰ السَّماء الدُّنيا، فإذا فيها آدم ـ عليه السلام ـ ثمَّ صعد بي إلىٰ السماء الثّانية، فإذا فيها ابنا الخالة عيسىٰ ويحيىٰ ـ عليهما السلام ـ ثمَّ صُعِد بي إلىٰ السّماء الثّالثة، فإذا فيها يوسف ـ عليه السلام ـ ثمَّ صُعِد بي إلىٰ السماء الرابعة،

فإذا فيها هارون ـ عليه السلام ـ ثمَّ صُعِد بي إلىٰ السماء الخامسة، فإذا فيها إدريس عليه السلام، ثمَّ صُعِد بي إلىٰ السماء السادسة، فإذا فيها موسىٰ ـ عليه السلام ـ ثمَّ صُعِد بي إلىٰ السماء السابعة، فإذا فيها إبراهيم ـ عليه السلام ـ ثمَّ صُعِد بي فوق سبع سموات، وأتيت سدرة المنتهىٰ، فغشيتني ضبابة، فخررت ساجداً، فقيل لي: إنّي يوم خلقت السموات والأرض فرضت عليك وعلىٰ أمتك خمسين صلاة، فقم بها أنت وأمتك، فرجعت إلىٰ إبراهيم فلم يسألني عن شيء، ثمَّ أتيت علىٰ موسىٰ ـ عليه السلام ـ فقال ما فرض ربك علىٰ أمتك؟ قلت خمسين صلاة، قال: فإنّك لا تستطيع أنْ تقوم بها لا أنت ولا أمتك، فارجع إلىٰ ربك، فاسأله التخفيف، فرجعت إلىٰ ربي فخفف عني عشراً، ثمَّ أتيت موسىٰ فأمرني بالرجوع، فرجعت فخفف عني عشراً، ثمَّ رُدَّت إلىٰ خمس صلوات، قال فارجع إلىٰ ربك فاسأله التخفيف فإنَّه فرض علىٰ بني إسرائيل صلاتين فما قاموا بهما، فرجعت إلىٰ ربي ـ عز وجل ـ فسألته التخفيف، فقال: إنّي يوم خلقت السموات والأرض فرضت عليك وعلىٰ أمتك خمسين صلاة، فخمس بخمسين فقم بها أنت وأمتك، قال: فعرفت أنَّها من الله ـ عز وجل ـ صرّي، فرجعت إلىٰ موسىٰ ـ عليه السلام ـ فقال: ارجع فعرفت أنَّها من الله ـ عز وجل ـ صرّىٰ ـ يقول أي حتم ـ فلم أرجع»[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ابن كثير: (وفيها غرابةٌ ونكارةٌ جداً)[2].

---

(١) أخرجه **النسائي** في سننه ـ كتاب الصلاة ـ باب فرض الصلاة ـ (ح ٤٥٠). **والطبري** في «تهذيب الآثار» (ح٧٣٥). **والطبراني** في «مسند الشاميين» ـ (ح٣٤١)، **ثلاثتهم** (النسائي، والطبري، والطبراني) من طريق **سعيد بن عبد العزيز التنوخي** به.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١٢/٥).

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الألباني: (أخرجه النسائي، ويزيدٌ ـ هو ابن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي ـ صدوقٌ رُبَّما وهِم، يرويه عنه سعيد بن عبد العزيز ـ وهو التّنوخي الدمشقي ـ وهو ثقةٌ إمامٌ ولكنَّه اختلط في آخر عمره كما في «التقريب»، ولذلك قال ابن كثير في هذه الطريق: (فيها غرابة ونكارة جداً)، وقد تابعه «خالد بن يزيد بن أبي مالك»، عن أبيه، عن أنس، فذكر أوّله إلىٰ «طرفها»، وقال: «فلمّا بلغ بيت المقدس وبلغ المكان الذي يقال له: باب محمد ـ ﷺ ـ أتىٰ إلىٰ الحجر الذي ثمَّة فغمزه جبريل بإصبعه فنقبه ثمَّ ربطها...)[1].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد ففيه ما يلي:

* مدار الحديث[2] هو يزيد بن أبي مالك النكري: قال علي بن المديني: (ضعيفٌ)[3]. وقال الدارقطني: (من الثقات)[4].

وقال الذهبي: (من أئمة التابعين. وهو صاحب تدليسٌ وإرسالٌ عمَّن لم يدْرك)[5].

---

(١) «الإسراء والمعراج» للألباني (ص٤٤).

(٢) مدار الحديث: هو الرّاوي الذي التقت جميع الطُّرق عنده.

(٣) «سؤالات ابن أبي شيبة» لابن المديني (ت٢٢٧).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ت١٩٩).

(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٩٧٤٧).

وقال ابن حجر: (صدوقٌ ربّما وهم)[1].

وقال السيوطي: (ذكره أبو مسهر بالتَّدليس)[2].

قلت: فهو صدوقٌ مدلّس، وقد روىٰ الحديث مصرِّحاً فيه بالسَّماع، فروايته متَّصلة.

❋ وفيه سعيد بن عبد العزيز التنوخي: قال أحمد: (ليس بالشّام رجلٌ أصحُّ حديثاً من سعيد بن عبد العزيز التنوخي)[3].

وقال النِّسائي: (ثقةٌ ثبتٌ)[4]. وقال الذهبي: (ثقةٌ)[5].

وقال ابن حجر: (ثقةٌ إمامٌ، سوّاه أحمد بالأوزاعي، لكنَّه اختلط في آخر أمره)[6].

قلت: ولم يتبيَّن لي هل سمع منه مخلد بن الحسين قبل اختلاطه أمْ بعده، لكن قد تابعه خالد بن يزيد بن أبي مالك في رواية هذا الحديث عن أبيه، لكنَّ خالد بن يزيد بن أبي مالك ضعيفٌ جدّاً، لا تقوّي روايته رواية غيره، كما سيتبيَّن في الرِّواية التالية.

---

(١) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت٧٧٤٨).

(٢) السيوطي، جلال الدين، أسماء المدلسين، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ. (ت٦٩).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت٤١٣١).

(٤) «الكاشف» للذهبي (ت١٩٢٦).

(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٣٢٣١).

(٦) «التقريب» لابن حجر (ت ٢٣٥٨).

۞ **أمّا بالنسبة للمتن ففيه من النَّكارة ما يلي:**

* ذكر أنّ النبي ـ ﷺ ـ صلّىٰ في مواطن غير بيت المقدس، وهي طيبة، وطور سيناء، وبيت لحم.

* قوله: «ثمَّ صعد بي فوق سبع سماوات وأتيت سدرة المنتهىٰ، فغشيتني ضبابة فخررت ساجداً».

* قوله: «فرجعت إلىٰ إبراهيم فلم يسألني عن شيء، ثمَّ أتيت موسىٰ، فقال: كم فرض الله عليك وعلىٰ أمتك؟».

* قوله: «فإنَّه فرض علىٰ بني إسرائيل صلاتين، فما قاموا بهما».

قلت: فهذه الزِّيادات تفرَّد بها يزيد بن أبي مالك، وحكم الحافظ ابن كثير عليها بالنَّكارة، ينضمُّ إلىٰ ذلك أنَّ الرّاوي عن يزيد هو سعيد ابن عبد العزيز: وقد اختلط في آخر عمُره.

طريق أخرىٰ:

قال ابن كثير: (وقال ابن أبي حاتم: حدَّثني أبي، حدَّثنا هشام بن عمار، حدَّثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: لمّا كان ليلة أسري برسول الله ـ ﷺ ـ إلىٰ بيت المقدس، أتاه جبريل بدابة فوق الحمار ودون البغل، حمله جبريل عليها، ينتهي خفّها حيث ينتهي طرفها، فلمّا بلغ بيت المقدس وبلغ المكان الذي يُقال له: باب محمد ـ ﷺ ـ أتىٰ إلىٰ الحجر الذي ثمَّة، فغمزه جبريل بأصبعه فثقبه، ثمَّ ربطها ثمَّ صعد، فلمّا استويا في صرحة المسجد، قال جبريل: يا محمَّد، هل سألت ربك أنْ يريك

الحور العين؟ فقال: «نعم» فقال: فانطلق إلىٰ أولئك النُّسوة، فسلِّم عليهن وهنَّ جلوس عن يسار الصخرة، قال: «فأتيتهنَّ فسلَّمت عليهنَّ فردَدْن عليَّ السلام، فقلت: من أنتن؟ فقلن: نحن خيّراتٌ حسانٌ نساءُ قومٍ أبرار، نقوا فلم يدرنوا، وأقاموا فلم يظعنوا، وخلدوا فلم يموتوا، قال: ثمَّ انصرفت، فلم ألبث إلّا يسيراً حتىٰ اجتمع ناسٌ كثير، ثمَّ أذَّن مؤذنٌ وأقيمت الصلاة، قال: فقمنا صفوفاً ننتظر من يؤمنا فأخذ بيدي جبريل ـ عليه السلام ـ فقدَّمني فصليت بهم، فلمّا انصرفت قال جبريل: يا محمّد، أتدري من صلىٰ خلفك؟ ـ قال: قلت: لا، قال: صلّىٰ خلفك كل نبي بعثه الله ـ عز وجل ـ.

قال: ثمَّ أخذ بيدي جبريل فصعد بي إلىٰ السماء، فلمّا انتهينا إلىٰ الباب استفتح فقالوا من أنت؟ قال: أنا جبريل، قالوا: ومن معك؟ قال: محمّد، قالوا: وقد بعث إليه؟ قال نعم، قال: ففتحوا له، وقالوا: مرحباً بك وبمن معك، قال: فلمّا استوىٰ علىٰ ظهرها إذا فيها آدم، فقال لي جبريل: يا محمد ألا تسلم علىٰ أبيك آدم؟ قال: قلت: بلىٰ، فأتيته فسلَّمت عليه فردَّ عليَّ وقال، مرحباً بابني الصالح والنَّبي الصالح، قال: ثمَّ عرج بي إلىٰ السماء الثّانية، فاستفتح فقالوا: من أنت؟ قال: جبريل، قالوا: ومن معك؟ قال محمد، قالوا: وقد بعث إليه؟ قال: نعم، ففتحوا له، وقال: مرحباً بك وبمن معك، فإذا فيها عيسىٰ وابن خالته يحيىٰ ـ عليهما السلام ـ قال: ثمَّ عرج بي إلىٰ السماء الثالثة فاستفتح، قالوا من أنت؟ قال: جبريل، قالوا: ومن معك؟ قال: محمد، قالوا: وقد بعث إليه؟ قال: نعم، ففتحوا له، وقالوا: مرحباً بك وبمن معك، فإذا فيها يوسف ـ عليه السلام ـ ثمَّ عرج بي إلىٰ السماء الرابعة، فاستفتح، قالوا: من أنت؟ قال:

جبريل، فقالوا: ومن معك؟ قال: محمد، قالوا: وقد بعث إليه؟ قال: نعم، قال: ففتحوا له، وقالوا: مرحباً بك وبمن معك، فإذا فيها إدريس ـ عليه السلام ـ قال: فعرج بي إلىٰ السماء الخامسة، فاستفتح جبريل، فقالوا: من أنت؟ قال: جبريل، قالو ا: ومن معك؟ قال: محمد، قالوا: وقد بعث إليه؟ قال: نعم، قال: ففتحوا، وقالوا: مرحباً بك وبمن معك، وإذا فيها هارون ـ عليه السلام ـ.....)[1].

الحديث طويلٌ جدّاً.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هذا سياقٌ فيه غرائب عجيبة)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

❋ قال الشيخ الألباني: (وآفته خالد بن يزيد؛ فإنَّه ضعيفٌ، مع كونه فقيهاً، وقد اتَّهمه ابن معين كما في «التقريب»)[3].

تعليق الباحث:

قلت: هذه متابعة للطريق السابقة، تابع «خالد بن يزيد بن أبي مالك» في هذه الرِّواية رواية «سعيد بن عبد العزيز التنوخي» عن يزيد بن أبي مالك.

❋ وخالد بن يزيد بن أبي مالك: قال أحمد: (ليس بشيء)[4].

(١) أورده السيوطي في «الخصائص الكبرىٰ» (١/٢٥٥)، ونسبه إلىٰ ابن أبي حاتم ولم أجده.
(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/١٥).
(٣) «الإسراء والمعراج» للألباني (ص٤٨).
(٤) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٥٧٧).

وقال النِّسائي: (ليس بثقةٍ)[1]، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين»[2].

وقال ابن حجر: (ضعيفٌ مع كونِه فقيهاً، وقد اتَّهمه ابن معين)[3].

قلت: فهو ضعيفٌ جدّاً، وهذه الطريق ضعيفةٌ، فلا تقوّي روايتُه رواية سعيد بن عبد العزيز التنّوخي، كما أنَّ هناك اختلافاً بين الروايتيْن في اللفظ.

❁ أمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

فقد جاء في هذا الحديث من الزِّيادات التي لم تأتِ بها الرِّوايات الصَّحيحة عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ منها:

* قوله: «باب محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ أتىٰ إلىٰ الحجر الذي ثمَّة، فغمزه جبريل بإصبعه فثقبه، ثمَّ ربطها، ثمَّ صعد فلما استويا في صرحة المسجد».

* وقوله: «قال جبريل: يا محمّد هل سألت ربَّك أنْ يريك الحور العين؟ فقال: نعم، فقال: فانطلق إلىٰ أولئك النسوة، فسلم عليهن وهن جلوس عن يسار الصخرة، قال: فأتيتهن فسلمت عليهن، فرددن علي السلام، فقلت: من أنتن؟ فقلن: نحن خيرات حسان، نساء قوم أبرار، نقوا فلم يدرنوا، وأقاموا فلم يظعنوا، وخلدوا فلم يموتوا».

* وقوله: «ثمَّ أذَّن مؤذن، وأقيمت الصلاة، قال: فقمنا صفوفاً ننتظر من يؤمنا، فأخذ بيدي جبريل ـ عليه السلام ـ فقدَّمني فصليت بهم، فلمّا انصرفت».

---

(١) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت١٧٠).

(٢) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ت١٩٩).

(٣) «التقريب» لابن حجر (ت١٦٨٨).

❋ قوله: «صلّىٰ خلفك كل نبي بعثه الله ـ ﷻ ـ». وقوله: ثمَّ انطلق بي على ظهر السماء السابعة، حتى انتهى بي إلى نهر عليه خيام الياقوت، واللؤلؤ، والزبرجد، وعليه طير خُضر، أنعم طير رأيت، فقلت: يا جبريل، إنَّ هذا الطير لناعم. قال: يا محمد، آكِلُه أنعم منه».

❋ وقوله: «فغشيتني السحابة، ورفضني جبريل، وخررت ساجداً».

قلت: فهذا التفرُّد بهذه الزيادات لا يقبل من يزيد بن أبي مالك، أو ممّن هو دونه، لمخالفته للرِّوايات الصحيحة التي ذكرت الإسراء والمعراج، كما أنَّ الحديث طويلٌ جدّاً، وفيه ركاكة ألفاظ لا تليق بما أوتي النبي ـ ﷺ ـ من جوامع الكلم، وفصل الخطاب.

الحديث رقم ١٧

قال ابن كثير: (قال الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب «دلائل النبوة»: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، حدَّثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب، حدَّثنا أبو بكر يحيىٰ بن أبي طالب، حدَّثنا عبد الوهاب ابن عطاء، أخبرنا أبو محمد بن راشد الحماني، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ ﷺ ـ أنَّه قال له أصحابه: يا رسول الله، أخبرنا عن ليلة أسري بك فيها، قال: «قال الله ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾**، قال: فأخبرهم، فقال: «فبينا أنا نائم عشاء في**

المسجد الحرام، إذ أتاني آت فأيقظني، فاستيقظت فلم أر شيئاً، وإذا أنا بكهيئة خيال، فأتبعته بصري حتىٰ خرجت من المسجد، فإذا أنا بدابة أدنىٰ بشبهه بدوابكم هذه، بغالكم هذه، مضطرب الأذنين، يقال له: البراق، وكانت الأنبياء تركبه قبلي، يقع حافره عند مد بصره، فركبته، فبينا أنا أسير عليه، إذ دعاني داع عن يميني: يا محمد، أنظرني أسألك، يا محمد أنظرني أسألك، فلم أجبه ولم أقم عليه، فبينما أنا أسير عليه إذ دعاني داع عن يساري: يا محمد انظرني أسألك، فلم أجبه ولم أقم عليه، فبينما أنا أسير إذا أنا بامرأة حاسرة عن ذراعيها، وعليها من كل زينة خلقها الله، فقالت: يا محمد، انظرني أسألك، فلم ألتفت إليها ولم أقم عليها، حتىٰ أتيت بيت المقدس، فأوثقت دابتي بالحلقة التي كانت الأنبياء توثقها بها.

ثمَّ أتاني جبريل عليه السلام بإنائين: أحدهما خمر والآخر لبن، فشربت اللبن وأبيت الخمر، فقال جبريل: أصبت الفطرة، أما إنَّك لو أخذت الخمر غوت أمتك، فقلت: الله أكبر الله أكبر، فقال جبريل: ما أريت في وجهك هذا؟ قال: فقلت بينما أنا أسير إذ دعاني داع عن يميني: يا محمد انظرني أسألك، فلم أجبه ولم أقم عليه، قال: ذاك داعي اليهود، أما إنَّك لو أجبته أو وقفت عليه لتهودت أمتك، قال: فبينما أنا أسير إذ دعاني داعٍ عن يساري، قال: يا محمد انظرني أسألك، فلم ألتفت ولم أقم عليه، قال: ذاك داعي النصارىٰ أما إنك لو أجبته لتنصرت أمتك....»[1])، الحديث طويل جداً.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (ح١٥٢٧)، عن **معمر بن راشد**، وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٢٠١٤٣) من طريق **أبي جعفر عيسىٰ بن ماهان**. وأخرجه أيضاً في «تهذيب الآثار» (ح٧٢٦) من طريق **روح بن القاسم**، وأخرجه **عبد الصمد** في «أحاديث عبد الصمد»=

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وكذا رواه الإمام أبو جعفر بن جرير بطوله، عن محمد ابن عبد الأعلىٰ، عن محمد بن ثور، عن أبي هارون العبدي، به. ورواه أيضاً من حديث محمد بن إسحاق، حدّثني روح بن القاسم، عن أبي هارون به، نحو سياقه المتقدم. ورواه ابن أبي حاتم، عن أبيه، عن أحمد بن عبدة، عن أبي عبد الصمد عبد العزيز بن عبد الصمد، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري، فذكره بسياق طويل حسن أنيق، أجود ممّا ساقه غيره، علىٰ غرابته وما فيه من النكارة. ثمَّ ذكره البيهقي أيضاً من رواية نوح بن قيس الحداني، وهشيم، ومعمر، عن أبي هارون العبدي ـ واسمه عمارة بن جوين ـ وهو مضعَّفٌ عند الأئمة)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

❋ قال السيوطي: (وهذا العبديُّ مرميٌّ بالكذب، متَّهمٌ بالبدعة. مطعونٌ في الدين. لذلك قال شعبة وكان شديداً: لئن أقدّم فتضرب عنقي أحبُّ اليّ من أنْ أحدّث عن أبي هارون)[2].

= (ح٧). وأخرجه ابن أبي زمنين في «تفسيره» (١٨٦/٤)، من طريق **حماد بن سلمة**.
وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٣٩٢/٢)، من طريق **نوح بن قيس**. وأخرجه أيضاً (٣٩٠/٢)، من طريق **راشد بن نجيح الحمّاني**. **جميعهم** (معمر، وعيسىٰ، وروح، وعبد الصمد، وحماد، ونوح، وراشد)، عن **أبي هارون العبدي**، به.
وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٩٥/٥). ونسبه إلىٰ ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي، في «الدلائل» وابن عساكر.

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢٦/٥).

(٢) السيوطي، أبي بكر عبد الرحمن بن الكمال، الإسراء والمعراج، دار الحديث، بيروت ـ لبنان. ١٤٠٩هـ. (٢١/١).

* وقال البوصيري: (هذا حديث مداره علىٰ أبي هارون العبدي، وهو ضعيفٌ، وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه البزار في «مسنده» مطولاً جداً)[1].

قلت: ولم أجد هذا الشاهد الذي ذكره البوصيري، وإنَّما وجدتُ له شاهداً من حديث شداد بن أوس، وسيأتي في تعليق الباحث.

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ جداً، وذلك لما يلي:

* آفة الحديث أبو هارون العبدي، واسمه: عمارة بن جوين: قال يحيىٰ ابن معين: (غير ثقة، يكذب)[2].

وقال أحمد: (متروكُ الحديث، ليس بشيء)[3].

وقال النِّسائي: (متروكُ الحديث، بصري)[4].

وقال ابن حبان: (كان رافضياً يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحلُّ كتابة حديثه إلّا علىٰ جهة التعجب)[5].

وقال الدارقطني: (خارجيٌّ وشيعيٌّ، يصْلُح أنْ يعتبر به بما يرْويه عنه

(١) «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (ح٢٤٢).

(٢) «سؤالات بن الجنيد» ليحيىٰ بن معين (س١).

(٣) «سؤالات المروذي» للإمام أحمد (ت٢٢٧٠).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٤٧٦).

(٥) «المجروحين» لابن حبان (ت٨١٣).

الثّوري والحمّادان)[1]. وقال الذهبي: (متروكٌ)[2].

قلت: فهو متروك الحديث، وقد تفرَّد بهذه الرِّواية، فلا يقبل تفرُّده، وروايته هذه لا تتقوّىٰ بغيرها من الشواهد ولا تقوّي غيرها.

وذكر له البزار في «مسنده»[3] شاهداً من حديث شدّاد بن أوس - رضي الله عنه -.

وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلمه يرْوىٰ عن شداد بن أوس عن النبي إلّا بهذا الإسناد)[4].

وقال البيهقي: (هذا الإسناد صحيحٌ، ويروى مفرَّقاً في أحاديث غيرِه)[5].

قلت: وفي إسناده ضعفٌ، وذلك لأجل:

* إسحاق بن إبراهيم الحمصي: قال البخاري: (أبو يعقوب الزبيدي الحمصي: يقال له: ابن زبريق، سمع عمرو بن الحارث)[6].

---

(١) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ت٣٨٢).

(٢) «الكاشف» للذهبي (ت٤٠٠٣).

(٣) أخرجه **البزار** في «مسنده» (ح٣٤٨٤). و**الطبري** في «تهذيب الآثار» (ح٧٣٤). و**الطبراني** في «المعجم الكبير» (ح٧١٤٢). و**البيهقي** في «دلائل النبوة» (٢ :٣٥٥). **جميعهم** (البزار، والطبري، والطبراني، والبيهقي) من طريق **إسحاق بن إبراهيم الحمصي**، عن عمرو ابن الحارث، قال: حدّثني الوليد بن عبد الرحمن، أنَّ جبير بن نفير، عن شداد بن أوس - رضي الله عنه - **مرفوعاً**.

(٤) «مسند البزار» (ح٣٤٨٤).

(٥) «دلائل النبوة» البيهقي (٢ :٣٥٥).

(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٢١٣).

وقال أبو حاتم: (لا بأس به)[1].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ يهم كثيراً، وأطلق محمَّد بن عوف أنَّه يكذِب)[2].

* وفيه عمرو بن الحارث الزبيدي: قال ابن حجر: (مقبولٌ)[3].

قلت: فهو حسن الحديث إذا توبع، ولمْ يتابعْه أحدٌ في رواية هذا الحديث، ولا يتقوى حديثه هذا بالحديث السابق كما تقدَّم.

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه زيادات منْكرة لم تأت بها الرّوايات الصحيحة، منها:

* رُؤيته للمرأة، فقد جاء فيه قوله: «فإذا أنا بامرأة حاسرة عن ذراعيها، عليها من كل زينة».

* وذكر داعي اليهودية والنصرانية، فقد جاء فيه قوله: «بينما أنا أسير إذ دعاني داع عن يساري، فقال: يا محمد أنظرني أسألك، فلم أجبه ولم أقم عليه، قال: ذاك داعي اليهود أما إنك لو أجبته أو وقفت عليه لتهودت أمتك، فبينما أنا أسير إذ دعاني داع عن يميني، فقال: يا محمد أنظرني أسألك، فلم أجبه ولم أقم عليه، قال: ذاك داع النصارى، أما إنّك لو أجبته لتنصرت أمتك».

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٧١١).

(٢) «التقريب» لابن حجر (ت٣٣٠).

(٣) المصدر السابق (ت٥٠٠١).

❋ ذكر اسم الملك إسماعيل، فقد جاء فيه قوله: «فإذا أنا بملك يقال له: إسماعيل، وهو صاحب السماء الدنيا».

❋ ووصف الطير في الجنَّة: «فإذا أنا بطير كالبخاتي»[1].

❋ وذكر آكلي أموال اليتامىٰ: «فإذا أنا بأقوام مشافرهم كمشافر[2] الإبل، فتفتح علىٰ أفواههم، فيلقَّمون ذلك الحجر، ثمَّ يخرج من أسافلهم.... فقال: هؤلاء من أمتك الذين يأكلون الربا».

❋ والزُّناة: فقد جاء فيه قوله: «فإذا أنا بنساء يعلَّقن بثديَهن،.... هؤلاء الزُّناة من أمتك».

❋ وآل فرعون: ففيه قوله: «وهم علىٰ سابلة[3] آل فرعون».

❋ ومنها قوله: «فإذا أنا بهارون ونصف لحيته سوداء، ونصفها بيضاء، تكاد لحيته تصيب سرته من طولها».

❋ ومنْها قوله: «وإذا أنا بأمتي شطرين: شطْر عليهم ثيابٌ بيضٌ كأنَّها القراطيس، وشطر عليهم ثيابٌ رمدٌ، قال: فدخلت البيت المعمور، ودخل معي الذين عليهم الثِّياب البيض، وحجب الآخرون، الذين عليهم الثياب السود وهم

---

(١) البُخاتي: (جمعٌ مفردها بخْت: وهي نوعٌ من الإبل). الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي، المكتبة العلمية، بيروت ـ لبنان. باب الباء فصل الخاء (١/ ٢٥).

(٢) المَشافِر: (جمعٌ مفردها: مَشْفَر: الشَّفة). «القاموس المحيط» للصاحب، باب الشين فصل الفاء (١/ ٥٣٦).

(٣) سابِلة: (هي الطريق المسلوك). المعجم الوسيط باب السين فصل الباء (١/ ٤١٥).

علىٰ خير ، فصلَّيت أنا ومن معي في البيت المعمور ، ثمَّ خرجت أنا ومن معي» .

قلت: كلُّ ما سبق لمْ يثبُت في حديثٍ صحيحٍ عن النَّبي - ﷺ - .

الحديث رقم ١٨

قال ابن كثير عند تفسير الآية السابقة أيضاً: (رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - وهي مطولة جداً ، وفيها غرابة ، قال الإمام أبو جعفر بن جرير في تفسير «سورة سبحان»: حدَّثنا علي بن سهل ، حدَّثنا حجاج ، حدَّثنا أبو جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ، عن أبي العالية الرياحي ، عن أبي هريرة ـ أو غيره ، شكَّ أبو جعفر ـ في قول الله - عز وجل -: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ، قال: جاء جبريل إلىٰ النبي - ﷺ - ومعه ميكائيل ، فقال جبريل لميكائيل: ائْتني بطست من ماء زمزم ، كيما أطهر قلبه وأشرح له صدره ، قال: فشق عنه بطنه ، فغسَله ثلاث مرات ، واختلف إليه ميكائيل بثلاث طسات من ماء زمزم ، فشرح صدره ، ونزع ما كان فيه من غلّ ، وملأه حلماً وعلماً وإيماناً ويقيناً وإسلاماً ، وختم بين كتفيه بخاتم النبوّة ، ثمَّ أتاه بفرس فحمل عليه كلّ خطوة منه منتهىٰ طرفه وأقصىٰ بصره ، قال: فسار وسار معه جبرائيل - عليه السلام - فأتىٰ علىٰ قوم يزرعون في يوم ويحصدون في يوم ، كلما حصدوا عاد كما كان ، فقال النبيّ - ﷺ -: يا جبرائيل ما هذا؟ قال: هؤلاء المجاهدون في سبيل الله ، تضاعف لهم الحسنة بسبعمائة ضعف ، وما أنفقوا من شيء فهو يخلفه وهو

خير الرازقين؛ ثم أتىٰ علىٰ قوم تُرضخ رءوسهم بالصخر، كلما رضخت عادت كما كانت، لا يفتر عنهم من ذلك شيء، فقال: ما هؤلاء يا جبرائِيل؟ قال: هؤلاء الذين تتثاقل رءوسهم عن الصلاة المكتوبة؛ ثم أتىٰ علىٰ قوم علىٰ أقبالهم رِقاع، وعلىٰ أدْبارهم رقاع، يسرَحون كما تسرَح الإبل والغنم، ويأكلون الضَّريع والزَّقُّوم ورضف جهنم وحجارتها، قال: ما هؤلاء يا جبرائيل؟ قال: هؤلاء الذين لا يؤدّون صدقات أموالهم، وما ظلمهم الله شيئا، وما الله بظلام للعبيد، ثمَّ أتىٰ علىٰ قوم بين أيديهم لحمٌ نضيجٌ في قدور، ولحمٌ آخر نيِّءٌ قذرٌ خبيثٌ، فجعلوا يأكلون من النيِّء، ويدَعون النضيج الطَّيب، فقال: ما هؤلاء يا جبرائيل؟ قال: هذا الرجل من أمتك، تكون عنده المرأة الحلال الطَّيب، فيأتي امرأة خبيثة فيبيت عندها حتىٰ يصبح، والمرأة تقوم من عند زوجها حلالاً طيباً، فتأتي رجلاً خبيثاً، فتبيت معه حتىٰ تصبح؛ قال: ثمَّ أتىٰ علىٰ خشبة في الطريق لا يمرّ بها ثوب إلّا شقَّته، ولا شيء إلّا خرقته، قال: ما هذا يا جبْرائيلُ؟ قال: هذا مثَل أقوام من أمتك يقعدون علىٰ الطريق فيقطعونه. ثمَّ قرأ ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ...﴾ [الأعراف: من الآية ٨٦]...»[1]). **الحديث طويل جداً**.

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٢٠١٤٠). وابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح١٣١٢٨). كلاهما (ابن جرير، وابن أبي حاتم) من طريق علي بن سهل عن **حجاج بن محمد**. وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح١٣١٨٤) من طريق **يونس بن بكير**. وأخرجه **البيهقي** في «دلائل النبوة» (٢/٣٩٧). من طريق **حاتم بن إسماعيل**. **ثلاثتهم** (حجّاج، ويونس، وحاتم) عن **أبي جعفر الرازي**، به.
وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/١٩٨)، ونسبه إلىٰ البزار، وأبي يعلىٰ، وابن جرير، ومحمد بن نصر المروزي في «كتاب الصلاة»، وابن أبي حاتم، وابن عدي، وابن مردويه، والبيهقي.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (ثمَّ رواه ابن جرير، عن محمد بن عبيد الله، عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية أو غيره ــ شك أبو جعفر ــ عن أبي هريرة، عن النبي ـ ﷺ ـ فذكره بمعناه.

وقد رواه الحافظ أبو بكر البيهقي، عن أبي سعيد الماليني، عن ابن عدي، عن محمد بن الحسن السَّكوني البالسي بالرملة، حدَّثنا علي ابن سهل... فذكر مثل ما رواه ابن جرير، عنه[1].

وذكر البيهقي أنَّ الحاكم أبا عبد الله رواه عن إسماعيل بن محمد ابن الفضل بن محمد الشعراني، عن جدِّه، عن إبراهيم بن حمزة الزبيري، عن حاتم بن إسماعيل، حدَّثني عيسىٰ بن ماهان ــ يعني أبا جعفر الرازي ــ عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي هريرة، عن النبي ـ ﷺ ـ فذكره[2].

وقال ابن أبي حاتم: ذكر أبو زرعة، حدَّثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدَّثنا يونس بن بكير، حدَّثنا عيسىٰ بن عبد الله التميمي ــ يعني أبا جعفر الرازي ــ عن الربيع بن أنس البكري، عن أبي العالية أو غيره ــ شك عيسىٰ ــ عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: قال الله: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾... فذكر الحديث بطوله، كنحو ممَّا سقناه[3] ــ ثمَّ قال ابن كثير ــ: أبو جعفر الرازي: قال فيه الحافظ

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٣٩٦).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٩٧).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم «تفسيره» (ح١٣١٢٨).

أبو زرعة: الرّازي يهم في الحديث كثيراً. وقد ضعفه غيره أيضاً، ووثقه بعضهم، والأظهر أنَّه سيء الحفظ، ففيما تفرَّد به نظر، وهذا الحديث في بعض ألفاظه غرابة ونكارة شديدة، وفيه شيء من حديث المنام من رواية سمرة بن جندب في المنام الطويل عند البخاري[1]، ويشبه أنْ يكون مجموعاً من أحاديث شتىٰ، أو منام وقصة أخرىٰ غير الإسراء، والله أعلم)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال الذهبي: (تفرد به أبو جعفر الرازي، وليس هو بالقوي، والحديث منكر يشبه كلام القصاص، إنما أوردته للمعرفة لا للحجة)[3].

❊ وقال ابن حجر بعد أنْ أورد قطعة من الحديث، وعزاه للطبراني والبزار: (فهذا لو صح لكان المصير إليه أولى من جميع ما تقدم، ولكن سنده ضعيف)[4].

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

❊ آفة الحديث أبو جعفر الرازي، عيسىٰ بن ماهان: قال يحيىٰ بن معين: (ثقة)[5].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب البيوع ـ باب آكل الربا وشاهده وكاتبه ـ (ح١٩٧٨).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/٤٠).

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م. (٢٧٧/١).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٤٦٢/١).

(٥) ابن معين، يحيىٰ بن معين، معرفة الرجال، تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. (٩٩/١).

وقال أحمد: (ليس بالقوي في الحديث)[1].

وقال أبو زرعة: (شيخٌ يهم كثيراً)[2].

وقال ابن حبان: (كان ممّن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلّا فيما وافق الثِّقات، ولا يجوز الاعتبار بروايته إلّا فيما لمْ يخالف الأثبات)[3].

وقال ابن كثير: (والأظهر أنَّه سيئ الحفظ، ففيما تفرَّد به نظر)[4].

وذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء»[5].

وقال الذهبي: (صالح الحديث)[6].

ولخص ابن حجر أقوال النقاد فيه، فقال: (مشهورٌ بكنيته، واسمه عيسىٰ ابن أبي عيسىٰ، صدوقٌ سيِّئ الحفظ)[7].

قلت: فهو ضعيفٌ من قبل حفظه، كما أنَّه قدْ تفرَّد برواية هذا الحديث،

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٤٢٣).

(٢) أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي علىٰ سؤالات البرذعي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م. (٤٣٣/٢).

(٣) «المجروحين» لابن حبان (ت٧٠٢).

(٤) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤٠/٥).

(٥) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٤٠٠).

(٦) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت١٠٠٦).

(٧) «التقريب» لابن حجر (ت٨٠١٩).

وممّا يزيد من ضعْفِ هذه الرِّواية أنَّ أبا جعفر الرّازي قد شكَّ في روايته هذه، فقال: عن أبي العالية أو غيْره ممّا دلَّ علىٰ أنه لم يضبطه، ويدل عليه ما يأتي في الترجمة التالية.

* وفيه الربيع بن أنس بن زياد البكري: ذكره ابن حبان في «الثِّقات»، وقال: (النّاس يتَّقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأنَّ في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً)[1].

وقال ابن حجر: (صدوق له أوهام)[2].

قلت: وقد روىٰ عنه أبو جعفر الرازي فتضَّعف هذه الرّواية بخصوصها.

وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

* أنَّه قد جاءت رواية أبي هريرة عند البخاري[3] ومسلم[4] ـ رحمهما الله تعالىٰ ـ في صحيحيهما، وليس فيهما ما في هذه الرِّواية من الزيادات؛ ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول اللَّه ـ صلى الله عليه وسلم ـ ليلةَ أسري بي رأيت موسىٰ، وإذا هو رجل ضرب رجل، كأنَّه من رجال شنوءة[5]، ورأَيت عيسىٰ فإذا هو رجلٌ ربْعةٌ أحمرَ، كأنَّما خرج من

---

(١) «الثقات» لابن حبان (ت٢٦٣٧).

(٢) «التقريب» لابن حجر (ت ١٨٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب التفسير ـ باب قول الله تعالىٰ: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ و﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ ـ (ح٣٣٩٤).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الإيمان ـ باب ذكر المسيح ابن مريم والدجال ـ (ح٢٥).

(٥) شنوءة: (قبيلة من اليمن). لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ. مادة (شنا) (١٠١/١).

ديماس[1]، وأنا أشبه ولد إبراهيم ـ ﷺ ـ به، ثمَّ أتيت بإناءين في أحدهما لبن وفي الآخر خمرٌ، فقَال: اشربْ أَيُّهما شئت، فأخذت اللَّبنَ فشربته، فَقيل: أخذت الفطرةَ، أما إنَّك لو أخذْت الخمر غوت أُمتك».

قلت: فدلَّ هذا الحديث الصحيح على نكارة الحديث الآخر إذ جاءت فيه زيادات منكرة جدّاً، مع التَّطويل الشديد.

الحديث رقم ١٩

عند قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ [الإسراء: آية ١١١].

قال الحافظ ابن كثير: وقال الحافظ أبو يعلى: حدّثنا بشر بن سيحان البصري، حدّثنا حرب بن ميمون، حدّثنا موسى بن عبيدة الربذي، عن محمد ابن كعب القرظي، عن أبي هريرة، قال: خرجت أنا ورسول الله ـ ﷺ ـ ويدي في يده، فأتى على رجلٍ رثَّ[2] الهيئة، فقال: «أي فلان، ما بلغ بك ما أرى؟»

---

(١) ديماس: قال ابن الجوزي: (كأَنَّما خرج من ديماس: وهو الكنُّ كأنّه لم ير شمساً لنضارته، وقيل: الديماس الحَمَّام). ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، غريب الحديث، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

(٢) الرّثُّ: (الخَلِق البالي). «المحيط في اللغة» للصاحب (١٠/١٢٤).

قال: السقم والضر يا رسول الله، قال: «ألا أعلمك كلمات تذهب عنك السقم والضر؟ «قال: لا، قال: ما يسرني بها أن شهدت معك بدراً وأحداً. قال: فضحك رسول الله ـ ﷺ ـ وقال، «وهل يدرك أهل بدر وأهل أحد ما يدرك الفقير القانع؟» قال: فقال أبو هريرة: يا رسول الله، إياي فعلمني. قال: «فقل يا أبا هريرة: توكلت علىٰ الحي الذي لا يموت، الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً، ولم يكن له شريك في الملك، ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيراً»، قال: فمرَّ عليَّ رسول الله ـ ﷺ ـ وقد حسنت حالي، فقال: «مَهْيَم؟»[1]، قال: قلت: يا رسول الله، لم أزل أقول الكلمات التي علمتني...»[2] الحديث.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (إسناده ضعيفٌ، وفي متنه نكارة)[3].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الهيثمي: (فيه موسىٰ بن عبيدة الربذي، وهو ضعيفٌ، وفيه توثيقٌ ليِّنٌ، ولكن حرب بن ميمون وبقيّة رجاله ثقاتٌ)[4].

* وقال الحافظ ابن حجر: (موسىٰ بن عبيدة ضعيفٌ)[5].

---

(١) مَهْيم: (كلمة اسْتفْهامٍ أي: ما حالك، وما شأنك، أو ما وراءك، أو أحدث لك شيءٌ؟) «القاموس المحيط» للفيروزأبادي، فصل الميم باب الهاء (١/١٤٩٩).

(٢) أخرجه **أبو يعلىٰ** في «مسنده» (ح٦٦٣٢). وابن **السُّنّي** في «عمل اليوم والليلة» (ح٥٤١). **كلاهما** (أبو يعلىٰ، وابن السني) من طريق **موسىٰ بن عبيدة الربذي**، به.

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/١٣٨).

(٤) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح١٧٨٨).

(٥) «المطالب العالية» لابن حجر (ح٢٥٢٢).

* وقال الألباني: (ضعيف)[1].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ جداً، وذلك لما يلي:

* آفته موسىٰ بن عبيدة الربذي: وقد سبقت ترجمته، وتبين منها أنَّه منكر الحديث[2].

قلت: كما أنّه قد تفرَّد، فلم يتابعه أحد علىٰ روايته، وهذا ممّا يزيد من نكارة هذه الرواية.

وأمّا بالنِّسبة للمتن: ففيه من النَّكارة ما يلي:

* أنَّه من المعلوم فضيلة أصحاب بدر علىٰ غيرهم من النّاس، فقد جاء في الحديث الصحيح أنَّ النبي ـ ﷺ ـ «وما يدريك لعلَّ الله أنْ يكون قد اطَّلع علىٰ أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[3].

فكيف يفضَّل الفقير علىٰ أصحاب بدر وقد فضَّلهم الرسول ـ ﷺ ـ علىٰ غيرهم من الصحابة الذين لم يحضروا بدراً.

* أنَّ الرَّجُل الذي مرَّ عليه النبي ـ ﷺ ـ رثَّ الهيئة، ليس أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ

(١) «صحيح وضعيف الجامع» للألباني (ح١١٩١٢).

(٢) انظر صفحة (١٠٣).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الجهاد والسير ـ باب الجاسوس وقول الله عز وجل: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ ـ (ح ٣٠٠٧).

كما هو واضح في أوَّل الحديث في قول أبي هريرة: «فأتىٰ علىٰ رجل رثَّ الهيئة»، فكيف يقول أبو هريرة بعد ذلك: «فأتىٰ عليَّ رسول الله ـ ﷺ ـ وقد حسُنَت حالي»؟ فهذا يدلُّ علىٰ نكارة المتن وركة ألفاظه، والله أعلم.

الحديث رقم ٢٠

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [مريم: آية ٢٥].

قال ابن كثير: (وقال ابن أبي حاتم: حدَّثنا علي بن الحسين، حدَّثنا شيبان، حدَّثنا مسرور بن سعيد التميمي، حدَّثنا عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن عروة بن رويم، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «أكرموا عمَّتكم النخلة، فإنَّها خلقت من الطين الذي خلق منه آدم ـ عليه السلام ـ وليس من الشجر شيء يلقح غيرها»، وقال رسول الله ـ ﷺ ـ: «أطعموا نساءكم الوُلَّد الرطب، فإنْ لم يكن رطب فتمر، وليس من الشجر شجرة أكرم علىٰ الله من شجرة نزلت تحتها مريم بنت عمران»[1]).

(١) أخرجه **أبو يعلىٰ** في «مسنده» (ح٣٥٥). **وابن أبي حاتم** في «تفسيره» (ح١٣١٣٣). **والرامهرمزي** في «أمثال الحديث» (٧٣/١). **وأبو الشيخ الأصبهاني** في «أمثال الحديث» (ح٢٦٣). **وأبو نعيم الأصبهاني** في «حلية الأولياء» (١٢٥/٦)، **وابن عساكر** في «تاريخ دمشق» (٣٨١/٧)). **جميعهم** (أبو يعلىٰ، وابن أبي حاتم، والرامهرمزي، وأبو الشيخ، وأبو نعيم، وابن عساكر)، من طريق **شيبان**، به.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هذا حديث منكرٌ جداً، ورواه أبو يعلىٰ عن شيبان به)[١].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال العقيلي: (مسرور بن سعيد عن الأوزاعي، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلّا به)[٢].

* وقال ابن عدي: (وهذا حديثٌ عن الأوزاعي منْكرٌ، وعروة بن رويم عنْ عليٍّ ليس بالمُتَّصل، ومسرور بن سعيد غير معروف، لمْ أسمعْ بذكْرِه إلّا في هذا الحديث)[٣].

* وقال ابن عراق[٤]: (أخرجه أبو نعيم من حديث علي، وابن عدي، من حديث ابن عمر بأخصر من هذا، ولا يصح. تفرد بالأول: مسرور بن سعيد التميمي، وهو غير معروف، منكر الحديث. وفي الثّاني: جعفر ابن أحمد الغافقي)[٥].

* وقال أبو نعيم الأصبهاني بعد رواية الحديث: (غريبٌ من حديث الأوزاعي عن عروة، تفرَّد به مسرور بن سعيد التَّميمي)[٦].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/٢٣١).
(٢) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٨٥٣).
(٣) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٩١٠).
(٤) سبق التعريف به (صفحة ١١٩).
(٥) «تنزيه الشريعة المرفوعة» لعلي بن عرّاق (ح ١٩).
(٦) «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني (٨١٨٩).

* وقال ابن عساكر: (عروة لمْ يدرِك عليًّا، والحديث غريبٌ، والتّميمىٰ مجهولٌ)[1].

* قال ابن الجوزي بعد ذكره للحديث: (هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله - ﷺ - أمّا حديث علي فتفرَّد به مسرور، قال ابن عدىٰ: مسرور غير معروف، وهو منكر الحديث، وقال ابن حبان: يروي عن الأوزاعي المناكير التي لا يجوز الاحتجاج بمن يرويها ومنها هذا الحديث، وأمّا حديث ابن عمر، فقال ابن عدي: كنّا نتَّهم جعفر بن أحمد بوضع الأحاديث، بل نتيقَّن ذلك، ولا أشك أنَّ جعفراً وضع هذا الحديث)[2].

* وقال السَّخاوي: (وفي إسناده ضعفٌ وانقطاعٌ)[3].

* وذكره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»، ثم قال: (حديث علي أخرجه العقيلي، وقال: إنَّه غير محفوظ لا يعرف إلّا بمسرور، وأخرجه ابن عدي، وقال: هذا منكر عن الأوزاعي، وعروة عن علي مرسل، ومسرور: غير معروف لم يسمع بذكره إلّا في هذا الحديث، وأخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده»، عن شيبان به، وأخرجه ابن أبي حاتم، وابن مردويه، معاً في التفسير، وابن السُّنّي. ولأوّلِه شاهدٌ من حديث أبي سعيد الخدري، قال: سألنا رسول الله ممَّا خلقت النخلة؟ قال: خلقت النَّخلة والرُّمّان والعنب من

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٨١: ٧).

(٢) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/١٨٤).

(٣) السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. (١/١٤٦).

فضل طينة آدم ـ عليه السلام ـ أخرجه ابن عساكر في «تاريخه»)[1].

* وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة»، ثم قال: (وفي إسناده مسرور ابن سعيد التَّميمي، وهو منْكرُ الحديث، وقال ابن عدي: إنَّه غير معروف، ورواه ابن عدي عن ابن عمر مرفوعاً، وفي إسنادِهِ جعفر بن أحمد بن علي الغافقي، وضّاع، وقال ابن عدي: لا شك أنَّه وضع هذا الحديث، وأخرج الأوَّل العقيلي، وأبو يعلىٰ في «مسنده»، وابن أبي حاتم، وابن مردويه في التفسير، وابنُ السُّنّي في الطب)[2].

* وقال الألباني: (موضوعٌ)[3].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمَّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّهُ ضعيفٌ جداً، وذلك لما يلي:

* آفة الحديث مسرور بن سعيد التميمي: قال ابن عدي: (منكرُ الحديث)[4].

وقال ابن عراق[5]: (غير معروفٍ، منكرُ الحديث)[6].

وقال ابن حبان: (يرْوي عن الأوزاعي المناكير التي لا يجوز الاحتجاج

---

(١) السيوطي، جلال الدين السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار الكتب العلمية، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. (١: ١٥٥).

(٢) «الفوائد المجموعة» للشوكاني (٣٧٨: ٣).

(٣) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٢٦٣).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٩١٠).

(٥) سبق التعريف به (صفحة ١١٩).

(٦) «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عراق (ح١٩).

بمنْ يرويها)[1].

قلت: فهو منْكرُ الحديث، وروايته هذه منْكرة، وممّا يزيد من نكارتها تفرُّد مسرور بن سعيد بها عن الأوزاعي، فأين كان أصحاب الأوزاعي المشهورون بالأخذ عنه من هذا الحديث.

* الإعلال بالانقطاع: فإنّ الرّاوي عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ هو عروة بن رويم، وهو لم يدْرِك علياً، كما تبيَّن من أقوال العلماء.

وذكر له ابن عدي شاهداً من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «أحسنوا إلىٰ عمَّتكم النَّخلة، فإنَّ الله خلق آدم أفضله من طينته، فخلق منها النخلة»[2].

قلت: وهو شاهدٌ موضوعٌ لا يزيد أصل الحديث إلا وهناً، وذلك لما يلي:

* آفته جعفر بن أحمد بن علي بن بيان: قال العقيلي في ترجمته بعد ذكر هذا الحديث وحديثٍ آخر: (وهذان الحديثان بإسناديْهما موضوعان، ولا أشُكُّ أنَّ جعفر وضعهما)[3].

وذكر ابن عساكر لأوَّلِه شاهداً من حديث أبي سعيد الخدري، قال: سألنا رسول الله ممّا خلقت النَّخلة؟ قال: خُلِقت النَّخلة والرُّمان والعنب من فضل

---

(١) «المجروحين» لابن حبان (ت١٠٩٧).
قال الشيخ ماهر الفحل: (وفي كلام ابن حبان ملمحٌ مهم، وهو: أنَّ من روىٰ عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، فلا يقبل منه.

(٢) ذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ت٣٤٨).

(٣) المصدر السابق.

طينة آدم ـ عليه السلام ـ أخرجه ابن عساكر في «تاريخه»(١).

قلت: إلّا أنّه شاهدٌ لا يقوّي ولا يتقوّىٰ بغيره، ففيه أبو هارون العبدي، وهو متروكُ الحديث وقد سبقت ترجمته(٢).

قال الألباني عنه: (حديث أبي سعيد الخدري ضعيفٌ جداً، فلا يصلُح شاهداً اتفاقاً)(٣).

وذكر ابن سمعون في «أماليه» لآخره شاهداً من حديث أبي أمامة، عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «أطعموا نفساءكم الرطب»، قالوا: ليس في كل حين يكون الرطب، قال: «فتمرٌ»، قالوا: كلُّ التمر طيب فأيّ التمر خير؟ قال: «إنَّ خير تمراتكم البرني(٤)، يُدْخِل الشِّفاء ويخرج الدّاء، لا داء فيه، أشبعه للجائع، وأدفؤه للمقرور(٥)»(٦).

قال الألباني عنه: (ضعيفٌ)(٧).

قلت: إسنادُه ضعيفٌ، وذلك لأجل:

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٨٢/٧).

(٢) انظر (ص ١٦١).

(٣) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٤٢٩/١).

(٤) البرْني: (ضَرْبٌ من التَّمرِ أحْمَرُ مُشْرَبٌ صُفْرَةً). «المحيط في اللغة» للصاحب (٢٣٥/١٠).

(٥) المقْرور: (يقال: يومٌ مقرورٌ: بارد، ورجلٌ مقرورٌ: أصابه البرد). «المعجم الوسيط» باب القاف فصل الراء. (٧٢٥/٢).

(٦) أخرجه ابن سمعون في «أماليه» (ح ٢٤٣). قال: حدَّثنا أبو بكر محمد بن جعفر المطيري، حدَّثنا القاسم بن إسماعيل الكوفي، حدَّثنا زيد بن الحباب العكلي، عن شعبة، عن يعلىٰ ابن عطاء الطائفي، عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة الباهلي ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً.

(٧) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح ٢٦٠).

* القاسم بن إسماعيل الكوفي: ذكره ابن حبان في «الثقات»[1] ولم يذْكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: ولم أجدْ من ذكرَهُ بجرحٍ أو تعديلٍ علىٰ حسب اطلاعي، ولا يعتدُّ بذكر ابن حبان له في كتاب «الثقات» لأنَّه مشهورٌ بتوثيق المجاهيل.

* وفيه شهر بن حوشب الأشعري: قال الحافظ ابن حجر: (صدوقٌ، كثير الإرسال، والأوهام)[2].

قلت: وقد روىٰ هذا الحديث بالعنعنة.

أمّا بالنِّسبة للمتن: ففيه من النَّكارة ما يلي:

* دلَّ علىٰ نكارته نكارة ألفاظه، ومن هذه النَّكارة قوله: «أكرموا عمَّتكم النخلة، فإنها خُلِقت من الطِّين الذي خُلق منه آدم ـ عليه السلام ـ»، فإنَّه لم يأتِ خبرٌ صحيحٌ فيه، مع حكم الحافظ ابن كثير بالنَّكارة والغرابة عليه.

الحديث رقم ٢١

عند قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: آية ١٠٤].

قال ابن كثير: (وقال الخطيب البغدادي في «تاريخه»: أنبأنا أبو بكر

(١) «الثقات» لابن حبان (٦٠٣٣).

(٢) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت ٢٣٨٠).

البَرْقَاني، أنبأنا محمَّد بن محمد بن يعقوب الحجاجي، أنبأنا أحمد ابن الحسن الكرخي، أنَّ حمدان بن سعيد حدَّثهم، عن عبد الله بن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «السِّجل: كاتب للنَّبي ـ ﷺ ـ»[1]).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا منكر جدًا من حديث نافع عن ابن عمر، لا يصح أصلاً، وكذلك ما تقدم عن ابن عباس، من رواية أبي داود[2]، وغيره، لا يصح أيضًا. وقد صرَّح جماعة من الحفاظ بوضعه ـ وإن كان في سنن أبي داود ـ منهم شيخنا الحافظ الكبير أبو الحجّاج المزّي، فسح الله في عمره، ونسأ في أجله، وختم له بصالح عمله، وقد أفردت لهذا الحديث جزءًا على حدة، ولله الحمد. وقد تصدى الإمام أبو جعفر بن جرير للإنكار على هذا الحديث، وردَّه أتمَّ ردٍّ، وقال: لا يُعَرف في الصَّحابة أحد اسمه السجِل،

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (ت٤٨٢٩).

(٢) أخرجه **أبو داود** في «سننه» ـ كتاب الخراج والإمارة والفيء ـ باب في اتخاذ الكاتب ـ (ح٢٩٣٥). **والنسائي** في السنن الكبرى ـ كتاب التفسير ـ سورة الأنبياء ـ (ح١١٢٧٢). **وابن جرير** الطبري في «تفسيره» (١٦ : ٤٢٤). **ثلاثتهم** (أبو داود، والنسائي، وابن جرير)، من طريق **نوح بن قيس الحداني**، عن يزيد بن كعب. وأخرجه **العقيلي** في «الضعفاء» (ت٢٠٧٦). **والطبراني** في «المعجم الكبير» (ح١٢٧٩٠). **وابن عدي** في «الكامل في الضعفاء» (ت٢١٠٧). **ثلاثتهم** (العقيلي، والطبراني، وابن عدي) من طريق **يحيى بن عمرو ابن مالك النُّكري**. **كلاهما** (يزيد بن كعب، ويحيى بن عمرو النكري) عن **عمرو بن مالك النُّكري**، عن أبي الجوزاء عن ابن عباس به.

وكُتَّاب النبي ـ ﷺ ـ معروفون، وليس فيهم أحدٌ اسمه السِّجل. وصدق ـ رحمه الله ـ في ذلك، وهو من أقوىٰ الأدلَّة علىٰ نكارة هذا الحديث. وأمّا من ذكر في أسماء الصحابة هذا، فإنَّما اعتمد علىٰ هذا الحديث، لا علىٰ غيره، والله أعلم. والصَّحيح عن ابن عباس أنَّ السِّجل هي الصَّحيفة، قاله علي بن أبي طلحة والعوفي عنه. ونصَّ علىٰ ذلك مجاهد، وقتادة، وغير واحد. واختاره ابن جرير؛ لأنَّه المعروف في اللغة)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم أحَدًا رواه إلَّا ابن عباس، ولا نعلم له طريقا إلَّا هذا الطريق عنه)[2].

* وقال ابن جرير: (وأولىٰ الأقوال في ذلك عنْدنا بالصَّواب قول من قال: السِّجل في هذا الموضع الصحيفة، لأنَّ ذلك هو المعروف في كلام العرب، ولا يعرف لنبينا ـ ﷺ ـ كاتبٌ كان اسمه السجلّ، ولا في الملائكة ملك ذلك اسمه)[3].

* وذكره الذَّهبي في «ميزان الاعتدال»[4] في ترجمة حمدان بن سعيد وضعَّفه به.

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/٣٩٣).

(٢) «مسند البزار» (ح٥٢٩٧).

(٣) «جامع البيان في تأويل القرآن» للطبري (١٨/٥٤٤).

(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٢٢٨٦).

* وقال الخطيب البغدادي بعد ذكر الحديث عن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ: (قال البرقاني: قال أبو الفتح الأزدي: تفرد به ابن نمير إنْ صح)[1].

* وقال الألباني: (منكرٌ، روي من حديث ابن عباس، وابن عمر)، ثم فصَّل الألباني علل هذا الحديث[2].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة لما رُوِي عن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ فإنَّ إسناده ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

* فيه أحمد بن الحسن الكرخي: ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخه»[3].

* وفيه حمدان بن سعيد البغدادي: ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخه»[4].

وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» وقال: (أتىٰ بخبرٍ كذب، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر...)[5].

وتعقَّبه الحافظ في «اللسان» بقوله: (وهذا المتن لا يجوز أنْ يطلق عليه الكذب؛ فقدْ رواه النّسائي في «التفسير»، وأبو داود في «السنن» من طريقٍ

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت٤٢٨٩).
(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٥٦٧٦).
(٣) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت١٧٢٠).
(٤) المصدر السابق (ت٤٢٨٩).
(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٢٢٨٦).

أخرىٰ عن ابن عباس. وأمّا هذه الطريق؛ فتفرَّد بها حمدان؛ لكنْ لمْ أر من ضعَّفه قبل المؤلف)![1].

قال الألباني متعقبًا على ابن حجر: (فهل رأيت من وثَّقه؟! ألا يكفي أنَّه مجهولٌ لمْ تعرفه ـ وأنت الحافظ ـ إلّا في هذه الرِّواية المنكرة؟!)[2].

وأمّا بالنِّسبة لما روي عن ابن عباس: فإنَّ إسناده ضعيفٌ منكرٌ جداً، وذلك لما يلي:

❊ آفة الأثر عمرو بن مالك النُّكري: تقدمت ترجمته، وقد قال فيه البخاري: فيه نظر[3].

وقال ابن حبان: (يعتبرُ حديثُه من غير رواية ابنه عنه، يخطئ ويغرب)[4].

قلت: وقد روي عنه الأثر من طريقين:

❊ **الطريق الأولىٰ**: يحيىٰ بن عمرو بن مالك عن أبيه: منكر الحديث.

ضعَّفه العقيلي بقوله في يحيى: (لا يتابع على حديثه، وروي عن يحيى ابن معين أنَّه قال فيه: (ضعيف)[5].

وكذلك رواه ابن عدي عنه، وضعف الحديث بقوله: (ليس بمحفوظ)[6]،

---

(١) «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر (ت١٤٤٧).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٥٦٧٦).

(٣) انظر (صفحة ١٤٣).

(٤) «الثقات» لابن حبان (ت ٩٨٠٢).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (ت٢٠٤٦).

(٦) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٢١٠٧).

وقال الذهبي: (ضعَّفه أبو داود وغيره، ورماه حمّاد بن زيد بالكذب)[1]. ثمَّ ساق الذهبي له مناكير، هذا أحدها.

قلت: فهذه ـ والله أعلم ـ علَّة هذه الطريق، وبه أعلَّ العلماء هذا الأثر، وقد ضعَّف العلماء روايته عن أبيه كما تبيَّن من ترجمة عمرو بن مالك النُّكري[2].

❊ **الطريق الثانية:** يزيد بن كعب العوذي عن عمرو بن مالك: قال الذهبي: (وُثِق)[3].

وقال أيضاً: (لا يُدرىٰ من ذا أصلاً)[4].

وقال ابن حجر: (مجهولٌ)[5].

قلت: فهو ضعيفٌ لجهالته.

❊ وفيه أبو روْح نوح بن قيس الحداني: تقدمت ترجمته[6].

قلت: وهو حسن الحديث، لكنَّه قد تفرَّد في هذا الحديث بزيادة يزيد ابن كعب في الإسناد، فإنْ كان هذا محفوظاً، فإنَّ علَّته في هذه الطَّريق هي يزيد بن كعب هذا فإنَّه مجهولٌ، والله أعلم.

---

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٩٥٩٥).
(٢) انظر الصفحة السابقة.
(٣) «الكاشف» للذهبي (ت٦٣٥٠).
(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٩٧٤٣).
(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٧٧٦٦).
(٦) انظر (ص١٤٤).

وأمَّا بالنِّسبة للمتن ففيه ما يلي:

* أنَّه لم يثْبت في أسماء الصحابة أحدٌ اسمه «السجل».

* أنَّ كتّاب الوحي معروفون مشهورون لم يَذكُر أحدٌ «السِّجل» فيهم إلّا ما ذُكر في هذا الأثر مع ضعف إسناده فلا يعتمد عليه.

* أنَّ ابن عباس ـ وهو الرّاوي لهذا الأثر ـ قد ثبت عنه تفسير «السِّجل» الوارد في الآية الكريمة بالصحيفة، وهو الثابت عنه[1].

* أنَّه من المعلوم أنَّ الرِّوايات المكذوبة علىٰ ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في التفسير كثيرة، قال الشافعي: (لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلّا شبيه بمائة حديث)[2].

وعَقَّب الدكتور الذهبي علىٰ قول الشافعي بقوله: (وهذا الخبر ـ إنْ صحَّ عن الشافعي ـ يدلُّنا علىٰ مقدار ما كان عليه الوضّاعون من الجرأة علىٰ اختلاق هذه الكثرة من التفسير المنسوبة إلىٰ ابن عباس)[3].

قلت: لا يلزم من ذلك أنْ يكون الثّابت عن ابن عباس مائة حديث فقط، وإنَّما يدلُّ كلام الشافعي علىٰ كثرة ما نُسِب لابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ من الرّوايات المكذوبة.

---

(١) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، مناقب الشافعي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة ـ مصر، الطبعة الاولىٰ، ١٣٩٥ ـ ١٩٩٥م. (٢/٢٣).

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر ـ لبنان، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م. (٢/٤٩٨).

(٣) د. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان. (١/٨٢).

الحديث رقم ٢٢

عند قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ...﴾ [الحج: من آية ٥].

قال ابن كثير: (وقد قال الحافظ أبو يعلىٰ أحمد بن علي بن المثنىٰ الموصلي في «مسنده»: حدَّثنا منصور بن أبي مزاحم، حدَّثنا خالد الزيات، حدَّثنا داوود أبو سليمان، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري، عن أنس بن مالك ـ رفع الحديث ـ قال: «المولود حتىٰ يبلغ الحنث، ما عمل من حسنة، كتبت لوالده، أو والدته، وما عمل من سيئة لم تكتب عليه ولا علىٰ والديه، فإذا بلغ الحنث أجرىٰ الله عليه القلم، أُمِر الملكان اللذان معه أنْ يحفظا وأنْ يشدِّدا فإذا بلغ أربعين سنة في الإسلام أمَّنه الله من البلايا الثلاث: الجنون، والجذام، والبرص، فإذا بلغ الخمسين، خفف الله حسابه، فإذا بلغ الستين رزقه الله الإنابة إليه بما يُحِب. فإذا بلغ السبعين أحبَّه أهل السماء. فإذا بلغ الثمانين كتب الله حسناته وتجاوز عن سيئاته، فإذا بلغ التسعين غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وشفَّعه في أهل بيته، وكتب أمين الله وكان أسير الله في أرضه، فإذا بلغ أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً كتب الله مثل ما كان يعمل في صحته من الخير، فإذا عمل سيئة لم تكتب عليه)[1].

---

(١) أخرجه مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (٣ : ٤٩٩)، من طريق **الهذيل بن حبيب الدنداني،** عن **خالد الزيات، عن من حدثه** عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ **مرفوعاً.** =

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هذا حديثٌ غريبٌ جداً، وفيه نكارةٌ شديدةٌ، ومع هذا قد رواه أحمد بن حنبل في «مسنده» مرفوعاً وموقوفاً، فقال: حدَّثنا أبو النضر، حدَّثنا الفرج، حدَّثنا محمد بن عامر، عن محمد بن عبد الله العامري، عن عمرو بن جعفر، عن أنس، قال: «إذا بلغ الرَّجل المسلم أربعين سنة...»، ثمَّ قال: حدَّثنا هاشم، حدَّثنا الفرج، حدَّثني محمد بن عبد الله العامري، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مثله»[1].

ورواه الإمام أحمد أيضاً: حدَّثنا أنس بن عياض، حدَّثني يوسف بن أبي بردة الأنصاري، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، عن أنس بن مالك، أنَّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «ما من مُعَمَّر يُعَمَّرُ في الإسلام أربعين سنة، إلّا صرف الله عنه أنواع من البلاء: الجنون والجذام[2] والبرص[3]...»[4]، وذكر تمام

= وأخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (ح٣٦٧٨)، من طريق **منصور بن مزاحم**، وأخرجه أبو إسحاق النيسابوري في «روح البيان» (١٠/٢٤٠) من **طريق قتيبة بن مسلم**. **كلاهما** (منصور بن مزاحم، وقتيبة بن سعيد) عن **خالد الزَّيات**، به.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (ح٥٦٢٦) و(ح٥٦٢٧).

(٢) الجُذام: (علَّة تتآكل منها الأعضاء وتتساقط). «المعجم الوسيط» باب الجيم فصل الذال (١/١١٣).

(٣) البَرَص: (بياضٌ يَظهَر في ظاهِرِ البَدَنِ لِفَسَادِ مزاجٍ). «القاموس المحيط» فصل الباء باب الراء. (١/٧٩٠).

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (ح١٣٢٧٩). والبزار في «مسنده» (ح٦١٨٢). وأبو يعلىٰ الموصلي في «مسنده» (ح٤٢٤٦). والبيهقي في «الزهد الكبير» (ح٦٤٥). **جميعهم** (أحمد، والبزار، وأبو يعلىٰ، والبيهقي)، من **طريق يوسف بن أبي ذرَّة**. وأخرجه البزّار=

الحديث، كما تقدَّم سواء، ورواه الحافظ أبو بكر البزار: عن عبد الله ابن شبيب، عن أبي شيبة عبد الله بن عبد الملك[1]، عن أبي قتادة العذري، عن ابن أخي الزهري، عن عمِّه، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ «ما من عبد يعمَّرُ في الإسلام أربعين سنة...»)[2] الحديث.

أقوال العلماء في الحديث:

* وقال البيهقي بعدما روىٰ الحديث من وجهين: (وقد رُوِيَ هذا من أوجهٍ أُخَر عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ وروي عن عثمان، وكلٌّ ذلك ضعيفٌ)[3].

* وقال ابن الجوزي: (هذا الحديث لا يصحُّ عن رسول الله ـ ﷺ ـ)[4].

= في «مسنده» (ح٦١٨٣). وأبو يعلىٰ في «مسنده» (ح٤٢٤٨). **كلاهما** (البزار، وأبو يعلىٰ) من طريق **محمد بن عبد الله بن عمرو**. **كلاهما** (يوسف بن أبي ذرة، ومحمد بن عبد الله ابن عمرو) عن **جعفر بن عمرو بن أمية**. وأخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٣٦٧٨)، من طريق داود بن سليمان الجعفي، عن **أبي طوالة**. وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢٠/٤) من طريق **عبد الواحد بن راشد**. وأخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» (٦٤١)، من طريق **زيد بن أسلم**. **جميعهم** (جعفر بن عمرو بن أمية، وأبو طوالة، وعبد الواحد ابن راشد، وزيد بن أسلم) عن **أنس بن مالك** ـ رضي الله عنه ـ **مرفوعاً**.

(١) جاء في مطبوعات «تفسير ابن كثير» (عن أبي شيبة **عن** عبد الله بن عبد الملك)، والصحيح ما أثبته في الدراسة، وذلك بالرجوع إلىٰ مسند البزار (٣٤/١٣) و«كشف الأستار» (رقم ٣٥٨٨). فهو أبو شيبة عبد الله بن عبد الملك.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤٠٧/٥ ـ ٤٠٨).

(٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، الزهد الكبير، تحقيق: أحمد عامر حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٦، بيروت ـ لبنان. (ح٦٤١).

(٤) «الموضوعات الكبرىٰ» لابن الجوزي (١٨٠/١).

❊ وقال ابن حجر: (ليس هذا الحديث موضوعاً فإنَّ له طرقاً عن أنس وغيره، يتعذَّر مع مجموعها الحكم علىٰ المتن بأنَّه موضوعٌ)[1].

❊ وأوْرده الشوكاني في «الفوائد المجموعة»، وتعقب ابن الجوزي فقال: (... فهذا غاية ما أبداه ابن الجوزي دليلاً علىٰ ما حكم به من الوضع، وقد أفرط وجازف، فليس مثل هذه المقالات توجب الحكم بالوضع؛ بل أقلُّ أحوال الحديث أنْ يكون حسناً لغيره، وقد دفع ابن حجر في «القول المسدد» هذه المطاعن التي ذكرها ابن الجوزي، وعبّاد بن عبّاد المهلبي احتجَّ به الشيخان، وما قاله ابن حبان كما نقله ابن الجوزي هو في عباد بن عباد الفارسي لا المهلبي؛ فالغلط لابن الجوزي، وله طرقٌ كثيرةٌ أوردها ابن حجر بعضها رجالُهُ رجالُ الصَّحيح، وقد نقل كلامه صاحب «اللآلئ»[2] وأطال البحث، وقد أوردت كثيراً من طرق الحديث في رسالتي التي سميتها: «زهر النسرين الفائح بفضائل المعمرين»[3])[4].

قلت: وهناك أقوالٌ أخرىٰ للعلماء سأذكرها عند الحكم علىٰ كلِّ طريقٍ للاستعانة بها في الحكم علىٰ هذه الطرق، وللتوصُّل بعد ذلك إلىٰ حكم نهائيٍّ.

---

(١) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠١هـ (ح٩).

(٢) يعني: «اللآلئ المصنوعة» للسيوطي.

(٣) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، الفتح الرباني من فتاوىٰ الإمام الشوكاني، تحقيق: أبو مصعب محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء ـ اليمن. (٥٢٦٩/١١).

(٤) «الفوائد المجموعة» للشوكاني (٤٨٣/١).

تعليق الباحث:

قلت: مدار الحديث هو أنس بن مالك - رضي الله عنه - وقد رُوِي عنه الحديث من عدَّة طُرُق، فلا بد من ذكر كلِّ طريق على حِدة لبيان علَّة كلِّ طريق، وسأبدأ كلَّ طريق بصاحب العلَّة أو الذي يغلبُ على الظنِّ أنَّ الآفة منه، وقدْ أذْكر بعض الرُّواة الضُّعفاء الآخرين إنْ وُجِد.

الطَّريق الأولى: رواه أبو يعلى، من طريق:

خالد الزَّيّات، عن داود بن سليمان الجعفي، عن أبي طوالة عبد الله ابن عبد الرحمن، عن أنس - رضي الله عنه -.

أقوال العلماء فيها:

❊ قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث خالد الزَّيّات، عن داود عن أبي طوالة عن أنس: فذكره. قال أبي: هذا حديث منْكر بهذا الإسناد، وأتوهم أنّه من سليمان بن عمرو النخعي أبي داود. قلت: فيحدث سليمان ابن عمرو هذا عن أبي طوالة؟ قال: يحدث عن من دبَّ ودرج، قلت: ما حال سليمان؟ قال: متروك الحديث. قلت لأبي: لداود هذا معنى؟ قال: لا، ثمَّ قال: ليس هذا من حديث أبي طوالة، ويروى هذا المتن بإسنادين عن أنس ليسا بقويَّين. قلت: ما حال خالد: قال: ليس به بأس)[1].

(١) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (رقم ١٩٨١).

* وسئِل الدّارقطني عن هذا الحديث، فقال: (يرويه خالدٌ بن يزيد الزيّات الكوفي، واختُلف عنه:

- فرواه علي بن سعيد المسروقي، عن خالد، عن رجل لم يسمِّه، عن أبي طوالة، عن أنس. وأبو طوالة: هو عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر ابن حزم الأنصاري.

- وقال منصور بن أبي مزاحم: عن خالد الزَّيات، عن داود بن أبي سليمان، عن أبي طوالة.

- وقال فيض بن فيّاض: عن خالد الزيات، عن داود بن سليمان[1]، عن ابن حزم الأنصاري، عن أنس.

وابن حزم هو أبو طوالة، وداود هذا مجهولٌ، ولم يروِه عن أبي طوالة غيره)[2].

* وذكره ابن حجر في «معرفة الخصال المكفرة»، وقال: (خالد الزيات وشيخه: مجهولان)[3].

قلت: هذه الطريق ضعيفةٌ، لما يلي:

* داود بن سليمان الجعفي: ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»[4]،

(١) كذا قال، ولم يذكر فيه كلمة (أبي)، ولعلَّ فيه سقط..

(٢) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (ح٢٦٨٥).

(٣) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة، تحقيق: أبي عبد الله محمد بن محمد المصطفىٰ الأنصاري، مكتبة المسجد النبوي الشريف، المدينة النبوية ـ السعودية. (صفحة ٩٣).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٧٨٥).

وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[1] ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في «الثقات»[2]. وقال الدارقطني: (مجهولٌ)[3].

وحكم عليه ابن حجر بالجهالة في تعليقه السابق على الحديث.

قلت: تبيَّن من أقوال العلماء الحكم على داود هذا بالجهالة، ولو رجعنا لكلام أبي حاتم: نجده قال في نقده للحديث: (هذا حديث منكر بهذا الإسناد، وأتوهم أنَّه من سليمان بن عمرو النخعي أبي داود. قال ابن أبي حاتم: قلت: فيحدث سليمان بن عمرو هذا عن أبي طوالة؟ قال: يُحدِّث عن من دبَّ ودرَج، قلت: ما حال سليمان؟ قال: متروك الحديث)[4].

قلت: فلعلَّه انقلب على الراوي اسمه، فلم يُعرف، فحُكِم عليه بالجهالة.

أمّا حكم ابن حجر على خالد الزّيات بالجهالة: فليس بصحيحٍ؛ فقد قال الإمام أحمد: (لا أرى به بأساً)[5].

وقال الحافظ ابن حجر: (بل هو معروفٌ وهو خالد بن يزيد الزَّيات: كوفيٌّ يكنّى أبا عبد الله، ذكره البخاري في «تاريخه» في موضعين)[6].

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٨٨٧).

(٢) «الثقات» لابن حبان (ت٧٧٦٩).

(٣) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (ح٢٦٨٥).

(٤) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (رقم ١٩٨١).

(٥) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٦١٤).

(٦) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى. (ح٢٦٤).

الطّريق الثانية: رواه أحمد، والبزار، وأبو يعلىٰ، من طريق:

يوسف بن أبي ذرَّة، عن جعفر بن عمرو بن أميّة، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ.

أقوال العلماء فيها:

* قال البزّار: (ولا نعلم أسند جعفر بن عمرو بن أمية، عن أنس إلَّا هذا الحديث)[1].

* وقال الذّهبي: (وهو خبرٌ منكرٌ، ويوسف هذا ضعيفٌ)[2].

* وقال الحافظ العراقي: (وعِلَّة الحديث المرفوع يوسف بن أبي ذرَّة، وفي ترجمته أورده ابن حبان في تاريخ الضعفاء[3]، وقال: يرْوي المناكير التي لا أصل لها من كلام رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأعلَّ الحديث الموقوف بالفرج ابن فضالة، وحكىٰ أقوال الأئمَّة في تضعيفه، قال: أمّا محمد بن عبيد الله: فهو العرزمي، قال أحمد: ترك النّاس حديثه[4]، قلت ـ القائل العراقي ـ: وقد خلَّط فيه الفرج بن فضالة، فحدَّث به هكذا، وقلب إسناده مرةً أخرىٰ فجعله من حديث ابن عمر مرفوعاً أيضاً، رواه أحمد أيضاً)[5].

---

(١) «البحر الزخار» للبزار (ح٦٣٤١).

(٢) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ. (ح ١١٦٨).

(٣) أراد الحافظ العراقي «الضعفاء والمجروحين» لابن حبان (ت١٢٣٤).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام احمد (ت٥٣٩).

(٥) نقله: الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «القول المسدد» (١/٨).

❊ قلت: حكم هذه الطريق: ضعيفة جداً، وذلك لما يلي:

❊ آفتها يوسف بن أبي ذرَّة: قال يحيىٰ بن معين: (ليس بشيء)[1].

وقال ابن حبان: (منكر الحديث جداً، ممَّن يروىٰ المناكير التي لا أصول لها من حديث رسول الله ـ ﷺ ـ على قلَّة روايته، لا يجوز الاحتجاج به بحال)[2].

قلت: فهو منْكر الحديث، وروايته هذه منْكرة لا تُقوّي ولا تتقوّىٰ بغيرها.

وقد تابع محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان يوسف بن أبي ذرَّة في روايته عن جعفر بن عمرو بن أمية[3]، لكنَّ هذه المتابعة ضعيفة، فإنَّ محمَّداً هذا ضعيفٌ:

قال البخاري: (عندَه عجائب)[4].

وقال ابن عدي: (ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان هذا حديثُه قليلٌ، ومقدارُ ما له يُكتَب)[5].

وقال الذهبي: (وثَّقه النّسائي، وقال مرة: ليس بالقوىٰ. وقال البخاري:

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٩٢٦).

(٢) «الضعفاء والمجروحين» لابن حبان (ت١٢٣٤).

(٣) أخرجه البزار في مسنده (ح٦١٨٢) وأبو يعلى الموصلي في مسنده (ح٤٢٤٦).

(٤) البخاري، محمد بن إسماعيل، الضعفاء، مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م. (ت ٣٤٠).

(٥) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت ١٦٨٩).

لا يكاد يتابع في حديثه)[1].

قلت: أمّا توثيق ابن حبان والعجلي، فإنَّه لا يعتدُّ به لأنَّهما من المتساهلين في التَّوثيق، وأمّا توثيق النِّسائي الذي ذكره الذهبي فلمْ أجدْه، ولكنَّ الذَّهبي قد ذكر عن النِّسائي أنّه قال فيه: (ليس بالقوي) فلعلَّه أراد بذلك أنَّ أحاديثه قليلةٌ، ويدلُّ عليه قول ابن عدي السابق أيضاً: (أحاديثه قليلة)، وعلىٰ كلٍّ فإنَّ قلَّة أحاديثه قد يستدلُّ بها أيضاً علىٰ ضعفه، لأنَّه ليس من المشتغلين بعلم الحديث العارفين له، كما أنَّ هذه المتابعة لا تقوّي رواية يوسف بن أبي ذرَّة السابقة لضعف يوسف الشديد كما تقدَّم.

الطريق الثالثة: ورواه الخطيب البغدادي من طريق:

عبد الواحد بن راشد، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ.

حكمها: ضعيفة، وذلك لأجل:

❊ عبد الواحد بن راشد: قال الذهبي: (ليس بعمْدةٍ)[2].

❊ وفي إسناده أيضاً أبو بكر محمد بن علي الصبّاغ القنْطري: ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخه»، ولمْ يذْكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: ولم أجدْ منْ ذكره بجرحٍ أو تعديل علىٰ حسب اطلاعي.

---

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٧٧٤٤).

(٢) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٣٨٦٧).

الطريق الرّابعة: ورواه البيهقي من طريق:

بكر بن سهل، حدثنا عبد الله بن محمد بن رمح، عن عبد الله بن وهب، عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن أنس - رضي الله عنه -.

حكمها: ضعيفةٌ، وذلك لما يلي:

* فيها بكر بن سهل بن إسماعيل: قال الذَّهبي: (مُقارِبُ الحال)[1].

وقال النسائي: (ضعيفٌ)[2].

قلت: ذكر له الحافظ ابن حجر متابعةً، فقال: (وهكذا رويناه في «فوائد إسماعيل بن الفضل الأخشيد»[3]، حدَّثنا أبو طاهر بن عبد الرحيم، حدَّثنا أبو بكر بن المقري، حدَّثنا أبو عروبة الحرّاني، حدَّثنا مخلد بن مالك، حدَّثنا الصَّنعاني ـ هو حفص بن ميسرة ـ به، ومخلد بن مالك، وثَّقه أبو زرعة ولا أعلم فيه جرحاً[4]، وباقي الإسناد أثبات، فلو لم يكن لهذا الحديث سوى هذا لكان كافياً في الرَّد على من حكم بوضعه فضلاً عن أنْ يكون له أسانيد أخرى)[5].

قلت: مخلد بن مالك: قال ابن حجر عنه: (ثقةٌ)[6]، ونقل توثيق أبي زرعة له كما في قوله السابق، وهذه متابعة صالحة، تابع مخلد بن مالك

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت١٢٨٤).
(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ت٧٠٩٤).
(٣) لم أقف على هذه المتابعة إلا في نقل ابن حجر هذا.
(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٦٠١).
(٥) «القول المسدد» لابن حجر (١/٢٣).
(٦) «تقريب التهذيب» لابن حجر) ت ٦٥٨٣).

فيها عبد الله بن وهب عن حفص بن ميسرة.

الطريق الخامسة: ورواه أحمد من طريق:

الفرج بن فضالة عن أنس ـ رضي الله عنه ـ موقوفاً.

قلت: حكمها: ضعيفةٌ، وذلك لأجل:

* الفرج بن فضالة: قال يحيىٰ بن معين: (ضعيفُ)[1].

وقال علي بن المديني: (هو وسط، وليس بالقوّي)[2].

وقال أحمد: (يحدِّث عن الثقات بأحاديث مناكير. وقال مرة: إذا حدّث عن الشاميّين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيىٰ بن سعيد مضطرب)[3].

وقال أبو حاتم: (صدوقٌ يكتبُ حديثه، ولا يحتجُّ به، حديثه عن يحيىٰ ابن سعيد فيه إنكار، وهو في غيره أحسن حالاً، وروايته عن ثابت لا تصحُّ)[4].

وقال الدّارقطني: (ضعيفُ الحديث)[5].

قلت: بعد ما تقدم تبيَّن ضعف طرق الحديث، وقد ورد نحو هذا الحديث عن سبعة من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ:

---

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت٦٨٥٦).

(٢) «سؤالات ابن أبي شيبة» لعلي بن المديني (ت٢٣٤).

(٣) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت٦٨٥٦).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٤٨٣).

(٥) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ت٤١٦).

حديث أنس بن مالك: وكان حديثه أشهر الأحاديث، وأكثرها طرقاً. وقد تقدم الكلام عليه.

حديث عثمان بن عفان[1]: رواه ابن مردويه، وأبو يعلىٰ، والحكيم الترمذي، والبيهقي من طرق:

❊ قلت: أمّا إسناد ابن مردويه: فإنَّه تالف لأجل:

❊ آفته عبد الله بن واقد: هو أبو قتادة الحرَّاني: قال يحيىٰ بن معين: (ليس به بأس، ولعلَّه كبُر فاختلط)[2].

وقال مرة: (لم يكن يكذب، ولكنَّه كان يُخْطِئ)[3]. وقال مرة: (ثقة)[4].

---

(١) أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» كما ذكر ذلك الهيثمي في «مجمع الزوائد». قال أبو يعلىٰ: حدَّثنا عبيد الله بن عمر القواريري، حدَّثنا عزرة بن قيس الأزدي، حدَّثنا أبو الحسن الكوفي، عن عمرو بن أوس، قال: قال **محمد بن عمرو بن عثمان** عن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ بنحوه.
وأخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الاصول» (١/٣٧٥) قال: حدَّثنا عبد الله بن أبي زياد القطواني، حدَّثنا سيار بن حاتم العنزي، حدَّثنا **سلام أبو سلمة مولىٰ أم هاني**، قال: سمعت **شيخاً**، يقول: سمعت عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ يقول: فذكره **مرفوعاً**.
وذكره ابن حجر في «الخصال المكفرة» (١/٨٠) (ح٥١) ونسبه إلىٰ ابن مردويه في «تفسيره»، قال: حدثنا أحمد بن هشام بن حميد، حدثنا يحيىٰ بن أبي طالب، أخبرنا مخلد ابن إبراهيم الشامي، حدَّثنا عبد الله بن واقد، عن عبد الكريم بن حرام، عن **عبد الله بن عمرو ابن عثمان**، عن أبيه، عن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ **مرفوعاً**.
وأخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» (ح٦٤٣)، من طريق محمد بن موسىٰ الحرشي، حدثنا عبد الله بن الزبير الباهلي، حدثنا خالد الحذاء، عن عبد الأعلىٰ بن عبد الله، عن عبد الله ابن الحارث بن نوفل الهاشمي، عن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ بنحوه **مرفوعاً**.

(٢) الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد، الكنىٰ والأسماء، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م. (ت١٠٠٣١٢).

(٣) «معرفة الرجال» لابن معين (١/٦٧).

(٤) «تاريخ ابن معين» للدوري (ت٥٢٣٤).

وقال البخاري: (سكتوا عنْه)[1]. وقال في موضعٍ آخر: (تركوه، منْكرُ الحديث)[2].

وقال النِّسائي: (متروكُ الحديث)[3].

وقال ابن عدي: (ليس هو ممّنْ يتعمَّد الكذب إلّا أنّه يحمل علىٰ حفظِه فيخْطئ)[4].

وقال الحافظ ابن حجر: (متروكٌ وكان أحمد يُثْني عليه، وقال: لعلَّه كبُر واختلط، وكان يدلِّس)[5].

وذكر الألباني هذا الحديث في «ضعيف الجامع»، وقال: «ضعيفٌ»[6].

قلت: فهو متروكُ الحديث، وحديثُه مردودٌ.

❊ وفيه أحمد بن هشام بن حميد أبو بكر المصري: ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[7].

وذكره المزي في والذهبي كلاهما ضمن إسناد[8].

قلت: ولم أجدْ من جرّحه أو عدَّله علىٰ حسب اطلاعي.

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٤٦٧٢).
(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٧١٣).
(٣) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٠٠٥).
(٤) المصدر السابق.
(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٣٦٨٧).
(٦) «ضعيف الجامع» للألباني (ح ٤٠٤٣).
(٧) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (رقم ٢٦٦٨).
(٨) «تهذيب الكمال» للمزي (٣٩٧/١). و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧٧/١٩).

❊ وفيه يحيىٰ بن أبي طالب: (وثقه الدارقطني، وغيره. وقال موسىٰ ابن هارون: أشهد أنه يكذب ـ عنىٰ في كلامه، ولم يعن في الحديث، فالله أعلم ـ والدارقطني فمن[1] أخبر الناس به. وقال أبو عبيد الآجري: خط أبو داود علىٰ حديث يحيىٰ بن أبي طالب)[2].

❊ وفيه مخلد الشّامي: لمْ أجِدْ له ترجمة علىٰ حسب اطلاعي.

وأمّا إسناد أبي يعلىٰ: فإنَّه ضعيفٌ أيضاً، وذلك لأجل:

❊ عزرة بن قيس الأزدي: قال الهيثمي: (رواه أبو يعلىٰ في «الكبير»، وفيه عزرة بن قيس الأزدي: وهو ضعيف)[3].

إسناد الحكيم الترمذي: ضعيف، وذلك لما يلي:

❊ سيّار بن حاتم العنزي: قال ابن حبان: (كان جمّاعاً للرّقائق)[4].

وقال الذهبي: (صالحُ الحديث)[5].

قال أبو عبيد الآجري: (سألت أبا داود عنه، فقال: سألت القواريري عنه، فقال: لمْ يكنْ له عقل، كان معي في الدُّكان، أيُتَّهم بالكذب؟ قال: لا)[6].

❊ وفي اسناده أيضاً رجلٌ مبْهمٌ.

---

(١) لعلَّ الصواب (من) ليتوافق مع سياق الكلام.

(٢) «ميزان الاعتدال» (ت٩٥٤٧).

(٣) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح ١٧٥٦٣).

(٤) «الثقات» لابن حبان (ت١٣٥٤٧).

(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٣٦٢٨).

(٦) أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، مكتبة دار الاستقامة، ١٩٩٧م. (رقم ١٠٦٩).

إسناد البيهقي: ضعيفٌ أيضًا، وذلك لأجل:

❊ فيه محمد بن موسىٰ بن نفيع الحرشي: (وهَّاه أبو داود وضعّفه)(١). وقال أبو حاتم: (شيخ)(٢).

وقال النسائي: (صالح، وقال مرة: أرجو أن يكون صدوقاً)(٣).

وقال ابن حجر: (لين)(٤).

❊ وفيه عبد الله بن الزبير الباهلي: مجهول(٥).

حديث أبي هريرة: أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»(٦).

حديث عبد الله بن عمر(٧): ضعيف الإسناد، وذلك لأجل:

❊ محمَّد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان الملقب بالدِّيباج: قال الحافظ العراقي: (وهذا موضوعٌ قطعاً ـ ثم قال ـ: ومحمد بن عبد الله بن عمرو

---

(١) نقله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ت ٧٨٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (ت٣٥٤).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (ت٥٦٤٢)، و«تهذيب التهذيب» (ت ٧٨٠).

(٤) «تقريب التهذيب» (ت٦٣٣٨).

(٥) انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢٦٢)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٩٩٤). «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت ٣٧٣).

(٦) أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»، ونسبه إلىٰ الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٣٧٥/١)، قال: حدَّثنا داود بن حماد العبسي، حدَّثنا اليقظان بن عمار بن ياسر، حدَّثنا ابن شهاب الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً.

(٧) أخرجه أحمد في «مسنده» (ح٥٤٧٥).

ابن عثمان؛ إنْ كان هو الملقب بالدِّيباج، فهو لمْ يدْرك ابن عمر، وقال البخاري: لا يكاد يتابع علىٰ حديثه، وإنْ كان غيرَه فهو مجهولٌ)[1].

قلت: فهو ضعيفٌ للانقطاع.

* وفيه أيضاً الفرج بن فضالة: وقد سبقت ترجمته[2].

وقال الحافظ العراقي: (وقد خلَّط فيه الفرج بن فضالة، فحدَّث به هكذا، وقلب إسناده مرة أخرىٰ، فجعله من حديث ابن عمر مرفوعاً أيضاً)[3].

* وقال الهيْثمي: (ورجال إسنادِ ابن عمر وثِّقوا علىٰ ضعفٍ في بعضِهم كثيرٌ)[4].

قلت: فهو ضعيف الحديث، وروايته هذه ضعيفة.

حديث عبد الله بن عباس[5]: ضعيف أيضاً، وذلك لأجل:

* (الحكم بن عبدة): قال الأزدي: (ضعيفٌ)[6].

---

(١) «القول المسدد» لابن حجر (١/٩).
(٢) انظر (ص١٩٨).
(٣) «القول المسدد» لابن حجر (١/٨).
(٤) «مجمع الزوائد» للهيثمي (١١/٨٤).
(٥) ذكره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/١٣٤). ونسبه إلىٰ ابن عساكر في «أماليه».
(٦) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٢١٨٨).

وقال ابن حجر: (مستورٌ)[1].

حديث شدّاد بن أوس[2]: ضعيفٌ، وذلك لأجل:

❊ فيه علي بن الجهم السلمي: قال الحافظ ابن حجر: **(**هو مجهولٌ، وأمّا علي بن الجهم الشَّامي الشّاعر المشهور في أيّام المتوكَّل، فقد كان يطلب الحديث ويُظهِر السُّنّة، وهو متأخر عن المذكور**)**[3].

قلت: فهو ضعيفٌ لجهالته.

حديث عبد الله بن أبي بكر بن الصديق[4]: ضعيفٌ، لما يلي:

❊ قال البغوي بعد روايته للحديث: **(**ولا أعلم لعبد الله بن أبي بكر عن رسول الله ـ ﷺ ـ غير هذا الحديث، وفي إسناده ضعف وإرسال**)**[5].

---

(١) «التقريب» لابن حجر (ت٤٦٠١).

(٢) ذكره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/١٣١). من طريق علي بن الجهم، عن عبد الله ابن شداد بن أوس، عن أبيه مرفوعاً.

(٣) «لسان الميزان» لابن حجر (ت٥٥٣).

(٤) أخرجه **الحكيم الترمذي** في «نوادر الاصول» (١/٣٧٥). **والبغوي** في «معجم الصحابة» (ح١٥٥٧)، **والطبراني** في «المعجم الكبير» (١٣/١٣٠)، **والحاكم** في «مستدركه» (٣/٤٧٨)، **ثلاثتهم** (الحكيم، والطبراني، والحاكم) من طريق **عثمان بن الهيثم بن الأشعث**، عن محمد بن عمارة الأنصاري، عن جهم بن عثمان السلمي، عن محمد بن عبد الله، عن عمرو بن عثمان، عن عبد الله بن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ **مرفوعاً**.

(٥) البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، معجم الصحابة، محمد الأمين ابن محمد الجكني، مكتبة دار البيان ــ الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م. (ح١٥٥٧).

❊ ذكره العقيلي في ترجمة (الهيثم بن الأشعث)، وضعَّفه به[1].

❊ وقال الحافظ الدارقطني: (تفرَّد به عثمان بن الهيثم المؤذن عن رجالٍ ضعفاء)[2].

❊ وقال ابن حجر أيضاً: (هو منقطعٌ بين محمد بن عبد الله بن عمر ابن عثمان وعبد الله بن أبي بكر الصديق، فإنَّ وفاة عبد الله بن أبي بكر الصديق قبل مولد عمرو بن عثمان جدُّ محمد بن عبد الله بن عمرو ابن عثمان)[3].

❊ وقال الهيثمي: (رواه الطبراني من رواية عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن عبد الله بن أبي بكر الصديق، ولم يدْرِكه، ولكن رجاله ثقات إنْ كان محمَّد بن عمار الأنصاري هو سبط بن سعد القرظي، والظَّاهر أنّه هو والله أعلم)[4].

قلت: فالحديث ضعيفٌ للانقطاع بين محمد بن عبد الله بن عمرو ابن عثمان، وبين عبد الله بن أبي بكر الصديق، وبعد الاطلاع علىٰ كلام أهل العلم علىٰ هذه الأحاديث، تبيَّن أنَّها كلّها لا تخلو من ضعْف، وهذه الطُّرق

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٩٥٨).

(٢) نقله ابن حجر في «معرفة الخصال المكفرة للذنوب» (صفحة ٧٩)، ونسبه إلىٰ الدارقطني، ولم أقف علىٰ قوله.

(٣) «معرفة الخصال المكفرة» لابن حجر (١/٧٨).

(٤) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح١٧٥٦٤).

والشَّواهد قد يعتبر بها في تقوية الحديث لولا ما في الحديث من نكارة المتن كما سيتبيَّن.

❊ ❊ ❊

أمَّا بالنِّسبة للمتن ففيه من النَّكارة ما يلي:

❊ أنَّ الواقع يخالف ما ذُكِر في الحديث، فكم ممَّن أصيب بالبرص والجذام، وغيرها من الأمراض بعد الأربعين.

❊ قال العراقي بعد ذكر الحديث الموقوف على أنس - رضي الله عنه - الذي رواه أحمد: (فإنَّ هذا موضوعٌ قطعاً، وممّا يستدلُّ به على وضعِ الحديث مخالفة الواقع، وقد أخبرني من أثق به: أنَّه رأى رجلاً حصل له جذامٌ بعد السّتّين فضلاً عن الأربعين)[1].

❊ قال العلّامة المعلمي: (واعلم أنَّ هذا الخبر يتضمَّن معذرةً وفضيلة للمسنّين، وإنْ كانوا مفرّطين أو مسرفين على أنفسهم، فمنْ ثمَّ أولِع به الناس، يحتاج إليه الرَّجل ليعذر به نفسه، أو عمّن يتقرّب إليه، فإمّا أنْ يُقوّيه، وإمّا أنْ يُركِّب له إسناداً جديداً، أو يُلقِّنه من يقبل التلقين، أو يُدخِله على غير ضابطٍ من الصّادقين، أو يدلّسه عن الكذابين، أو على الأقل يرويه عنهم، ساكتاً عن بيان حاله)[2].

---

(١) «القول المسدد» لابن حجر (٩/١).

(٢) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ح٥٣).

❋ وقال الشيخ الألباني: (وجدت في نفسي لا تطمئنُّ لتصحيح هذا الحديث وإنْ كان معناه يوافق هوىٰ النّفس، فقد بلغت الخامسة والسبعين، أضف إلىٰ ذلك أنَّه لا يلتقي مع قوله ـ ﷺ ـ: «أعذر الله إلىٰ امرئ أُخِّرَ أجله حتىٰ بلغ الستين»، رواه البخاري وغيره، وهو مخرج مع بعض شواهده في «الصحيحة» (ح١٠٨٩)، قال الحافظ في «الفتح»[1]: الإعذار: إزالة العذر، والمعنىٰ: أنَّه لم يبق له اعتذارٌ، كأن يقول: لو مُدَّ لي في الأجل لفعلت ما أمرت به... وإذا لم يكن له عذرٌ في ترك الطّاعة مع تمكُّنُه منْها بالعمر الذي حصل له، فلا ينبغي له حينئذٍ إلّا الاستغفار والطاعة، والإقبال علىٰ الآخرة بالكلِّية)[2].

لكن قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (علىٰ أنَّ للحديث عندي مخرجاً لا يرِدُ عليه شيءٌ من هذا علىٰ تقدير الصِّحة، وذلك أنَّه وإنْ كان لفظه عامّاً فهو مخصوص ببعض النّاس دون بعض، لأنَّ عمومه يتناول النّاس كلّهم، وهو مخصوصٌ قطعاً بالمسلمين، لأنَّ الكفار لا يحميهم الله، ولا يتجاوز عن سيئاتهم، ولا يغفر ذنوبهم، ولا يشفْعهم، وإذا تعيَّن أنَّ لفظَه عامٌّ محمولٌ علىٰ أمرٍ خاصٍّ، فيجوز أنْ يكون ذلك خاصاً أيضاً ببعض المسلمين دون بعض، فيخصُّ مثلاً بغير الفاسق، ويحمل علىٰ أهل الخير والصّلاح، فلا مانع لمن كان بهذه الصّفة أنْ يمُنَّ الله ـ تعالىٰ ـ عليه بما ذكر من الخير، ومن ادَّعىٰ

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١١/٢٤٠).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٥٩٨٣ ـ ٥٩٨٤).

خلاف ذلك فعليه البيان، والله المستعان)[1].

قلت: وهذا بعيدٌ جدًّا، ولا يقال به مع ضعف الحديث ونكارته.

الحديث رقم ٢٣

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ [يس: آية ٢٨].

قال ابن كثير: (فأمّا الحديث الذي رواه الحافظ أبو القاسم الطبراني: حدَّثنا الحسين بن إسحاق التستري، حدَّثنا الحسين بن أبي السري العسقلاني، حدَّثنا حسين الأشقر، حدَّثنا ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «السبق ثلاثة: فالسابق إلىٰ موسىٰ ـ عليه السلام ـ يوشع بن نون، والسابق إلىٰ عيسىٰ ـ عليه السلام ـ صاحب يس، والسابق إلىٰ محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ عليٌّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ »[2].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (فإنَّه حديثٌ منكرٌ، لا يُعرَف إلّا من طريق حسين الأشقر،

(١) «القول المسدد» لابن حجر (١/٢٤).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ح١١١٥٢).

وهو شيعيٌّ متروكٌ، والله ـ ﷻ ـ أعلم بالصواب)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال العقيلي: (هذا لا أصلَ له عن ابن عيينة)[2].

* وقال الحافظ العراقي: (في إسناده حسين الأشقر، واسم أبيه الحسن كوفي، منْكر الحديث، قاله أبو زرعة، وقال البخاري: فيه نظر)[3].

* وقال الهيثمي: (فيه حسين بن حسن الأشقر، وثَّقه ابن حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله حديثهم حسن أو صحيح)[4].

* وقال ابن حجر: (رواه الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعًا، وفي إسنادِه حسين: وهو ضعيفٌ)[5].

* وقال الشيخ الألباني: (ضعيفٌ جداً)[6].

تعليق الباحث:

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦/٥٩٧).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (ت٢٩٧).

(٣) العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م. (١/٣١٠).

(٤) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح١٤٥٩٨).

(٥) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤٦٧).

(٦) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٣٥٨).

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ جداً، وذلك لما يلي:

* آفة الحديث حسين بن الحسن الأشقر: سئل أحمد بن حنبل عنه فقيل له: (حسين الأشقر، تُحدِّث عنه؟ قال: لم يكن عندي ممّن يكذب في الحديث، وذكر عنه التشيُّع. فقال له العباس بن عبد العظيم: حدَّث في أبي بكر وعمر. فقلت له: يا أبا عبد الله، صنَّف بابًا فيه معايب أبي بكر وعمر، فقال: ما هذا بأهل أنْ يُحدَّث عنه)(١).

وقال البخاري: (فيه نظر)(٢). وقال في موضع آخر: (عنده مناكير)(٣).

وقال أبو زرعة: (منكرُ الحديث)(٤). وقال النسائي: (ليس بالقوي)(٥).

وقال ابن عدي بعد أن ذكر عِدَّة أحاديث منكرة رواها: (وليس كل ما يروىٰ عنه من الحديث فيه الإنْكار يكون من قِبَلِه، وربَّما كان من قبل من يروي عنه؛ لأنَّ جماعة من ضعفاء الكوفيّين يحيلون بالرِّوايات علىٰ حسين الأشقر، علىٰ أنَّ حسيناً هذا في حديثه بعض ما فيه)(٦).

(١) «الضعفاء» للعقيلي (ت٢٧٩).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٢٨٢٦).

(٣) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن إسماعيل، التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم الصغير)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م. (ت٢٧٥١).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢٢٠).

(٥) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت١٤٦).

(٦) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٤٩٠).

وقال ابن حجر: (صدوقٌ يهم، ويغلو في التشيع)[1].

قلت: فهو منكر الحديث، لا يحتجُّ به، وقد تفرَّد برواية هذا الحديث فلا يقبل تفرُّده.

* وفيه الحسين بن أبي السري: قال الذهبي: (ضعَّفَه أبو داود، وقال أخوه محمد: لا تكتبوا عن أخي، فإنَّه كذاب، وقال أبو عروبة الحراني: هو خال أمي، وهو كذّاب)[2].

قلت: فهو كذّابٌ لا يحتجُّ به.

وأمّا بالنِّسبة للمتن: فإنَّه منكرٌ أيضاً، وذلك لما يلي:

* راوي الحديث حسين الأشقر: شيعي كما تبيَّن من ترجمته، وهو على ضعفه قد روى حديثاً في فضائل علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وصاحب البدعة تردُّ روايته إذا روى ما يؤيدُ بدعته.

الحديث رقم ٢٤

(١) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت١٣١٨).

(٢) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٢٠٠٣).

عند بداية تفسير سورة طه، قال ابن كثير: (روىٰ إمام الأئمة محمد ابن إسحاق بن خزيمة في كتاب «التوحيد»، عن زياد بن أيوب، عن إبراهيم ابن المنذر الحزامي: حدَّثنا إبراهيم بن مهاجر بن مسمار، عن عمر بن حفص ابن ذكوان، عن مولىٰ الحرقة ـ يعني عبدالرحمن بن يعقوب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «إنَّ الله قرأ طه ويس قبل أنْ يخلق آدم بألف عام، فلما سمعت الملائكة قالوا: طوبىٰ لأمَّة ينْزل عليهم هذا، وطوبىٰ لأجوافٍ تحْمل هذا، وطوبىٰ لألْسُن تتكلَّم بهذا»[1]).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هذا حديثٌ غريبٌ، وفيه نكارةٌ، وإبراهيم بن مهاجر وشيخه تُكلِّم فيهما)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال ابن عدي: (لم أجد لإبراهيم حديثاً أنكر من هذا؛ لأنَّه لم يروِه غيره)[3].

---

(١) أخرجه **الدارمي** في «سننه» ـ كتاب فضائل القرآن، باب في فضل سورة طه ويس ـ (ح٣٤١٤). وابن **خزيمة** في «التوحيد» (ح٢٣٦). و**الطبراني** في «الأوسط» (ح٤٨٧٦). وابن **بطَّة** في «الإبانة الكبرىٰ» (ح١١١٨). و**البيهقي** في «شعب الإيمان» (ح٢٤٥٠). =

= **جميعهم** (الدارمي، وابن خزيمة، والطبراني، وابن بطة، والبيهقي)، من **طريق إبراهيم ابن المنذر** به.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/٢٧٩).

(٣) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٦٠).

* وأورده ابن حبان في ترجمة «إبراهيم بن مهاجر»، وقال: (هذا المتن موضوع)[1].

* وقال الطبراني: (لم يُروَ هذا الحديث إلّا بهذا الإسناد، تفرَّد به إبراهيم بن المنذر)[2].

* وقال البيهقي: (تفرَّد به إبراهيم بن مهاجر)[3].

* وقال الهيثمي: (وفيه إبراهيم بن مهاجر بن مسمار، وضعَّفه البخاري بهذا الحديث، ووثقه ابن معين)[4].

* وقال الذَّهبي: (هذا حديثٌ منْكرٌ، فابن مهاجر وشيخه ضعيفان)[5].

* وقال ابن الجوزي: (حديثٌ موضوعٌ)[6].

* وقال العقيلي: (فيه إبراهيم بن المهاجر بن مسمار مْكر الحديث)[7].

* وقال الألباني: (إسنادُه ضعيفٌ جداً)[8].

---

(١) «الضعفاء والمجروحين» لابن حبان (ت١٨).

(٢) «المعجم الأوسط» للطبراني (ح٤٨٧٦).

(٣) «الأسماء والصفات» للبيهقي (ح٢٤٥٠).

(٤) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح١١١٦٣).

(٥) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (ح١٠١٣٠).

(٦) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/١١٠).

(٧) «الضعفاء» للعقيلي (ت٦٥).

(٨) الألباني: محمد ناصر الدين، ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة لابي عاصم، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٤١هـ ـ ١٩٩٣م.

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ منكرٌ جداً، وذلك لما يلي:

* آفته إبراهيم بن مهاجر بن مسمار: قال ابن معين: (ضعيفٌ)[1].

وقال البخاري: (منكر الحديث)[2].

وقال أبو حاتم: (منكر الحديث وليس بالمتروك، وسئل مرَّة أخرى، فقال: شيخٌ مديني)[3].

وقال ابن حبان: (منكرُ الحديث جداً)[4].

وقال ابن عدي: (لم أجد له حديثاً أنكر من حديث «قرأ طه ويس»، هذا وباقي أحاديثه صالحة)[5].

وقال ابن حجر: (ضعيفٌ)[6].

قلت: فهو منكرُ الحديث، وقد تفرَّد بهذا الحديث، فروايته هذه منكرة.

* وفيه عمر بن حفص بن ذكوان: قال أحمد: (تركنا حديثه، وخرقناه)[7].

(١) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت١٦٦٨).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٠٣٣).

(٣) «الجرح والتعديل» للإمام أحمد (ت٤٢١).

(٤) «الضعفاء والمجروحين» لابن حبان (ت١٨).

(٥) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٦٠).

(٦) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت٢٥٥).

(٧) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت١٥٠٨).

وقال النِّسائي: (متروكٌ)[1]. وقال الدّارقطني: (ضعيفٌ)[2].

وقال ابن حبان: (هو الذي يقال له: عمر بن أبي خليفة ـ إلىٰ أنْ قال ـ: كان ممَّن يشتري الكتب، ويحدِّث بها من غير سماعٍ، ويجيب فيما يسأل، وإنْ لم يكن ممّا يحدِّث به)[3].

ذكر له الذَّهبي حديثيْن أحدهما في فضل المؤذن، والثّاني في رفع قرطاس من الأرض فيه بسم الله الرحمن الرحيم، ثمَّ قال: هذا غير صحيح)[4].

قلت: فهو ضعيفُ الحديث جدّاً إنْ لم يكن متروكاً.

❁ **وأمَّا بالنسبة للمتن:** فإنَّه لا شكَّ متنٌ منكرٌ، لهذا قال الحافظ ابن كثير: (وفيه نكارةٌ). وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع، لا سيما وأنَّه لم يَرِد حديثٌ صحيحٌ يخصُّ سورة يس وطه بالفضل.





الحديث رقم ٢٥

(١) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٤٤٣٦).

(٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (رقم ٥٨٣ ـ ٥٨٤).

(٣) «الضعفاء والمجروحين» لابن حبان (ت٦٤١).

(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٦٠٧٥).

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: آية ٢٥].

قال ابن كثير: (وقال ابن جرير: حدّثنا القاسم، حدَّثنا الحسين، حدَّثني الحجاج، عن مبارك بن الفضالة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف ابن مهران، أنّه سمع ابن عباس، يقول: «إنَّ هذه السماء إذا انشقت نزل منها الملائكة أكثر من الجنِّ والإنس، وهو يوم التَّلاق، يوم يلتقي أهل السَّماء وأهل الأرض، فيقول أهل الأرض: جاء ربنا؟ فيقولون: لم يجيء، وهو آت. ثمَّ تنشق السّماء الثانية، ثمَّ سماء سماء، علىٰ قدر ذلك من التَّضعيف إلىٰ السماء السابعة، فينزل منها الملائكة أكثر من جميع من نزل من السماوات ومن الجنِّ والإنس، قال: فتنزل الملائكة الكروبِيّون[1]، ثمَّ يأتي ربُّنا في حملة العرش الثّمانية، بين كعب كل ملك وركبته مسيرة سبعين سنة، وبين فخذه ومنكبه مسيرة سبعين سنة، قال: وكل ملك منهم لم يتأمّل وجه صاحبه، وكلُّ ملّكٍ منهم واضعٌ رأسه بين ثديَيْه، يقول: سبحان الملك القدّوس، وعلىٰ رؤوسهم شيءٌ مبسوطٌ كأنَّه القباء[2]، والعرش فوق ذلك»[1]).

---

(١) الكروبيون: قال الألوسي: (يقال لحملة العرش والحافّين به: الكروبيّون، جمع كَروبي، بفتح الكاف وضم الراء المهملة المخففة وتشديدها خطأ، ثمَّ واو بعدها باء موحدة ثم ياء مشددة، من (كَرُبَ) بمعنىٰ: قَرُبَ. وقد توقف بعضهم في سماعه من العرب، وأثبته أبو علي الفارسي، واستشهد له بقوله: كروبيَّةٌ منهم ركوعٌ وسجد). «روح المعاني» للألوسي (٤٦/٢٤). =

= قال الشيخ ماهر الفحل: (هذه التسمية لم ترد في الأخبار الصحيحة، ولذا فلا نستعملها).
قال الباحث: وهو كذلك فإنَّ الأمور الغيبية لا تثبت إلا بالخبر الصحيح، ولعلَّ الألوسي اعتمد في هذه التسمية علىٰ هذا الحديث المنكر الذي أقوم بدراسته.

(٢) القباء: (ثوبٌ يُلبَس فوق الثّياب أو القميص ويتمنطق عليه). «المعجم الوسيط» باب القاف (٧١٣/٢).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (فمداره علىٰ علي بن زيد بن جدعان، وفيه ضعفٌ، وفي سياقاته غالباً نكارةٌ شديدةٌ، وقد ورد في حديث الصّور المشهور قريبٌ من هذا، والله أعلم)[٢].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال الحاكم: (رواة هذا الحديث عن آخرهم مُحتجٌّ بهم غير علي ابن زيد بن جدعان القرشي، وهو وإنْ كان موقوفاً علىٰ ابن عباس؛ فإنَّه عجيبٌ بمرَّةٍ، وقال الذَّهبي: «إسنادُه قويٌّ»[٣].

❊ وقال الشيخ الألباني: (منكرٌ، موقوفٌ)[٤].

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنّه ضعيفٌ مُنكرٌ، وذلك لما يلي:

❊ فيه علي بن زيد بن جدعان: ضعيفٌ وقد تفرَّد بهذا الحديث[٥].

---

(١) الحديث أخرجه **ابن جرير الطبري** في «تفسيره» (٢٦١/١٩). وابن **أبي حاتم** في «تفسيره» (ح١٥٨٨٥). و**الحاكم** في «المستدرك» (٦١٣: ٤). **ثلاثتهم** (الطبري، وابن أبي حاتم، والحاكم)، من طريق **علي بن زيد بن جدعان**، به.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» ابن كثير (١١٨/٦).

(٣) «المستدرك» للحاكم، «تلخيص» الذهبي (٦١٣: ٤).

(٤) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٥٣٢٢).

(٥) انظر (ص١٢٧).

وذكر ابن أبي حاتم في «تفسيره» من طريق عمرو البكالي، عن عبد الله ابن عمر، قال: (إِنَّ الله جزَّأ الملائكة والإنْس والجنّ عشرة أجزاء: تسعة أجزاء منهم الملائكة، وجزء واحدٍ الجنّ والإنس، وجزَّأ الملائكة عشرة أجزاء: تسعة أجزاء منهم الكروبيّون الذين يسبحون الليل والنّهار....)[1].

قلت: إسنادُه ضعيفٌ لأجل: عمرو البكالي: واسمه نوف بن الفضالة: قال ابن حجر: (مستورٌ، وإنَّما كذب ابن عباس ما رواه عن أهل الكتاب)[2].

وروىٰ ابن أبي زمنين في «تفسيره» من طريق أبان بن أبي عيّاش، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، قال: (يجيء الرَّب يوم القيامة في ملائكة السَّماء السابعة، وهم الكروبيّون، لا يعلم عددهم إلا الله....)[3].

قلت: إسنادُه تالِف، وذلك لأجل: أبان بن أبي عيّاش: قال أحمد: (متروك الحديث)[4].

وقال أبو زرعة: (بصريٌّ تُرِك حديثه، ولم يُقْرأ علينا حديثه، فقيل له: كان يتعمَّد الكذب؟ قال: لا، كان يسمع الحديث من أنس، وشهر بن حوشب، ومن الحسن، فلا يميِّز بينهم، وقال أبو حاتم والنّسائي: متروكُ الحديث)[5].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٤٥/١٦).

(٢) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت٧٢١٣).

(٣) الأندلسي، ابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة محمد ابن مصطفىٰ، دار الهارون الحديثية، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م. (١٣٣/٥).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت٨٧٢).

(٥) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت ١٠٨٧).

قلت: فهو متروكُ الحديث لا يحتجُّ به.

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن: ففيه من النَّكارة ما يلي :

❊ حكم الحافظ علىٰ روايات علي بن زيد بن جدعان بالنَّكارة.

لم يأت في خبر صحيحٍ مرفوعٍ إلىٰ النبي ـ ﷺ ـ تسمية الملائكة الحافين بالعرش بالكروبيّين؛ وإنَّما ثبت ذلك عن بعض السلف كعبد الله بن عمر وأبي بن كعب ـ رضي الله عنهما ـ كما سبق عند الحكم علىٰ إسناد الحديث، وقد تبيَّن أنَّ علي بن زيد بن جدعان كان يرفعُ الأحاديث الموقوفات.



الحديث رقم ٢٦

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصۡحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونَۢا بَيۡنَ ذَٰلِكَ كَثِيرٗا﴾ [الفرقان: آية ٣٨].

قال ابن كثير: (وقال محمد بن إسحاق، عن محمّد بن كعب القرظي، قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ «إنَّ أوَّل النّاس يدخل الجنّة يوم القيامة العبد الأسود، وذلك أنَّ الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ بعث نبياً إلىٰ أهل قرية، فلم يؤمن به من أهلها إلّا ذلك العبد الأسود، ثمَّ إنَّ أهل القرية عَدَوْا علىٰ ذلك النّبي، فحفروا له بئراً فألقوه فيها، ثمَّ أطبقوا عليه بحجرٍ ضخمٍ، قال: وكان ذلك العبد يذهب فيحتطب علىٰ ظهره، ثمَّ يأتي بحطبه فيبيعُه، فيشتري به طعاماً وشراباً، ثمَّ يأتي به إلىٰ ذلك البئر، فيرفع تلك الصخرة، فيعينه الله عليها، فيدلّي إليه طعامه وشرابه، ثمَّ يعيدها كما كانت، قال: فكان كذلك ما شاء الله أنْ يكونَ. ثمَّ إنَّه ذهب يوماً يحتطب، كما كان يصنع، فجمع حطبه، وحزم حزمته وفرغ منها؛ فلمّا أراد أنْ يحتملها وجد سِنة، فاضطجع فنام، فضَرب الله علىٰ أذُنِه سبع سنين نائماً. ثمَّ إنَّه هبّ فتمطّىٰ، فتحوّل لشقّة الآخر، فاضطَّجع، فضرب الله علىٰ أذُنِه سبع سنين أخرىٰ. ثمَّ إنَّه هبّ فاحتمل حزْمته[1]، ولا يحسب إلّا أنَّه نام ساعةً من نهار، فجاء إلىٰ القرية فباع حزمته، ثمَّ اشترىٰ طعاماً وشراباً كما كان يصنع ثمَّ ذهب إلىٰ الحفرة في موضعها التي

(١) حُزْمَتُه: (والحَزْمُ حزْمُكَ الحطب حُزْمةً، وحَزَمَ الشيء يَحْزِمُه حَزْماً شدَّه، والحُزْمَةُ ما حُزِمَ والمِحْزَمُ والمِحْزَمَةُ والحِزامُ والحِزامَةُ اسم ما حُزِمَ به، والجمع: حُزُمٌ، واحْتَزَمَ الرجلُ وتَحَزَّمَ بمعنىٰ: وذلك إذا شَدَّ وسطُه بحبلٍ). «لسان العرب» لابن منظور مادة (حزم) (١٢/١٣١).

كانت فيه فالتمسه فلمْ يجِده، وقد كان بدا لقومه فيه بداء، فاستخرجوه وآمنوا به وصدّقوه، قال: فكان النبي ـ عليه السلام ـ يسألهم عن ذلك الأسود ما فعل؟ فيقولون: ما ندْري، حتىٰ قبض الله النبيّ، فأهبّ الله الأسود من نومته بعد ذلك، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «إِنَّ ذَلكَ الأَسْودَ لأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ»[1]).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هكذا رواه ابن جرير عن ابن حميد عن سلمة، عن محمّد ابن إسحاق، عن محمد بن كعب مرسلاً، وفيه غرابةٌ ونكارةٌ، ولعلَّ فيه إدراجاً، والله أعلم. وأمّا ابن جرير فقال: لا يجوز أنْ يُحمل هؤلاء علىٰ أنَّهم أصْحاب الرَّس الذين ذكروا في القرآن؛ لأنَّ الله أخبر عنهم أنَّه أهلكهم، وهؤلاء قد بدا لهم فآمنوا بنبيِّهم، اللهم إلّا أنْ يكون حدث لهم أحداث، آمنوا بالنّبي بعد هلاك آبائهم، والله أعلم[2])[3].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ تقدَّم قول ابن جرير الطبري، بعد روايته للحديث، كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير.

❊ وقال ابن كثير: (فإنَّه حديثٌ مرسلٌ، ومثله فيه نظر، ولعلَّ بسط قصَّته من كلام محمد بن كعب القرظي، والله أعلم)[4].

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٢٤١٤٦) (١٧١/١٩). وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٥٧/٦)، ونسبه إلىٰ ابن إسحاق وابن جرير.

(٢) «جامع البيان في تأويل القرآن» لابن جرير الطبري (٢٧١/١٩).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، طبعة دار الفكر (٣٨٨/٣).

(٤) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، قصص الأنبياء، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز،=

* وقال الثَّعلبي في «تفسيره»: (قد ذُكِر في هذا الحديث أنَّهم آمنوا بنبيهم واستخرجوه من حفرته فلا ينبغي أنْ يكونوا المعنيّين بقوله: ﴿وَأَصۡحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾، لأنَّ الله ﷻ أخبر عن أصحاب الرسّ أنَّه دمّرهم تدميراً إلّا أنْ يكونوا دُمِّروا بأحداث أحدثوها بعد نبيِّهم الذي استخرجوه من الحفرة وآمنوا به فيكون ذلك وجهاً)[1].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ منكرٌ جداً، وذلك لما يلي:

* فيه محمَّد بن حميد بن حيّان الرازي: قال أحمد بن حنبل: (لا يزال بالرَّيِّ علم ما دام محمّد بن حميد حيّاً)[2].

وقال صالح بن أحمد بن حنبل بعد أنْ ذكر اجتماع أبي زرعة وابن وارة مع أبيه: فقال ابن وارة: يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم، قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: (إذا حدَّث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدَّث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره، أتىٰ بأشياء لا تُعرَف، لا يُدرىٰ ما هي، قال: فقال أبو زرعة وابن وارة: صحَّ عندنا أنَّه يكذب، قال: رأيت أبي بعد ذلك إذا ذُكر ابن حميد نفض يده)[3].

= دار الحديث، القاهرة ـ مصر. (٢٤٩).

(١) الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم، الكشف والبيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م. (١٣٥/٧).

(٢) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت٧٣٣).

(٣) «المجروحين» لابن حبان (٣٠٣/٢).

وقال البخاري: (فيه نظرٌ)[1]. وقال النِّسائي: (ليس بثقةٍ)[2].

وذكره ابن حبان في «الضعفاء والمجروحين»[3].

وقال الذهبي: (وثَّقه جماعةٌ، والأولىٰ ترْكه)[4].

وقال ابن حجر: (حافظٌ ضعيفٌ، وكان ابن معين حسنَ الرَّأي فيه)[5].

قلت: فالرّاجح من أمره أنَّه ضعيفٌ جداً، إنْ لم يكن متروكاً، كما أنَّه قد تفرَّد بهذا الحديث فلا يقبل تفرُّده، بل يعدُّ تفرُّده هذا منْكراً. ويجابُ عن توثيق ابن معين والإمام أحمد له بما يلي:

أولاً: تبيَّن من ترجمته أنَّ أهل بلدِه قد اتَّهموه وكذَّبوه، ومنْهم أبو حاتم الرّازي، وأبو زرعة الرّازي، وابن وارة، ومعلومٌ أنَّ أهل بلدِ الرَّجل أعلم به من غيرهم، وممّا يدلُّ علىٰ ذلك ما يلي:

- قال ابن عدي: (سمعت أبا حاتم الرّازي في منزله وعنْده ابن خراش وجماعةٌ من مشايخ أهل الرَّي وحُفّاظهم، فذكروا ابن حميْد، فأجمعوا علىٰ أنَّه ضعيفٌ في الحديث جداً، وأنَّه يُحدِّث بما لم يسمَعْه، وأنَّه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة، فيحدِّث بها عن الرّازيّين)[6].

- وقال أبو القاسم بن أخي أبي زرعة: (سألت أبا زرعة عن محمد

---

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٦٧).

(٢) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت٧٣٣).

(٣) «المجروحين» لابن حبان (ت١٠٠٥).

(٤) «الكاشف» للذهبي (ت٤٨١٠).

(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٥٨٣٩).

(٦) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٧٥٩).

ابن حميد، فأومأ بإصبعه إلىٰ فَمِه، فقلت له: كان يكذب؟ قال: نعم، فقلت له: كان قد شاخ، لعلَّه كان يعمل عليه ويدلِّس عليه، فقال: لا يا بني، كان يتعمَّد، وقال ابن وارة: (كذَّاب، وقال فضلك الرَّازي: عنْدي عن ابن حميد خمسون ألف حديث لا أحَدِّث عنه بحرفٍ)[1].

ثانياً: أنَّ من نظر في كلام المعدِّلين ـ ومنْهم علىٰ سبيل المثال الإمام أحمد ـ يجدْ كلامه ليس بصريحٍ في التَّعديل، بل يُشعِر أنَّ الإمام أحمد لمْ يعرِفه المَعرفة التّامة التي تأهِّله إلىٰ الحكم عليه، وممّا يدلُّ علىٰ ذلك ما ذكره أبو علي النّيسابوري: (قلت لابن خزيمة: لو حدَّث الأستاذ عن محمد ابن حميد؛ فإنَّ أحمد قد أحسن الثَّناء عليه فقال: إنَّه لم يعرفه، ولو عرَفَه كما عرَفْناه ما أثْنىٰ عليه أصْلاً)[2].

ثالثًا: ثم إنَّه قد تبين أن الإمام أحمد تراجع عن توثيقه[3].

رابعًا: أمّا توثيق ابن معين، فقد اشتهر ابن معين ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بتوثيق بعض من لا يعتدُّ بهم كابن حميد هذا، فقد ذكر ابن الجنيد أنَّه سأل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي، فقال ابن معين: (ما كان به بأس ـ فحَكىٰ له ابن الجنيد عنْه أحاديث تستنكر ـ فقال ابن معين: فإنْ كان هذا الشيخ روىٰ هذا فهو كذّاب، وإلّا فإنّي رأيت حديث الشيخ مستقيماً)[4].

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت٧٣٣).

(٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٨١).

(٣) انظر كلام الإمام أحمد (ص٢٢٢).

(٤) «سؤلات ابن الجنيد» لابن معين (ت٨٨٧).

وقال المعلِّمي: (وكان ابن معين إذا لقي في رحْلته شيخاً فسمع مجلساً، فرأىٰ تلك الأحاديث مستقيمة ثمَّ سُئِل عن الشَّيخ وثَّقه، وقد يتَّفق أنْ يكون الشَّيخ دجالاً، استقبل ابن معين بأحاديث صحيحةٍ، ويكون قد خلَّطه قبل ذلك أو يُخلِّط بعد ذلك)[1].

رابعاً: وممّا يدلُّ أنَّ توثيق ابن معين والإمام أحمد ـ رحمهما الله ـ لهذا الراوي غيرَ معتبر، ما ذكره المزّي عن أبي حاتم الرازي قال: (سألني يحيىٰ ابن معين عن ابن حميد من قبل أنْ يظهر منه ما ظهر، فقال: أيُّ شيء تنقمون منه؟ فقلت: يكون في كتابِهِ شيءٌ فنقول ليس هذا هكذا، إنَّما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيِّره علىٰ ما نقول، فقال: بئس هذه الخصلة، قَدِم علينا بغداد فأخذْنا منْه كتاب يعقوب القمّي ففرَّقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد بن حنبل، فسمعناه ولم نر إلّا خيراً)[2].

❊ وفيه سلمة بن الفضل الأبرش الرّازي: قال يحيىٰ بن معين: (ليس به بأس)[3]. وقال البخاري: (عنده مناكير، وفيه نظر)[4].

وقال أبو زرعة الرازي: (كان أهل الرَّي لا يرغبون فيه لمعانٍ فيه من سوء رأيه، وظلم فيه)[5]. وقال النِّسائي: (ضعيفٌ يرْوي عن ابن إسحاق المغازي)[6].

(١) «التنكيل» للمعلمي (١/١٦٢).
(٢) «تهذيب الكمال» للمزي (ت٥١٦٧).
(٣) «سؤالات ابن الجنيد» لابن معين (رقم٥٥٨).
(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٥٢).
(٥) «سؤالات البرذعي» لأبي زرعة (٢/٣٦٢).
(٦) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٢٤١).

وقال ابن عدي: (لم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحدَّ في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة)[1].

قلت: فهو ضعيفُ الحديث، أمّا توثيق ابن معين فيقدَّم عليه تجريح أبي زرعة الرّازي؛ لأنَّه من أهل بلده، ويشْهد له حكم البخاري عليه، فإنَّه من المعتدلين في التَّجريح.

* وفيه محمَّد بن إسحاق بن يسار: قال أبو زرعة: (ممَّن أكثر من التَّدليس خصوصاً عن الضُّعفاء)[2]. وقال السيوطي: (كثير التَّدليس)[3].

وقال العلائي: (ممَّن أكثر منه ـ يعني من التَّدليس ـ وخصوصاً عن الضعفاء)[4]. وقال ابن حجر: (صدوقٌ يدلَّس، ورُمِي بالتَّشيع والقدر)[5].

وقال أيضاً: (صدوقٌ، مشهورٌ بالتَّدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شرٍّ منهم، وصفه بذلك أحمد والدّارقطني وغيرهما، «المرتبة الرابعة»)[6].

قلت: فهو ثقةٌ مدلِّس، وقد روىٰ هذا الحديث بالعنْعنة.

* الإعلال بالإرسال: فإنَّ محمد بن كعب القرظي لم يدْرك النَّبي ـ ﷺ ـ ومعلوم أنَّ الحديث المرسل من أنواع الحديث الضعيف، ولا يقبل إلّا بشروطٍ

(١) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٧٩٠).

(٢) «المدلسين» لأبي زرعة العراقي (ت ٥١).

(٣) «أسماء المدلسين» للسيوطي (ت٤٥).

(٤) «جامع التحصيل» للعلائي (ت٤٢).

(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٥٧٢٥).

(٦) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت١٢٥).

حدَّدها العلماء لا تنطبق علىٰ هذا الحديث.

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

❊ نقد الحافظ ابن كثير للحديث وحكمه عليه بالغرابة والنَّكارة.

❊ أنّه مخالف لما ثبت في القرآن الكريم، فقد قال تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ ﴿١٢﴾ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ [ق: آية ١٢ ـ ١٤]. فهذا يدُلُّ علىٰ أنَّ أصحاب الرَّس قد أهلكهم الله تعالىٰ، وهؤلاء المذكورون في الحديث، قد آمنوا بعد ذلك.

❊ أنّه مخالفٌ للحديث الصَّحيح: «أنا أوَّل من يقْرع باب الجنَّة»(١).



الحديث رقم ٢٧

عند قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سبأ: آية ١٤].

قال ابن كثير: (وقد ورد في ذلك حديثٌ مرفوعٌ غريبٌ، وفي صحَّته نظر، قال ابن جرير: حدَّثنا أحمد بن منصور، حدَّثنا موسىٰ بن مسعود أبو حذيفة،

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كتاب التاريخ ـ باب الحوض والشفاعة ـ (ح٦٤٨١).

حدَّثنا إبراهيم بن طهمان، عن عطاء، عن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النَّبي ـ ﷺ ـ قال: «كان سليمان نبي الله ـ عليه السلام ـ إذا صلّىٰ رأىٰ شجرةً نابتةً بين يديه فيقول لها: ما اسمك؟ فتقول: كذا، فيقول: لأيِّ شيءٍ أنت؟ فإنْ كانت لغرسٍ غرست، وإنْ كانت لدواءٍ كتبت، فبينما هو يصلِّ ذات يوم، إذْ رأىٰ شجرةً بين يديه، فقال لها: ما اسمك؟ قالت: الخرّوب[1]، قال: لأيِّ شيءٍ أنت؟ قالت: لخراب هذا البيت، فقال سليمان: اللهم عمِّ علىٰ الجنِّ موتي، حتىٰ يعلم الإنس أنَّ الجن لا يعلمون الغيب، فنحتها عصاً فتوَكَّأ عليها حولاً ميتاً، والجنِّ تعمل، فأكلتها الأرضة فسقط، فتبيَّنت الإنْس أنَّ الجنَّ لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولاً في العذاب المهين»[2].

(١) الخَرّوب: (شجرٌ مثمرٌ من الفصيلة القرنيَّة، ثمارُه قرونٌ تؤكل وتعلفها الماشية). «المعجم الوسيط» باب الخاء (٢٢٣/١).

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (ح٥٠٦٠). وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣٧٢/٢٠) (ح٢٦٤٥٢). والطبراني في «الكبير» (ح١٢٢٨١). وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (ح٥٨٩٠). وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩٥: ٢٢). (ح٢٣٥٣). **جميعهم:** (البزار، وابن جرير، والطبراني، وأبو نعيم، وابن عساكر) من طريق **أبي حُذيفة موسىٰ ابن مسعود**. وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (١٩٣: ٤). من طريق **عبد الله بن وهب ابن مسلم**. وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ح٢٩٥: ٢٢). من طريق **أبي حفص عمر بن محمد بن الحسن. جميعهم:** (موسىٰ بن مسعود، وعبد الله بن وهب، وعمر ابن محمد)، عن **إبراهيم بن طهمان**، عن **عطاء بن السائب**، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ **مرفوعاً**. وأخرجه البزار في «مسنده» (ح٥٠٦٠). من طريق **سفيان بن عيينة**. وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (٢ :٤٢٢) من طريق **جرير بن عبد الحميد**.
كلاهما (ابن عيينة، وجرير بن عبد الحميد) عن **عطاء بن السائب**. وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (٢٢٠/٤) من طريق **سلمة بن كهيل**. **كلاهما** (عطاء بن السائب، وسلمة ابن كهيل) عن **سعيد بن جبير**، عن ابن عباس، **موقوفاً**.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهكذا رواه ابن أبي حاتم، من حديث إبراهيم بن طهمان به، وفي رفعه غرابة ونكارة، والأقرب أنْ يكون موقوفاً، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني له غرابات، وفي بعض حديثه نكارة)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال البزّار: (وهذا الحديث قد رواه جماعة عن عطاء، عن سعيد ابن جبير، ولا نعْلم أحداً أسندَه إلّا إبراهيم بن طهمان)[2].

* وقال الحاكم: (صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه، وهو غريبٌ بمرَّة من حديث عبيد الله بن وهب، عن إبراهيم بن طهمان، فإنّي لا أجد عنه غير رواية هذا الحديث الواحد، وقد رواه سلمة بن كهيْل، عن سعيدٍ بن جبيْر، فأوقفه على ابن عباس. ـ قال الذهبي: صحيحٌ غريبٌ بمرَّة ـ)[3].

* وقال أبو نعيم الاصبهاني: (غريبٌ من حديث سعيد، تفرَّد به عطاء)[4].

* وقال الألباني: (ضعيفٌ مرْفوعاً، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي[5]. قلت ـ القائل الألباني ـ: وفيه نظر من وجهيْن:

---

(1) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦ / ٥٢٤).

(2) «مسند البزار» (ح٥٠٦٠).

(3) «المستدرك» للحاكم بتلخيص الذهبي (١٩٣: ٤).

(4) «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني (ح٥٨٩٠).

(5) دعوىٰ موافقة الذهبي للحاكم لا تصح، وهي مسألة مبسوطة في كلام العلماء، حيث أنَّ كتاب الذهبي تلخيص لأقوال الحاكم وليس موافقة له في حكمه.

الأول: أنَّ عطاء بن السائب كان قد اختلط، وليس ابن طهمان ممَّن روىٰ عنْه قبل الاختلاط، وقد خالفه جرير، فقال: عن عطاء بن السائب، به موقوفاً علىٰ ابن عباس. أخرجه الحاكم، وصحَّحه أيضاً ووافقه الذَّهبي.

الثاني: أنَّ عطاء قدْ خولِفَ في رفعه، فقد رواه سلمة بن كهيْل عن سعيد ابن جبير، به موقوفاً علىٰ ابن عباس أيضاً أخرجه الحاكم، وابن عساكر، من طريق الأحوص بن جواب الضّبّي: حدَّثنا عبد الجبار ابن عباس الهمداني، عن سلمة بن كهيْل به.

قلت ـ القائل الألباني ـ: وهذا سندٌ صحيحٌ لا علَّة فيه، وهو يشْهد أنَّ أصل الحديث موقوفٌ كما رواه جرير عن عطاء، وهو الصَّواب، وهو الذي رجَّحه الحافظ ابن كثير مع أنَّه لم يقفْ علىٰ رواية جرير هذه الموقوفة، ولا علىٰ رواية سلمة بن كهيْل المؤيِّدة لها، فكيف به لو وقف عليهما؟)[1].

تعليق الباحث:

ورد الحديث من جميع طرقه في السند «عطاء بن السائب»، وجاء في «تفسير ابن كثير»: (عن عطاء، عن السائب)، فلعلَّه وقع تصحيف من راوي الحديث، والصَّحيح أنَّه عن عطاء بن السائب كما ثبت من تخريج الحديث في جميع المصنفات أو لعلّه تصحيف نسْخ لتفسير ابن كثير حيث لم يقع في السند (عطاء، عن السائب) إلا في تفسيره؛ ولعلَّ ذلك سبب وهم الحافظ ابن كثير[2]

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح١٠٣٣).

(٢) علق الشيخ هادي المري فقال: هو في تفسير الطبري (عطاء بن السائب)، والأقرب أنه وقعت عند الحافظ ابن كثير نسخة من «تفسير الطبري» فيها هذا التصحيف (عطاء، عن السائب).

- رحمه الله - في تعليقه على الحديث حيث قال: «عطاء بن أبي مسلم الخرساني».

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنّه معلولٌ من عدَّة أوجه:

* ففيه عطاء بن السائب: قال أحمد: (كان يرْفع عن سعيد بن جبير أحاديث لم يكن يرفعها)[1]. وذكره العقيلي في «الضعفاء»[2].

وقال ابن الصلاح: (اختلطَ في آخرِ عمره، فاحتجَّ أهلُ العلم برواية الأكابر عنه مثل: سفيان الثوري وشعبة؛ لأنَّ سماعهم منه كان في الصِّحَّة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخر)[3]. وقال الذهبي: (حسنُ الحديث، ساء حفظه)[4].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ اختلط)[5].

قلت: يُفْهم من قول ابن الصلاح أنَّ غيرهما ـ سفيان الثوري وشعبة ـ ممّن سمع منه بعد الاختلاط، كما أنَّ العلماء قد حدَّدوا الذين سمعوا من عطاء قبل اختلاطه، وليس فيهم إبراهيم بن طهمان[6]. ولذلك أعلَّ الشيخ الألْباني هذا الحديث به.

---

(١) «الجرح والتعديل» لأحمد (ت١٨٤٨).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٤٣٨).

(٣) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (١/٢٤٨).

(٤) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٤١٢١).

(٥) «التقريب» لابن حجر (ت ٤٥٩٢).

(٦) «الكواكب النيرات» لابن كيال (١/٣٢٣).

❋ الاعلال بالمخالفة: فقد رُوِيَ هذا الحديث عن عطاء بن السائب من ثلاث طرق:

أ ـ إبراهيم بن طهمان، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً، كما جاء في «المستدرك» للحاكم وغيره.

ب ـ سفيان الثوري، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً، كما جاء في «مسند» البزّار.

ت ـ جرير بن عبد الحميد، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً، كما جاء في «المستدرك» للحاكم.

قلت: ابراهيم بن طهمان ممن روىٰ عن عطاء بعد الاختلاط، خالف في هذا الحديث سفيان الثّوري: وهو أوثق وممَّن روىٰ عن عطاء قبل الاختلاط، وتابعه جرير بن عبد الحميد[1] علىٰ ذلك: وهو ثقة، فدلَّ علىٰ أنَّ الموقوف أصحُّ.

كذلك خالف سلمة بن كهيل ـ وهو ثقةٌ[2] ـ رواية عطاء بن السّائب، فرواه عن سعيد بن جبير موقوفاً علىٰ ابن عباس[3]. وقد تبيَّن من ترْجمة عطاء أنَّه مختلطٌ يهِمُ أحياناً في روايته عن سعيد بن جبير خاصّة، فهذا أيضاً يزيد من نكارة الرِّواية المرفوعة. وثبت أنَّ عطاء يرْفع الأحاديث الموقوفة التي يرويها عن سعيد بن جبير، ورجّحَ ابن كثير والألباني وقفه علىٰ ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

(١) قال ابن حجر: (ثقة، صحيح الكتاب) «تقريب التهذيب» (ت٩١٦).

(٢) قال ابن حجر: (ثقةٌ). «التقريب» (ت٢٥٠٨).

(٣) «المستدرك» للحاكم (رقم ٧٤٢٩).

وأمَّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

* حكم الحافظ ابن كثير عليه بالنَّكارة.

* أنَّه لا يُشْبه كلام النَّبوة، وكأنَّه من الأحاديث الإسرائيلية.

الحديث رقم ٢٨

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: آية ١٠٧].

قال ابن كثير: (وقال ابن أبي حاتم: حدَّثني أبي، حدَّثنا محمد ابن الوزير الدمشقي، حدَّثنا الوليد بن مسلم، حدَّثنا عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «إنَّ الله خيَّرني بين أنْ يغفر لنصف أمتي، وبين أنْ أختبئ شفاعتي، فاختبأت شفاعتي، ورجوت أنْ تكون الأعمَّ[1] لأمتي، ولولا الذي سبقني إليه العبد الصالح لتعجلت فيها دعوتي، إنَّ الله لمّا فرَّج عن إسحاق كرْب الذَّبح، قيل له: يا إسحاق، سلْ تُعْطه. فقال: أما والذي نفسي بيده لأتعجلَّنها قبل نزغات الشيطان، اللهم من مات لا يشرك بك شيئاً، فاغفر له وأدخله الجنَّة»[2]).

---

(١) في «تفسير ابن كثير»: (أن تكفر الجم) وهو تصحيف، والصحيح ما أثبته.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (ح ٢١٤٨). وذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ت ١١٦٩).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هذا حديثٌ غريبٌ منكرٌ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيفُ الحديث، وأخشىٰ أنْ يكون في الحديث زيادةٌ مدرجةٌ، وهي قوله: «إنَّ الله تعالىٰ لمّا فرَّج عن إسحاق» إلىٰ آخره، والله أعلم، فهذا إنْ كان محفوظاً، فالأشبهُ أنَّ السِّياق إنَّما هو عن «إسماعيل»، وإنَّما حرَّفوه بإسحاق؛ حسداً منهم كما تقدَّم، وإلّا فالمناسك والذّبائح إنَّما محلُّها بمنىٰ من أرض مكَّة، حيث كان إسماعيل لا إسحاق ـ عليهما السلام ـ فإنّه إنّما كان ببلاد كنعان[1] من أرض الشام)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال أبو حاتم: (هذا حديثٌ منْكرٌ)[3].

* ذكره ابن عدي في ترجمة (عبد الرحمن بن زيد بن أسلم)[4]، مستدلاً به علىٰ ضعفه.

---

(١) أرض كنْعان: (الكنعانيّون: قومٌ من العرب نزَحوا إلىٰ فلسطين من شبه الجزيرة العربية إثر الجفاف الذي حلَّ بها، وذلك في حوالي ٢٥٠٠ ق. م. وهم أقدم الشعوب السّامية التي سكنت فلسطين. ومنهم أخذت فلسطين اسمها، فصارت تعرف باسم «أرض كنعان»). «الموسوعة العربية العالمية» (٣).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢٩/٧).

(٣) «العلل» لابن أبي حاتم (ح٢١٤٨).

(٤) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١١٦٩).

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه ضعيفٌ جدّاً، وذلك لما يلي:

* آفته عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلم: ضعَّفه أحمد[١].

وقال النَّسائي: (ضعيفٌ جداً)[٢].

وقال ابن عدي بعد أنْ ذكر له أحاديث ضعَّفه بها: (له أحاديث حسان، وقد روىٰ عنه كما ذكرت يونس بن عبيد، وسفيان بن عيينة حديثيْن، وروىٰ معتمر عن آخر عنه، وهو ممَّن احتمله الناس، وصدَّقه بعضهم، وهو ممَّن يكتب حديثه)[٣].

وقال ابن حبان: (كان ممّن يقلب الأخبار، وهو لا يعلم حتىٰ كثُر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف فاستحقَّ التَّرك)[٤].

وقال الذهبي: (ضعَّفه أحمد والدارقطني)[٥].

قلت: فهو ضعيف الحديث، وقد تفرَّد بهذا الحديث؛ فتفرُّده هذا يعدُّ غريباً منكراً؛ فلذلك أعلّه أبو حاتم بقوله: (غريبٌ منْكرٌ) كما تقدَّم في تعليقه علىٰ الحديث.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت١٧٩٥).

(٢) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٣٦٠).

(٣) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١١٦٩).

(٤) «الضعفاء والمجروحين» لابن حبان (ت٦٠٢).

(٥) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٣٥٦٨).

❊ وفيه الوليد بن مسلم الدمشقي: قال أبو زرعة العراقي: (ويعاني تدليس التَّسوية)[1]. وقال السّيوطي: (يكثر من التَّدليس)[2].

وقال ابن حجر: (ثقة، لكنَّه كثير التَّدليس والتَّسوية)[3].

قلت: وقد صرَّح هنا بالتَّحديث؛ لكنَّه قد عنْعنَ الحديث في شيخِ شيْخه، وهذا لا يقْبل منْه، لأنَّ مُدلِّس تدليس التسوية لابد للراوي أنْ يصرِّح بالسَّماع عن شيخِه وشيخِ شيخِه أيضاً.

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

❊ أنَّ الرّاجح من كلام العلماء، أنَّ الذبيح هو «إسماعيل عليه السلام»[4]، وهذا مِمّا استدلَّ به الحافظ ابن كثير علىٰ نكارة هذا الحديث.

❊ حكم الحافظ ابن كثير وأبو حاتم ـ رحمهما الله ـ على الحديث بالنَّكارة.

❊ أنَّ في الحديث زيادة مدرجة كما ذكر الحافظ ابن كثير؛ فإنَّ قوله: «إنَّ الله لمّا فرَّج عن إسحاق» ليس له علاقة بما قبله من الكلام؛ فلعلَّه إدراج من راوي الحديث.

---

(١) «المدلسين» لأبي زرعة العراقي (ت٦٩).

(٢) «أسماء المدلسين» للسيوطي (ت٦٣).

(٣) «التقريب» لابن حجر (ت٧٤٥٦).

(٤) انظر (ص١٢٨).



الحديث رقم ٢٩

عند قوله تعالىٰ: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الزمر: آية ٦٣].

قال ابن كثير: (وقد روىٰ ابن أبي حاتم ها هنا حديثاً غريباً عجيباً جداً ـ وفي صحَّته نظر ـ ولكن نذكره كما ذكره، فإنَّه قال: حدَّثنا يزيد بن سنان البصري بمصر، حدَّثنا يحيىٰ بن حماد، حدَّثنا الأغلب بن تميم، عن مخلد ابن هذيل العبدي، عن عبد الرحمن المدني، عن عبد الله بن عمر، عن عثمان ابن عفان ـ رضي الله عنه ـ أنَّه سأل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن تفسير: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، فقال: «ما سألني عنْها أحدٌ قبلك يا عثمان»، فقال: «تفسيرها: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله وبحمده، أستغفر الله، ولا قوة إلّا بالله، الأوَّل والآخر، والظّاهر والباطن، بيده الخير، يحيي ويميت وهو علىٰ كل شيء قدير، من قالها يا عثمان إذا أصبح عشر مرات أعطي خصالاً ستاً، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، أمّا أولهن: فيحرس من إبليس وجنوده، وأمّا الثانية: فيعطىٰ قنطاراً من الأجر، وأمّا الثّالثة: فترفع له درجة في الجنة، وأمّا الرّابعة: فيتزوَّج من الحور العين، وأمّا الخامسة: فيحضره إثنا عشر ملكاً، وأمّا السادسة: فيعطىٰ من الأجر كمن قرأ القرآن، والتوراة، والزَّبور، وله مع هذا يا عثمان من الأجر كمن حجَّ وتُقبِّلت حُجَّته، واعتمر فتُقبِّلت عمْرَتِه، فإنْ مات من يومه طبع بطابع الشهداء»[١].

---

(١) أخرجه **ابن أبي حاتم** في «تفسيره» (ح١٦٨٩٣). **والعقيلي** في «الضعفاء» (ت١٤٠). **والبيهقي** في «الأسماء والصفات» (ح١٩). **وابن الجوزي** في «الموضوعات الكبرىٰ» (٤٥/١). **جميعهم** (ابن أبي حاتم، والعقيلي، والبيهقي، وابن الجوزي) من طريق **الأغلب بن تميم**، به.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (ورواه أبو يعلىٰ الموصلي من حديث يحيىٰ بن حمّاد[1]، به مثله، وهو غريبٌ، وفيه نكارةٌ شديدةٌ، والله أعلم)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال النباتي[3]: (لا يعرف هذا من وجهٍ يصحُّ، وما أشبهه بالوضع)[4].

❊ وقال العقيلي: (في إسناده نظر)[5].

❊ وذكره العقيلي أيضاً في ترْجمة أغلب بن تميم، ونقل عن يحيىٰ ابن معين قوله: (لا يُتابعُ الأغلب عليه إلّا من هو دونه)[6].

❊ وقال ابن الجوزي: (هذا حديثٌ لا يصحُّ ـ إلىٰ أنْ قال ــ: وهذا الحديث من الموضوعات النّادرة التي لا تليق بمنصب رسول الله ـ ﷺ ـ؛ لأنَّه

---

(١) ذكر هذه الطريق الحافظ ابن كثير: ونسبها إلىٰ أبي يعلىٰ، وهي في «مسنده الكبير»، انظر: الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان، المقصد العلي في زوائد أبي يعلىٰ الموصلي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١١١/٧)

(٣) **النباتي:** هو أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي، النباتي العشاب، صحاب كتاب «الحافل تكملة الكامل لابن عدي» (ت ٦٣٧ هـ) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٧/٤٣). **قلت:** وجاء في مطبوعات «لسان الميزان» تصحيف اسم «النباتي» إلىٰ اسم «النسائي». وأثبت عبد الفتاح أبو غدة لفظ «النباتي» في تحقيقه لـ«لسان الميزان» (٨/١٨).

(٤) «لسان الميزان» لابن حجر (ت٨٣٩٥).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٨٢٥).

(٦) المصدر السابق (ت١٤٠).

منزَّه عن الكلام الركيك، والمعنىٰ البعيد)[1].

* وقال الذهبي: (هذا موضوعٌ فيما أرىٰ)[2].

* وقال السيوطي: (موضوعٌ)[3].

* وقال الألباني: (موضوعٌ)[4].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه لا يصحُّ، وذلك لما يلي:

* آفة الحديث أغلب بن تميم: قال ابن شاهين: (ليس بشيء)[5].

وقال يحيىٰ بن معين: (ليس بشيء)[6]. وقال البخاري: (منْكرُ الحديث)[7].

وقال ابن حبان: (منْكرُ الحديث، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم حتىٰ خرج عن الاحتجاج به لكثرة خطئه)[8].

قلت: فهو منْكر الحديث جدّاً، وقد تفرّد برواية هذا الحديث فتفرُّده هذا

(١) «الموضوعات الكبرىٰ» لابن الجوزي (١/٤٥).

(٢) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٨٣٩٥).

(٣) «اللآلئ المصنوعة» للسيوطي (١/٨٠).

(٤) «ضعيف الترغيب والترهيب» للألباني (١/١٠١).

(٥) ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م. (ت٦٢).

(٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٣٢٣).

(٧) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٧٢٠).

(٨) «المجروحين» لابن حبان (ت١١٠).

يعدُّ غرابة، وحديثه منكرٌ.

❊ وفيه مخلد بن هذيل العبدي: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[١]. وقال العقيلي: (مخلد أبو الهذيل، عن عبد الرحمن المديني، في إسنادِه نظر)[٢]. وذكر الذهبي حديثه هذا وحكم عليه بالوضع كما تقدم[٣].

❊ وفيه عبد الرحمن المدني: قال البخاري: (لا أعرف له سماعاً من أبي هريرة)[٤]. وقال أبو حاتم: (مجهولُ الحال)[٥].

وذكر له الطّبراني[٦] شاهداً من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ إلّا أنّه شاهدٌ ضعيفٌ جدّاً، وذلك لأجل:

❊ عبد الله بن واقد الحراني: قال يحيىٰ بن معين: (ليس بشيء)[٧].

وقال أحمد: (أظنُّه كان يدلِّس)[٨].

وقال في موضعٍ آخر: (ما كان به بأس، رجلٌ صالحٌ، يشبه أهل النُّسك

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت ١٦٠٥).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٨٢٥).

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٨٣٩٥).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١١٧٣).

(٥) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٤٤٨).

(٦) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (ح ١٥٩٨). قال حدَّثنا محمد بن علي بن الأحمر، حدَّثنا محمد ابن يحيىٰ الأزدي، عن عبد الله بن واقد، عن حفص بن عبد الله الأفريقي، عن حكيم بن نافع، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: سئل عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ فذكر نحوه مرفوعاً.

(٧) «الضعفاء» للعقيلي (ت٨٩٨).

(٨) «المدلسين» لأبي زرعة العراقي (ت٣٦).

والخير ، إلّا أنَّه كان ربّما أخطأ ، قيل له: إنَّ قوماً يتكلمون فيه ؟ قال: لم يكن به بأس ، قلت: إنَّهم يقولون: إنَّه لم يكن يفصل بين سفيان ، ويحيىٰ بن أبي أنيسة ؟ فقال: باطلٌ ، كان ذكياً)[1].

وقال البخاري: (تركوه ، عن أبيه ، منكرُ الحديث)[2].

وقال النِّسائي: (متروكُ الحديث)[3].

وقال ابن عدي: (ليس هو ممّن يتعمّد الكذب ، إلَّا أنَّه يحمل على حفظه فيخطئ وله أحاديث كثيرة غير ما ذكرت ، وغرائب غير ما ذكرت ، عن الثوري ، وابن جريج ، وسائر شيوخه ، وهو عندي كما قال فيه أحمد بن حنبل)[4].

قلت: فهو ضعيفٌ جدّاً إنْ لم يكنْ متروكاً ، ومدلِّسٌ ، وقد رویٰ الحديث بالعنْعنة ، فروايته هذه ضعيفةٌ جدّاً.

* وفيه حفص بن عبد الله الأفريقي: لم أجدْ له ترجمةً على حسب اطّلاعي.

وأمّا بالنسبة للمتن ، فإنّه موضوعٌ ، وذلك لما يلي:

* حكم الحافظ ابن كثير عليه بالنّكارة ، وحكم العلماء عليه بالوضع.

* فيه مبالغة في الثّواب ليست علىٰ قدر العمل.

* وفيه ركاكة ألفاظ لا تليق بالنَّبي ـ ﷺ ـ كما ذكر ذلك ابن الجوزي.

(١) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت٢١٦).

(٢) «الضعفاء الصغير» للبخاري (ت٢٠٢).

(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٣٣٧).

(٤) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٠٠٥).

الحديث رقم ٣٠

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورىٰ: آية ٤١].

قال ابن كثير: (قال ابن جرير: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن بزيع، حدَّثنا معاذ بن معاذ، حدَّثنا ابن عون، قال: كنت أسأل عن الانتصار: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾، فحدَّثني علي بن زيد بن جدعان، عن أمِّ محمد ـ امرأة أبيه ـ قال ابن عون: زعموا أنَّها كانت تدخل علىٰ أمِّ المؤمنين عائشة، قالت: قالت أمِّ المؤمنين: دخل علينا رسول الله ـ ﷺ ـ وعندنا زينب بنت جحش، فجعل يصنع بيده شيئاً فلم يفطن لها، فقلت بيده حتىٰ فطنته لها، فأمسك. وأقبلت زينب تقحَّم[1] لعائشة، فنهاها، فأبت أنْ تنتهي. فقالت لعائشة: «فسبيها فغلبتها، وانطلقت زينب فأتت علياً فقالت: إنَّ عائشة تقع بكم، وتفعل بكم. فجاءت فاطمة فقال لها: «إنَّها حِبّة[2] أبيك وربُّ الكعبة». فانصرفت، وقالت لعلي: إنّي قلت له: كذا وكذا، فقال لي كذا وكذا. قال: وجاء عليٌّ إلىٰ النبي ـ ﷺ ـ فكلَّمه في ذلك»[3]).

(١) تقحَّم لعائشة: (أي تَتَعرّض لشَتْمها وتدخل عليها فيه كأنها أقْبَلَت تَشْتِمُها من غير رَوِيَّة ولا تَثَبُّت). «لسان العرب» لابن منظور (١٢/٤٦٢).

(٢) حِبَّة: (الحِبُّ والحِبَّةُ: بمَنْزِلَةِ الحَبِيْبِ والحَبِيْبَةِ وبِمنزلةِ الحُبِّ والحُبَّةِ). «المعجم الوسيط» باب الحاء والباء (٢/٣٢١).

(٣) أخرجه **أحمد** في «مسنده» (ح٢٤٤٢٥). وأبو **داود** في «سننه» ـ كتاب الأدب ـ باب في الانتصار ـ (ح٤٢٥٤). وابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٢٨٣٦٢). **ثلاثتهم** (أحمد، وأبو داود، وابن جرير) من طريق **عبد الله بن عون بن أرطبان**، عن **علي بن زيد بن جدعان** به. =

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هكذا ورد هذا السيّاق، وعلي بن جدعان يأتي في رواياته بالمنْكرات غالباً، وهذا فيه نكارة، والحديث الصَّحيح خلاف هذا السياق، كما رواه النسائي وابن ماجه[1]، من حديث خالد بن سلمة الفأفاء، عن عبد الله البهي، عن عروة، قال: قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ ما علمت حتىٰ دخلت علي زينب بغير إذن، وهي غضبىٰ، ثمَّ قالت لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: حسبك إذا قلبت لك ابنة أبي بكر ذُرَيْعَتَيْها[2]، ثمَّ أقبلت عليَّ فأعرضت عنها، حتىٰ قال النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «دونك فانتصري». فأقبلت عليها حتىٰ رأيتها وقد يبس ريقها في فمها، ما تردُّ عليَّ شيئاً. فرأيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يتهلَّل وجهه». وهذا لفظ النسائي)[3].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه منكرٌ ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

* فيه علي بن زيد بن جدعان: سبقت ترجمته[4]. وقد ثبت

= وفي رواية أبي داود اختلافٌ، فمرةً قال: «عن عائشة كانت عندنا أم سلمة... وسبَّت عائشة». وفي رواية قال: قالت عائشة: «كانت عندنا زينب بنت جحش فذكر نحوه».

(١) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» ـ كتاب عشرة النساء ـ باب الانتصار ـ (ح٨٥٩٣). وابن ماجة في «سننه» ـ كتاب النكاح ـ باب حسن معاشرة النساء ـ (ح١٩٧١).

(٢) ذُرَيْعَتَيْها: (الذُّرَيِّعَةُ تصغيرُ الذِّرَاع ولُحُوق الهاء فيها لكونها مؤنثة ثم ثَنَّتْهَا مصَغَّرة وأَرَادت به ساعدَيها). «لسان العرب» مادة (ذرع) (٨/٩٣).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/ ٢١٢).

(٤) انظر (ص١٢٧).

من ترجمته أنّه ضعيفٌ وكان رفّاعاً ـ أي يرفع الأحاديث الموقوفة ـ كما أنَّه قد تفرَّد برواية هذا الحديث وهو ممّن لا يقبل تفرُّده، بل يعدُّ تفرُّده هذا منكراً.

❊ وفيه أم محمد أمية بنت عبد الله: لم أجد لها ترجمة على حسب اطلاعي.

❊ الاعلال بالاضطراب: فإنَّ الحديث فيه اختلافٌ، هل هي زينب أو أمُّ سلمة؟ كما جاء في رواية أبي داود[1].

قلت: فهذا الاضطراب من ابن جدعان يزيد من ضعفه وضعف روايته.

۞ وأمّا بالنّسبة للمتن، ففيه من النّكارة ما يلي:

❊ حكم الحافظ ابن كثير عليه بالنَّكارة.

❊ كما أنَّ الرِّواية الصحيحة جاءت خلاف هذا الحديث، كما ذكر الحافظ ابن كثير، ولم يأتِ فيها ذكرٌ لعليٍّ ولا فاطمة ـ رضي الله عنهما ـ.



(١) أخرجه أبو داود في «سننه» ـ كتاب الأدب ـ باب في الانتصار ـ (ح٤٢٥٤).

الحديث رقم ٣١

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجاثية: من آية ١٣].

قال ابن كثير: (وقال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبي، حدَّثنا محمد بن خَلَف العسقلاني، حدَّثنا الفِرْياني، عن سفيان، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن أبي أراكة، قال: سأل رجل عبد الله بن عمرو، قال: ممَّ خلق الخلق؟ قال: من النّور والنّار، والظُّلمة والثّرىٰ. قال: وائتِ ابن عباس فاسأله. فأتاه، فقال له مثل ذلك، فقال: ارجع إليه فسلْه: ممَّ خلق ذلك كلُّه؟ فرجع إليه فسأله، فتلا: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾»)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هذا أثرٌ غريبٌ، وفيه نكارةٌ)[2].

تعليق الباحث:

۞ **قلت:** أمّا بالنِّسبة للإسناد، ففيه ما يلي:

* محمد بن يوسف الفريابي: قال أبو زرعة وأبو حاتم: (صدوقٌ ثقةٌ)[3].

وقال الدارقطني: (أصحاب الثّوري الحفّاظ منْهم الفريابي)[4].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢١٨/١٢).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، طبعة دار الفكر (١٨١/٤).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٥٣٣).

(٤) الدارقطني، الإلزامات والتتبع، تحقيق: مقبل بن هادي، دار الكتب العلمية، الطبعة العلمية. (٣١٣/١).

وقال العجلي: (الفريابي ثقةٌ، وقال بعض البغداديين: أخطأ الفريابي في خمسين ومائة حديثٍ من حديث سفيان)[1].

وقال ابن عدي: (له عن الثّوري إفراداتٌ، وله حديثٌ كبيرٌ عن الثّوري، ويقدّم علىٰ جماعةٍ في الثّوري)[2].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ)[3].

قلت: فهو صدوق، إلا أنّه تفرد بهذا الحديث عن سفيان، وهو وإنْ كان من أوثق الناس في الثوري، فإنَّ العلماء قد ذكروا له بعض الأوهام في روايته عنه، ولذلك حكم الحافظ ابن كثير علىٰ هذا الحديث بالغرابة.

وكذلك حكم ابن معين، حيث قال: (لم يروِ الفريابي حديثاً أغرب منه، وقال: هذا من أغرب ما رواه)[4].

* وفيه سليمان بن مهران الأعمش: قال الذهبي: (وهو يدلس، وربما دلَّس عن ضعيف، ولا يدرىٰ به، فمتىٰ قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتىٰ قال: «عن» تطرق إلىٰ احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإنَّ روايته عن هذا الصنف محمولة علىٰ الاتصال)[5].

وقال الحافظ ابن حجر: (ثقةٌ حافظٌ عارفٌ بالقراءات، ورعٌ، لكنَّه

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/٧٢٢).
(٢) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٧٠٤).
(٣) «التقريب» لابن حجر (ت٢٤٢).
(٤) «الكنىٰ والأسماء» للدولابي (ح٤٧٩).
(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٣٥١٧).

يدلِّس)[١]. وقال أيضاً: (كان يدلِّس، «المرتبة الثانية»)[٢].

قلت: إلّا أنَّ العلماء قد اختلفوا في قبول عنْعنته وردِّها؛ فسأذكر هنا كلام الشيخ خالد الدريس[٣] في حكم عنْعنة الأعمش، للتَّوصُّل بعد ذلك إلىٰ حُكمِ عنعنة الأعمش في هذا الحديث وفيما سيأتي من أحاديث أخرىٰ في هذه الدراسة.

قال الشيخ خالد الدريِّس ـ حفظه الله ـ: (فعنْعنة الأعمش إذا لمْ نجد التَّصريح بسماعه من طريق يُطمأنُّ إليه؛ فإنَّها تنقسم إلىٰ قسمين، هما:

القسم الأول: حالات تكون فيها عنعنتُه محمولةٌ علىٰ الاتصال، وهي:

* إذا كانت مخرَّجة في الصِّحاح، في الأُصول لا في الشَّواهد والمتابعات، وعلىٰ رأسها «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، ويلحق بهم «صحيح ابن حبان»، الذي نصَّ في مقدمة «صحيحه» علىٰ أنَّه لنْ يخرِّج حديثاً لمدلِّس ما لم يثبُت عنده من وجهٍ آخر سماعاً، فقال: (فإذا صحَّ عندي خبرٌ من رواية مدلِّس أنَّه بَيَّن السَّماع فيه لا أبالي أن أذكُرَه من غير بيان السَّماع في خبره بعد صحَّته عندي من طريقٍ آخر)[٤]، وهذا صنيع ابن خزيمة أيضاً في «صحيحه»، وعلىٰ ذلك دلائل عدَّة، وهذه قاعدةٌ أغلبيَّة؛ وإلّا فقد اعترض بعض الحُفّاظ علىٰ روايات الأعمش في «الصحيحين»، وطعنوا فيها بالتَّدليس[٥]، وهي قليلة جداً.

---

(١) «التقريب» لابن حجر (ت٢٦١٥).

(٢) «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» لابن حجر (ت٥٥).

(٣) نقلاً من موقع الألوكة، موضوع «حكم عنعنة الأعمش» للشيخ خالد الدريس.
www.hadiith.net/montada/showthred/php?t=78

(٤) «صحيح ابن حبان» (١/١٦٢).

(٥) قلت: وإن طعنوا فيها فالغالب أنَّ الشيخين لهم منهج واضح في التخريج عن المدلسين،=

* رواية شعبة عنْه، فقد كان لا يحمل عنه إلّا ما صرَّح بسماعِه، وهو القائل: (كفيتُكم تدليس ثلاثة، وذكر الأعمش)[1].

١ ـ رواية حفص بن غياث عنه، كما نصَّ علىٰ ذلك ابن حجر في «هدي الساري»[2].

* إذا روىٰ الأعمش عن شيوخه الذين أكثر عنهم، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ـ وذكر كلام الذهبي السابق[3] ثم قال الشيخ الدَّريّس ـ: وهذه قاعدةٌ أغلبية، وإلّا فقد وقفت للأعمش علىٰ أمثلةٍ دلَّس فيها عن أبي صالح، وأبي وائل، ولكنَّها نادرةٌ جداً، إذا ما تمَّت مقارنتها بكثرة روايته عنهما.

* إذا روىٰ حديثاً، ولم نجدْ أحداً من النّقاد أعلَّه أو تكلَّم فيه بعد الرُّجوع لكتب العلل، والنَّقد الحديثي، ولم نجد بعد البحث الموسَّع، أيَّ شبهة في اتصاله، وليس في المتن ما ينْكر، فإنَّه في هذه الحالة كما في الحالات الآنفة تُحْمل عنعنة الأعمش علىٰ الاتصال.

القسم الثاني: حالات تكون فيها عنْعنته محمولةٌ على عدم الاتصال، وهي:

* إذا تبيَّن من طريقٍ آخر أنَّه دلَّس، كأنْ يجيء في طريق آخر غير المعنْعن

= فإما أنْ يخرجوا خبر المدلس ثم يذكرونه في موضع آخر مصرحاً فيه بالسماع، وإما أنْ يكون ثبت عندهم سماعه وإن لم يذكروا السماع في الطريق الذي ذكروه، وإما أن يذكروا له متابعات، وإمّا أن يكون تخريجهم له ليس في الأصول التي اعتمدوا عليها. وهذا مبسوط في كلام العلماء.

(١) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (٥٩/١).

(٢) «فتح الباري» ابن حجر (٣٩٨/١).

(٣) انظر (ص٢٤٦).

قول الأعمش: «حُدّثتُ»، أو «بلغني»، أو يُدخِل اسم رجلٍ بينه وبين شيخِه الذي عنْعن عنه في طريقه الأول.

* أحاديثه عن بعض مشايِخه الذين تُكلِّم في بعض أحاديثه عنْهم، كأحاديثه عن مجاهد، فقد قال بعض النّقاد: إنَّه لم يسمع منْه إلّا أربع أحاديث، وبعضهم يزيد علىٰ ذلك، وكذا حديثه عن أبي السَّفر؛ فقد ذكر بعض النُّقّاد أنَّه لم يسمع منْه إلّا حديثٌ واحدٌ فقط، وكذا حديثه عن سعيد بن جبير، ونحو ذلك، ففي هذه الحالة لا بد من التّأكّد الشَّديد من تصريحه بالسَّماع، فقد تكون عنْعنته غير متَّصلة.

* إذا كان في الخبر نكارةٌ في المتن، ولا ينْبغي أنْ يُقدِم باحثٌ علىٰ استعمال هذه الحالة إلّا إذا كان من أهل الرُّسوخ في علم العلل، وضمَّ إلىٰ ذلك معرفة عميقة بضوابط نقد المتن الحديثي علىٰ منهج كبار أئمة النَّقد - رحمهم الله - وإلّا فقد تزلَّ قدم بعد ثبوتها. ومثالٌ علىٰ هذه الحالة ما قاله المعلّمي اليماني - رحمه الله - في حاشيته علىٰ «الفوائد المجموعة»، في نقْده لخبرٍ رواه الأعمش معنْعناً: (وقد قرَّر ابن حجر في «نخبته»[1] و«مقدمة اللسان»[2]، وغيرهما، أنَّ من نوثِّقه ونقبل خبره من المبتدعة، يختصُّ ذلك بما لا يؤيِّد بدْعته، فأمّا ما يؤيِّد بدْعته؛ فلا يقبل منْه البتَّة، وفي هذا بحثٌ، لكنَّه حقٌّ فيما إذا كان مع بدْعته مدلِّساً ولم يصرِّح بالسَّماع)[3]. وقد أعلَّ البخاري في «تاريخه الصغير»، خبراً رواه الأعمش عن سالم، يتعلَّق بالتَّشيع بقوله: (والأعمش لا يُدْرىٰ سمع هذا

(١) «نخبة الفكر» لابن حجر (١/١٩).

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر (١/١٠).

(٣) «الفوائد المجموعة» للشوكاني بتعليق المعلمي اليماني (ص٣٥١).

من سالم أم لا؟ قال أبو بكر بن عياش، عن الأعمش أنَّه قال: نسْتغفر الله من أشياء كنّا نرْويها علىٰ وجه التَّعجب، اتَّخذوها ديناً)[١].

قلت: من كل ما سبق نجد الأعمش هنا يروىٰ الأثر بالعنْعنة، مع ما في متنه من النَّكارة، وهي ما نقله الشيخ الدريس وأشار إلىٰ شيء منها في استعمال الإمام البخاري، وأشار إلىٰ كلام المعلمي اليماني في ذلك.

* وفي إسناد الحديث أيضاً: المنهال بن عمرو الأسدي: قال ابن حجر: (صدوق ربَّما وهم)[٢].

وأمّا بالنِّسبة للمتن ففيه من النَّكارة ما يلي:

* أنَّ هذا خبرٌ موقوفٌ علىٰ عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو مشهور بالأخذ عن بني اسرائيل، وسيأتي كلام ابن كثير في مبحث الإسرائيليات في مروياته[٣]، ثمَّ إنَّ هذه الأمور المذكورة في متن هذا الحديث لا تثبت إلّا بالوحي، ولم يأت عن النَّبي ـ ﷺ ـ في هذا خبرٌ صحيحٌ، إلّا ما جاء في هذا الأثر مع غرابته، ونكارة متنه، وحكم الحافظ ابن كثير عليه بالغرابة والنَّكارة[٤].

(١) «التاريخ الصغير» للبخاري (رقم ٥٩٨ ـ ٥٩٩).

(٢) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت٦٩١٨).

(٣) انظر كلام ابن كثير في «الزاملتين» التي أخذهما عبد الله بن عمرو من كتب بني اسرائيل وكيف كان يحدِّث منها (ص٢٧٦).

(٤) قال الشيخ هادي المري: ليس في الإسناد ما تعلَّق النكارة به، وهو أثر موقوف، ولعلَّ الصحابي عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ أخذه من بني اسرائيل، وهو مشهور بالأخذ عنهم.

الحديث رقم ٣٢

عند قوله تعالىٰ: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّجم: آية ٧ ـ ٦ ـ ٥].

قال ابن كثير: (فأمّا الحديث الذي رواه الحافظ أبو بكر البزار في «مسنده» حيث قال: حدَّثنا سلمة بن شَبِيب، حدَّثنا سعيد بن منصور، حدَّثنا الحارث بن عبيد، عن أبي عمران الجَوْني، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «بينا أنا قاعد إذ جاء جبريل ـ عليه السلام ـ فوكز[١] بين كتفي، فقمت إلىٰ شجرة فيها كَوَكْرِيِّ[٢] الطَّير، فقعد في أحدهما وقعدت في الآخر. فَسمت وارتفعت حتىٰ سَدّت الخافقين وأنا أقلِّب طرفي، ولو شئت أنْ أمسَّ السماء لمسَسْت، فالتفت إلي جبريل كأنَّه حِلْسٌ[٣] لاطٍ[٤]، فعرفتُ فضل علمه بالله عليَّ. وفُتِح لي بابٌ من أبواب السماء ورأيت النور الأعظم، وإذا دون الحجاب رفرفة الدُّر والياقوت. وأوحي إلي ما شاء الله أنْ يوحي». ثمَّ قال البزّار: لا يرْويه إلّا الحارث بن عبيد، وكان رجلاً مشهوراً من أهل البصرة)[٥].

---

(١) وَكَز: (وكز الوَكْزُ: الطعْنُ). «المحيط في اللغة» للصاحب الكافي (٣٠١/٦).

(٢) كَوْكَرَي: (عشُّه أين كان؟ في جبل أو شجر، والجمع (وِكَارٌ) مثل: سهمٌ وسهامٌ، و(أوْكَارٌ) أيضاً مثل: ثوبٌ وأثوابٌ). «المصباح المنير» لأحمد الفيومي، كتاب الواو (٦٧٠/٢).

(٣) حِلْس: (الحِلْسُ والحَلَسُ مثل شِبْهٍ وشَبَهٍ، ومِثْلٍ ومَثَلٍ كلُّ شيء وَليَ ظَهْرَ البعير، والدابة تحت الرحل، والقَتَبِ والسَّرْج). «لسان العرب» لابن منظور، مادة: حلس. (٥٤/٦).

(٤) لاطٍ: (لاطَ الشَّيء بالشَّيء لوطاً: لصق به). «المعجم الوسيط» باب اللام (٨٤٦/٢).

(٥) أخرجه **البزار** في «مسنده» (ح٧٣٨٩). وابن **سعد** في «الطبقات الكبرىٰ» (ح٤٢٧).=

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (الحارث بن عبيْد هذا هو «أبو قدامة الإيادي» ، أخرج له مسلم في «صحيحه» إلّا أنَّ ابن معين ضعَّفه ، وقال: ليس هو بشيء. وقال الإمام أحمد: مضطَّرب الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: يُكتَب حديثه ولا يحتجُّ به. وقال ابن حبان: كثُر وهْمُه فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرَد. فهذا الحديث من غرائب رواياته ، فإنَّ فيه نكارة وغرابة ألفاظ وسياقاً عجيباً ، ولعلَّه منام ، والله أعلم)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال البزّار: (وهذا لا نعلم رواه إلّا أنس ، ولا رواه عن أبي عمران إلّا الحارث ، وكان رجلاً مشهوراً من أهل البصرة)[2].

❊ وقال الطبراني: (لم يروِ هذا الحديث عن أبي عمران ، إلّا الحارث)[3].

❊ وقال أبو نعيم الأصبهاني: (غريبٌ ، لم نكْتبه إلّا من حديث أبي عمران عن أنس ، تفرَّد به عنه الحارث بن عبيد أبو قدامة)[4].

= **والمروزي** في «تعظيم قدر الصلاة» (ح٧٨١). **وابن خزيمة** في «التوحيد» (ح٣٠٤). **والطبراني** في «الأوسط» (٦٣٨٢). **وأبو الشيخ** في «العظمة» (ح٢٧٨). **وأبو نعيم** في «حلية الأولياء» (ح٢٦٣٢). **والبيهقي** في «دلائل النبوة» (ح٦٩٢). **وابن عساكر** في «تاريخ دمشق» (ح٢٠٥٨). **جميعهم** (البزار ، وابن سعد ، والمروزي ، وابن خزيمة ، والطبراني ، وأبو الشيخ ، وأبو نعيم ، والبيهقي ، وابن عساكر) من طريق **الحارث بن عبيد** ، به.

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/٤٥٠).

(٢) «البحر الزخار» للبزار (ح٧٣٨٩).

(٣) «المعجم الأوسط» للطبراني (ح٦٣٨٢).

(٤) «حلية الاولياء» لأبي نعيم الاصبهاني (ح٢٦٣٢).

❊ وقال الهيثمي: (رواه البزّار والطبراني في «الأوسط»، ورجاله رجال الصَّحيح)[1].

❊ وقال الألباني: (ضعيف)[2].

تعليق الباحث:

❂ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

❊ آفة الحديث الحارث بن عبيد أبو قدامة، وقيل الحارث بن عبد الله:

قال يحيى بن معين: (ضعيفٌ)[3]. وقال أحمد: (مضطّرب الحديث)[4].

وقال النِّسائي: (ليس بالقويِّ)[5].

وقال ابن حبان: (كان شيخاً صالحاً ممّن كثُر وهمه، سيِّئ الحفظ حتىٰ خرج عن جملة من يحتجُّ بهم إذا انفردوا، وعيبَ علىٰ مسلم إخراج حديثه)[6]. وذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء»، وذكر له أحاديث من منكراته، ضعَّفه بها، ثمَّ قال: (وللحارث بن عبيْد غير هذه الأحاديث التي ذكرتها)[7].

(١) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح ٢٣٨).
(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٥٤٤٤).
(٣) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت ٤١٩٩).
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (رقم ٤٠٠٤).
(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت ١٦٣٢).
(٦) «الضعفاء والمجروحين» لابن حبان (ت٢٠٠).
(٧) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٣٧٢).

قلت: فهو ضعيفٌ، وقد تفرَّد بهذا الحديث؛ فيعدُّ تفرُّدُه هذا منكراً.

وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

* حكم الحافظ ابن كثير عليه بالنَّكارة.

* حكم العلماء عليه بالنَّكارة.

* ضعفُ مدار الحديث وتفرُّده بهذا الحديث، فهو علَّة الخبر.

* أنَّ هذا من الأمور الغيبية التي لا تثبت إلا بالوحي، ولم يأت خبرٌ صحيحٌ في ذلك.

الحديث رقم ٣٣

وعند قوله تعالىٰ: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: آية ٤١].

وقال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبي، حدَّثنا أبو توبة الرَّبيع بن نافع، حدَّثنا معاوية بن سلام، عن أخيه زيد بن سلام، أنَّه سمع أبا سلام ـ يعني جدَّه ـ أخبرني عبد الرحمن، حدَّثني رجلٌ من كنْدة، قال: أتيت عائشة فدخلت عليها وبيني وبينها حجابٌ، فقلت: حدَّثك رسول الله ـ ﷺ ـ أنَّه يُأتىٰ عليه ساعة لا يملك فيها لأحدٍ شفاعة؟ قالت: نعم، لقد سألته عن هذا وأنا وهو في شعارٍ[1]

(١) شِعارٌ: (ما ولِيَ الجسد من الثياب، وشَاعَرْتُهَا: نمتُ معها في شِعَارٍ واحد). «المصباح المنير» للفيومي (٣١٥/١).

واحدٍ، قال: «نعم حين يوضع الصراط لا أملك لأحد فيها شفاعة حتىٰ أعلم أين يسلك بي، ويوم تبيض وجوهٌ وتسودُّ وجوهٌ حتىٰ أنظر ماذا يُفعل بي ـ أو قال يوحىٰ ـ وعنْد الجسْر حين يستحِدُّ ويستحر»، فقالت: وما يستحد وما يستحر؟ قال: «يستحد حتىٰ يكون مثل شفرة السَّيف، ويستحرَّ حتىٰ يكون مثل الجمرة، فأمّا المؤمن فيجوزه لا يضرُّه، وأمّا المنافق فيتعلَّق حتّىٰ إذا بلغ أوسطّه خرَّ من قدميه فيهوي بيديه إلىٰ قدميه»، قالت: فهل رأيت من يسعىٰ حافياً فتأخذه شوكة حتىٰ تكاد تنفذ قدميه، فإنَّه كذلك يهوي بيده ورأسه إلىٰ قدميه فتضربه الزبانية بخطّاف[1] في ناصيته وقدمه، فتقذفه في جهنم فيهوي فيها مقدار خمسين عاماً، قلت: ما ثقل الرجل؟ قالت: ثقل عشر خلفات[2] سمانٍ، فيومئذٍ ﴿يُعۡرَفُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ بِسِيمَٰهُمۡ فَيُؤۡخَذُ بِٱلنَّوَٰصِي وَٱلۡأَقۡدَامِ﴾[3].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هذا حديثٌ غريبٌ جداً، وفيه ألفاظٌ منكرٌ رفعها، وفي الإسناد من لم يسمَّ ومثلُهُ لا يحتجُّ به، والله أعلم)[4].

---

(١) خُطّاف: (الخاطوف، وكلُّ حديدةٍ معوجّة، والمخلب، والسنونو). «المعجم الوسيط» باب الخاء (١/٢٤٥).

(٢) خَلْفاتٌ: (جمع خَلْفَة، وهي الحامِلُ من النّوقِ). انظر «المصباح المنير» لأحمد الفيومي، كتاب الخاء (١/١٧٩).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (ح١١٣١). من طريق **يحيىٰ بن أبي كثير**. ومن طريق عبد الرَّزاق أخرجه ابن الإعرابي في «معجمه» (ح١٤٠٩). وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح٣٩٩٨). من طريق **عبد الرحمن بن عائش**. **كلاهما** (يحيىٰ، وعبد الرحمن) **عن رجلٍ من كندة**، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ **مرفوعاً**.

(٤) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/٥٠٤).

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال ابن رجب الحنبلي: (خرَّجه بقيُّ بن مخلدٍ في «مسنده» وابن أبي حاتم في «تفسيره»، وفي إسنادِه جهالة، وفي بعض ألفاظه نكارةٌ، والأحاديث الصحيحة تدلُّ علىٰ أنَّ الصراطَ إنَّما يوضع بعد الإذن في الشَّفاعة)[١].

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

❊ فيه رجلٌ مبهم: وهو في قوله: «حدَّثني رجلٌ من كندة»، والإبهام يقتضي تضعيف الحديث للجهالة بحال هذا الرّاوي المبهم، لأنَّ من شرط الحديث الصحيح عدالة راويه وضبطه، والمجهول لا يعرف.

۞ **أمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النكارة ما يلي:**

❊ حكم الحافظ ابن كثير علىٰ الحديث بالنَّكارة.

❊ أنَّ في هذا الحديث ما يخالف الرِّوايات الصحيحة، فقوله فيه: «نعم حين يوضع الصِّراط لا أملك لأحدٍ فيها شفاعةً» يخالف ما رواه الإمام مسلم من حديثِ أبي سعيد الخدريِّ ـ رضي الله عنه ـ وفيه: «ثمَّ يضرب الجسر علىٰ جهنَّم وتحلُّ الشَّفاعة، فيقولون اللهمَّ سلِّم سلِّم»[٢].

قلت: ووجه الاستدْلال من هذا الحديث أنَّ فيه ما يدلُّ علىٰ أنَّ الشَّفاعة

---

(١) ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد، التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، دار البيان، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩م. (٢٣٣/١).

(٢) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحهِ» ـ كتاب الإيمان ـ باب معرفة طريق الرؤية ـ (ح١٨٦).

تحِلُّ بعد ضرْب الصِّراط، ولذلك يقول الأنبياء: «اللهمَّ سلِّم سلِّم»، فهذا يخالف ما جاء في الحديث من نفي إثبات الشفاعة بعد مدِّ الصّراط.

الحديث رقم ٣٤

عند قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة: آية١٢].

قال ابن كثير: (وقد روي ابن جرير من طريق العوفي، عن ابن عباس: أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ أمر عمر بن الخطاب، فقال: «قل لهن: إنَّ رسول الله يُبايعْكن علىٰ ألّا تشركن بالله شيئًا» ـ وكانت هند بنت عتبة بن ربيعة التي شقت بطن حمزة مُتنكِّرة في النِّساء ـ فقالت: «إنّي إنْ أتكلم يعرفني، وإنْ عرفني قتلني». وإنَّما تنكَّرت فرقًا من رسول الله ـ ﷺ ـ فسكت النُّسوة اللّاتي مع هند، وأبيْن أنْ يتكلَّمن. فقالت هند وهي مُتنكَّرة: كيف تقبل من النِّساء شيئًا لم تقبله من الرِّجال؟ ففطن إليها رسول الله، وقال لعمر: «قل لهنَّ: ولا تسرقن»، قالت هند: والله إنِّي لأصيب من أبي سفيان الهَنات[1]، ما أدري أيحِلُّهن لي أمْ لا؟ قال أبو سفيان: ما أصبتُ من شيءٍ مضىٰ أو قد بقِيَ، فهو

(١) الهَنات: (الهَنة والهَنات والهَنوات: الأشياء الحقيرة التافهة سواءٌ أكانت خيراً أم شراً). «معجم تصحيح لغة الإعلام اللغوي» (١/٢٧٨).

لك حلالٌ. فضحك رسول الله ـ ﷺ ـ وعرَفها، فدعاها فأخذت بيده، فعاذت به، فقال: «أنت هند؟». قالت: عفا الله عمّا سلف. فصرف عنْها رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: «ولا يزْنين»، فقالت: يا رسول الله، وهل تزني امرأة حُرَّة؟ قال: «لا والله ما تزني الحُرَّة». فقال: «ولا يقتلْن أولادَهنَّ». قالت هند: أنت قتلتهم يوم بدر، فأنت وهمْ أبصر. قال: ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾، قال: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ قال: منعهنَّ أنْ ينُحْن، وكان أهل الجاهلية يمزِّقن الثِّياب ويخدُشن الوجوه، ويقطِّعن الشُّعور، ويدعون بالثُّبور. والثُّبور: الويْل)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا أثرٌ غريبٌ، وفي بعضه نكارةٌ، والله أعلم؛ فإنَّ أبا سفيان وامرأته لمّا أسلما لمْ يكن رسول الله ـ ﷺ ـ يخيفهما، بل أظهرا الصَّفاء والوُدَّ له، كذلك كان الأمر من جانبه ـ عليه السلام ـ لهما)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الزيلعي: (غريبٌ)[3].

قلت: معنىٰ قول الزيلعي: (غريب) أي لا أصل له[1]، بين ذلك الشيخ

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٣١٥٩٤).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير طبعة دار الفكر (٤/٤٢٤).

(٣) الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق: سلطان الطبيشي، الطبعة الأولىٰ، دار ابن خزيمة، الرياض ـ السعودية، ١٤١٤هـ. (٣/٤٦٢).

الألباني، فقال: (وقد أشار لذلك الحافظ الزيلعي بقوله في «نصب الراية» (٢/٢٦): «غريب». وهذه عادته في الأحاديث التي تقع في «الهداية» ولا أصل لها، فيما كان من هذا النوع: «غريب»!. فاحفظ هذا، فإنَّه اصطلاح خاص به)[٢].

تعليق الباحث:

❁ **قلت:** أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه منكرٌ جداً، فقد رواه ابن جرير قال: حدَّثني محمّد بن سعد، حدَّثني أبي، حدَّثني عمّي، عن أبيه، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعاً.

* سعد بن محمد بن عطية العوفي: ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ونقل عن أحمد قوله: (جهميٌّ لم يكنْ يستأهل أنْ يكتب عنه، ولا كان أهلاً لذلك)[٣].

قلت: ولم أجدْ من تكلَّم عليه سوى الإمام أحمد - رحمه الله - وهو من المعتدلين في الجرح، فهو ضعيف الحديث.

* وفيه حسين بن الحسن بن عطية العوفي: قال أبو حاتم: (ضعيفُ الحديث)[٤].

---

(١) علق الشيخ ماهر الفحل ـ حفظه الله ـ بقوله: من محاسن الأطاريح «المصطلحات النادرة والخاصة»، فـ«غريب» عند الزيلعي في «نصب الراية»: يريد به أنه لم يجده.

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٥٧٣).

(٣) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت٤٧٤٣).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢١٥).

وقال ابن عدي: (وللحسين بن الحسن أحاديث عن أبيه عن الأعمش، وعن أبيه، وعن غيرهما وأشياء ممّا لا يُتابعُ عليه)[1].

* وفيه الحسن بن عطية العوفي: قال ابن حبان: (منكر الحديث، فلا أدري البليَّة في أحاديثه منه، أو من أبيه، أو منهما معاً؟ لأنَّ أباه ليس بشيءٍ في الحديث وأكثر روايته عن أبيه، فمن هنا اشتبه أمرُه ووجب ترْكُه)[2].

* وفيه عطية بن سعد بن جنادة العوفي: قال أبو حاتم: (ضعيفُ الحديث يُكتَب حديثُه)[3].

وقال ابن حبان: (لا يحِلُّ الاحتجاج به ولا كتابة حديثِه إلّا على جهة التعجُّب)[4]. وقال الدّارقطني: (ضعيفٌ)[5].

وقال ابن رجب: (قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكر عطيَّة العوفي: فقال: هو ضعيفُ الحديث)[6]. وقال الذهبي: (مجمعٌ على ضعْفه)[7].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ يخطئ كثيراً، وكان شيعيّاً مدلّساً)[8].

(١) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٤٩٢).
(٢) «المجروحين» لابن حبان (ت٢١١).
(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢١٢٥).
(٤) «الضعفاء والمتروكين» للنّسائي (ت ١٥٣٠).
(٥) «المجروحين» لابن حبان (ت ٨١٢).
(٦) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/٨٢٣).
(٧) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت ٤١٣٩).
(٨) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت ٤٦١٦).

وقال أيضاً: (ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح، «المرتبة الرابعة»)[١].

قلت: فهو ضعيفٌ مدلِّس من المرتبة الرابعة، وقد روىٰ الحديث بالعنعنة، وممّا يزيد في ضعف هذه الرِّواية أنَّه قد تفرَّد سعد بن محمد العوفي بروايته، فيُعدُّ تفرُّده هذا منكراً.

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن ففيه ما يلي:

أولاً: أنَّ قصّة مبايعة هند بنت عتبة للنبي ـ ﷺ ـ مشهورة، قال ابن حجر: (ثمَّ أسلمت يوم الفتح، وقصتها في قولها عند بيعة النساء: «وأنْ لا يسرقن ولا يزنين»، فقالت: وهل تزني الحرَّة؟، وعند قوله: «ولا يقتلن أولادهن»، قالت: «قد ربَّيْناهم صغاراً وقتلتهم كباراً»[٢]، مشهورةٌ، ومن طرقه ما أخرجه ابن سعد بسندٍ صحيحٍ مرسلٍ عن الشعبي[٣]، وعن ميمون ابن مهران[٤])[٥].

ثانياً: أنَّ هذه الرِّواية التي أقوم بدراستها في متْنها زياداتٍ لم تأت بها الرِّوايات الصحيحة، منْها:

❊ قولها: «إنّي إنْ أتكلَّم يعرِفْني، وإنْ عرفني قتلني. وإنَّما تنكَّرت فرقًا

---

(١) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت١٢٢).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨٠/٧٠).

(٣) أخرجه الحازمي في «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (٢: ٧٧٨).

(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨٠/٧٠).

(٥) «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (ت١١٨٥٦).

من رسول الله ـ ﷺ ـ»: منكر: حيث إنَّ الإسلام يجبُّ ما قبله، وأنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ لمْ يكنْ يأخذ أحداً بشيءٍ فعله قبل إسلامه.

* قولها: «فأخذت بيده»: فقد ثبت عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنَّها قالت: (والله ما مسَّت يدُه يدَ امرأة قطّ في المبايعة، وإنَّما بايعْهن بقوله)(١).

* قوله: (قال أبو سفيان: ما أصبت من شيءٍ مضىٰ أو قد بقِي فهو له حلال): فإنَّ الثابت من حديث مبايعة أسماء ليس فيه ذكرٌ لأبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ كما جاء في رواية الحازمي من حديث عامر الشعبي وجاء فيها (فقال ـ ﷺ ـ ولا يسرقن، فقالت: يا رسول الله إني أصيب من مال أبي سفيان؟ قال: فرخَّص لها)(٢).

الحديث رقم ٣٥

عند قوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: آية ٥].

قال ابن كثير: (ويؤيد هذا المعنىٰ ما رواه الإمام أحمد: حدَّثنا حيْوة ابن شريح، حدَّثنا بَقِيَّة، حدَّثني بحير بن سعد، عن خالد بن مَعْدَان، عن عبادة بن الصامت: أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «ليلة القدر في العشر البواقي،

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الشروط ـ باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعة ـ (ح٢٧١٣).

(٢) أخرجه الحازمي في «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (٢: ٧٧٨). وإسناده صحيحٌ.

من قامهن ابتغاء حسبتهن ، فإنَّ الله يغفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر ، وهي ليلةُ وترٍ: تسعٌ أو سبعٌ ، أو خامسةٌ ، أو ثالثةٌ ، أو آخرُ ليلةٍ» . وقال رسول الله ـ ﷺ ـ: «إنَّ أمارة ليلة القدر أنَّها صافية بَلْجَة[1] ، كأنَّ فيها قمرًا ساطعًا ، ساكنةٌ سجيّةٌ[2] ، لا برد فيها ولا حر ، ولا يحلُّ لكوكبٍ يرمىٰ به فيها حتىٰ تصبح . وأنَّ أمارتها أنَّ الشمس صبيحتها تخرج مستوية ، ليس لها شعاعٌ مثل القمر ليلة البدر ، ولا يحلُّ للشيطان أنْ يخرج معها يومئذ»[3]) .

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا إسنادٌ حسنٌ ، وفي المتن غرابةٌ ، وفي بعض ألفاظه نكارةٌ)[4] .

أقوال العلماء في الحديث:

❋ قال ابن كثير: (إسنادُه حسنٌ ، ولم يخرِّجوه إلّا أنَّه منْقطعٌ ، فإنَّ خالداً لمْ يسمع من عبادة)[5] .

---

(١) بلِجَة: (أي مشرقة) . «غريب الحديث» لابن الجوزي) ١/٨٥) .

(٢) سَجِيَّة: (سجا الليل والبحر: إذا سَكَنَ سَجْواً ، وليلٌ وبحرٌ ساج) . «أساس البلاغة» للزمخشري (١/٤١٤) .

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (ح٢٢٨١٧) .

(٤) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/٦٥٠) .

(٥) ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر ، جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .

* وقال ابن عبد البر: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وهو من حديث الشاميّين، رواتُه كلُّهم ثقاتٌ، وبقيةٌ إذا روى عن الثِّقات فليس بحديثه بأس)[1].

* وقال أيضاً: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وبقية بن الوليد ليس بمتروكٍ، بل هو محتملٌ، روىٰ عنه جماعة من الجُلَّة وهو من علماء الشاميّين، ولكنَّه يروىٰ عن الضُّعفاء، وأمّا حديثه هذا فمن ثقاتِ أهل بلده، وأمّا إذا روي عن الضُّعفاء فليس بحجَّة فيما رواه، وحديثه هذا إنَّما ذكرنا أنَّه حديثٌ حسنٌ لا يدفعه أصلٌ، وفيه ترغيبٌ، وليس فيه حكمٌ)[2].

* وقال الهيثمي: (رجالُه ثقاتٌ)[3].

* وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه علىٰ «المسند»: (الشَّطر الأوَّل من الحديث حسن، وأمّا الشطر الثاني فمُحتمِل للتحسين لشواهده)[4].

* وقال الألباني: (وهذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ، صرَّح «بقية» فيه بالتَّحديث، فهو صحيحٌ إنْ كان ابن معدان سمع من عبادة، وذلك ممّا نفاه أبو حاتم، وبيْن وفاتيْهما نحو سبعين سنة، وقد وصله معاوية بن يحيىٰ، عن الزهري، عن

(١) النمري، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م. (ح٦٦٤).

(٢) النمري، عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفىٰ بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، ١٣٨٧هـ. (٢٤/٣٧٤).

(٣) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح٥٠٤١).

(٤) الحنبلي، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، المسند، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان. (ح٢٢٧٦٥).

محمد بن عبادة بن الصامت، عن أبيه مرفوعاً، أخرجه الخطيب في «التلخيص»[1].

ومحمد بن عبادة هذا أورده ابن حبان في «الثقات» هكذا: محمد ابن الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري، يرْوي عن عبادة، عداده في أهل الشام. روىٰ عنه عيسىٰ بن سنان[2]، وهكذا أورده ابن أبي حاتم، إلّا أنَّه قال: «أبيه» بدل «عبادة».

قلت ـ القائل الألباني ـ: ولعلَّه الصّواب، كما في هذا الحديث من رواية الزُّهري عنه. لكن معاوية بن يحيىٰ ـ وهو الصدفي ـ: ضعيفٌ لا يحتجُّ به)[3].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنه ضعيف، لِما يلي:

* الاعلال بالانقطاع: قال أبو حاتم: (خالد بن معدان لم يصح سماعه من عبادة بن الصامت)[4].

قلت: والحديث المنْقطع من أنْواع الحديث الضَّعيف المرْدود.

لكنْ قدْ ورد موصولاً بين خالد بن معدان وعبادة بن الصّامت، وهذا

---

(١) يشير الشيخ الألباني إلىٰ كتاب: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي، تلخيص المتشابه في الرسم، تحقيق: سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٥ م. (٨٩/١).

(٢) «الثقات» لابن حبان (ت٥٢٩٥).

(٣) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٣٩٣/٩).

(٤) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ت١٨٣).

الموصول ضعيفٌ كما ذكر الألباني ـ رحمه الله ـ في تعليقه على الحديث، وفيه ما يلي:

❊ آفته معاوية بن يحيىٰ الصَّدفي: قال أحمد: (تركْناه)[1].

قال أبو زرعة: (ليس بقويٍّ، أحاديثه كلُّها مقلوبةٌ، وقال أبو حاتم: هو ضعيفُ الحديث في حديثه إنكار)[2].

وقال النِّسائي: (متروكُ الحديث)[3].

وقال ابن حبان: (منْكرُ الحديث جِدّاً، كان يشْتري الكتُب ويحدِّث بها، ثمَّ تغيَّر حفْظه، فكان يحدِّث بالوهْم فيما سمع من الزُّهري وغيره)[4].

وقال الدّارقطني: (ضعيفٌ)[5].

قلت: فروايته ضعيفةٌ جدّاً، لا يعتدُّ بها.

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه ما يلي:

أولاً: جاء للحديث شواهدُ عدَّة، منْها:

❊ ما جاء في «المسند» للإمام أحمد من حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ عن النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «ليلة القدر في النِّصف من السبع الأواخر من رمضان، تطلع

---

(١) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت٤٠٢).

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٧٥٣).

(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٥٦١).

(٤) «الضعفاء والمجروحين» لابن حبان (ت١٠٢٢).

(٥) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» الدارقطني (ح٣٤٤٧).

الشمس غداتئذٍ صافيةً ليس لها شعاعٌ»[1] قال شعيب الأرناؤوط في تعليقه على الحديث: (حسنٌ لغيرِه).

* وجاء في «صحيح ابن خزيمة» وصحَّحه، من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ليلةٌ طلقةٌ لا حارَّةٌ ولا باردةٌ، تُصبِح الشَّمس يومها حمراء ضعيفة»[2].

* وروى ابن حبان في «صحيحه»، من حديث جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إنّي كنت أُريت ليلة القدر ثمَّ نسيتها وهي في العشر الأواخر، وهي طلقةٌ بجَّة، لا حارَّةٌ ولا باردةٌ، كأنَّ فيها قمراً يفْضح كواكِبها، لا يخرُج شيْطانها حتى يخرُج فجْرُها»[3]، وقال شعيب الأرنؤوط: (حديثٌ صحيحٌ).

قلت: ومع صحة هذه الشواهد إلّا أنَّ في الحديث الذي أقوم بدراسته نكارة ألفاظ كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير - رحمه الله - وهي في قوله: «ليلة القدر في العشر البواقي، من قامهنَّ ابتغاء حسبتهنَّ فإنَّ الله يغفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر»، فإنَّ هذه خاصية من خواصِّ النبي - صلى الله عليه وسلم - وهي غفران ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر، كما أنَّ شواهد الحديث لم تذكر هذا الفضل.

قال ابن تيمية - رحمه الله -: (وهكذا دلَّت الأحاديث الصَّحيحة في الشفاعة يوم القيامة، إذا أتى النّاس آدم، وأولي العزم نوحاً، وإبراهيم، وموسى،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (ح٣٨٥٧).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» ـ كتاب الصيام ـ جماع أبواب ذكر الليالي التي كان فيها ليلة القدر في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ـ (ح٢٠٤٦).

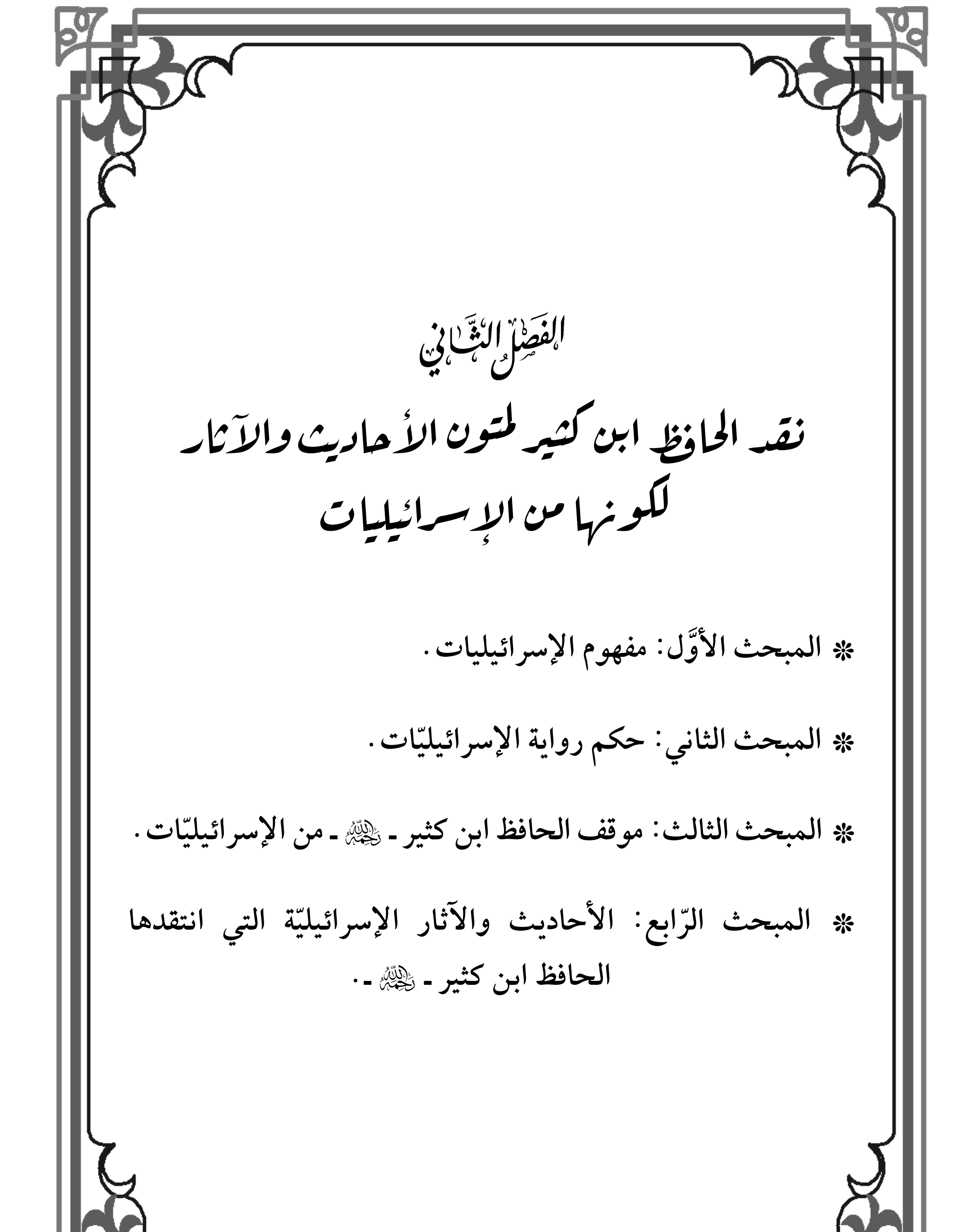
(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كتاب الصوم ـ باب الاعتكاف وليلة القدر ـ (ح٣٦٨٨).

وعيسىٰ بن مريم، فيردُّهم كلٌّ واحدٍ إلىٰ الذي بعده، إلىٰ أنْ يأتوا المسيح فيقول لهم: اذهبوا إلىٰ محمّد، عبد غفر الله له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر، قال ـ ﷺ ـ: «فيأتوني فأذهب إلىٰ ربّىٰ، فإذا رأيته خررْت ساجدًا، وأحمد ربّي بمحامد يفتحها علىٰ لا أحسنها الآن، فيقال لي: أي محمّد، ارفع رأسك، وقل يسمع، وسلْ تعطه، واشفع تشفَّع قال فيحدّ لي حدًا فأدْخلهم الجنة»[1]، وذكر تمام الخبر)[2].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب تفسير القرآن الكريم ـ باب قول الله وعلم آدم الأسماء كلها ـ (ح٤٤٧٦). ومسلم في «صحيحه» ـ كتاب الإيمان ـ باب أدنىٰ أهل الجنة منزلة ـ (ح١٩٤).

(٢) «مجموع الفتاوي» لابن تيمية (١٦٨/١٤).



الفَصْلُ الثَّانِي

نقد الحافظ ابن كثير لمتون الأحاديث والآثار لكونها من الإسرائيليات

❋ المبحث الأوَّل: مفهوم الإسرائيليات.

❋ المبحث الثاني: حكم رواية الإسرائيليّات.

❋ المبحث الثالث: موقف الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ من الإسرائيليّات.

❋ المبحث الرّابع: الأحاديث والآثار الإسرائيليّة التي انتقدها الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ.

المبحث الأول
مفهوم الإسرائيليات

المطلب الأول: الإسرائيليات، لغة:

قال الشيخ أبو شهبة: (جمع إسرائيلية، نسبة إلىٰ بني إسرائيل، والنِّسبة في مثل هذا تكون لعجْزِ المركَّب الإضافي لا لصدْره، وإسرائيل هو: يعقوب - عليه السلام - أي عبد الله، وبنو إسرائيل هم: أبناء يعقوب، ومن تناسلوا منهم فيما بعد، إلىٰ عهد موسىٰ ومن جاء بعده من الأنبياء، حتىٰ عهد عيسىٰ - عليه السلام - وحتىٰ عهد نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم -.

وقد عرفوا (باليهود) أو (بيهود) من قديم الزَّمان، أمّا من آمنوا بعيسىٰ: فقد أصبحوا يطلق عليهم اسم (النَّصارىٰ)، وأمّا من آمن بخاتم الأنبياء، فقد أصبح في عداد المسلمين، ويعرفون بمسلِمي أهل الكتاب)[1].

المطلب الثاني: الإسرائيليات، اصطلاحاً:

أمّا لفظة «الإسرائيليات» كمصطلحٍ فإنّه لم يعرّفه أحدٌ من المتقدِّمين، وإنَّما تحدَّث عنه عددٌ من الباحثين المعاصرين، ويمكن تعريفها علىٰ أنَّها: (قصَّةٌ أو حادثةٌ تروى عن مصدر إسرائيلي)[2]، سواءٌ كان هذا المصدر شخصاً:

(١) أبو شهبة، د. محمد بن محمد، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مكتبة السنة، الطبعة الرابعة. (ص١١).

(٢) المصدر السابق (ص١٢).

كمسلِمي أهل الكتاب ممَّن اشتُهر بحكاية الإسرائيليات ككعب الأحبار، وعبد الله بن سلام، ووهب بن منبِّه، وغيرهم، أو عمَّن عُرِف من المسلمين بالأخذ عن أهل الكتاب، كبعض ما يُنقل عن الصَّحابة نقلاً عنْهم، أو ما نُقِل عن بعض التابعين ممّن اشتُهِر بالأخذ عن الإسرائيليات، كمحمّد بن السّائب الكلبي ـ وهو متروك[1] ـ وعبد الملك بن جريج ـ وهو ثقة[2] ـ ومقاتل ابن سليمان ـ وهو مجروحٌ[3] ـ وغيرهم، أو كان مصدر النَّقل هو كتب اليهود والنَّصارىٰ.

ولفظ إسرائيليات: وإنْ كان يدلُّ بظاهره علىٰ القصص التي تُروىٰ أصلاً من مصادر يهوديّة، أو علىٰ اللّون اليهودي للتفسير، وما تأثَّر به التفسير من الثَّقافتين اليهوديّة والنَّصرانية، يستعمله علماء التفسير والحديث، ويطلقونه علىٰ ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودي، فهو في اصطلاحهم يدلُّ علىٰ كل ما تطرَّق إلىٰ التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبةٌ في أصل روايتها إلىٰ مصدرٍ يهوديٍّ أو نصْراني أو غيرها.

وإنَّما أطلق علماء التفسير والحديث لفظ الإسرائيليات علىٰ كل ذلك من باب التغليب للَّون اليهودي علىٰ غيره؛ لأنَّ غالب ما يروىٰ من هذه الخرافات والأباطيل يرْجع في أصله إلىٰ مصدر يهودي، ولأنَّ الضرر فيه أكبر، والأثر السيء منه أظهر.

---

(١) انظر ترجمته (ص٣١٣).

(٢) قال ابن حجر: (ثقة فقيه، وكان يدلس ويرسل) «تقريب التهذيب» (ت٤٩٩٣).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٦٣٠). «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٩١٤).

المطلب الثالث: حكم رواية الرِّوايات الإسرائيلية:

وردت عدّة أحاديث تبيِّن حكم الرِّواية عن أهل الكتاب، منها ما يدلُّ علىٰ النّهي، ومنها ما يدلُّ علىٰ الإباحة.

أولاً: أحاديث النهي: جاء في السنة النبوية أحاديث عديدة تنهى المسلمين عن الأخذ عن أهل الكتاب، ومنها:

١ ـ روىٰ البخاري، من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّه قال: (كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل علىٰ نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ أحدث الأخبار بالله تقرؤونه لم يشب، وقد حدثكم الله أنَّ أهل الكتاب بدَّلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هو من عند الله)[١].

٢ ـ وروىٰ الإمام أحمد في «مسنده»، من حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أنَّه أتىٰ النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بكتاب أصابَه من بعض أهل الكتب، فقرأه علىٰ النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فغضب، فقال: (أمتهوِّكون[٢] فيها يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقيَّة، لا تسألوهم عن شيءٍ فيخبروكم بحقٍّ، فتكذبوا به أو بباطلٍ فتصدّقوا به، والذي نفسي بيده لو أنَّ موسىٰ كان حياً ما وسعه إلّا أنْ يتبعني)[٣].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء. (ح ٢٦٥٣).

(٢) أمتهوِّكون: (أي أَمُتَحَيِّرون، والهَوَكُ: الحُمْقُ، والتَّهَوُّكُ: السقوطُ في هُوَّةِ الرَّدَىٰ). «غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/٥٠٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (ح ١٤٧٣٦)، عن سريج بن النعمان، حدثنا هشيم، أخبرنا مجالد، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله، مرفوعاً.

قلت: الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ، فيه هشيم بن بشير، ثقةٌ كثير التّدليس[1]، وفيه مجالد بن سعيد، ضعيفٌ[2].

٣ ـ وروى أحمد أيضاً من حديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ أنَّ النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: (لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنَّهم لنْ يهدوكم وقد ضلّوا، فإنَّكم إمّا أنْ تُصدقوا بباطل أو تُكذبوا بحق، فإنَّه لو كان موسى حياً بين أظهركم ما حلَّ له إلّا أنْ يتبعني)[3].

قلت: الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ، فمدار الإسْناد هو مجالد بن سعيد، وهو ضعيف الحديث كما تقدم.

ثانياً: أحاديث الإباحة: روى البخاري ومسلم، قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ (وحدِّثوا عن بني اسرائيل ولا حرج)[4].

التوفيق بين الأحاديث:

ممّا سبق يتَّضح أنَّه صحَّ في النَّهي حديثٌ عنْد البخاري، وكذلك صحَّ في الإباحة حديث عند البخاري ومسلم، فيكون الجمع بين الحديثين كالآتي:

(١) «التقريب» لابن حجر (٧٣١٢).

(٢) «الضعفاء الأوسط» للبخاري (ت٣٦٨). «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٥٥٢). «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٥٣١٨).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (ح١٤٦٣١)، من طريق مجالد بن سعيد، عن عامر الشعبي، عن جابر بن عبد الله به مرفوعاً.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب ما ذكر عن بني إسرائيل ـ (ح٣٤٦١).

* قال الخطّابي في شرح معنىٰ حديث الإباحة: (ليس معناه إباحة الكذب في أخبار بني إسرائيل ورفع الحرج عمَّن نقل عنهم الكذب، وإنَّما معناه الرُّخصة في الحديث عنهم علىٰ معنىٰ البلاغ، وإنْ لم يتحقَّق ذلك بنقل الإسناد، وذلك لأنّه أمر قد تعذَّر في أخبارهم لبعد المسافة وطول المدَّة، ووقوع الفترة بين زماني النَّبوة، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ الحديث لا يجوز عن النَّبي - ﷺ - إلّا بنقل الإسْناد والتَّثبُّت فيه)[1].

* ونقل الحافظ ابن حجر في «الفتح» عن الشافعي، قوله: (من المعلوم أنَّ النَّبي - ﷺ - لا يُجيز التحدث بالكذب، فالمعنىٰ: حدِّثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأمّا ما تجوِّزونه فلا حرج عليكم في التَّحدُّث به عنهم، وهو نظير قوله - ﷺ -: «إذا حدَّثكم أهل الكتاب فلا تصدِّقوهم ولا تكذِّبوهم»[2]، ولم يرد الإذن ولا المنع بما يقطع بصدقه)[3].

* وقال الطِّيبي: (وأما النهي فوارد علىٰ كتاب التوراة، وما يتعلق بالعمل من الأحكام؛ لأن جميع الشرائع والأديان والكتب منسوخة بشريعة نبينا - ﷺ -)[4]

---

(١) الخطابي، أبي سليمان حمد بن محمد البستي، معالم السنن، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م. (ح١٤٥٤).

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كتاب التاريخ ـ باب حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج. (ح٦٢٥٧).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤٩٩).

(٤) الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى «الكاشف عن حقائق السنن»، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة ـ الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م. (٢/٦٥٨).

وقال أيضاً: (ولا منافاة بين إذنِهِ هنا ونهيِهِ في خبرٍ آخر عن التَّحديث، وفي آخر عن النَّظر في كُتُبهم، لأنَّه أراد هنا التَّحديث بقصصهم نحو قتل أنفسهم توبتهم، وبالنَّهي: العمل بالأحكام الدّينيّة والقواعد الإسلامية، فلمّا استقرَّت أذن لأمن المحذور)[1].

قلت: ولعلَّ الرِّواية عنهم كانت في بداية الإسلام منهيٌّ عنْها، ثمَّ إنَّ النَّبي ـ ﷺ ـ أذن في النَّقل عنهم فيما لا يتعارض مع ما لدينا، ولذلك لا نصدِّقهم ولا نكذِّبهم، والأفضل عدم النَّقل عنهم.

المطلب الرابع: موقف الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ من الروايات الإسرائيلية:

تبيَّن موقفه ـ رحمه الله ـ من الرِّوايات الإسرائيليات في مقدمة «تفسيره» حيث قال: (ولهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السّدي الكبير في «تفسيره»، عن هذين الرَّجلين: عبد الله بن مسعود، وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه عنهم من أقاويل أهل الكتاب، التي أباحها رسول الله ـ ﷺ ـ حيث قال: «بلِّغوا عنّي ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النّار»[2]، رواه البخاري عن عبد الله، ولهذا كان عبد الله بن عمرو يوم اليرموك قد أصاب زاملتين[3] من

---

(١) المناوي، محمد بن عبد الرؤوف بن تاج، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ. (٣/٢٠٦).

(٢) سبق تخريجه (ص ٢٧٤).

(٣) الزّاملة: (مؤنثُ الزّامل، وما يحمل عليه من الإبل وغيرها). «المعجم الوسيط» (باب الزاي) (٤٠١/١).

كتب أهل الكتاب، فكان يحدِّث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنَّها علىٰ ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته ممّا بأيدينا ممّا يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا ممّا يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته لما تقدم، وغالب ذلك ممّا لا فائدة فيه تعود إلىٰ أمرٍ دينيٍّ، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدَّتهم، وعصا موسىٰ من أي الشجر كانت؟ وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلَّم الله منها موسىٰ، إلىٰ غير ذلك ممّا أبهمه الله تعالىٰ في القرآن، ممّا لا فائدة في تعيينه تعود علىٰ المكلَّفين في دنياهم ولا دينهم)[١].

قلت: تبيَّن لي من خلال استقراء تفسير الحافظ ابن كثير - رحمه الله - ما يلي:

١ ـ أنَّ ابن كثير - رحمه الله - يشير في كثير من المواضع إلىٰ ما روي من الإسرائيليات حول الآية التي هو بصدد تفسيرها، ثم يعرض عن ذكر هذه الروايات، وذلك لعدم الحاجة لهذه الروايات. كما في تفسير قوله تعالىٰ:

(١) «تفسير القرآن العظيم» ابن كثير (١/ ٣٩).

﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء آية ٤]، حيث قال ـ رحمه الله ـ: (وقد وردت في هذا آثار كثيرة إسرائيلية لم أر تطويل الكتاب بذكرها لأنَّ منها ما هو موضوع من وضع بعض زنادقتهم، ومنها ما قد يحتمل أنْ يكون صحيحاً، ونحن في غنية عنه، ولله الحمد، وفيما قصَّ الله علينا في كتابه غُنْية عمّا سواه من بقية الكتب قبله، ولم يحوِجْنا الله ولا رسوله إليهم)[1].

وعند قوله تعالىٰ: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص آية ٢١]، قال: (وقد ذكر المفسِّرون ههنا قصَّةً؛ أكثرُها مأخوذٌ من الإسرائيليّات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه)[2].

٢ ـ أنَّه أحياناً يذكر بعض الرِّوايات الإسرائيلية ويسكت عنْها ولا يعلِّق عليها، وهذا ممّا انتقد عليه في «تفسيره» ولكنَّه قليلٌ جداً، ومن أمثلة ذلك: قصة إبراهيم مع النمرود[3]، وقصة في عظم عصا موسىٰ عليه السلام[4].

٣ ـ وأحياناً يسكت عن نقد بعض الرِّوايات إذا كانت من الإسرائيليات التي لا تصدَّق ولا تكذَّب، مع الإشعار بعدم صحتها، فيقول: (وهذا والله أعلم، كأنَّه متلقىٰ من الإسرائيليات التي لا تصدق ولا تكذب)[5]، أو يقول:

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/ ٤٩).
(٢) المصدر السابق (٤/ ٤٠).
(٣) المصدر السابق (١/ ٦٨٤).
(٤) المصدر السابق (٥/ ٢٧٨).
(٥) المصدر السابق (٦/ ٣٥٥).

(وهذا الله أعلم بصحته).

كما ذكر عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ إِلۡيَاسَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الصافات: آية ١٢٣]، فقال بعد ذكر حديث: (هكذا حكاه وهب عن أهل الكتاب، والله أعلم بصحَّته)[1].

٤ ـ وأحياناً يشير إلىٰ ضعف الرِّوايات المرويَّة في تفسير الآية دون ذكرها، ومن ذلك: ما ذكره عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ..﴾ [الكهف من آية ٥٠]، قال ـ رحمه الله ـ: (وقد روي في هذا آثار كثيرة عن السلف، وغالبها من الإسرائيليات التي تنقل ليُنظَر فيها، والله أعلم بحال كثيرٍ منها، ومنها ما قد يُقْطع بكذبه لمخالفته الحقَّ الذي بين أيدينا، وفي القرآن غُنْية عن كلِّ ما عداه من الأخبار المتقدمة، لأنَّها لا تكاد تخلو من تبديلٍ وزيادةٍ ونقصانٍ، وقد وضع فيها أشياء كثيرة، وليس لهم من الحفاظ المُتْقنين الذين ينفون عنْها تحريف الغالين وانتحال المُبطلين، كما لهذه الأمة من الأئمة العلماء، والسادة الأتقياء، والأبرار النُّجباء، من الجهابذة النُّقَّاد، والحفَّاظ الجياد، الذين دوَّنوا الحديث وحرَّروه، وبيَّنوا صحيحه من حسنه، من ضعيفه، من مُنكَره وموضوعه، ومتروكِه ومكذوبِه، وعرفوا الوضّاعين والكذّابين والمجهولين، وغير ذلك من أصناف الرِّجال، كلُّ ذلك صيانةً للجانب النَّبوي والمقام المحمدي، خاتم الرسل، وسيِّد البشر، عليه أفضل التّحيات والصّلوات والتّسليمات أنْ ينسب إليه كذبٌ، أو يُحدَّث عنه بما ليس منه، فرضي الله عنهم وأرضاهم، وجعل

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير ((٢٦/٧)).

جنّات الفردوس مأواهم)[1].

٥ ـ أنَّ الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ يذكر بعض الرِّوايات الإسرائيليَّة، ويقوم بنقدها، أو يُحكم عليها أنَّها من الإسرائيليات المنكرة المكذوبة.

قلت: وسأقوم في هذا الفصل ـ بإذن الله ـ بدراسة القسم الخامس منها فقط، وهي: التي تناولها الحافظ ابن كثير بالنَّقد لمُتونها، وحكم عليها بأنَّها من الإسرائيليات المنكرة.

المطلب الخامس: الأحاديث والآثار الإسرائيلية التي انتقدها الحافظ ابن كثير:



عند تفسير: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾:

قال الحافظ ابن كثير: (وقد روى الحافظ ابن مردويه، من طريقين عن إسماعيل بن عيّاش، عن إسماعيل بن يحيى، عن مسعر، عن عطيّة، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «إنَّ عيسى بن مريم أسلمته أمُّه إلى الكتّاب ليعلِّمه، فقال له المعلِّم: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: بسم الله، قال له عيسى: وما بسم الله؟ قال المعلم: ما أدري، قال له عيسى: الباء: بهاء الله، والسين: سناءه، والميم: مملكته، والله إله الآلهة، والرّحمن: رحمن الدنيا والآخرة، والرّحيم: رحيم الآخرة».

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١٧٦/٥).

وقد رواه ابن جرير، من حديث إبراهيم بن العلاء الملقب زبريق، عن إسماعيل بن عيّاش، عن إسماعيل بن يحيىٰ، عن ابن أبي مليكة، عمَّن حدَّثه، عن ابن مسعود، ومسعر، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي - ﷺ - فذكره)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال - رحمه الله -: (وهذا غريبٌ جداً، وقد يكون صحيحاً إلىٰ من دون رسول الله - ﷺ - وقد يكون من الإسرائيليّات لا من المرفوعات، والله أعلم)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

❋ قال ابن عدي: (هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد، لا يرويه غير إسماعيل)[3].

❋ قال أبو نعيم الأصبهاني: (غريبٌ من حديث مسْعر، تفرَّد به إسماعيل ابن عيّاش، عن إسماعيل بن يحيىٰ)[4].

---

(١) أخرجه **ابن جرير** في «تفسيره» (١ / ٨١) (ح ٤٨). وابن **عدي** في «الكامل في الضعفاء» (ت١٢٩). وأبو **نعيم** في «الحلية» (٧/٢٥١). وابن **عساكر** في «تاريخ دمشق» (٣٧٣: ٤٧). وابن **الجوزي** في «الموضوعات» (١/٢٠٤). **جميعهم** (ابن جرير الطبري، وابن عدي، وأبو نعيم، وابن عساكر، وابن الجوزي) من طريق **إسماعيل بن عيّاش** به. مع اختلاف في بعض ألفاظه. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/٢٣) ونسبه إلىٰ ابن جرير، وابن مردويه، وابن عدي، وابن عساكر.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١/٦٧).

(٣) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٢٩).

(٤) «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني (١/٢٥٢).

❊ ذكره محمد بن طاهر في «تذكرة الحفاظ» ، ثم قال: (رواه إسماعيل ابن يحيىٰ بن عبيد الله التّيمي ، عن مسعر بن كدام ، عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري ، وإسماعيل هذا يروي الموضوعات عن الثّقات)[1].

❊ وقال السيوطي: (موضوعٌ ، والبلاء من إسماعيل بن يحيى: كذابٌ)[2].

❊ وقال في «الدر المنثور»: (سنده ضعيفٌ جداً)[3].

❊ وقال ابن الجوزي: (هذا حديثٌ موضوعٌ محالٌ ، ما يصنع هذا الحديث إلّا مُلحِدٌ يريد شَيْن الإسلام ، أو جاهلٌ في غاية الجهل ، وقلَّة المبالاة بالدّين ، ولا يجوز أنْ يفرَّق حروف الكلمة المجتمعة ، فيقال: الألف من كذا ، واللّام من كذا ، وإنَّما هذا يكون في الحروف المقطَّعة ، فقد جمع واضع هذا الحديث جهلاً وافراً ، وإقداماً عظيماً ، وأتىٰ بشيءٍ لا تخفىٰ برودته والكذب فيه)[4].

❊ والحديث ذكره أبو الحسن الكناني في «تنزيه الشريعة»[5].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه تالف ، وذلك لما يلي:

❊ آفة الحديث إسماعيل بن يحيىٰ التيمي: ذكره ابن حبان في كتاب

(١) «تذكرة الحفاظ» لمحمد بن طاهر (ح ٢٨١).

(٢) «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (١/١٧٢).

(٣) «الدر المنثور» للسيوطي (١/٢٣).

(٤) «الموضوعات الكبرىٰ» لابن الجوزي (١/٢٠٤).

(٥) «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» لأبي الحسن الكناني (١/٢٣١).

«المجروحين»[١]. وقال الدّارقطني: (كذّابٌ متروكٌ)[٢].

وقال الدارقطني أيضاً: (يُحدِّث إِسماعيل بن يحيىٰ التَّميمي، عن الثِّقات بما لا يتابعُ عليه)[٣]. وقال ابن عدي: (يُحدِّث عن الثِّقات، لا يحلُّ الرِّواية عنه بحالٍ)[٤].

وقال الذهبي: (روىٰ عن أبي سنان الشيباني، وابن جريج، ومسعر بالأباطيل)[٥].

قلت: فهو متروك الحديث لا يحتجُّ به.

* وفيه إسماعيل بن عيّاش: قال يحيىٰ بن معين: (إسماعيل بن عيّاش: ثقةٌ)[٦]. وقال البخاري: (ما روىٰ عن الشاميّين فهو صحيحٌ)[٧].

وقال النّسائي: (ضعيفٌ)[٨].

وقال العقيلي: (إذا حدَّث عن غير أهل الشام اضطَّرب وأخطأ)[٩].

وقال أبو حاتم: (ليِّن، ما أعلم أحداً كفَّ عنه إلّا أبو إسحاق الفزاري)[١٠].

---

(١) «المجروحين» لابن حبان (ت٤٥).
(٢) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (ح ٣٢٧٠).
(٣) «سؤالات السلمي للدارقطني» (رقم ٢٤).
(٤) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (١/٣٠٥).
(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٩٦٥) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت ٦٨١).
(٦) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت٤٩٠١).
(٧) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١١٦٩).
(٨) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٣٤).
(٩) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٠٢).
(١٠) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت ٦٥٠).

وقال ابن حبان: (كثيرُ الخطأ في حديثه)[1].

وقال الذهبي: (قال دُحيْم: هو في الشاميّين غايةٌ، وخلَّط عن المدنيّين)[2].
وقال ابن حجر: (صدوقٌ في روايته عن أهل بلده، مخلِّط في غيرهم)[3].

وقال أيضاً: (حديثه عن الشاميّين مقبولٌ عند الأكثر، وأشار ابن معين ثمَّ ابن حبان في «الثّقات» إلىٰ أنَّه كان يدلِّس. «المرتبة الثالثة»)[4].

قلت: ممّا سبق يتَّضح أنّه ثقةٌ في روايته عن الشاميّين ضعيفٌ في الرِّواية عن غيرهم، وقد روىٰ هذا الحديث عن إسماعيل بن يحيىٰ التّيمي المكّي، كما أنَّه مدلّس من المرتبة الثالثة، وقد روىٰ الحديث بالعنعنة، فروايته هذه ضعيفة.

* وفيه عطية بن سعد العوفي: ضعيف جداً، وقد سبقت ترجمته[5].

أمّا بالنِّسبة للمتن ففيه من النَّكارة ما يلي:

* نقد الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ له.

* نقد العلماء للحديث، وحكمهم عليه بالوضع.

* ألفاظ الحديث لا تشبه كلام النبوة، بل يبدو أنَّه من الرِّوايات

(١) «المجروحين» لابن حبان (ت ٤٣).
(٢) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت ٩٢٣).
(٣) «التقريب» لابن حجر (ت ٤٧٣).
(٤) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت ٦٨).
(٥) انظر (ص٢٥٩).

الإسرائيلية المكذوبة.

* مع قرينة تفرَّد إسماعيل بن يحيىٰ به، وهو ضعيف جداً لا يقبل تفرُّده.

قال ابن أبي حاتم: (ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأنْ يكون كلاماً يصلُح أنْ يكون من كلام النبوة، ويُعلم سقمه وإنكاره بتفرُّد من لم تصح عدالته بروايته)(١).



الحديث رقم ٢

عند قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: آية ٢٩].

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وقد ذكر ابن أبي حاتم وابن مردويه في تفسير هذه الآية الحديث الذي رواه مسلم والنِّسائي في التفسير أيضاً من رواية ابن جريج، قال: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله ابن رافع مولىٰ أم سلمة، عن أبي هريرة، قال: أخذ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بيدي فقال: «خلق الله التربة يوم السبت، وخلق الجبال فيها يوم الأحد، وخلق الشَّجر فيها يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النّور يوم الأربعاء، وبثَّ فيها الدَّواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر يوم الجمعة

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبو حاتم (١/٣٥١).

من آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلىٰ الليل»[(1)]).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلَّم عليه علي ابن المديني والبخاري، وغير واحدٍ من الحفّاظ، وجعلوه من كلام كعبٍ، وأنَّ أبا هريرة إنَّما سمعه من كلام كعب الأحبار، وإنَّما اشتبه علىٰ بعض الرُّواة، فجعلوهُ مرفوعاً، وقد حرَّر ذلك البيهقي)[(2)].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال علي بن المديني: (وما أرىٰ إسماعيل بن أميَّة أخذ هذا الأمرَ إلَّا من إبراهيمَ ابن أبي يحْيىٰ)[(3)].

---

(1) الحديث أخرجه **أحمد** في «مسنده» (ح٨١٤١). و**مسلم** في «صحيحه» ـ كتاب صفة القيامة والجنة والنار ـ باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام ـ (ح٢٧٩٢). و**النسائي** في «السنن الكبرىٰ» ـ كتاب التفسير ـ باب قوله تعالىٰ إنَّ في خلق السماوات والأرض ـ (١٠٩٤٣). **وأبو يعلىٰ** في «مسنده» (ح٦١٣٢). والطبري في «تفسيره» (٣٨٣: ٢٠). **وابن خزيمة** في «صحيحه» ـ كتاب الجمعة ـ باب ذكر الساعة التي فيها خلق الله آدم من يوم الجمعة ـ (ح١٦٣٤). وابن **أبي حاتم** في «تفسيره» (ح٣٠٤). و**البيهقي** في «الأسماء والصفات» (ح٨١٢). **جميعهم** (أحمد، ومسلم، والنسائي، وأبو يعلىٰ، وابن خزيمة، وابن أبي حاتم، والبيهقي) من طريق **حجّاج بن محمد**. وأخرجه الدولابي في «الكنىٰ والأسماء» (ح٩٨٢) من طريق **هشام بن يوسف الأبناوي**. وأخرجه الطبراني في «المعجم الاوسط» من طريق **محمد بن ثور**. **ثلاثتهم** (حجّاج بن محمّد، وهشام بن يوسف، ومحمّد بن ثور) عن **ابن جريج**، قال: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً.

(2) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١٧٢/١).

(3) «الأسماء والصفات» للبيهقي (ح٨١٢).

* وقال البخاري في ترجمة أيوب بن خالد: (وروىٰ إسماعيل بن أميّة عن أيَّوب بن خالد الأنصاري عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة عن النّبي ـ ﷺ ـ قال: «خلق الله التربة يوم السبت»، وقال بعضهم: عن أبي هريرة، عن كعبٍ وهو أصحُّ)(١).

* وقال البيهقي: (أخرجَه مسْلمٌ فِي كتابه، عنْ سُرَيْج بن يونس، وغيْره، عنْ حجَّاج بن محَمَّد، وزعم بعض أهْل العلم بالحديث أنَّه غير محفوظٍ لمخالفته ما عليْه أهْل التَّفسير وأهْل التَّواريخ، وزعم بعضهم أنَّ إسماعيل بن أميَّةَ إنَّما أخذه، عنْ إبراهيم ابن أبي يحيىٰ، عنْ أيُّوب بن خالدٍ، وإبراهيم غيْر محْتَجٍّ بِه)(٢).

* وقال ابن تيميَّة: (وأمّا الحديث الذي رواه مسلم في قوله: «خلق الله التربة يوم السبت»، فهو حديثٌ معلولٌ، قدح فيه أئمَّة الحديث كالبخاري وغيره، قال البخاري: الصَّحيح أنَّه موقوفٌ علىٰ كعبٍ، وقد ذكر تعليله البيهقي أيضاً، وبيَّنوا أنَّه غلطٌ ليس ممّا رواه أبو هريرة عن النَّبي ـ ﷺ ـ وهو ممّا أنْكر الحذّاق علىٰ مسلم إخراجُه إيّاه، كما أنْكروا عليه إخراج أشياء يسيرة، وقد بُسط هذا في مواضع أُخَر)(٣).

* وقال أبو العباس القسطلاني في «إرشاد الساري»: (وفي متنه غرابةٌ شديدةٌ، فمن ذلك: أنَّه ليس فيه ذكر خلق السماوات، وفيه ذكر خلق الأرض

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٣١٧).
(٢) «الأسماء والصفات» للبيهقي (ح٨١٢).
(٣) «مجموع الفتاوي» لابن تيمية (٥/٢٤١).

وما فيها في سبعة أيام، وهذا خلاف القرآن؛ لأنَّ الأرض خلقت في أربعة أيامٍ، ثمَّ خُلِقت السَّماوات في يومين)[1].

* وقال علي بن حسام الدين: (وقع الغلط في رفْعه، وإنَّما هو من قول كعب الأحبار، كذلك قال إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري في «تاريخه الكبير»، وقاله غيره من علماء المسلمين، وهو كما قالوا؛ لأنَّ الله أخبر أنَّه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستَّة أيامٍ، وهذا الحديث يقتضي أنَّ مدَّة التَّخليق سبعة أيّام، والله تعالىٰ أعلم)[2].

* وذكره الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» وبعد ذكر تخريجه قال: (نُقِل تضعيفه عن بعض أئمة الحديث، وأنَّ ابن المديني أعلَّه بأنَّه يرىٰ أنَّ إسماعيل بن أميَّة أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ، وهذا عن أيوب بن خالد! ويعني أنَّ إبراهيم هذا متروكٌ. قلت ـ القائل الألباني ـ: هذه دعوىٰ عاريةٌ عن الدَّليل إلّا مجرَّد الرَّأي وبمثلِه لا تردُّ روايةُ إسماعيل بن أميَّة، فإنَّه ثقةٌ ثبتٌ)[3].

* وقال شعيب الأرنؤوط: (الأصحُّ أنَّ هذا الحديث موقوفٌ، علىٰ كعب الأحبار وليس من قول النَّبي ـ ﷺ ـ)[4].

---

(١) القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبىٰ بكر بن عبد الملك، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرىٰ الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ. (٢٥٣/٥).

(٢) علي بن حسام الدين المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٩م. (ح١٥١٢٥).

(٣) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (ح١٨٣٣).

(٤) «مسند الإمام أحمد» بتعليق شعيب الأرناؤوط (ح ٨١٤١).

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد ففيه ما يلي:

* هذا الحديث مدارهُ علىٰ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج: قال أبو زرعة: (مكثرٌ من التَّدليس)[1].

وقال الدّارقطني: (ثقةٌ حافظٌ، وربَّما حدَّث عن الضُّعفاء، ودلَّس أسماءهم)[2].

وقال ابن حجر: (مشهورٌ بالعلم والتثبُّت، كثيرُ الحديث، وصفه النِّسائي وغيره بالتَّدليس، قال الدّارقطني: شرُّ التَّدليس تدليس ابن جريج؛ فإنَّه قبيح التَّدليس لا يُدلِّس إلّا فيما سمعه من مجروحٍ)[3].

قلت: قد تبيَّن مما سبق أنّ ابن جريج ثقةٌ مكثرٌ من التدليس؛ إلّا أنَّه في هذا الحديث قد صرَّح فيه بالسّماع عن شيخه، فقال: (أخبرني إسماعيل ابن أميّة)، فروايته متَّصلة.

* أعلَّ ابن المديني هذا الحديث بأنَّ إسماعيل بن أميَّة قد أخذه من إبراهيم بن أبي يحيىٰ، ويردُّ المعلِّمي اليماني علىٰ هذه الدَّعوىٰ بقوله: (ويردُّ علىٰ هذا أنَّ إسماعيل بن أميَّة ثقة عنْدهم غير مدلِّسٍ؛ فلهذا والله أعلم لمْ

(١) «المدلسين» لأبي زرعة الرازي (ت٤٠).

(٢) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، المؤتلف والمختلف، تحقيق: د. موفق ابن عبد الله، دار الغرب الإسلام. (١/١٣٧).

(٣) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت٨٣).

يرتضِ البخاري قول شيخِه ابن المديني وأعلَّ الخبر بأمرٍ آخرٍ)[1].

قلت: فإسماعيل بن أميّة ثقةٌ ثبتٌ وليس بمدلِّس[2]، وقد ثبت سماعُه من أيّوب بن خالد، فلا تصحُّ دعوىٰ تدليسِه إلّا بدليل.

* وفيه أيوب بن خالد: ذكره البخاري في «تاريخه» ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، ثمَّ ذكر هذا الحديث في ترجمته ثمَّ قال: (وقال بعضهم: عن أبي هريرة، عن كعبٍ وهو أصحُّ)[3]. وذكره ابن حبان في «الثِقات»[4].

وقال ابن حجر: (وقال الأزْدي في ترجمة إسحاق بن مالك التِّنيسي بعد أنْ روىٰ من طريق هذا حديثاً عن جابر: أيوب بن خالد ليس حديثُه بذاك، تكلَّم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيىٰ بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه)[5].

قلت: لمْ أجدْ من ذكره بجرحٍ إلّا ما ذكرَه الحافظ ابن حجر من تليينِه، لكن قد قال الشيخ الألباني في تعليقه علىٰ هذا الحديث: (وأمّا إعلال الدُّكتور أحمد محمّد نور في تعليقه علىٰ «التاريخ» للحديث بأيوب بن خالد وقوله: فيه لينٌ؛ فإنَّما هو تقليدٌ منْه لابن حجر في تليينه إيّاه في «التقريب»، وليس بشيءٍ، فإنَّه لمْ يضعِّفه أحدٌ سوىٰ الأزْدي، وهو نفسُه ليِّنٌ عنْد المحدِّثين، فتنبَّه)[6].

---

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي اليماني (١/٢٠٠).

(٢) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت٤٢٥).

(٣) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٣١٧).

(٤) «الثقات» لابن حبان (ت٦٦٩٣).

(٥) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت٧٣٩).

(٦) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (ح١٨٣٣).

قلت: كما إنَّه من المعلوم أنَّ الرّاوي الذي يروي عنْه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» ولم يذكر فيه توثيقٌ ولا تعديلٌ فإنَّ حديثه قوي، قال الحافظ الذهبي: (فمن احتجّا به أو أحدهما، ولم يوثَّق، ولا همِز، فهو ثقةٌ، حديثه قوي)[1].

فتبيَّن ممّا سبق أنَّ أيوب بن خالد ليس فيه جرحٌ ولا توثيقٌ معتبر، وقد احتجَّ به الإمام مسلم في الأصول كما في هذا الحديث، فيكتسب التوثيق الضمني بالنِّسبة لهذه الرِّواية بخصوصها.

أمّا قول البخاري في ترجمة أيوب بن خالد: (والموقوفُ أصحُّ)، كما سبق في تعليقه علىٰ الحديث، فإنَّ هذا لا ينفي عن الحديث الصِّحَّة مطلقاً، وإنَّما هو من باب صحيحٍ وأصحَّ منه. فتبيَّن من هذا ضعف قول من طعن في هذا الحديث من جهة اسناده، وفيما يلي بيان بطلان العلل الواردة علىٰ متنه.

۞ أمّا بالنِّسبة للمَتن ففيه ما يلي:

قلت: سأذكر هنا ردَّ المعلِّمي اليماني علىٰ الشُّبه الواردة علىٰ هذا الحديث من ناحية متنه:

❊ قال المعلِّمي: (وقد استنكر بعض أهل الحديث هذا الخبر، ويمكن تفصيل سبب الاستنكار بأوجهٍ:

الأول: أنَّه لم يُذْكر خلق السَّماء، وجعل خلق الأرض في ستَّة أيامٍ.

(١) «شرح موقظة الذهبي» الشريف حاتم بن عارف (ص٢٧٢).

الثاني: أنَّه جعل الخلق في سبعة أيامٍ، والقرآن يبيِّن أنَّ خلق السموات والأرْض كان في ستَّة أيامٍ، أرْبعةً منْها للأرض، ويومان للسَّماء.

الثالث: أنَّه مخالفٌ للآثار القائلة: إنَّ أوَّل السِّتة يوم الأحد، وهو الذي تدلُّ عليه أسماء الأيام: الأحد ـ الإثنان ـ الثلاثاء ـ الأربعاء ـ الخميس.

أمّا الوجه الأول فيجاب عنْه: بأنَّ الحديث وإنْ لم ينُصَّ علىٰ خلق السَّماء؛ فقد أشار إليه بذكرِه في اليوم الخامس «النور»، وفي السادس «الدَّوابَّ»، وحياة الدَّوابِّ محتاجةٌ إلىٰ الحرارة، والنّور والحرارة مصدرهما الأجرام السماوية، والذي فيه أنَّ خلق الأرض نفسها كان في أربعة أيامٍ كما في القرآن، والقرآن إذ ذكر خلق الأرض في أربعة أيامٍ، لمْ يذكر ما يدلُّ علىٰ أنَّ جملة ذلك خلق النّور والدَّوابِّ، وإذْ ذكر خلق السَّماء في يومْين لمْ يذكر ما يدلُّ علىٰ أنَّه في أثناء ذلك لمْ يحدِّث في الأرض شيئاً، والمعقول أنَّها بعد تمام خلقها أخذت في التَّطور بما أودعه الله تعالىٰ فيها، والله سبحانه لا يشغله شأنٌ عن شأنٍ.

ويجاب عن الوجه الثاني: بأنَّه ليس في هذا الحديث أنَّه خلق في اليوم السّابع غير آدم، وليس في القرآن ما يدلُّ علىٰ أنَّ خلق آدم كان في الأيّام السّتة بلْ هذا معلوم البطلان، وفي آيات خلق آدم أوائل البقرة وبعض الآثار ما يؤْخذ منه أنَّه قد كان في الأرض عمّارٌ قبل آدم عاشوا فيها دهراً، فهذا يساعد القول بأنَّ خلق آدم متأخِّرٌ بمدَّة عن خلق السَّموات والأرض، فتدبَّر الآيات والحديث علىٰ ضوء هذا البيان يتَّضح لك إنْ شاء الله أنَّ دعوىٰ مخالفة هذا الحديث لظاهر القرآن قد انْدفعت، ولله الحمد.

أمّا الوجه الثالث: فالآثار القائلة أنَّ ابتداء الخلق يوم الأحد ما كان منْها مرفوعاً فهو أضْعف من هذا الحديث بكثيرٍ، وأمّا غير المرفوع فعامَّته من قول عبد الله بن سلام وكعبٍ ووهبٍ، ومن يأخذ عن الاسرائيليات، وتسمية الأيّام كانت قبل الإسلام تقليداً لأهل الكتاب، فجاء الإسلام وقد اشتهرت وانتشرت فلم ير ضرورة إلىٰ تغييرها، لأنَّ إقرار الأسماء التي قد عرفت واشتهرت وانتشرت لا يعدُّ اعترافاً بمناسبتها لما أخذت منْه أو بنيت عليه، إذ قد أصحبت لا تدلُّ علىٰ ذلك وإنَّما تدلُّ علىٰ مسمَّياتها فحسب، ولأنَّ القضية ليست ممّا يجب اعتقادُه أو يتعلَّق به نفسه حكمٌ شرعيٌّ، فلم تستحق أنْ يحتاط لها بتغيير ما اشتهر وانتشر من تسمية الأيام)[1].

* وذكر الألباني أنَّ هذه الأيام المذكورة في الحديث غير الأيام الستَّة المذكورة في القرآن، واستدلَّ علىٰ ذلك بحديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ كما جاء عند النسائي، أنَّ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «يا أبا هريرة، إنَّ الله خلق السموات والأرضين وما بينهما في ستةِ أيامٍ، ثمَّ استوىٰ علىٰ العرش يوم السّابع، وخلق التُّربة يوم السَّبت، والجبال يوم الأحد، والشَّجر يوم الإثنين، والشَّر يوم الثلاثاء، والنّور يوم الأربعاء، والدَّواب يوم الخميس، وآدم يوم الجمعة، في آخر ساعة من النَّهار بعد العصر، خلقه من أديم الأرض، بأحمرها وأسودها وطيبها وخبيثها، من أجل ذلك جعل الله من آدم الطَّيب والخبيث»[2]. =

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (١/١٩٩).

(٢) أخرجه النسائي في «السنن الكبرىٰ» ـ كتاب التفسير ـ سورة السجدة ـ (١٠ :٢١١). قال: أخبرنا إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثني محمّد بن الصباح، قال: حدَّثنا أبو عبيد الحدّاد،=

= ثمَّ قال الألباني: الأيام السَّبعة في الحديث هي غير الأيّام السِّتَّة في القرآن، فالحديث يتحدَّث عن شيءٍ من التفصيل، الذي أجراه الله على الأرْض، فهو يزيد على القرآن، ولا يخالفه)[1].

الخلاصة: تبيَّن من كل ما سبق بطلان العلل الواردة على اسناد هذا الحديث ومتنه، ويزيده قوة اخراج الإمام له في الأصول.

الحديث رقم ٣

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة من آية: ٣٠].

قال الحافظ ابن كثير: (وقال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبي، حدَّثنا هشام الرازي، حدَّثنا ابن المبارك، عن معروفٍ ـ يعني ابن خرَّبوذ المكّي ـ عمَّن سمع أبو جعفر محمَّد بن علي يقول: السِّجلُّ ملك، وكان هاروت وماروت من أعوانه، وكان له في كلِّ يومٍ ثلاثَ لمحاتٍ ينظرُهنَّ في أمِّ الكتاب، فنظر نظرةً لم تكنْ له، فأبصر فيها خلق آدم وما فيه من الأمور، فأسر ذلك إلىٰ هاروت

= قال: أخبرنا الأخضر بن عجلان، عن ابن جريج المكي، عن عطاء عن ابي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً.

(١) نقلاً من: الدبيخي، سليمان بن محمد، أحاديث العقيدة المتوَّهم إشكالها في الصحيحين، مكتبة دار المنْهاج، السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ. (ص٣٦٨).

وماروت وكانا من أعوانه، فلمّا قال الله تعالىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ **، قالا ذلك استطالة على الملائكة)**[1] .

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال: (وهذا أثرٌ غريبٌ، وبتقدير صحَّته إلىٰ أبي جعفر محمّد بن علي ابن الحسين الباقر، فهو نقله عن أهل الكتاب، وفيه نكارةٌ توجِبُ ردَّه، والله أعلم، ومقتضاه، أنَّ الذين قالوا ذلك إنَّما كانوا اثنين فقط، وهو خلاف السِّياق)[2] .

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه لا يصحُّ، وذلك لما يلي:

* فيه هشام بن عبيد الله الرّازي: وسئل عنه أحمد: (أكتب عن هشام ابن عبيد الله؟ فقال: لا، ولا كرامة)[3] .

وقال أبو حاتم: (صدوقٌ)[4] .

وقال ابن حبان: (كان يهِم، ويُخْطِئ علىٰ الأثبات)[5] .

وذكر له الذَّهبي حديثين، ثمَّ قال: (كلاهما باطلان)[6] .

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح ٣٢٥).
(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١/١٧٦).
(٣) «سؤالات البرذعي» للإمام أحمد (٢/٧٥٧).
(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢٥٦).
(٥) «كتاب المجروحين» لابن حبان (ت١١٥٣).
(٦) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت ٩٢٣٠).

قلت: وحيثُ أنَّه قد تفرَّد بهذا الأثر، فلا يقبلُ منْه، فإنَّ التَّفرُّد علامةٌ علىٰ خطأ الرّاوي ووهمِه.

قال ابن رجب: (وأمّا أكثر الحفاظ المتقدمين فإنَّهم يقولون في الحديث إذا تفرَّد به واحد، وإن لم يرو الثِّقات خلافه: «إنَّه لا يُتابع عليه»، ويجعلون ذلك عِلّة فيه، اللّهم إلّا أنْ يكون ممَّن كثر حفظه، واشتهرت عدالته، وحديثه كالزهري ونحوه، وربّما يستنكرون بعض تفرّدات الثّقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه)[١].

* وفيه معروف بن خرَّبوذ المكي: قال يحيىٰ بن معين: (ضعيفٌ)[٢].

وقال أحمد: (ما أدري كيف حديثُه)[٣].

وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه)[٤].

وقال الذَّهبي: (صدوقٌ شيعيٌّ، ضعَّفه يحيىٰ بن معين، وقال أحمد: ما أدري كيف حديثُه، ذكره ابن حبان في كتابه «الثقات»)[٥].

قلت: فأقلُّ أحواله أنَّه حسن الحديث إذا توبع، وفي هذا الحديث لم يتابعه أحد، فلا يقبل منه تفرُّده.

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٢٤٧).

(٢) «الجرح والتعديل» لابن ابي حاتم (ت١٤٨١).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام احمد (ت٣٥١٩).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن ابي حاتم (ت١٤٨١).

(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٨٦٥٥).

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه ما يلي:

* نقد الحافظ ابن كثير للأثر بقوله: (هذا أثرٌ غريبٌ).

قال الإمام أحمد: (إذا سمعت أصحاب الْحديث يقولون: هذا حديثٌ غريبٌ أَو فائدةٌ فاعلم أَنَّه خطأٌ أو دخل حديثٌ في حديثٍ أَو خطأٌ من المحدِّث أَو حديثٌ ليس له إسنادٌ، وإنْ كان قد روىٰ شعبة وسفيان، فإذا سمعتهم يقولون: هذا لا شيء، فاعلم أنَّه حديثٌ صحيحٌ)[1].

* الاعلال بنكارة المتن، فقد قال ابن كثير: (وفيه من النَّكارة ما يوجب ردَّه)، واستدلَّ الحافظ ابن كثير علىٰ نكارته بأنَّ مقتضىٰ الحديث أنَّ الذين قالوا: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ اثنان، وهو خلاف السياق، لأنَّ الآيات في سياق كلام الله ـ ﷻ ـ مع ملائكته حيث قال: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ...﴾ [البقرة: من آية ٣٠].

الحديث رقم ٤

وقال الحافظ ابن كثير عند تفسير هذه الآية أيضاً: وأغرب منه ما رواه ابن أبي حاتم أيضاً، حيث قال: حدَّثني أبي، حدَّثنا هشام بن أبي عبد الله[2]،

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (١/١٤٢).

(٢) جاء في طبعة دار الحديث وطبعة دار طيبة، قال: (هشام بن أبي عبد الله)، وفي طبعة دار=

حدَّثنا عبد الله بن يحيىٰ بن أبي كثير، قال: سمعت أبي يقول: (إنَّ الملائكة الذين قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾، **كانوا عشرة آلاف، فخرجت نارٌ من عنْد الله فأحرقتهم)**[١].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا أيضاً إسرائيليٌّ منكرٌ كالذي قبله، والله أعلم)[٢].

تعليق الباحث:

قال ابن كثير عند ذكر هذا الحديث (هشام بن أبي عبد الله)، وفي «تفسير ابن أبي حاتم»، قال: (أبو هشام بن عبيد الله)، فإمّا أنْ يكون تصحيفاً من أحد الرُّواة، أو يكون تصحيف طباعة ونسخ، وذلك لما يلي:

أ ـ أنّي لم أجدْ ترجمة هشام بن أبي عبد الله، ولا هشام بن أبي عبيد الله.

ب ـ أنَّ عبد الله بن يحيىٰ بن أبي كثير ـ شيخ هشام بن عبيد الله الرازي ـ قد قال أبو حاتم في ترجمته: (روىٰ عنه هشام بن عبيد الله الرّازي)[٣]. وكذا قال المزي في «تهذيب الكمال»[٤].

ت ـ كذلك ثبت من «تفسير ابن أبي حاتم» أنّ هشام بن عبيد الله الرّازي

= الفكر، قال: (هشام بن أبي عبيد الله)، وفي «تفسير ابن أبي حاتم» قال: (حدثنا أبو هشام ابن عبيد الله).

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢٨)، من طريق هشام بن عبيد الله الرازي به.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (/ ١٧٦).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٩٤٨).

(٤) «تهذيب الكمال» للمزي (ت٣٥٦١).

هو شيخُ أبي حاتم الذي يروي عنه؛ فجاء في «تفسيره» في حديث آخر: (حدَّثنا أبي، حدَّثنا هشام بن عبيد الله...، وقال في موضع آخر: حدَّثني أبي، حدّثنا هشام الرّازي...)[١].

❁ **قلت**: فأمّا بالنِّسبة للإسناد، ففيه ما يلي:

❊ فيه هشام بن عبيد الله الرّازي: سبقت ترجمته[٢]. وقد تبيَّن منها أنَه إذا تفرُّد فلا يقبل منه، وقد تفرَّد بهذا الحديث.

❁ **وأمّا بالنِّسبة للمتن ففيه من النَّكارة ما يلي:**

❊ أنَّ في هذا الأثر ما ينافي ما ذكره الله تعالىٰ عن الملائكة من لزوم طاعته، وعدم معصيته، قال تعالىٰ: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: من آية ٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: آية ٢٧].

❊ أنَّ هذا السؤال من الملائكة ـ رضوان الله عليه ـ لم يكن علىٰ جهة الاعتراض، وإنَّما كان علىٰ جهة الاستفسار، فإنَّهم لمَّا قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ..﴾ كان ذلك استفساراً منهم، ولا يقتضي أنْ يكون هذا اعتراضاً، حيث إنَّه لا دليل عليه بل الدَّليل علىٰ خلافه.

❊ أنَّ هذا من الأمور الغيبية التي لا تدرك إلّا بالوحي، ولم يرِدْ في ذلك حديث صحيح مرفوع إلىٰ النَّبي ـ ﷺ ـ.

---

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (ح ١٠٢٠٥ ـ ح٣٢٧).

(٢) انظر (ص٢٩٥).

الحديث رقم ٥

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: آية ٣٤].

قال الحافظ ابن كثير: (وقال السّدّي في «تفسيره»، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرَّة، عن ابن مسعود، وعن أناس من أصحاب النبي ـ ﷺ ـ: لمّا فرغ الله من خلق ما أحب، استوىٰ علىٰ العرش، فجعل إبليس علىٰ ملك السماء الدنيا، وكان من قبيلة من الملائكة يقال لهم: الجنَّ، وإنَّما سمّوا الجنِّ لأنَّهم خزّان الجنَّة، وكان إبليس مع مُلكه خازناً، فوقع في صدره الكِبر، وقال ما أعطاني الله هذا إلّا لميزةٍ لي علىٰ الملائكة، فلمّا وقع ذلك الكبر في نفسه اطَّلع الله علىٰ ذلك منه، فقال الله للملائكة: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، فقالوا: ربنا وما يكون ذلك الخليفة؟ قال: يكون له ذرية يفسدون في الأرض ويتحاسدون ويقتل بعضهم بعضاً، قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، يعني من شأن إبليس، فبعث الله جبريل إلىٰ الأرض ليأتيه بطين منها، فقالت الأرض: إنّي أعوذ بالله منك أنْ تنقص مني أو تشينني، فرجع ولم يأخذ، وقال: يا ربِّ إنَّها عاذت بك فأعذتها، فبعث ميكائيل فعاذت منه فأعاذها، فرجع فقال كما قال جبريل، فبعث ملك الموت فعاذت منه، فقال: وأنا أعوذ بالله أن أرجع ولم أنفذ أمره، فأخذ من وجه الأرض، وخلَّط ولم يأخذ من مكانٍ واحدٍ، وأخذ من تربة حمراء وبيضاء وسوداء، فلذلك خرج بنو آدم مختلفين، فصعد به فبلَّ التّراب حتىٰ عاد طيناً لازباً، واللازب:

هو الذي يلتزق بعضه ببعض، ثمَّ قال للملائكة: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾، فخلقه الله بيده لئلّا يتكبَّر إبليس عنه، ليقول له: تتكبّر عمّا عملت بيدي ولم أتكبَّر أنا عنه بخلقه بشراً، فكان جسداً من طين أربعين سنة من مقدار يوم الجمعة، فمرَّت به الملائكة ففزعوا منه لمّا رأوه، فكان أشدهم فزعاً منه إبليس فكان يمرُّ به فيضربه فيصوت الجسد كما يصوت الفخار يكون له صلصلة، فذلك حين يقول: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾...)[1].
الحديث طويلٌ جداً.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (فهذا الإسناد إلىٰ هؤلاء الصحابة مشهور في تفسير السّدّي، ويقع فيه إسرائيلياتٌ كثيرةٌ بعضها مدرجٌ من كلام الصحابة، أو أنَّهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة، والله أعلم)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

❋ قال ابن جرير بعد ذكره لهذا الإسناد في حديثٍ آخر: (إذْ كنت بإسناده مرتاباً)[3].

❋ وقال الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: (وما يذكره المفسرون عن جماعةٍ من السَّلف كابن عباس، وغيره من أنَّه كان من أشراف الملائكة، ومن خزائن الجنَّة، وأنَّه

---

(١) نسبه الحافظ ابن كثير إلىٰ السدي في «تفسيره»: ولم أقف عليه. ومن طريق السدي أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١/٥٠٣) (ح ٦٨٨).
(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١/١٨٥ ـ ١٨٦).
(٣) «جامع البيان» لابن جرير (١/٣٥٤).

كان يدبِّر أمر السماء الدنيا ، وأنَّه كان اسمه عزازيل ، كلُّه من الإسرائيليات التي لا معوَّل عليها)[1] .

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه ضعيفٌ ، وهو معلولٌ من عدَّة وجوهٍ:

❋ مدار الحديث هو: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي: قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: (سألت يحيىٰ بن معين عن إبراهيم بن المهاجر، والسّدي ، فقال: متقاربيْن في الضِّعفِ)[2] .

وقال أحمد: (هو حسن الحديث ، وحديثُه مقاربٌ ، إلّا أنَّ هذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه ـ فجعل يستعْظِمْه ـ ويقول: من أين قد جعل له أسانيد ؟ ما أدري ما ذاك)[3] .

وقال أبو حاتم: (السّدّي يكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به ، وسئل أبو زرعة عنه فقال: ليّنٌ)[4] . وقال الذَّهبي: (حسنُ الحديث)[5] .

وقال ابن حجر: (صدوقٌ يهِم ، ورُمِي بالتَّشيُّع)[6] .

---

(١) «أضواء البيان» للشنقيطي (٣/٢٩١).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٠١).

(٣) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٣٦١).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت ٦٢٥).

(٥) «الكاشف» للذهبي (ت٣٩١).

(٦) «التقريب» لابن حجر (ت٤٦٣).

قلت: فهو ممَّن اختُلِف فيه، والغالب في أمرِه أنَّ حديثه حسنٌ إذا لم يتفرَّد، وقد تفرَّد بهذا الحديث، وهو معنىٰ قول أبي حاتم: (يكتب حديثهُ، ولا يحتجُّ به)، أي يصلح للاعتبار فقط، ولا يقبل تفرُّدُه.

* وقال الشيخ أبو شهبة في مبحث روايات الضعفاء عن ابن عباس، وطرقها: (ومنهم: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وهو كوفيٌّ صدوقٌ، لكن جمع التَّفسير من طرقٍ منها: عن أبي صالح عن ابن عبّاس، وعن مرة ابن شراحيل عن ابن مسعود، وعن ناسٍ من الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ وغيرهم وخلَّط روايات الجميع، فلم تتميَّز روايةَ الثِّقة من الضَّعيف، ولم يلق السّدّي من الصَّحابة إلّا أنس بن مالك، وربَّما التَبَس بالسدّي الصَّغير)[1].

قلت: السدّي الصغير، هو محمد بن مروان، متَّهمٌ بالكذب، بل قيل: إنَّه كذّاب[2].

* وفيه أسباط بن نصْر الهمدانيُّ، كما في رواية الطبري عن السدّي: قال يحيىٰ بن معين: (ثقةٌ)[3].

وسأل عبد الله بن أحمد أباه عنه، فقال: (ما كتبت من حديثه عن أحد شيئاً، ثمَّ قال عبد الله: ما أراه عرَفه)[4].

وقال أبو حاتم: (سمعت أبا نعيم يُضعِّف أسباط بن نصر، وقال: أحاديثه

(١) «الإسرائيليات والموضوعات» للشيخ أبو شهبة (ص١٥٢).
(٢) قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: (هو ذاهبُ الحديث، متروكُ الحديث، لا يكتب حديثه البتة). «الجرح والتعديل» (ت٣٦٤).
(٣) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت١٢٥١).
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت١٦٨٧).

عاميةٌ سقطٌ مقلوبةٌ الأسانيد)[1].

وقال الذهبي: (وثَّقه ابن معين، وتوقَّف أحمد، وضعَّفه أبو نعيم، وقال النِّسائي: ليس بالقويِّ)[2].

قلت: فلم يوثِّقه إلّا يحيىٰ بن معين، لكن ممّا يرجِّح ضعْفه في هذه الرِّواية بخصوصها أنَّه قد روىٰ هذا الحديث عن السدِّي، وقد ضعِّفت روايته عنه كما تقدَّمَ في ترجمة السِّدي.

۞ وأمّا بالنسبة للمتن، فإنَّه باطل، وذلك لما يلي:

* أنَّ هذا يخالف قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِي وَهُمۡ لَكُمۡ عَدُوُّۢۚ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾ [الكهف: ٥٠]؛ فإنَّ المادَّة التي خُلِق منها إبليس ليست كالمادَّة التي خُلِق منها الملائكة.

وفي ذلك يقول ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وقوله: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ﴾، أي خانه أصله، فإنَّه خلق من مارج من نار، وأصل خلق الملائكة من نور كما ثبت في صحيح مسلم، عن عائشة عن رسول الله ـ ﷺ ـ أنَّه قال: «خلقت الملائكة من نور، وخلق إبليس ـ لفظ مسلم: وخلق الجان ـ من مارجٍ من نارٍ، وخلق آدم ممّا وصف لكم»[3]، فعند الحاجة نضِح كلّ وعاءٍ بما فيه،

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٢٦١).
(٢) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٧١٢).
(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الزهد والرقائق ـ باب أحاديث في أبواب متفرقة ـ (ح٢٩٩٨).

وخانه الطَّبع عند الحاجة، وذلك أنَّه كان توسَّم بأفعال الملائكة وتشبَّه بهم، وتعبّد وتنسَّك، فلذلك دخل في خطابهم، وعصىٰ بالمخالفة، ونبَّه تعالىٰ ههنا علىٰ أنه ﴿مِنَ ٱلْجِنِّ﴾، أي أنَّه خلق من نار)[1].

* وقال العلامة الألوسي - رحمه الله - وهو يفسر هذه الآية: (وهذا ظاهرٌ أنَّه ليس من الملائكة، نعم كان معهم، ومعدوداً في عدادِهم، فقد أخرج ابن جرير عن سعد بن مسعود قال: كانت الملائكة تقاتل الجنّ؛ فسُبِي إبليس، وكان صغيراً، فكان مع الملائكة فتعبَّدَ بالسّجود معهم[2]. وأخرج نحوه شهر ابن حوشب، وهو قول كثير من العلماء حتّىٰ قال الحسن فيما أخرجه عنه ابن المنذر، وابن أبي حاتم: (قاتل الله أقواماً زعموا أنَّ إبليس من الملائكة، والله تعالىٰ يقول: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾[3].

* وروىٰ ابن جرير عن الحسن البصري قال: (ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين قط، وإنَّه لأصل الجنِّ، كما أنَّ آدم - عليه السلام - أصل البشر)[4]، علَّق ابن كثير علىٰ هذا الأثر بقوله: (إسناده صحيح)[5].

قلت: فإنْ قيل: لماذا شمَله الخطاب بالسُّجود لآدم مع أنَّ الخطاب كان موجَّهاً للملائكة؟ حيث قال الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ..﴾، فاستثنىٰ الله إبليس من جملة الملائكة الذين أمِروا بالسجود لآدم؟

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، طبعة دار الفكر (١٠٩/٣).
(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (ح٦٩٩).
(٣) «روح المعاني» للألوسي (٢٩٢/١٥).
(٤) «جامع البيان» للطبري (٥٠٦/١) (ح٦٩٥).
(٥) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، طبعة دار الفكر (١٠٠/١).

كان الجواب: أنَّ هذا من قبيل الاستثناء المنقطع الذي يكون فيه المستثنىٰ من غير جنس المستثنىٰ منه كقولنا مثلاً: جاء الرِّجال ماعدا امرأةً، ويدلُّ علىٰ أنَّه ليس من جنسه الآية التي في سورة الكهف، وهي قوله تعالىٰ: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾، وقد جاء في كثير من آيات القرآن الكريم أمثلة لمثل هذا، منها قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: من آية ٢٩]، فاستثنىٰ الله التِّجارة من الأكل بالباطل، مع أنَّها ليست من جنْس الأكل بالباطل. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٥ ـ ٢٦]، فقد استثنىٰ الله السلام من اللَّغو والتأثيم والسلام ليس من جنسها.

* وأخيراً أذكر قولاً للحافظ ابن كثير بعد ذكره لعدَّة روايات جاء في بعضها أنَّ إبليس كان من حيٍّ من أحياء الملائكة، يقال لهم: الجنُّ، وأنَّ اسمه الحارث، وكان خازناً من خزان الجنة، وأنَّه كان له سلطان السماء الدُّنيا كما في هذه الرواية، يقول ـ رحمه الله ـ: (قد رُوِيَ في هذا أخبار كثيرة عن السلف، وغالبها من الإسرائيليّات والتي تُنقل ليُنْظر فيها، والله أعلم بحال كثيرٍ منْها، ومنْها ما قد نقطع بكذبِه، لمخالفته الحقَّ الذي بين أيدينا، وفي القرآن غُنية عن كلِّ ما عداه من الأخبار المتقدمة، لأنَّها لا تكاد تخلو من تبديلٍ وزيادةٍ ونقصانٍ، وقد وُضِع فيها أشياء كثيرة، وليس لهم من الحفّاظ المتقنين الذين ينفون عنْها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، كما لهذه الأمَّة من الأئمة العلماء، والسّادة الأتقياء الأبرار النُّجباء، من الجهابذة النُّقاد، والحفّاظ الأجياد، الذين دوّنوا الحديث وحرَّروه، وبيَّنوا صحيحه من حسنه من ضعيفه، من منكرِه وموضوعِه، ومتروكِه ومكذوبِه، وعرَّفوا الوضّاعين والكذّابين،

والمجهولين، وغير ذلك من أصناف الرِّجال، كلُّ ذلك صيانةً للجناب النَّبوي، والمقام المحمّدي، خاتم الرُّسل، وسيِّد البشر أنْ ينسب إليه كذبٌ، أو يحدِّث عنه بما ليس منه، فرضي الله عنهم وأرضاهم، وجعل جنّات الفردوس مأواهم)[1].

الحديث رقم ٦

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: آية ١٢٧].

قال الحافظ ابن كثير: (وقد اختلفَ النّاس في أوَّل من بنىٰ الكعبةَ، فقيل: الملائكةُ قبل آدم، وروي هذا عن أبي جعفر الباقر محمَّد بن علي ابن الحسين، ذكره القرطبي وحكىٰ لفظه، وفيه غرابةٌ، وقيل: آدم ـ عليه السلام ـ رواه عبد الرَّزّاق، عن ابن جريج، عنْ عطاء، وسعيدٌ بن المسيِّب، وغيرهم: أنَّ آدم بناه من خمسةِ أجبُل، من حرّاء، وطور سيناء، وطور زيتا، وجبل لبنانَ، والجوديِّ، وهذا غريبٌ أيضاً، ورُوِي نحوه عن ابن عبّاس وكعب الأحبار وقتادة، وعن وهب بن منبِّه: أنَّ أوَّل منْ بناه شيث ـ عليه السلام ـ)[2].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وغالب منْ يذكر هذا إنَّما يأخذُه من كتب أهل الكتاب،

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/١٧٦).

(٢) سيأتي تخريج هذه الآثار أثناء تعليق الباحث.

وهي ممّا لا يصدَّق ولا يكذَّب، ولا يعتمد عليها بمجرَّدها، وأمّا إذا صحَّ حديث في ذلك فعلىٰ الرأس والعين ـ وقال في موضعٍ آخر ـ: (وهذا صحيحٌ إلىٰ عطاء، ولكن في بعضه نكارةٌ، والله أعلم)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال ابن كثير في «البداية والنهاية»: (ولم يجيء في خبرٍ صحيحٍ عن المعصوم أنَّ البيتَ كان مبنياً قبل الخليل ـ عليه السلام ـ ومن تمسك في هذا بقوله: ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الحج: من آية ٢٦]، فليس بناهضٍ ولا ظاهرٍ[2]، لأنَّ مراده: مكانه المقدَّر في علم الله تعالىٰ المقرَّر في قدرته، المعظَّم عند الأنبياء موضعه من لدنْ آدم إلىٰ زمان إبراهيم)[3].

تعليقُ الباحثِ:

أولاً: القول بأنَّ أوَّل من بناه الملائكة:

قلت: الأثر رواه القرطبي، فقال: روىٰ جعفر بن محمَّد[4]، قال: سئل

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١/٣٧٤ ـ ٣٨٦).

(٢) ربَّما أراد ابن كثير ـ رحمه الله ـ الرَّد هنا علىٰ القرطبي حيثُ استدلَ بهذه الآية في «تفسيره» (٤/٢٩٦).

(٣) «البداية والنهاية» لابن كثير (٦/١٦٣).

(٤) ورد هكذا (جعفر بن محمد) في «تفسير القرطبي»، وهو وهم، حيث ثبت من تخريجه عند الأزرقي في «أخبار مكة» كما سيأتي في الهامش رقم (٢) في الصفحة التالية. وكما هو ثابت في «تفسير ابن كثير» (١/٣٧٤). حيث أثبت ابن كثير أنَّ اسمه أبو جعفر الباقر محمد بن علي ابن الحسين، ونسبه إلىٰ القرطبي، انظر كلام ابن كثير في الصفحة السابقة، فلعلَّ ما وقع في المطبوع من «تفسير القرطبي» تصحيف.

أبي وأنا حاضرٌ ، عن بدء خلق البيت ؟ فقال: إنَّ الله ـ ﷻ ـ لمّا قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ، قالت الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ ، فغضِب عليهم ، فعاذوا بعرشه ، وطافوا حوله سبع أشواط يسترضون ربَّهم ، حتّىٰ رضي عنهم ، وقال لهم: ابنوا لي بيتاً في الأرض يتعوَّذ به من سخطت عليه من بني آدم)[١].

قلت: لم يذكر القرطبي إسنادَه إلىٰ أبي جعفر الباقر ، لكن أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» ، فقال: حدثني علي بن هارون بن مسلم العجلي ، عن أبيه ، قال: حدثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال: حدثني محمد بن علي ابن الحسين ، قال: كنت مع أبي علي بن الحسين بمكة ، فبينما هو يطوف بالبيت . . .»[٢] ، فذكره مطولاً جداً.

ثانياً: القول بأنَّ أوَّل من بناه آدم ـ عليه السلام ـ:

رُوِي هذا الأثر عن عطاء بن أبي رباح[٣]. وقتادة[٤] ، وابن عباس[٥].

---

(١) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٢/١٢٠) ولم يَسُق إسناده.

(٢) أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (ص ٣٣ ـ ٣٢).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٦٠٣/١٨). من **طريق عبد الملك بن جريج**. وأخرجه عبد الرزاق أيضاً في «مصنفه» (٣٤/٢) عن هشام بن حسان ، عن **سوار بن داود**. وأخرجه أبو جعفر بن أبي شيبة في «العرش» (ح ٣٩). وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٥٩٦/١) (ح٢٠٤٣). **كلاهما:** (ابن أبي شيبة ، وابن جرير الطبري) من طريق **طلحة بن عمرو**. **ثلاثتهم:** (ابن جريج ، وسوار بن داود ، وطلحة بن عمرو) عن **عطاء بن أبي رباح** ، قوله.

(٤) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «مصنفه» (ح ٩٠٩٦). أخبرنا معمر ، عن قتادة ، قال: وضع الله البيت مع آدم ، حين أهبط الله آدم إلىٰ الأرض . . .) الحديث. ومن طريقه أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥٦٩/١) (ح ٢٠٤٤).

(٥) أخرجه ابن جرير **الطبري** في «تاريخه» (١٤٢/١). من طريق **هشام بن محمد** ، قال: أخبرني=

أمَّا ما رُوِي عن عطاء فقد جاء من ثلاثة طرق ، وهي:

❋ ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح.

❋ سوار بن داود عن عطاء بن أبي رباح.

❋ طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح.

فأمّا رواية عبد الملك بن جريج ، ففيها ما يلي:

❋ عنْعنة ابن جريج عن عطاء ، وهو مدلِّس من المرتبة الثّالثة ، قال ابن رجب: (قال أحمد: كلُّ شيء قال ابن جريج: قال عطاء ، أوعن عطاء ، فإنَّه لم يسمعْه من عطاء)[1].

وقال ابن حجر: (وصفه النِّسائي وغيره بالتَّدليس ، وقال الدّارقطني: (شرُّ التَّدليس تدليس ابن جريج ، فإنَّه قبيحُ التَّدليس ، لا يدلّسْ إلّا فيما سمعه من مجروح ، «المرتبة الثّالثة»)[2].

قلت: إلّا أنَّ روايته عن عطاء محمولةٌ علىٰ الاتصال ، لأنَّه من المكثرين عنه ، الملازمين له ، كما أنَّه أثْبت أصحاب عطاء. فتُحمل عنْعنته علىٰ الاتصال ، وممَّا يدلُّ علىٰ ذلك ما يلي:

- ذكر الخطيب البغدادي ، عن الحميدي صاحب «المسند» قوله: (وإذا كان رجلاً معروفاً بصُحبة رجلٍ والسَّماع منه ، مثل: ابن جريج عن عطاء ، أو

= أبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قوله.

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (ج ٣/٦٠٠).

(٢) «التقريب» لابن حجر (ت ٤١٩٣).

هشام بن عروة عن أبيه، وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم؛ ممَّن يكون الغالب عليه السَّماع ممَّن حدَّث عنه، فأُدرك عليه أنَّه أدخل بينه وبين من حدَّث رجلاً غير مسمّىٰ، أو أسقطه، تُرِكَ ذلك الحديث الذي أُدْرك عليه فيه أنَّه لم يسمعه، ولم يضرُّه ذلك في غيْره حتّىٰ يدرك عليه فيه مثل ما أدرك عليه في هذا، فيكون مثل المقطوع)[1].

- ما ذكره ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «التَّهذيب»: (عن ابن جريج، قال: إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإنْ لم أقل سمعت)[2].

- وقال المعلّمي: (وهذا ابن جريْج أعلم أصحاب عطاء، وألزمهم له، جاء عنه أنَّه قال: إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإنْ لم أقل سمعت. وإنّما هذا لأنَّه كان يرىٰ أنَّه قد استوعب ما عند عطاء، فإذا سمع رجلاً يخبر عن عطاء بما لم يسمعه منه رأىٰ أنَّه كذب فلم يستحل أنْ يحكيه عن عطاء)[3].

قلت: فهذا الإسناد صحيحٌ إلىٰ عطاء.

وأمّا روايةَ سوّار بن داود، ففيها ما يلي:

❋ سوّار بن داود: ذكره ابن حبّان في «الثِّقات»[4].

وذكره في «المجروحين»، وقلب اسمه فقال: (داود بن سوار، قليل

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (١/٣٧٤).

(٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت٧٥٨).

(٣) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيىٰ بن علي بن محمد، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م. (٢/٨٦٥).

(٤) «الثقات» لابن حبان (ت٣٨٩٠).

الرِّواية، ينفرد مع قلَّته بأشياء لا تُشبه حديث من يروي عنهم)[1].

وقال الدّارقطني: (لا يتابع علىٰ أحاديثه، فيعتبر به)[2].

وقال الذهبي، وقلب اسمه كذلك: (ضُعِّف)[3].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ له أوهامٌ، من السّابعة)[4].

قلت: فهذه متابعةٌ لرواية ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح، فتَتَقوّىٰ بها.

وأمّا ما رواه طلحةَ بن عمرو الحضرمي، ففيه ما يلي:

❊ طلحة بن عمرو الحضرمي: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (سألت أبي عن طلحة بن عمرو؟ فقال: لا شيء، متروك الحديث)[5].

وقال البخاريُّ: (هو ليِّن عندهم)[6].

وقال أبو حاتم: (مكّي ليس بالقويِّ، ليِّن الحديث عنْدهم)[7].

وذكره العقيلي في «الضعفاء»[8].

قلت: فهو ليِّن الحديث.

---

(١) «المجروحين» لابن حبان (ت٣٢٧).

(٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (رقم ٣١٠).

(٣) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت١٩٩٩).

(٤) «التقريب» لابن حجر (ت٢٦٨٢).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (رقم٣٤٩٧).

(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٣١٠٤).

(٧) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت ٢٠٩٧).

(٨) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (ت٧٦٩).

وأمّا ما روِي عن قتادة، ففيه ما يلي:

* أنَّها من رواية عبد الرَّزاق، عن معمر، عن قتادة: وعبد الرزّاق من أثْبت أصْحاب معمر.

قال أحمد: (حديث عبد الرّزاق عن معمر أحب إليَّ من حديث هؤلاء البصريّين، وكان معمر يتعاهد كتبه، ويُنْظر فيها، يعني باليمن، وكان يحدِّثهم حفْظاً بالبصرة)[1].

وقال ابن أبي شيبة: (عبد الرَّزّاق متثبِّت في معمر، جيِّد الإتْقان)[2].

* وفيه قتادة بن دعامة السَّدوسي: وهو مشهورٌ بالأخذ عن بني إسرائيل.

قلت: فهذه الآثار المرويَّة عن عطاء يقوّي بعضها بعضاً.

وأمّا ما روِي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فإنَّه موضوعٌ، وذلك لما يلي:

* فيه محمدُ بن السّائب الكِلبي: قال البخاري: (تركه ابن معين وابن مهدي، وقال لنا عليٌّ: حدَّثنا يحيىٰ بن سعيد، عن سفيان، قال: قال لي الكلبي[3]: كل شيء حدَّثتك عن أبي صالح، فهو كذب)[4].

---

(١) «بحر الدم» لأحمد (ت٦٢٤).

(٢) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٧٠٦/٢).

(٣) جاء في «التاريخ الكبير» زيادة في اسناد هذه الرواية، حيث جاء فيه: (قال لي الكلبي، قال لي أبو صالح: كل ما...) **قلت:** فجعل القائل أبا صالح، وهو وهم لا أدري ممن هو؟ وبعد مراجعة العبارة تبيَّن أنَّ القائل هو الكلبي وليس أبو صالح. انظر «ميزان الاعتدال» للذهبي (١٢٥/٤) (ت٧٥٧٤).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت ٢٨٣).

وقال سفيان الثوري: (عجباً لمن يروي عن الكلبي)[1].

قلت: فهو متَّهمٌ بالكذب.

* وفيه أبو صالح باذام الكوفي: قال يحيىٰ بن معين: (ليس به بأسٌ، فإذا روىٰ عنه الكلبي فليس بشيءٍ، وإذا روىٰ عنه غير الكلبي فليس به بأسٌ؛ لأنَّ الكلبي يحدِّث مرةً برأْيه، ومرةً عن أبي صالح، ومرةً عن أبي صالح عن ابن عباس)[2].

قلت: وهذا ممّا يزيد ضعف رواية محمَّد بن السائب الكلبي.

ثالثاً: القول بأنَّ أوَّلُ من بناه شيث ـ عليه السلام ـ:

ذكره القرطبي في «تفسيره» فقال: وروىٰ عبد المنعم بن إدريس، عنْ وهب بن المنبَّه، قال: (أوَّل من بنىٰ البيت بالطِّين والحجارة شيثٌ ـ عليه السلام ـ)[3]. وذكره ابن عبد البر في «التمهيد» فزاد في اسناده: عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه، فذكره[4].

قلت: وإسنادُه واهٍ، وذلك لما يلي:

* آفته عبد المنْعم بن إدريس: ، متهم بالوضع عن أبيه، وعن وهب ابن منبه.

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت ١٤٧٨).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (ت ١٦٣٢). و«الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ت ٤٦٩).

(٣) ذكره القرطبي في «تفسيره» (١٢٢/٢).

(٤) ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٢/١٠).

قال أبو زرعة: (واهي الحديث)[1]. وقال الإمام أحمد: (كان يكذب علىٰ وهب ابن منبِّه)[2]. وقال: (مات أبوه وله خمس أو ستٍّ)[3]. وقال البخاري: (ذاهبُ الحديث)[4]. وقال الدّارقطني: (ليس بثقةٍ)[5]. وقال ابن حبّان: (يضّعُ الحديث علىٰ أبيه، وعلىٰ غيره)[6]. وقال الذَّهبي: (قصّاصٌ ليس يُعتمد عليه، تركه غير واحد)[7].

ونقل ابن أبي حاتم، عن إسماعيل بن عبد الكريم، قال: (مات إدريس وعبد المنعم رضيعٌ)[8].

القول الرّاجِح في أوَّل من بنىٰ البيت:

قلت: الرّاجح من هذه الآثار هو ما رُوي أنَّ آدم هو أوَّل من بنىٰ الكعبةَ، وذلك للأدلَّة الآتية:

* قوله تعالىٰ: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: آية ١٢٥]، **فلا يعهد إليهما بتطهير البيت إلّا وهو موجود قبلهما.**

---

(١) «سؤالات البرذعي» لأبي زرعة (٢/٣٦٠).

(٢) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١/١٣٢).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٠٨٤).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٩٩٥١).

(٥) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ت٣٨٧).

(٦) «المجروحين» لابن حبان (ت ٧٧٤).

(٧) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٥٢٧٠).

(٨) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٣٥٣).

* وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: آية ١٢٧]، فذِكرُ رفع إبراهيم - عليه السلام - للقواعد يدلُّ علىٰ أنَّها موجودة قبله.

* وقوله تعالىٰ: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: آية ٣٧].

* وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الحج: آية ٢٦].

قلت: فظاهر الآيتين يدلُّ علىٰ وجود البيت قبل إبراهيم - عليه السلام -.

* قال الشَّنقيطي - رحمه الله -: (فقوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ أي: هديناه له وعرَّفناه إيّاه؛ ليبنيه بأمرنا علىٰ قواعده الأصليَّة المندرسة، حين أمرنا ببنائه، كما يهيأ المكان لمن يريد النُّزول فيه - إلى أنْ قال -: وغاية ما دلَّ عليه القرآن: أنَّ اللهَ بوَّأَ مكانه لإبراهيم، فهيّأه له، وعرَّفه إيّاه؛ ليبنيه في محلِّه، وذهبت جماعة من أهل العلم إلىٰ أنَّ أوَّل من بناه إبراهيم، ولم يُبْن قبله، وظاهر قوله: حين ترك إسماعيل، وهاجر في مكةَ ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾، يدلُّ علىٰ أنَّه كان مبنيّاً واندرس، كما يدلُّ عليه قوله هنا: ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾؛ لأنَّه يدلُّ علىٰ أنَّ له مكاناً سابقاً كان معروفاً، والله أعلم)[1].

(١) «أضواء البيان» للشنقيطي (٤/٢٦٩).

* كون الكعبة قبلة الأنبياء قبل إبراهيم ـ عليه السلام ـ، قال ابن عادل الحنبليُّ ـ رحمه الله ـ: (فدلَّتْ هذه الأقوال المتقدِّمة علىٰ أنَّ الكعبة كانت موجودةٌ في زمان آدم ـ عليه السلام ـ ويؤيِّده أنَّ الصَّلوات كانت لازمة في جميع أديان الأنبياء؛ لقوله: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ﴾ [إبراهيم: آية ٣٧]. ولمَّا كانوا يسجدون لله؛ فالسُّجود لابدَّ له من قبلة، فلو كانت قِبْلة شيث، وإدريس، ونوح موضعاً آخر سوىٰ القبلة، لبطل قوله: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيۡتٖ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾، فدلَّ ذلك علىٰ أنَّ قبلة أولئك الأنبياء هي الكعبة)[1].

* استقبال إبراهيم ـ عليه السلام ـ مكان الكعبة من أجل الدُّعاء، وتسميته للبيت، ووصفه أنَّه محرم، كلُّ ذلك قبل بنائه للبيت. فقد جاء في حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ الذي رواه البخاريُّ، قوله: «فتبعته أمُّ إسماعيل، فقالت: يا إبراهيم أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي ليس فيه إنس ولا شيء؟ فقالت له ذلك مراراً، وجعل لا يلتفت إليها، فقالت له: الله الذي أمرك بهذا؟ قال: نعم، قالت: إذن لن يضيِّعنا، ثمَّ رجعت، فانطلق إبراهيم حتّىٰ إذا كان عند الثَّنية، حيث لا يرونه، استقبل بوجهه البيت، ثمَّ دعا بهؤلاء الكلمات، ورفع يديه فقال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾، حتّىٰ بلغ ﴿يَشۡكُرُونَ﴾...»[2].

---

(١) «اللباب في علوم الكتاب» لابن عادل (٥/٤٠١).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الأنبياء ـ باب قوله تعالىٰ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ـ (ح٣٣٦٣).

* إخبار الملك لهاجر أمِّ إسماعيل بمكان البيْت، وأنَّه يبنيه زوجها وولدها. ويدلُّ عليه ما جاء من حديث ابن عباس: قال النَّبي ـ ﷺ ـ: «يرحم الله أمَّ إسماعيل، لو تركت زمزم، أو قال: لو لم تغرف من الماء لكانت زمزم عيناً معيناً، قال: فشربت وأرضعت ولدها، فقال لها الملك: لا تخافوا الضَّيعة، فإنَّ ههنا بيت الله يبني هذا الغلام وأبوه، وإنَّ الله لا يضيع أهله، وكان البيت مرتفعاً من الأرض كالرّابية، تأتيه السُّيول فتأخذ عن يمينه وشماله...»(١).





الحديث رقم ٧

عند قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: من آية ٢٥٥].

قال الحافظُ ابن كثير: (وقال عبد الرَّزّاق: أخبرنا معمر، أخبرني الحكم ابن أبان، عن عكرمةَ مولىٰ ابن عباس، في قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، أنَّ موسىٰ ـ عليه السلام ـ سأل الملائكة هل ينام الله ـ عز وجل ـ؟ فأوْحىٰ الله إلىٰ الملائكة وأمرهم أنْ يؤرِّقوه ثلاثاً فلا يتركوه ينام، ففعلوا، ثمَّ أعطوه قارورتيْن فأمسكهما، ثمَّ تركوه وحذَّروه أنْ يكسرْهما، قال: فجعل ينعس وهماً في يده، وفي كلِّ يدٍ واحدة، قال: فجعل ينْعُس وينْبه، وينْعُس وينْبه، حتّىٰ نَعِس نعسةً، فضرب إحداهما بالأخرىٰ فكسرهما، قال معمر: إنَّما هو مثلٌ ضربه الله ـ عز وجل ـ يقول: فكذلك السموات والأرض في يدِه)(٢).

---

(١) سبق تخريجه، انظر الصفحة السابقة هامش (٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٠٢/١). ومن طريقه أخرجه ابن جرير الطبري في=

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال - رحمه الله -: (هكذا رواه ابن جرير، عن الحسن بن يحيىٰ، عن عبد الرَّزّاق، فذكره، وهو من أخبار بني إسرائيل، وهو ممّا يعلم أنَّ موسىٰ - عليه السلام - لا يخفىٰ عليه مثل هذا من أمر الله - عز وجل - وأنَّه منزَّه عنه)[1].

ثمَّ قال - رحمه الله -: (وأغرب من هذا كلِّه الحديث الذي رواه ابن جرير، قال: حدَّثنا اسحاق بن أبي اسرائيل، حدَّثنا هشام بن يوسف، عن أميَّةَ ابن شبل، عن الحكم بن أبان، عن عكرمةَ، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحكي عن موسىٰ . . .) فذكره[2].

قال ابن كثير: (وهذا حديثٌ غريب جداً، والأظهر أنَّه إسرائيلي لا مرفوع)[3].

وعند قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾ [فاطر: من آية ٤١].

= «تفسيره» (ح٥٧٧٩).

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦٧٤/١).

(٢) أخرجه **أبو يعلىٰ** في «مسنده» (ح ١٦٦٩). وابن **جرير** الطبري في «تفسيره» (ح٥٧٨١). وابن **أبي حاتم** في «تفسيره» (ح ٢٦٢٨). **والبيهقي** في «الأسماء والصفات» (ح٧٩).
جميعهم: (أبو يعلىٰ، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والبيهقي) من طريق **أمية بن شبل**، عن **الحكم بن أبان**، عن عكرمة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - **مرفوعاً**.
وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٥٧٧٩). من طريق **معمر**، عن **الحكم بن أبان** عن عكرمة مولىٰ ابن عباس، **موقوفاً عليه**.

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦٧٤/١).

قال الحافظ ابن كثير: (وقد أورد ابن أبي حاتم ها هنا حديثاً غريباً، بل منكراً، فقال: حدَّثنا عليٌّ بن الحسين بن الجنيِّد، حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم، حدَّثني هشام بن يوسف عن أميةَ بن شبل، عن الحكمِ بن أبان، عن عكرمةَ، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يحكي على المنبر، قال: وقع في نفس موسىٰ...)[1] الحديث.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (والظاهر أنَّ هذا الحديث ليس بمرفوع، بل من الإسرائيليّات المُنْكرة، فإنَّ موسىٰ ـ عليه السلام ـ أجل من أن يُجوِّز علىٰ الله ـ سبحانه وتعالى ـ النَّوم، وقد أخبر الله ـ تعالىٰ ـ في كتابه العزيز بأنَّه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

وثبت في «الصحيحين» عن أبي موسىٰ الأشعريِّ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: (إنَّ الله لا ينام ولا ينبغي له أنْ ينام....)[2] الحديث.

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال ابن الجوزي: (ولا يثبُت هذا الحديث عن رسول الله ـ ﷺ ـ وغلط من رفعه، والظّاهر أنَّ عكرمة رأىٰ هذا في كتب اليهود فرواه، فما يزال عكرمة يذكر عنهم أشياء لا يجوز أنْ يخفىٰ هذا علىٰ نبيِّ الله ـ عز وجل ـ وقد روىٰ عبد الله ابن أحمد بن حنبل في «كتاب السُّنَّة»[3]، عن سعيد بن جبير قال: «إنَّ بني

(١) سبق تخريجه (ص٣١٩).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦/٥٨١). والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الإيمان ـ باب قوله عليه السلام إن الله لا ينام ـ (ح ١٧٩).

(٣) ذكر ذلك الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ولم أجدْه في كتاب «السنّة» لعبد الله بن أحمد بن حنبل.

إسرائيل قالوا لموسىٰ ـ عليه السلام ـ: هل ينام ربُّنا؟» ، وهذا هو الصَّحيح ، فإنَّ القوم كانوا جهّالاً بالله ـ تعالىٰ عز وجل ـ.)[1].

* وقال فخر الدّين الرّازي: (واعلمْ أنَّ مثل هذا لا يمكن نسبته إلىٰ موسىٰ ـ عليه السلام ـ فإنَّ من جوَّز النَّوم علىٰ الله ، أو كان شاكّاً في جوازه كان كافراً ، فكيف يجوِّز نسبة هذا إلىٰ موسىٰ؟ بل إنْ صحَّت الرِّواية فالواجب نسبة هذا السؤال إلىٰ جهّال قومه)[2].

* وقال القرطبي: (ولا يصحُّ هذا الحديث ، قد ضعَّفَه جماعة منهم البيهقيُّ)[3].

* وقال عنه الزَّيلعيُّ: (من الإسرائيليات المنكرة)[4].

* وقال ابن حجر في ترجمة أمية بن شبل: (له حديثٌ منكرٌ ، رواه عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً ، قال: (وقع في نفس موسىٰ هل ينام الله..) الحديث ، رواه عنه هشام بن يوسف ، وخالفه معمر ؛ فرواه عن الحكم ، عن عكرمةَ ، قوله ، وهو أقرب ، ولا يسوغ أنْ يكون هذا وقع في نفس موسىٰ ـ عليه السلام ـ وإنَّما روي أنَّ بني إسرائيل سألوا موسىٰ ـ عليه السلام ـ عن ذلك)[5].

---

(١) ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي ، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، تحقيق: خليل الميس ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٣هـ. (٣٩/١) (ح٢٣).

(٢) «مفاتيح الغيب» لفخر الدين الرازي (٩/٧).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٢٧٣/٣).

(٤) «تخريج تفسير الكشاف» للزيلعي (١٥٨/١).

(٥) «لسان الميزان» لابن حجر (ت١٤٤٠).

* ذكره الشَّيخ الألباني في «السِّلسلة الضَّعيفة» ، وقال: (منكرٌ ، أخرجه ابن جرير في «تفسيره» حدَّثنا إسحاق بن أبي إسرائيل ، قال: حدَّثنا هشام ابن يوسف ، عن أميَّة بن شبل ، عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة ، قال: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يحكي عن موسىٰ ـ ﷺ ـ علىٰ المنبر ، قال: فذكره ، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» عن إسحاق به ، ثمَّ قال: تابعه يحيى بن معين ، عن هشام ، ورواه معمر ، عن الحكم ، فجعله ، من قول عكرمةَ .

قلت ـ القائل الألباني ـ: ثمَّ ساقه هو وابن جرير ، من طريق عبد الرَّزاق ، قال: أخبرنا معمر ، قال: أخبرني الحكم بن أبان ، عن عكرمة مولى ابن عباس في قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ أنَّ موسىٰ سأل الملائكة: هلْ ينام الله؟ فأوحىٰ الله إلىٰ الملائكة ، وأمرهم أنْ يؤرِّقوه ثلاثاً . .» ، الحديث مثله .

قلت ـ القائل الألباني ـ: وآفة هذا الحديث عندي الحكم بن أبان هذا ، وهو العدني ، فإنَّه وإنْ كان وثَّقه جماعة كابن معين وغيره ، فقد قال ابن المبارك: ارْم به[1] ، وذكره ابن حبان في «الثِّقات»[2] ، وقال: ربَّما أخطأ ، وقال الحافظ في «التقريب»[3]: صدوقٌ عابدٌ وله أوهامٌ ، قلت ـ القائل الألباني ـ: فالظّاهر من مجموع كلام الأئمة فيه ما أشار إليه الحافظ: أنَّه كان ثقةً في نفسه ، ولكنَّه كان يُخْطئ أحياناً بسبب شيءٍ في حفظه ، ولعلَّه أُتِيَ من كثرة عبادته وغلوِّه فيها ، كما هو المعهود في أمثاله من الصّالحين! فقدْ روىٰ ابن أبي حاتم[4] بسندٍ صحيحٍ ، عن ابن عييْنة ، قال: قدم علينا يوسف بن يعقوب قاضٍ

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت ٢١٦٩) .

(٢) «الثقات» لابن حبان (ت٧٢٨٨) .

(٣) «التقريب» لابن حجر (ت ١٤٣٨) .

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٥٢٦) .

كان لأهل اليمن، وكان يذكر منه صلاحٌ فسألته، عن الحكم بن أبان، فقال: ذاك سيّد أهل اليمن، كان يصلي من الليل، فإذا غلبتْه عيناه نزل إلىٰ البحر، فقام في الماء يسبح مع دواب البحر! قلت ـ القائل الألباني ـ: فمثل هذه العبادة والغلوّ فيها حريٌّ بصاحبها أنْ لا يظلَّ محتفظاً بذاكرته التي متَّعه الله بها والاستفادة منها بضبط الحديث وحفظه! وإنَّ اضطِّرابه في هذا الحديث لمنْ أقوىٰ الأدلَّة علىٰ عدم ضبطه لحديثه، فهو تارةً يرويه عن عكرمة، عن أبي هريرة مرفوعاً، وتارةً عن عكرمةَ من قوله لا يتعدّاه، وهذا هو اللائق بمثل هذا الحديث أنْ يكون موقوفاً علىٰ عكرمةَ، وهو تلقّاه من بعض أهل الكتاب، فهو من الإسرائيليات التي لا يجبْ علينا التَّصديق بها، بلْ هو ممّا يجب الجهر بتكذيبه وبيان بطلانه، كيف لا؛ وفيه أنَّ موسىٰ كليم الله يجهل تنزُّه الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ عن السَّهو والنَّوم، فيتساءل في نفسه: هلْ ينام الله؟؟!)[1].

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه لا يصحُّ رفعه إلىٰ النَّبي ـ ﷺ ـ بل هو من الرِّوايات الإسرائيليَّة المنكرة، وهو حديث معلول من عدَّة أوجه:

❊ آفة الحديث أميَّة بن شبل: قال الهيثمي: (رواه أبو يعلىٰ، وفيه أميَّة ابن شبْل، ذكره الذَّهبي في «الميزان»، ولمْ يذكر أنَّ أحداً ضعَّفه، إنَّما ذكر له هذا الحديث، وضعَّفه به)[2].

❊ وفيه الحكم بن أبان: قال يحيىٰ بن معين: (ثقةٌ)[3].

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح ١٠٣٤).

(٢) «مجمع الزوائد» للهيثمي (١/٨٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/٥٢٢).

(٣) «معرفة الرِّجال» ليحيىٰ بن معين (١/١١٠).

وقال أبو زرعة: (صالحٌ)[1].

وقال الذَّهبي: (ونُقِل عن ابن المبارك قوله: الحكم بن أبان وحسّان ابن مصكَّ، وأيوب بن سويِّد، ارْمِ بهمْ)[2].

وقال ابن حبان: (ربَّما أخطأ)[3].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ عابدٌ، وله أوهامٌ)[4].

قلت: فأقلُّ أحواله أنَّه حسن الحديث إذا توبع، ولم يتابِعْه أحدٌ في رواية هذا الحديث، وانظر تعليق الشيخ الألباني علىٰ الحديث، فقد أعلَّ هذا الحديث بالحكم بن أبان هذا[5].

❋ الإعلال بالوقف: فقد ورد هذا الحديث من طريقٍ أصحَّ موقوفاً علىٰ عكرمة كما تبيَّن عند تخريج الحديث؛ فدلَّ علىٰ أنَّ المرفوع وهمٌ.

قال ابن الجوزي: (قال الخطيب: هكذا رواه أميَّة بن شبل، عن الحكم ابن أبان موصولاً، وخالفه معمر بن راشد، فرواه عن الحكم عن عكرمة، قوله، لم يذكر فيه النَّبيَّ ـ ﷺ ـ ولا أبا هريرة، ورواه معمرٌ أيضاً عن عكرمة مرسلاً، ولا شكَّ أنَّ معمر أوثقُ من أمية بن شبل؛ فإنَّ أميَّة لا يكادُ يعرَف)[6].

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٥٢٦).

(٢) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت ٢١٦٩).

(٣) «الثقات» لابن حبان (ت٧٢٨٨).

(٤) «التقريب» لابن حجر (ت ١٤٣٨).

(٥) انظر صفحة (٣٢٢).

(٦) «العلل المتناهية» لابن الجوزي (١/٤٠) (ح٢٣).

قلت: فخالف معمر بن راشد أميَّة بن شبل في رفعِ هذا الحديث، ومعمرٌ أوثق من أميَّة كما ذكر ابن الجوزي.

❁ **وأمّا بالنِّسبة للمتن، فإنَّه منْكر ضعيف جداً، وذلك لما يلي:**

* تبيَّنت نكارته من حكم الحافظ ابن كثير عليه، ومن أقوال العلماء وحكمهم عليه بالنَّكارة.

* أنَّه لا يصحُّ أنْ ينْسبَ مثل هذا إلىٰ موسىٰ - عليه السلام - بل إنَّ هذا يُعَدُّ من طعن اليهود في الأنْبياء - عليهم السلام - وهو كثير في كتبهم.

* مخالفته لصريح القرآن والأحاديث الصَّحيحة، فقد قال تعالىٰ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: من آية ٢٥٥]، وقال النَّبي - صلى الله عليه وسلم - «إنَّ الله لا ينام، ولا ينبغي له أنْ ينام»[١].

* أنَّ عكرمة كان مشهوراً بالأخذ عن بني إسرائيل، وقد ورد الحديث من طريقٍ آخر موقوفاً عليه، كما تبيَّن من تخريج الحديث، فلعلَّ الرّاوي في الرِّواية المرفوعة سلك فيه الجادة فرفعه. والرِّواية الموقوفة أصحُّ.

* وممّا يدلُّ علىٰ أنَّ هذا ممّا رُوِيَ عن أهل الكتاب ما ذكره ابن الجوزيِّ: من أنَّ بني إسرائيل سألوا موسىٰ هلْ ينام الله[٢]؟ كما جاء في تعليق العلماء علىٰ الحديث، فهذا السؤال قد بدر من بني إسرائيل، وليس من موسىٰ - عليه السلام - والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب الإيمان ـ باب قوله عليه السلام: إن الله لا ينام ـ (ح١٨٢).
(٢) انظر صفحة (٣٢٠).

الحديث رقم ٨

عند قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: من آية ١٥٨].

قال الحافظ ابن كثير: (قال الطَّبري: حدَّثنا أحمد بن يحيىٰ بن خالد ابن حبّان الرُّقّي، حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم ـ ابن زبريق الحمصي ـ حدَّثنا عثمان بن سعيد ابن كثير بن دينار، حدَّثنا ابن لهيعةَ، عن حيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرَّحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال النَّبيُّ ـ ﷺ ـ: «إذا طلعت الشَّمس من مغربها خرَّ إبليس ساجداً ينادي ويجْهر: إلهي، مُرْني أنْ أسْجُد لمن شئت»، قال: «فيجتمع إليه زبانيته، فيقولون: يا سيِّدَهم، ما هذا التَّضرع»؟ فيقول: «إنَّما سألت ربّي أنْ ينظِر إلىٰ الوقت المعلوم، وهذا الوقت المعلوم»، قال: «ثمَّ تخرج دابَّةُ الأرض من صدعٍ في الصَّفا»، قال: «فأوّل خطوةٍ تضعها بأنطاكيا[1]، فتأتي إبليس فتخطمه[1]»[2]).

---

(١) أنْطاكيا: (مدينة يونانية، تقع غربي مدينة حلب علىٰ نهر العاصي قريبا من مصبه في البحر المتوسط. أسَّسها القائد (سلوقوس الأول) في أواخر القرن الرّابع قبل الميلاد وسمّاها باسم والده وجعلها مقرَّ الحكم ثمَّ اتخذها الأباطرة البيزنطيون مقراً لهم. منها غادر هرقل سورية بعد وقعة اليرموك، فأضحت إسلامية من أهمِّ بلاد الشام، وفي سنة ٣٥٨ هـ أخذها الروم ثمَّ أضحت إمارة صليبية سنة ٤٩١ هـ (١٠٩٨م)، ثمَّ عادت إلىٰ أيدي المسلمين، بعد تصفية الإمارات الصليبية في الشام، ولمّا استقلت سوريّة عن الدَّولة العثمانية دخلت في الأراضي السّورية، ثمَّ سلخت عنها سنة ١٩٣٨م وضمّت إلىٰ تركيا مع لواء أسكندرونة). انتهىٰ بتصرُّف. «تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير» (٧٢/١). موقع الكتاب http://www.al-islam.com.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (هذا حديثٌ غريبٌ جداً، وسندُه ضعيفٌ، ولعلَّه من الزاملتين[3] اللَّتين أصابهما عبد الله بن عمرو يوم اليرموك، فأمّا رفعُه فمنكرٌ، والله أعلم)[4].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الطَّبراني بعد ذكر هذا الحديث: (لا يروىٰ هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو إلّا بهذا الإسناد، تفرَّدَ به عثمان بن سعيد)[5].

* وقال الهيثمي: (رواه الطَّبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق، وهو ضعيفٌ)[6].

* * *

(١) تخْطُمُه: (الخَطْمُ: الأَثَرُ علىٰ الأَنف كما يُخْطَمُ البعير بالكَيّ، يقال: خَطَمْتُ البعير، وهو أَنْ يُوسَمَ بخَطٍّ من الأَنف إلىٰ أحد خَدَّيْه، وبعيرٌ مَخْطومٌ، ومعنىٰ قوله: «تَخْطِمُه»: أي تسِمُه بِسِمَةٍ يُعْرفُ بها). «لسان العرب» مادة خطم (١٢/١٨٦).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (ح١٤١٠)، وفي «الأوسط» (ح ٩٤). من طريق **إسحاق ابن إبراهيم به**. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٤٠٠) ونسبه إلى الطبراني، وابن مردويه.

(٣) الزاملة: سبق تفسير معناها. انظر (ص٢٧٦).

(٤) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/٤١٨).

(٥) «المعجم الأوسط» للطبراني (ح ٩٤).

(٦) «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧/٣١٤).

تعليق الباحثِ:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد ، فإنَّه ضعيفٌ جداً ، وهو معلولٌ من عدَّة أوجه:

* فيه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحِمصي: قال النِّسائي: (ليس بثقة)[1].

وقال أبو حاتم: (شيخٌ لا بأس به ، ولكنَّهم يحسدونه ، سمعت يحيىٰ ابن معين أثنىٰ عليه خيراً)[2]. وضعَّفه الهيثمي كما سبق في أقوال العلماء.

وقال ابن حجر: (صدوقٌ يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنَّه يكذب)[3].

قلت: فهو ضعيف الحديث.

* وفيه عبد الله بن لهيعة: قال النِّسائي: (ضعيف)[4].

وقال ابن حبّان: (سبرْت أخباره فرأيته يدلِّس عن أقوامٍ ضعفاء علىٰ أقوامٍ ثقات قدْ رآهم ، ثمَّ كان لا يبالي ما دُفِع إليه قرأه سواءٌ أكان من حديثه أو لمْ يكنْ من حديثه ، فوجب التنكُّب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من الأخبار المدلَّسة ، عن المتروكين ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه ، لما فيها ممّا ليس من حديثه)[5].

وقال ابن رجب: (كان يحيىٰ بن سعيد يضعِّفه ولا يراه شيئاً ، وقدْ

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (ت ٣٠٠).
(٢) «المغني في الضعفاء» للذهبي (٥٤٠).
(٣) «التقريب» لابن حجر (ت ٣٣٠).
(٤) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (٣٤٦).
(٥) «المجروحين» لابن حبان (ت٥٤١).

اختُلِفَ في أمره: فمنهمْ من قال: حديثه في أوَّل عمره قبل احتراق كتبه أصحُّ، قاله ابن معين في رواية عنه، ومنهم من قال: حديثه في عمْره كلِّه واحدٌ، وهو ضعيفٌ، وهو المشهور عن يحيىٰ بن معين، وأنكر أنْ تكون كتبه احترقت، وقال: لا يُحتجُّ به.

وقال أبو زرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء، إلّا أنَّ ابن وهب وابن المبارك كانا يتتبَّعان أصوله، وليس ممَّنْ يحتجُّ به، وقال ابن مهدي: ما أعتدُّ بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلّا سماع ابن المبارك ونحوه)[١].

وقال الحافظ ابن حجر: (صدوقٌ، من السّابعة، خلَّط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب أعدل من غيرهما)[٢].

وقال أيضاً: (اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكير في روايته، وقال ابن حبّان: كان صالحاً، ولكنَّه يدلِّس عن الضُّعفاء، «المرتبَةُ الخامسة»)[٣].

قلت: فهو ضعيفٌ ومدلِّسٌ، وقدْ روى الحديث بالعنعنة، فروايته هذه ضعيفة.

❋ وفيه حيي بن عبد الله بن شريح المعافري: قال يحيىٰ بن معين: (ليس به بأس)[٤]. وقال أحمد بن حنبل: (أحاديثه مناكير)[٥].

وقال البخاري: (فيه نظر)[٦].

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٤١٩/١).
(٢) «التقريب» لابن حجر (ت ٣٥٦٣).
(٣) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت١٤٠).
(٤) «معرفة الرجال» ليحيىٰ بن معين (٦٨/١).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت ٤٤٨٢).
(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٢٦٩).

وقال النِّسائي: (ليس بالقوي)[1]. وقال في «السُّنن»: (ليس ممَّا يُعتمَدُ عليه)[2]. وذكره ابن حبّان في «الثِّقات»[3].

وقال ابن عدي: (أرجو أنَّه لا بأس به إذا روىٰ عنه ثقة)[4].

قلت: فهو ضعيفُ الحديث.

* وفيه أحمد بن يحيىٰ بن خالد بن حبّان الرِّقي: ذكره ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة»، وقال: (أحد منْ روىٰ عن إمامنا أحمد)[5].

وقال العراقي: (وثَّقه أبو نصر هبة الله بن معاذ السَّجزي، وليس فيه محلُّ نظر)[6].

قلت: قوله: وليس فيه محلُّ نظر: أي ليس فيه ضعفٌ أو اتِّهامٌ.

* كما أنَّ عثمان بن سعيد قد تفرَّد بهذا الحديث، قال الطَّبراني بعد ذكر هذا الحديث: (لا يروىٰ هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو إلّا بهذا الإسناد، تفرَّد به عثمان بن سعيد)[7].

---

(١) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت١٦٢).

(٢) «السنن الكبرىٰ» للنسائي (ح١٩٥٨).

(٣) «الثقات» لابن حبان (ت٧٥١٥).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (ت٣٩٤).

(٥) ابن ابي يعلىٰ، أبو الحسين محمد بن محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد فقي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان. (٨١/١).

(٦) العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، ذيل ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد معوض ـ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م. (ت٢١٢).

(٧) «المعجم الأوسط» للطبراني (ح٩٤).

قلت: وعثمان بن سعيد ثقةٌ، والتَّفرُّد في حدِّ ذاته لا يعدُّ علة تُرَدُّ بها الأحاديث، ولكنَّه كاشفٌ عن العلَّة مُرشِدٌ إلىٰ وجودِها، خصوصاً وأنَّ الراوي عنه هنا إسحاق ابن زبريق: وهو ضعيفٌ كما تبيَّن من ترجمته.

وأمَّا بالنِّسبة للمتن؛ ففيه ما يلي:

* نقد الحافظ ابن كثير له وحكمه عليه بالغرابة.

* أنَّ مثل هذا لا يثبت إلّا بالوحي، ولمْ يأتِ في هذا خبرٌ صحيحٌ.

* أنَّ عبد الله بن عمرو مشهورٌ بالأخذ عن بني إسرائيل، وقدْ تفرَّد عنه عثمان بن سعيد في رواية هذا الحديث.

الحديث رقم ٩

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأۡسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيۡهِۚ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ...﴾ [الأعراف: من آية ١٥٠].

لم يذكر الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ نصَّ الرِّواية وإنَّما أشار إليها في تعليقه التالي، وسيأتي ذكر الرواية في تعليق الباحث.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (ثمَّ ظاهر السِّياق أنَّه ـ أي سيِّدنا موسىٰ ـ ألقىٰ الألواح

غضباً علىٰ قومه، وهذا قول جمهور العلماء سلفاً وخلفاً، وروىٰ ابن جرير، عن قتادة في هذا قولاً غريباً، لا يصِحُّ اسناده إلىٰ حكاية قتادة، وقدْ ردَّه ابن عطية وغير واحدٍ من العلماء، وهو جديرٌ بالرَّد، وكأنَّه تلقّاه قتادة عن بعض أهل الكتاب، وفيهم كذّابون ووضّاعون وأفّاكون وزنادقة)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال أبو نعيم الأصبهاني بعد أنْ روىٰ الحديث من طريق آخر مرفوعاً: (وهذا الحديث من غرائبِ حديث سهيل، لا أعلمْ أحداً رواه مرفوعاً إلّا من هذا الوجه، تفرَّد به الرَّبيع بن النُّعمان، وبغيره من الأحاديث، وفيه لينٌ)[2].

❊ وقال الشَّيخ أبو شهبة: (إنَّ آثار الوضْع والاختلاق باديةٌ عليه، والسَّند مطعونٌ فيه، وهي أمورٌ مأخوذةٌ من القرآن والأحاديث، ثمَّ صيغت هذه الصِّياغة الدَّقيقة، وجعلت علىٰ لسان موسىٰ ـ عليه السلام ـ والظّاهر المتعيَّن أنَّ إلقاء سيدنا موسىٰ ـ عليه السلام ـ بالألواح إنَّما كان غضباً وحميةً لدين الله وغيرةً لانتهاك حُرْمة توحيد الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ وأمّا ما ذكره قتادة فغير مسلَّم ـ ثمَّ قال ـ: وممّا يؤيِّد أنَّه منْ وضع بعض الإسرائيليين الدُّهاة، أنَّ نحواً من هذا المرويِّ عن قتادة، قد رواه الثَّعلبي وتلميذه البغوي عن كعب الأحبار[3]، ولا خلاف إلّا في تقديم بعض الفضائل وتأخير البعض الآخر، إلّا أنَّه لمْ يذكر إلقاء

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ج ٣/٥٢٢).

(٢) «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني (ح٣١).

(٣) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الله النمر ـ عثمان جمعة ضميرية ـ سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م. (٣/٢٨٠).

الألواح في آخره)[١].

تعليق الباحث:

قلت: الحديث أخرجه الطّبري، قال: حدَّثنا بشر بن معاذ، قال: حدَّثنا يزيد، قال: حدَّثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ﴾، قال: ربِّ، إنّي أجد في الألواح أمَّةً خير أمَّةٍ أخرجت للنّاس، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فاجعلهم أمّتي، قال: تلك أمّة أحمد، قال: ربِّ إنّي أجدْ في الألواحِ أمّة هم الآخرون ـ أي آخرون في الخلق ـ السّابقون في دخول الجنَّة، ربِّ اجعلهم أمّتي، قال: تلك أمَّة أحمد...)[٢] الحديث.

فأمّا بالنِّسبة لما رُوي عن قتادة موقوفاً: فقد رُوِي عنه من طريقين:

❊ **الأول**: من طريق معمر عن قتادة: وقد تكلَّم العلماء في رواية معمر ابن راشد عن العراقيّين. وقتادة بن دعامة السدوسي البصري منهم[٣].

قال يحيىٰ بن معين: (إذا حدَّثك معمر عن العراقيّين فخالفه، إلّا عن

(١) «الإسرائيليات والموضوعات» لأبي شهبة (ص٢٠٥).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (ح ٩١٢). وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح٩٠٠٣) من طريق محمد بن ثور. **كلاهما** (عبد الرزاق، ومحمد بن ثور) عن **معمر**. وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح١٥١٣٢) من طريق **سعيد بن أبي عروبة**. **كلاهما** (معمر، وسعيد بن أبي عروبة) عن **قتادة موقوفاً**. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «دلائل النبوة» (ح٣١). وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٩: ٦١). **كلاهما** (أبو نعيم، وابن عساكر) من طريق **جبارة بن مغلس**، أخبرنا الربيع بن النعمان، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، **مرفوعاً**.

(٣) قال ابن حجر: (قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت) «تقريب التهذيب» (ت٥٥١٨).

الزُّهري، وطاوس، فإنَّ حديثه عنهما مستقيمٌ، فأمّا أهل الكوفة، وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً)[1].

وقال الدّارقطني: (معمرٌ سيِّء الحفظ لحديث قتادة، والأعمش)[2].

قلت: ليست هذه قاعدةً مطَّردةً في كلِّ ما رواه معمر عن قتادة أو عن غيره من العراقيّين، وإنَّما ذلك دائرٌ مع القرائن الأخرىٰ، فإنْ خالف معمر في روايته غيره من الثِّقات، أو تفرَّد بحديث عنهم، مع نكارته، حُكِم علىٰ هذه الرِّواية بالنَّكارة أو الضِّعف، فإنْ لم يخالف أو يتفرَّد فلا. وفي هذه الرِّواية لمْ يخالف، ولم يتفرَّد، بل تابعه في هذه الرِّواية سعيد بن أبي عروبةَ.

ثمَّ إنَّ معمراً من أثبت أصحاب قتادة، قال البخاري: (عن معمر، قال: سمعت من قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة، فما شيء سمعت في تلك السِّنين، إلّا وكأنَّه مكتوب في صدري)[3]. وقال ابن حجر: (وكان من أثْبت النّاس في قتادة)[4].

وممَّا يدلُّ علىٰ توثيقه حكم الذّهبي عليه، وهو من العلماء المعتدلين المنصفين، فقال ـ رحمه الله ـ: (له أوهامٌ، احتُمِلتْ له في سعة ما أتْقن)[5].

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٣٤/١).

(٢) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (٤٠/٤).

(٣) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٩٨/٥٩).

(٤) «التقريب» لابن حجر (ت٢٣٦٥).

(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٨٦٨٢).

❊ **الثّاني**: من طريق سعيد بن أبي عروبة: قال الحافظ ابن حجر: (أكثر عنْ قتادة، وهو ممَّنْ اختلطَ، ووصفه النِّسائي وغيره بالتَّدليس، «المرتبة الثّانية»)[1].

قلت: فالحديث صحيح الإسناد إلىٰ قتادة، ولكنْ للأثر علَّةٌ أُخرىٰ، أبيِّنها في الحكم علىٰ المتن إنْ شاء الله، فليس كلُّ حديثٍ صحيحُ الإسناد، يُحْكَمُ له بالصِّحة.

أمّا ما رواه أبو نعيم الأصبهاني، وابن عساكر: فإنَّ إسناده ضعيفٌ جدّاً إنْ لم يكنْ موضوعاً، وذلك لأجل:

❊ جبارة بن مغلس: قال البخاري: (حديثه مضطَّرب)[2].

وقال ابن حبّان: (كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، أفسده يحيىٰ الحمّاني حتّىٰ بطل الاحتجاج بأحاديثه المستقيمةَ لما شابها من الأشياء المستفيضة عنه التي لا أصول لها فخرج بها عن حدِّ التَّعديل إلىٰ الجرح)[3].
وقال الدّارقطني: (متروك)[4].

قلت: فهو متروك الحديث، فلا تقبل روايته.

❊ وفيه الرَّبيع بن النُّعمان: ذكره البخاري في «التّاريخ الكبير»[5]،

(١) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت٥٠).
(٢) «التاريخ الصغير» للبخاري (ت٢٩٣٩).
(٣) «المجروحين» لابن حبان (ت١٩٩).
(٤) «سؤلات البرقاني» للدارقطني (ت٧١).
(٥) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٩٤١).

وابن أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل»[1]، ولمْ يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: أمَّا بالنسبة لسكوت البخاري وابن أبي حاتم فإنَّه لا يعتبر توثيقاً أو تجريحاً للراوي، ولم أجدْ من يجرِّحه، أو يعدِّله على حسب اطلاعي. وقد تفرَّد بهذا الحديث فلا يقبل منه.

۞ وأمّا بالنسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

* أنَّ سياق الآيات يتكلَّم عن خروج موسى ـ عليه السلام ـ للقاء ربه، وذكر ما فعل بنو إسرائيل من بعده من عبادتهم للعجل، ورجوع موسى إليهم غاضباً بسبب ذلك، والمتدبِّر للآيات القرآنية يتَّضح له ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأۡسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيۡهِۚ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ...﴾ [آل عمران: من آية ١٥٠]. فكان غضب موسى ـ عليه السلام ـ وإلقائه للألواح بسبب ذلك بينما هذا الأثر يقتضي كونه غضب بسبب أنّه رأى في الألواح أخبار هذه الأمَّه.

* ورود الأثر من طريقٍ أخرى عن كعب الأحبار، كما جاء في «تفسير البغوي»[2]، فلعلَّه يكون مِمّا تلقّاه قتادة عن كعب الأحبار عن أهل الكتاب.

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٤ ٢١٠).
(٢) انظر (ص٣٣٢) هامش (٣).

الحديث رقم ١٠

عند قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: آية ١٩٠].

أولاً: ذكر الحديث المرفوع:

قال الحافظُ ابن كثير: (قال الإمام أحمد في «مسنده»: حدَّثنا عبد الصَّمد قال: حدَّثنا عمر بن إبراهيم، قال: حدَّثنا قتادة، عن الحسن، عن سمرة عن النَّبي ـ ﷺ ـ قال: (ولمّا ولدت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سمّيه عبد الحارث، فإنَّه يعيش، فسمَّتْه عبد الحارث، فعاش، وكان ذلك من وحي الشّيطان وأمره)، وهكذا رواه بن جرير، عن محمد ابن بشار بندار، عنْ عبد الصَّمد بن عبد الوارث به، ورواه التِّرمذي في تفسير هذه الآية، عن محمَّد بن المثنّىٰ، عن عبد الصَّمد به، وقال: حديث حسن غريب لا نعرِفه إلّا من حديث عمر بن إبراهيم، ورواه بعضهم عن عبد الصَّمد، ولمْ يرفعْه، ورواه الحاكم في «مستدركه»، من حديث عبد الصَّمد مرْفوعاً، ثمَّ قال: هذا حديثٌ صحيحٌ ولمْ يخرِّجاه، ورواه الإمام أبو محمَّد ابن أبي حاتم في «تفسيره»، عن أبي زرعةَ الرّازي، عن هلال بن فيّاض، عن عمر ابن إبراهيم، به مرفوعاً، وكذا رواه الحافظ أبو بكر بن مردويه في «تفسيره» من حديثِ شاذّ ابن فيّاض، عن عمر بن إبراهيم، به مرفوعاً)[١].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥٧٥/٣). والحديث أخرجه **أحمد** في «مسنده» (ح٢٠١١٧). **والترمذي** في «سننه» ـ كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة الأعراف ـ (ح٣٠٧٧). **والبزار** في «مسنده» (ح٤٤٢). **وابن جرير الطبري** في «تفسيره» (ح١٥٥١٣).=

تعليق الحافظ ابن كثير :

قال ـ رحمه الله ـ: (وشاذٌّ هو: هلالٌ، وشاذٌّ لقبه، والغرض أنَّ هذا الحديث معلولٌ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ عمر بن إبراهيم هذا هو البصريُّ، وقد وثَّقه ابن معين، ولكنْ قال أبو حاتم الرّازي: لا يُحتجُّ به. ولكنْ رواه ابن مردويه من حديث المعتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن سمرة مرْفوعاً، فالله أعلم.

الثّاني: أنَّه قدْ روي من قول سمرة نفسه، ليس مرْفوعاً، كما قال ابن جرير: حدَّثنا ابن عبد الأعلىٰ، حدَّثنا المعتمر، عن أبيه، وحدَّثنا ابن عليَّة، عن سليمان التّيمي، عن أبي العلاء بن الشَّخير، عن سمرة بن جندب، قال: سمّىٰ آدم ابنه عبد الحارث[1].

الثّالث: أنَّ الحسن نفسه فسَّر الآيَةَ بغير هذا، فلوْ كان هذا عنده عن سمرة مرْفوعاً، لما عدل عنه، قال ابن جرير: حدَّثنا وكيع، حدَّثنا سهل ابن يوسف، عن عمرو، عن الحسن: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، قال: كان هذا في بعض أهل الملل، ولمْ يكنْ بآدم، وحدَّثنا محمَّد بن عبد الأعلىٰ، حدَّثنا محمَّد بن ثور، عن معمر، قال: قال الحسن: عنىٰ بها ذرِّيَّة آدم، ومن

= والحاكم في «مستدركه» (٢: ٥٤٥)، وقال: (حديث صحيح ولم يخرجاه). جميعهم (أحمد، والترمذي، والبزار، وابن جرير، والحاكم) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث. وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح٩٤٠٤). والطبراني في «المعجم الكبير» (ح ٦٨٩٥). كلاهما (ابن أبي حاتم، والطبراني) من طريق هلال بن فياض. كلاهما: (عبد الصمد، وهلال) عن عمر بن إبراهيم، به.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (ح١٥٥١٥).

أشرك منهم بعده ـ يعني قوله ـ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ ، وحدَّثنا بشر ، حدَّثنا سعيدٌ ، عن قتادة ، قال: كان الحسن ، يقول: (هم اليهود والنَّصارىٰ ، رزقهم الله أولاداً ، فهوَّدوا ونصَّروا)[1] .

ثمَّ قال ابن كثير: وهذه أسانيد صحيحةٌ عن الحسن ـ رحمه الله ـ أنَّه فسَّر الآية بذلك ، وهو من أحسن التَّفاسير ، وأولىٰ ما حملت عليه الآيةُ ، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله ـ ﷺ ـ لما عدل عنْه هو ولا غيْره ، لاسيِّما مع تقواه وورعه ، فهذا يدلُّك علىٰ أنَّه موقوفٌ علىٰ الصَّحابي ، ويحتمل أنَّه تلقّاه من بعض أهل الكتاب ، منْ آمن منهم ، مثل كعب أو وهب بن المنبِّه وغيرهما ، كما سيأتي بيانه إنْ شاء الله تعالىٰ ، إلّا أنَّنا برئْنا من عُهْدة المرفوع ، والله أعلم)[2] .

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال التِّرمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ ، لا نعرفه مرفوعاً إلّا من حديث عمر بن إبراهيم ، عن قتادة ، ورواه بعضهم عن عبد الصَّمد ولم يرفعْه[3] ، وعمر بن إبراهيم شيخٌ بصريٌّ)[4] .

❊ وقال البزّار: (ولا نعلم هذا الحديث رواه أحدٌ إلّا سمْرة ، ولا نعلم رواه عن قتادة إلّا عمر بن إبراهيم)[5] .

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (ح١٥٥٢٦ ـ ح ١٥٥٢٧ ـ ح ١٥٥٢٨).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/٥٧٦).

(٣) لم أقف علىٰ هذه الرواية.

(٤) «السنن» للترمذي (ح٣٠٧٧).

(٥) «البحر الزخار» للبزار (ح٤٥٨٠).

* وقال ابن عدي: (وهذا لا أعلم أحداً يرويه عن قتادة غير عمر ابن إبراهيم، وحديثه عن قتادة مضطرب)[1].

* وقال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولمْ يخرِّجاه)[2].

* وقال ابن القيِّم: (فالنَّفس الواحدة وزوجها آدم وحوّاء، واللَّذان جعلا له شركاء فيما آتاهما المشركون من أولادهما، ولا يُلتفت إلىٰ غير ذلك ممّا قيل: إنَّ آدم وحوّاء كانا لا يعيش لهما ولد)[3].

* وقال الألباني: (ضعيفٌ)[4].

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

* مدار الحديث هو عمر بن إبراهيم العبدي: قال عبد الله بن أحمد: (سألته ـ يعني أحمد ـ عن عمر بن إبراهيم العبدي، فقال: روي عن قتادة، وهو بصري، فقلت له: هو ضعيفٌ؟ فقال: هاه، له أحاديث مناكير، كان عبد الصَّمد يحدِّث عنه)[5]. وقال أبو حاتم: (لا يحتجُّ به)[6].

(١) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٢١١).

(٢) «المستدرك» للحاكم (٢ : ٤٥٥).

(٣) الجوزية، محمد بن أبي بكر، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م. (٢٨٩/١).

(٤) «السلسلة الضعيفة» للألباني (رقم ٣٤٢) و«صحيح وضعيف الجامع» للألباني (ح١٠٢٣٩).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (ت٤٤٣٣).

(٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٥٠٩).

وقال ابن عدي: (له عن قتادة خاصَّة مناكير... وحديثه عن قتادة مضطرب)[1]. وقال الدّارقطني: (بصريٌّ، ليِّنٌ، يترك)[2].

وقال ابن حجر: (في حديثه عن قتادة ضعفٌ)[3].

قلت: فهو ضعيفُ الحديث لا يحتجُّ به.

❋ أنَّ الحديث قدْ روي من قول سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ، غير مرفوع[4].

❋ أنَّ الحسن البصري ـ الرّاوي عن سمرة ـ قد فسَّر الآيةَ بغير ذلك.

فقال: (كان هذا في بعض الملل، ولمْ يكن بآدم، وقال: عنىٰ بها ذرِّية آدم، ومنْ أشرك منهم، وقال أيضاً: همْ اليهود والنَّصارىٰ)[5].

ثمَّ رجَّح ابن كثير هذه الرِّوايات بقوله: (وهذه أسانيدُ صحيحةٌ عن الحسن ـ رحمه الله ـ أنَّه فسَّر الآية بذلك، وهو من أحسن التَّفاسير، وأوْلىٰ ما حُمِلت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما عدل عنه هو ولا غيره، لا سيِّما مع تقواه وورعه)[6].

قلت: كما أنَّ عمر بن إبراهيم مع ضعفه قدْ تفرَّد بهذه الرِّواية عن قتادة،

---

(١) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٢١١).

(٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ت٣٤٩).

(٣) «التقريب» لابن حجر (ت٤٨٦٣).

(٤) سبق تخريجه (ص٣٣٨).

(٥) سبق تخريجه (ص٣٣٩).

(٦) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥٧٨/٣).

فلمْ يرْوِها عن قتادة أحدٌ من أصحابه ، فيعدُّ تفرُّده هذا منْكراً .

قلت: وقد رُوِي هذا الحديث عن عمر بن إبراهيم ، من طريقين:

الطَّريق الأولىٰ: من طريق هلال بن فيّاض: قال الذَّهبي: (صدوقٌ ، وقد وثَّقه أبو حاتم)[1].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ ، له أوهامٌ وأفرادٌ)[2].

الطَّريق الثّانية: من طريق عبد الصَّمد بن عبد الوارث التَّميمي: وهو ثقَةٌ احتجَّ به البخاري ومسلمٌ. قال ابن حجر: (صدوقٌ ، ثبتٌ في شعبةَ)[3].

قلت: فهذه متابعة لرواية هلال بن فيّاض المرفوعة ، والرّاوي عن عبد الصمد بن عبد الوارث في هذه الطريق هو: محمد بن بشار «بندار»: قال ابن حجر: (ثقةٌ)[4].

لكن قد ذكر له الترمذي مخالفةً ، فقال: (ورواه بعضهم عن عبد الصمد ، ولم يرْفعه)[5]. ولم أجدْ هذه الرِّواية الموقوفة .

* وفيه الحسن بن يسار البصري: في روايته عن سمرة خلافٌ بين العلماء ، إلّا أنَّ الرّاجح من أمره: أنَّه قد أدرك سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ وسمع منه .

وقال عليُّ بن المديني: (والحسن قد سمع من سمرة ، لأنَّه كان في عهد

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٩٦٤٩).
(٢) «التقريب» لابن حجر (ت ٧٣٠٢).
(٣) المصدر السابق (ت٠٨٠٤).
(٤) المصدر السابق (ت٥٦٥٧).
(٥) انظر تعليق الترمذي علىٰ الحديث (ص٣٣٩).

عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، ومات سمرة في عهد زيادٍ)[1].

وقال التِّرمذي: (حديث الحسن عن سمرة بن جندب حديثٌ صحيحٌ، وقد سمع منه)[2].

قلت: وروى الترمذي لهذا الحديث شاهداً من حديث أبي هريرة[3]، وفيه ما يلي:

- فيه هشام بن سعد المدني: قال ابن أبي خيثمة: (قال ابن معين: ليس هو بذاك القوي)[4]. وقال أحمد: (لم يكن بالحافظ)[5].

وقال أبو زرعة: (واهي الحديث)[6]. وضعَّفه النِّسائي[7].

وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتجُّ به)[8].

وقال ابن حبان: (كان ممّن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلمْ، فلمّا كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثِّقات

(١) ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر، العلل، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م. (١/٥١).

(٢) «سنن الترمذي» (ح ١٨٢).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ـ كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة الأعراف ـ (ح ٣٠٧٧). قال: حدَّثنا أبو نعيم حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فذكره مرفوعاً.

(٤) «معرفة الرجال» ليحيىٰ بن معين (١/٧٠).

(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٩٢٢٤).

(٦) «سؤالات البرذعي» لأبي زرعة (٢/٣٩١).

(٧) «الضعفاء والتروكين» للنسائي (ت٦١١).

(٨) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٠٨٧).

بطل الاحتجاج به، وإنْ اعتبر بما يوافق الثِّقات من حديثه فلا يضرُّ)[1]. وقال ابن حجر: (صدوقٌ، له أوهام)[2].

قلت: فهو صدوقٌ يعتبر بحديثه فيما رواهُ موافقاً لرواية الثقات، أمّا إذا روىٰ ما يخالف الثقات أو تفرَّد بشيءٍ فلا يحتجُّ به، وفي هذا الحديث تفرَّد بروايته عن زيد بن أسلم مع ما في متنه من النَّكارة.

ثانياً: الآثار الواردة عن ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ:

قال الحافظ ابن كثير بعد ذكر الحديث المرفوع: فأمَّا الآثار، فقال محمد ابن إسحاق بن يسار: عن داود بن الحصين، عن عكرمةَ، عن ابن عبّاس، قال: (كانتْ حوّاء تَلِد لآدم ـ عليه السلام ـ أولاداً فيعبِّدهم لله ويسمّيه «عبد الله» و«عبيد الله»، ونحو ذلك فيصيبهم الموت، فأتاهما إبليس، فقال: إنَّكما لو تسمِّيانه به لعاش، قال: فولدَت له رجُلاً فسمّاه «عبد الحارث»، ففيه أنْزل الله يقول: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ **إلىٰ قوله تعالىٰ:** ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾**، إلىٰ آخر الآية**[3]**. وقال العوفي: عن ابن عبّاس، قوله في آدم:** ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ **إلىٰ قوله:** ﴿فمرت به﴾[4]**... الأثر.**

وقال عبد الله بن المبارك: عن شريك، عن خصيف، عن سعيد

(١) «المجروحين» لابن حبان (ت١١٥٨).

(٢) «التقريب» لابن حجر (ت ٥٢٩٤).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (ح ١٥٥١٦).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (ح١٥٥١٧). قال: حدثني محمد بن سعد، قال: حدثني أبي (سعد ابن محمد العوفي)، قال: حدثني عمي (الحسين بن الحسن العوفي)، قال: حدثني أبي (الحسن ابن عطية العوفي)، عن أبيه (عطية بن سعد العوفي)، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ **موقوفاً**.

ابن جبير، عن ابن عبّاس، في قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، قال: قال الله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾: آدم، ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ فأتاهما إبليس ـ لعنه الله ـ فقال: إنِّي صاحبكما الذي أخرجكما من الجنَّة لتطيعنِّي أو لأجعلنَّ قرني له آيل، فيخرج من بطنك فيشقَّه، ولأفعلنَّ ولأفعلنَّ ـ يخوِّفهما ـ فسمِّياه «عبدَ الحارثِ»، فأبيا أنْ يطيعاه، فخرج ميّتاً......)[١] الأثر).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وقد تلقّىٰ هذا الأثر عن ابن عبّاس جماعةٌ من أصحابه، كمجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمةَ، ومن الطَّبقة الثّانية: قتادة، والسُّدّي، وغير واحدٍ من السَّلف، وجماعةٌ من الخلف، ومن المفسِّرين من المتأخرين جماعات لا يحصَوْن كثرة، وكأنَّه ـ والله أعلم ـ أصله مأخوذٌ من أهل الكتاب، فإنَّ ابن عباس رواه عن أبيِّ بن كعب، كما رواه ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبي، حدَّثنا أبو الجماهر، حدَّثنا سعيد ـ يعني ابن بشير ـ عن عقبةَ، عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبيِّ بن كعب، قال: (لمّا حملت حوّاء أتاهما الشَّيطان...)[٢] الحديث.

ثمَّ قال ابن كثير: (وهذه الآثار يظهر عليها ـ والله أعلم ـ أنّها من آثار أهل الكتاب، وقد صحَّ الحديث عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنَّه قال: «إذا حدَّثكم

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح٩٤٢١).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥٧٧/٣). والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح٩٤٢٠) من طريق ابن عباس، عن أبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (ج٦٢٣/٣)، ونسبه إلىٰ عبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ، عن أبي بن كعب موقوفاً.

أهل الكتاب فلا تصدِّقوهم ولا تكذِّبوهم»[1] ـ إلىٰ أنْ قال ـ: (ثمَّ أخبارهم علىٰ ثلاثة أقسام، منها ما علِمْنا صحَّته بما دلَّ عليه الدَّليل من كتاب الله أو سنَّةَ رسوله، ومنْها ما علمْنا كذَبه، بما دلَّ علىٰ خلافه من الكتاب والسُّنَّة أيضاً، ومنْها ما هو مسكوتٌ عنه، فهو المأذون في روايته، بقوله ـ ﷺ ـ: «حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرجٌ»[2]، وهذا الأثر: هل هو من القسم الثّاني أو الثّالث؟ فيه نظر، فأمّا من حدَّث به من صحابي أو تابعي، فإنَّه يراه من القسم الثّالث، وأمَّا نحن فعلىٰ مذهب الحسن البصري ـ رحمه الله ـ في هذا، والله أعلم، وأنَّه ليس المراد من هذا السِّياق آدم وحوّاء، وإنَّما المراد من ذلك المشركون من ذرِّيته، ولهذا قال الله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فذكر آدم وحوّاء أولاً كالتَّوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو كالاستطراد من ذكر الشَّخص إلىٰ الجنس كقوله: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك: من آية ٥]. ومعلومٌ أنَّ المصابيح وهي النُّجوم التي زُيِّنت بها السَّماء وهي التي يرْمىٰ بها، وإنَّما هذا استطرادٌ من شخص المصابيح إلىٰ جنسها، ولهذا نظائر في القرآن، والله أعلم)[3].

تعليق الباحث:

قلت: رُوِيَت هذه الآثار عن ابن عبّاس من ثلاث طرق:

الطَّريقِ الأولىٰ: من طريق عكرمة:

❊ آفتها داود بن حصين: قال ابن رجب: (قال ابن المديني: ما روىٰ عن

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب التفسير ـ باب قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ـ (ح ٤٤٨٥).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٧٤).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/٥٧٨).

عكرمةَ فمُنكرٌ)[1].

وقال ابن حجر: (ثقةٌ إلّا في عكرمةَ)[2].

قلت: وممّا يزيد في نكارة هذه الطريق أنَّ عكرمة قال في تفسير هذه الآية: (لم يخصَّ بها آدم، وإنَّما هي عامَّة في جميع النّاس)[3].

* وفيها محمّدٌ بن إسحاق بن يسار: قال أبو زرعة: (ممَّن أكثر من التَّدليس خصوصاً عن الضعفاء)[4].

وقال العلائي: (مشهورٌ بالتَّدليس، وأنَّه لا يحتجُّ إلّا بما قال فيه حدَّثنا)[5].

وقال الذهبي: (كان صدوقاً من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روىٰ تُستنْكر، واختُلِف في الاحتجاج به، وحديثه حسنٌ، وقد صحَّحه جماعةٌ)[6].

وقال ابن حجر: (مشهور بالتَّدليس عن الضُّعفاء والمجهولين وعن شرٍّ منهم، وصفه بذلك أحمد والدّارقطني وغيرهما)[7].

قلت: فهو ثقةٌ مدلِّس، وقد روىٰ هذا الأثر بالعنْعنة.

الطَّريق الثّانية: وهي السِّلسلة العوفيَّة، المعروفة بالضِّعف، من رواة

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٣٤٨).
(٢) «التقريب» لابن حجر (ت١٧٧٩).
(٣) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٩/١١٠).
(٤) «المدلسين» لأبي زرعة (ت٥١).
(٥) «جامع التحصيل» للعلائي (ت٦٦٦).
(٦) «الكاشف» للذهبي (ت٤٧١٨).
(٧) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت١٢٥).

التَّفسير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وقد سبقت ترجمتهم[1].

الطَّريق الثالثة: من طريق سعيد بن جبير:

* آفتها خصيف بن عبد الرّحمن الجزري: قال أحمد: (ضعيفُ الحديث)[2].

وقال الدّارقطني: (ليس بالقويِّ)[3].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ، سيء الحفظ، خلَّط بآخره ورُمِي بالإرجاء)[4].

قلت: فهو صدوقٌ مختلطٌ.

* وفيها شريك بن عبد الله القاضي: قال ابن عدي: (له حديثٌ كثيرٌ من المقطوع والمسْند، وبعض ذلك فيه إنكار، والغالب علىٰ حديثه الصِّحة، والذي يقع فيه النُّكارة من حديثه أتي من سوء حفظه، وليس يتعمَّد شيئاً من ذلك فينسب بسببه إلىٰ الضِّعف)[5]. وذكره ابن حبّان في «الثّقات»[6].

وقال ابن رجب: (قال يعقوب بن أبي شيبة، وغيره: كتبه صحاحٌ، وحفْظه فيه اضطِّرابٌ)[7].

---

(١) انظر (ص٢٥٨).
(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٨٤٨).
(٣) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ت١٧٧).
(٤) «التقريب» لابن حجر (ت ١٧١٨).
(٥) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٨٨٧).
(٦) «الثقات» لابن حبان (ت٨٥٠٧).
(٧) «شرح علل الترمذي» ابن رجب (ج١/٤٠٥).

وقال الذَّهبي: (قال أبو زرعة: كان كثير الحديث، صاحب وهمٍ، وهو يغلُط أحياناً)[1]. وقال الحافظ ابن حجر: (صدوقٌ، يخطئ كثيراً، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة)[2].

قلت: فهو ثقةٌ إلّا أنَّه اختلط بعدما ولي القضاء، فضعِّف بسبب ذلك، وقد تفرَّد برواية هذا الأثر عن خصيف بن عبد الرحمن، و«خصيفٌ» هذا ضعيفٌ مختلط كما تبيَّن من ترجمته، فهذا يزيد من ضعف هذه الطريق، قال الدّارقطني: (ليس شريكٌ يُقوّىٰ فيما ينفرد به)[3].

قلت: وهذه الآثار إنْ صحَّت بمجموع طرقها إلىٰ ابن عباس - رضي الله عنهما - فهي مأخوذةٌ من كتب أهل الكتاب، ويؤيِّد ذلك ما ذكره الحافظ ابن كثير، فقد ذكر الأثر من رواية ابن عبّاس، عن أبي بن كعب وهو مشهور بالرِّواية عن أهل الكتاب.

۞ وأمّا بالنسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

* نقد الحافظ ابن كثير للحديث والأثر، وحكمه عليه بأنَّه من الإسرائيليات.

* جمع الشُّركاء في قوله تعالىٰ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ الآية، يدلُّ علىٰ أنَّ المُتَّخذ شريكاً لله جماعةٌ، وليس فقط إبليس كما في هذه الرِّواية، فلو كانت الرِّواية صحيحة لقال: (شريكاً).

* كذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ الآية، فإنَّ لفظ

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت ٤٨٨٧).
(٢) «التقريب» لابن حجر (ت٢٧٨٧).
(٣) «السنن» للدارقطني (ح٣٤٥١).

(يشركون) جمعٌ ، دلَّ هذا علىٰ أنَّ الشِّرك وقع من جماعة ، وليس من آدم وحواء فقط .

❊ كما أنَّه لمْ يأتِ لإبليس ذكْرٌ في هذه الآيات ، فلو كان إبليس هو السَّبب في هذا الشِّرك لذكر اسمه للتَّحذير منه .

❊ أنَّه تعالىٰ قال بعد هذه الآية: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: آية ١٩١] ، ففيها دليل أنَّ هذه الآيات نزلت في مشركي العرب للإنكار عليهم لعبادتهم الأصنام .

الحديث رقم ١١

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: آية ٨٣] .

قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وقد أورد ابن جرير ههنا ، والأموي في «مغازيه» حديثاً أسنده وهو ضعيفٌ ، عن عقبةَ بن عامر ، أنَّ نفراً من اليهود جاءوا يسألونَ النَّبيِّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن ذي القرنين فأخبرهم بما جاؤوا له ابتداءً ، فكان فيما أخبرهم به أنَّه كان شاباً من الرّوم وأنَّه بنىٰ الإسكندريَّةَ ، وأنَّه علا به مُلْكه إلىٰ السَّماء وذهب به إلىٰ السدِّ ، ورأىٰ أقواماً وجوهُهُم مثل وجوه الكلابِ)[1] .

(١) أخرجه **ابن جرير الطبري** في «تفسيره» (ح٢٣٢٧٥). **والبيهقي** في «دلائل النبوة» (٢٩٥: ٦). **كلاهما** (الطبري ، والبيهقي) من طريق **عبد الرحمن بن زياد** ، عن شيخين من «تجيب» ، عن عقبة بن عامر ـ رضي الله عنه ـ **مرفوعاً** .

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وفيه طولٌ ونكارةٌ، ورفعُه لا يصحُّ، وأكثر ما فيه أنَّه من أخبار بني إسرائيل، والعجب أنَّ أبا زرعةَ الرّازي ـ مع جلالة قدره ـ ساقهُ بتمامِه في كتاب «دلائل النُّبوة»[1]، وذلك غريبٌ منه، وفيه من النَّكارة، أنَّه من الرّومِ، وإنَّما الذي كان من الرّوم الإسكندرِ الثّاني، وهو ابن فيلبس المقدوني، الذي تؤرِّخ به الرّوم)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

لمْ أجد كلاماً للعلماء علىٰ هذه الرِّواية بعينها إلّا ما ذكر الحافظ ابن كثير في «تفسيره»، وما ذكره الشَّيخ أبو شهبةَ وسيأتي قوله، لكن سأذكر من أقوال العلماء ما يدلُّ علىٰ نكارة هذا الحديث:

❊ ذكر فخر الدّين الرّازي ثلاثة أقوال في ذكر من هو ذي القرنين، وذكر دليل كلِّ فريق، ثمَّ استدلَّ للقول الأوَّل، وأنَّه هو الإسكندر المقدوني، وذكر هذا الحديث للاستدلال به علىٰ هذا القول، ثمَّ قال: (والقول الأوَّل أظهر؛ لأجل الدَّليل الذي ذكرناه وهو أنَّ مثل هذا الملك العظيم يجب أنْ يكون معلوم الحال عند أهل الدُّنيا، والذي هو معلوم الحال بهذا الملك العظيم هو الإسكندر، فوجب أنْ يكون المراد بذي القرنين هُوَ هوَ، إلّا أنَّ فيه إشكالاً قوياً، وهو أنَّه كان تلميذ أرسططاليس الحكيم، وكان علىٰ مذهبه، فتعظيم الله إيّاه يوجب الحكم بأنَّ مذهب أرسططاليس حق وصدق، وذلك ممّا لا سبيل

(١) «دلائل النبوة» لأبي زرعة الرّازي، كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ج٥/١٩٦).

إليه، والله أعلم)[1].

* وقال ابن تيميَّةَ: (كان أرسطو قبل المسيح بن مريم ـ عليه السلام ـ بنحو ثلاثمائة سنّة، كان وزيراً للإسكندر بن فليبس المقدوني الذي غلب على الفرس وهو يؤرَّخ له اليوم بالتاريخ الرّومي تؤرِّخ اليهود والنَّصارى، وليس هذا الإسكندر هو ذا القرنين المذكور في القرآن كما يظنُّ ذلك طائفة من النّاس، فإنَّ ذلك كان متقدماً على هذا، وذلك المتقدِّم هو الذي بنى سدَّ يأجوج ومأجوج، وهذا المقدوني لمْ يصل إلى السدِّ، وذاك كان مسلماً موحِّداً، وهذا المقدوني كان مشركاً هو وأهل بلده اليونان كانوا مشركين يعبدون الكواكب والأوثان)[2].

* وقال الحافظ ابن كثير: (ذكر الأزرقي وغيره: أنَّ ذا القرنين أسلم على يدي إبراهيم الخليل وطاف معه بالكعبة المكرمةَ، هو وإسماعيل ـ عليه السلام ـ أمّا المقدوني اليوناني المصري باني إسكندرية الذي يؤرِّخ بأيّامه الرّوم، فكان متأخِّراً عنْ الأوَّل بدهر طويل، كان هذا قبل المسيح بنحو من ثلاثمائة سنة، وكان أرسطاطاليس الفيلسوف، وزيره وهو الذي قتل داراً، وأذلَّ ملوك الفرس، وأوطأ أرضهم، وإنَّما نبَّهنا عليه لأنَّ كثيراً من النّاس يعتمد إنَّهما واحد، وأنَّ المذكور في القرآن هو الذي كان أرسطاطاليس وزيره، فيقع بسبب ذلك خطأُ كبير وفساد عريض طويل كثير، فإنَّ الأوَّل كان عبداً مؤمناً صالحاً وملكاً عادلاً، وأمّا الثّاني فكان مشركاً، وكان وزيره فيلسوفاً وقد كان بين

(١) «مفاتيح الغيب» لفخر الدين الرازي (٢١/١٤٠).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (١/٣١٧).

زمانيهما أزيد من ألفيْ سنة. فأين هذا من هذا؟ لا يستويان ولا يشتبهان إلّا علىٰ غبي لا يعرف حقائق الأمور)(١).

* وقال الحافظ ابن حجر: (الإسكندر اليوناني كان قريباً من زمن عيسىٰ - عليه السلام - وبين زمن إبراهيم وعيسىٰ أكثر من الألفي سنة، والذي يظهر أنَّ الإسكندر المتأخر لقّب بذي القرنين تشبيهاً بالمتقدَّم لسعة ملكه، وغلبته علىٰ البلاد الكثيرة، أو لأنَّه لمّا غلب علىٰ الفرس وقتل ملكهم انتظم له ملك المملكتين الواسعتين الرّوم والفرس، فلقَب ذا القرنين لذلك، والحقُّ أنَّ الذي قصَّ الله نبأه في القرآن هو المتقدِّم، والفرق بينهما من أوجهٍ: أحدها: ما ذكرته. الثاني: أنَّ الإسكندر كان كافراً، وكان معلّمه أرسطاطاليس، وكان يأتمر بأمره، وهو من الكفّار بلا شكٍّ. الثالث: كان ذو القرنين من العرب، وأمّا الاكسندر فهو من اليونان)(٢).

* وقال الشيخ أبو شهبة: (وكلُّ هذا من الإسرائيليات التي دسَّت علىٰ النَّبي - صلى الله عليه وسلم - ولو شئت أنْ أُقسم بين الرُّكن والمقام أنَّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - ما قال هذا لأقسمت، وابن لهيعة ضعيفٌ في الحديث ـ إلىٰ أن قال ـ: والذي نقطع به: أنَّه ليس الإسكندر المقدوني؛ لأنَّ ما ذكره المؤرخون في تاريخه لا يتَّفق وما حكاه القرآن الكريم عن ذي القرنين، والذي نقطع به أيضاً أنَّه كان رجلاً مؤمناً صالحاً، ملَّكه شرق الأرْض وغربها، وكان من أمرِه ما قصَّه الله - تعالىٰ - في كتابه، وهذا ما ينبغي أنْ نؤمن به، ونصدِّقه، أمّا معرِفة هويته، وما اسمه؟

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٢/١٠٦).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٨٢).

وأين وفي أيِّ زمانٍ كان؟ فليس في القرآن، ولا في السُّنَّة الصَّحيحة ما يدلُّ عليه، علىٰ أنَّ الاعتبار بقصَّته، والانتفاع بها لا يتوقف علىٰ شيءٍ من ذلك، وتلك سمةٌ من سمات القصص القرآني، وخصيصة من خصائصه أنَّه لا يعنىٰ بالأشخاص والزَّمان والمكان، مثل ما يعنىٰ بانتزاع العبرة منها، والاستفادة منها فيما سيقت له)[1].

تعليق الباحث:

قلت: الحديث رواه ابن جرير، قال: حدَّثنا أبو كريب، قال: حدَّثنا زيد ابن الحباب، عن ابن لهيعة، قال: حدَّثني عبد الرَّحمن بن زياد بن أنعم، عن شيخين من «تجيب»، أنَّهما انطلقا إلىٰ عقبة بن عامر، فذكره.

❁ فأمّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه ضعيفٌ، وهو إسنادٌ معلولٌ من عدة أوجه:

❋ آفة الحديث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: قال ابن معين: (ليس به بأس، وفيه ضعف)[2]. وقال ابن حبان: (كان يدلِّس)[3].

وقال ابن عدي: (ضعيفٌ)[4]. وذكره العلائي في «جامع التحصيل»[5].

وذكره العقيلي في «الضعفاء»[6]. وذكره الذهبي في «الضعفاء»[7].

---

(١) «الإسرائيليات والموضوعات» للشيخ محمد أبو شهبة (ص ٢٤٤).

(٢) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت٥٠٥٧).

(٣) «المجروحين» لابن حبان (٥٩٠).

(٤) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١١٠٨).

(٥) «جامع التحصيل» للعلائي (ت٢٩).

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (ت٩٢٧).

(٧) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٣٥٦٦).

وقال ابن حجر: (ضعيفٌ في حفظِه)[(١)]. وقال أيضاً: (ذكر ابن حبّان في الضُّعفاء أنَّه كان مدلِّساً، وكذا وصفه الدّارقطني، «المرتبة الخامسة»)[(٢)].

قلت: وقد روىٰ الحديث بالعنْعنة عن شيخين من «تجيب» مجهولين، فروايته هذه ضعيفة.

❊ وفيه عبد الله بن لهيعة: ضعيفٌ مدلسٌ. وقد صرَّح في هذا الحديث بالسَّماع، وهو مع ذلك ضعيفٌ كما تبيَّن من ترجمته[(٣)].

وفي إسناد البيهقي مع ما سبق ما يلي:

❊ محمد بن يونس الكديمي: متَّهمٌ بالوضع، وقد سبقت ترجمته[(٤)].

❊ وفيه عبد الله بن عمر بن حفص: قال عبد الله بن أحمد: (وسألته عنه ـ يعني أحمد ـ فقال: كذا وكذا، وكأنَّه ضعَّفه)[(٥)].

وقال النِّسائي: (ليس بالقويِّ)[(٦)].

وذكره العقيلي في «الضعفاء»[(٧)].

قلت: فهو ضعيفُ الحديث.

---

(١) «التقريب» لابن حجر (ت٣٨٦٢).
(٢) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت١٣٤).
(٣) انظر (ص٣٢٨).
(٤) انظر (ص٩٩).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت٣٣٣٩).
(٦) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٣٢٥).
(٧) «الضعفاء» للعقيلي (ت٨٤٤).

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن، فإنَّه أثرٌ منكرٌ، وممّا يدلُّ علىٰ نكارتهِ ما يلي:

❊ أنَّ هذا الحديث لا يصحُّ رفعه إلىٰ النَّبي ـ ﷺ ـ بسبب نكارة ألفاظه، حيث لم يأتِ من طريق يصحُّ ذكر من هو ذي القرنين، وإنَّما أجمل الله ورسوله ذكرَه في القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة الصَّحيحةَ.

❊ ثمَّ إنَّ السُّؤال في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾، ليس عن شخص ذي القرنين، وإنَّما هو عن حياته، وجهاده وأمجاده، ولهذا جاءت الآيات التي تليها بالرَّدِّ عمّا سألوا عنه، فبيَّنت حاله ومسيرته. قال الإمام الطَّبري في «تفسيره»: (ويسألك يا محمد هؤلاء المشركون عن ذي القرنين ما كان شأنه، وما كانتْ قصَّته)(١).

❊ أنَّ ذا القرنين لم يكن نبياً ولا ملكاً، وإنَّما كان عبداً صالحاً، جاء ما يؤكِّد ذلك عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فقد سُئِل عنه، فقال: (لم يكن نبياً ولا ملكاً، ولكن كان عبداً صالحاً، أحبَّ الله تعالىٰ فأحبَّه، ونصح الله تعالىٰ فنصحه)(٢).

❊ حكم الحافظ ابن كثير علىٰ الحديث بالنَّكارة، وأقوال العلماء السّابقة التي تُرجِّح ضعف هذا المتن ونكارته، حيث بيَّنوا رحمهم الله جميعاً، أنَّ ذا القرنين ليس هو الإسكندر المقدوني.

---

(١) «جامع البيان في تأويل القرآن» الطبري (١٨/٩٢).

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٤٣٥). ونسبه إلىٰ ابن عبد الحكم في «فتوح مصر»، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن الأنباري في «المصاحف»، وابن مردويه، جميعهم: من طريق أبي الطفيل، عن ابن الكواء: أنَّه سأل علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ.

* وممَّا يدلُّ على أنَّ هذا الأثر من الرِّوايات الإسرائيليَّة، ما روِي عن ابن إسحاق، قال: (حدَّثني من يسوق الأحاديث عن الأعاجمِ فيما توارَثوا من علمِ ذي القرنين أنَّ ذا القرنين كان رجُلاً من أهل مصر اسمُه مرزبان بن مردبَة اليوناني من ولد يونان بن يافث بن نوحٍ)[1].

الحديث رقم ١٢

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِن كُلِّ شَيۡءٖ سَبَبٗا﴾ [الكهف: آية ٨٤].

قال الحافظ ابن كثير: (وقال ابن لهيعةَ: حدَّثني سالم بن غيلان، عن سعيد بن أبي هلال، أنَّ معاويةَ بن أبي سفيان، قال لكعب الأحبار: أنت تقول: إنَّ ذا القرنين كان يربط خيله بالثُّريّا؟ فقال كعب: إنْ كنت قلت ذلك فإنَّ الله ـ تعالى ـ قالَ: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِن كُلِّ شَيۡءٖ سَبَبٗا﴾[2].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا الذي أنكره معاويةَ ـ رضي الله عنه ـ على كعب الأحبار هو الصَّواب، والحقُّ مع معاويةَ في ذلك الإنكار، فإنَّ معاويةَ كان يقول عن كعب:

---

(١) «تفسير القرطبي» (١١/٥٤).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح١٣٩٩٨) من طريق سعيد بن أبي هلال به. وأورده السيوطي في «الدُّر المنثور» (٥/٤٥٠)، ونسبه إلى ابن أبي حاتم.

إنْ كنّا لنبلو عليه الكذب، يعني فيما ينقلُه، لا أنَّه كان يتعمَّد نقل ما ليس في صحفه، ولكنَّ الشَّأن في صحفه أنَّها من الإسرائيليات التي غالبها مبدَّلٌ مصحَّفٌ محرَّفٌ مختلقٌ، ولا حاجةَ لنا مع خبرِ اللهِ ـ تعالىٰ ـ ورسوله ـ ﷺ ـ إلىٰ شيءٍ منها بالكلية، فإنَّه دخل منها علىٰ النّاس شرٌّ كثيرٌ، وفسادٌ عريضٌ، وتأويل كعب قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا﴾، واستشهاده في ذلك علىٰ ما يجده في صحفه، من أنَّه كان يربِطُ خيلَه بالثُّريّا غير صحيح، ولا مطابق، فإنَّه لا سبيل للبشر إلىٰ شيءٍ من ذلك ولا إلىٰ التَّرقي في أسباب السَّماوات، وقد قال الله في حقِّ بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [النمل: من آية ٢٣]، أنَّه ممّا يُؤتىٰ مثلها من الملوك، وهكذا ذو القرنين، يسَّر له الأسباب، أي الطُّرق والوسائل إلىٰ فتح الأقاليم والرّساتيق[(١)] والبلاد والأراضي، وكسر الأعداء، وكبت ملوك الأرض وإذلال أهل الشّرك، قد أوتي من كلِّ شيء ممّا يحتاج إليه مثله سبباً، والله أعلم[(٢)].

تعليق الباحث:

❁ قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ لضعف عبد الله بن لهيعة وتفرُّده بهذا الأثر، وقد سبقت ترجمته[(٣)].

إلّا أنَّ النَّقد هنا لما رواه كعب الأحبار، وليس لما رُوِيَ عن معاوية ـ رضي الله عنهما ـ.

---

(١) الرَّساتيق: (الرُّزتاق والرُّستاق: واحدٌ فارسيٌّ معرَّبٌ أَلحقوه بقُرْطاسٍ، ويُقال: رُزْداق ورُستاق، والجمع الرَّساتِيقُ). «الصحاح» للجوهري (٥/١٦٨). وقال الفيومي: (معرَّب، ويستعمل في الناحية التي هي طرف الإقليم) «المصباح المنير» (١/١١٩).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ج٥/١٩٧).

(٣) انظر (ص ٣٢٨).

وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

* لم يأتِ هذا في خبرٍ صحيح، وهذا ممّا لا يُدرَك إلّا بالوحي من قرآن أو سنَّة.

* أنَّ كعب الأحبار - رضي الله عنه - قد اشتهر بالأخذ عن أهل الكتاب.

* وممّا يدلُّ على نكارته: إنكار معاويةَ - رضي الله عنه - على كعب الأحبار.

* أنَّ الآية التي استند إليها كعب الأحبار، ليس فيها دلالة على صحة ما رواه، ذكر ذلك الحافظ ابن كثير - رحمه الله -.

* جاءت التفاسير لهذه الآية عن جمع من السَّلف، ولم يقل أحدٌ منهم بمثل ما قال كعب الأحبار، ومن أقوالهم:

- قال ابن عبّاس: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾: علماً)[1].

- وقال قتادة: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾: منازل الأرض، ومعالمها)[2].

- وقال فخر الدِّين الرّازي: (قوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾: قالوا: السَّبب في أصل اللُّغة عبارةٌ عن الحبل، ثمَّ استُعير لكلِّ ما يُتوصَّل به إلى المقصود، وهو يتناول العلم والقدرة والآلة، فقوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ معناه: أعطيناه من كلِّ شيءٍ من الأمور التي يتوصَّل بها إلى تحصيل ذلك الشيء، ثمَّ إنَّ الذين قالوا: إنَّه كان نبياً قالوا: من جملة الأشياء النُّبوة، فهذه

---

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٩/٢٣٠).

(٢) المصدر السابق.

الآية تدلُّ على أنَّه ـ تعالى ـ أعطاه الطَّريق الذي به يتوصَّل إلى تحصيل النُّبوَّة)[1].

- قال ابن عادل: (قال بعضهم: كان نبيًّا، لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، والأَوْلىٰ حمله علىٰ التَّمكين في الدِّين، والتَّمكين الكامل في الدِّين هو النُّبوَّة، ولقوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا﴾، ومن جُملةِ الأسبابِ النُّبوَّةَ، فمقتضىٰ العمومِ أنَّه آتاه من النُّبوة سبباً) ـ إلىٰ أنْ قال ـ: (والأكثرون علىٰ أنَّه كان ملكاً عادلاً صالحاً)[2].

قلت: فأقوال أهل التَّفسير في هذه الآية تدلُّ علىٰ أنَّ المراد من الآية الأسباب، ولم يأتِ عن أحدٍ منهم تفسيرها بما ورد في الأثر.



الحديث رقم ١٣

عند قولِهِ تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: من آية ٨٦].

قال الحافظ ابن كثير: (وقال ابن جرير: حدَّثنا محمَّد بن المثنّىٰ، حدَّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا العوّام، حدَّثني مولىٰ لعبد الله بن عمرو، عن عبد الله، قال: نظر رسول الله ـ ﷺ ـ إلىٰ الشَّمس حين غربت، فقال: (في نار الله

(١) «مفاتيح الغيب» لفخر الدين الرازي (١٤١/٢١).

(٢) «اللباب في علوم الكتاب» لابن عادل (٥٥٣/١٢).

الحامية لولا ما يزعُها[1] من أمر الله لأحرقت ما علىٰ الأرضِ)[2].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وفي صحَّة رفع هذا الحديث نظر، ولعلَّه من كلام عبد الله ابن عمرو، من زاملتيه اللَّتين وجدهما في يوم اليرموك، والله أعلم)[3].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية»: (فيه غرابةٌ، وفيه رجلٌ مبهمٌ لمْ يسمَّ، ورفعه فيه نظر)[4].

* وقال الهيثمي: (رواه أحمد، وفيه راوٍ لمْ يسمَّ، وبقيَّة رجاله ثقاتٌ)[5].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

* جهالة أحد رواته حيث جاء في الإسناد: (عن مولىٰ لعبد الله ابن عمرو).

---

(١) يَزَعُها: (الوَزْعُ كَفُّ النفْسِ عن هَواها، وزَعَه وبه يَزَعُ ويَزِعُ وزْعاً: كفَّه فاتَّزَعَ هو أَي كَفَّ). «لسان العرب» لابن منظور، مادة وزع (٨/٣٩٠).

(٢) أخرجه **أحمد** في «مسنده» (ح ٦٩٣٤). وابن **جرير الطبري** في «تفسيره» (٨/ ٢٧٥) (ح ٢٣٣٠٧). **كلاهما** (أحمد، وابن جرير) من طريق **يزيد بن هارون**، به.

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/ ١٩٩).

(٤) «البداية والنهاية» لابن كثير (٩٨/٢).

(٥) «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٣١/٨).

وذكر له شاهداً أبو داود في «سننه»، من رواية أبي ذرٍّ ـ رضي الله عنه ـ بلفظ «هل تدري أين تغرب هذه؟، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: تغرب في عينٍ حاميةٍ»[1].

قال الألباني: (وإسناده صحيحٌ علىٰ شرط مسلم، وقد أخرجه هو، والبخاري، والطيالسي، وأحمد أيضاً، من طرقٍ أخرىٰ، عن إبراهيم بن يزيد التّيمي به، دون ذكر الغروب في العين الحامية)[2].

قلت: وتصحيح الشَّيخ الألباني لإسناد الحديث لا يقتضي صحَّة المتن عنده، فإنَّ الحديث قد يكون صحيح الإسناد، معلول المتن أو شاذّاً، كما جاء في «اختصار علوم الحديث»[3] للحافظ ابن كثير، وقال الحافظ ابن الصَّلاح: (قولهم: هذا حديثٌ صحيح الإسْناد أو حسن الإسناد، دون قولهم: حديثٌ صحيحٌ أو حديثٌ حسنٌ؛ لأنَّه قد يقال: حديث صحيح الإسناد ولا يصِحُّ؛ لكونه شاذاً أو معلاً)[4].

---

(١) أخرجه **أحمد** في «مسنده» (ح٢٠٩٤٧). و**أبو داود** في «سننه» ـ كتاب الحروف والقراءات ـ (ح٤٠٠٢). و**البزار** في «مسنده» (ح٤٠١٠). و**الحاكم** في «مستدركه» (٢٤٤: ٢) وقال: (حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه). و**الذهبي** في «العلو للعلي الغفار» (ح١٥٧)، وقال الذهبي: (إسناده حسن). **جميعهم**: (أحمد، وأبو داود، والبزار، والحاكم، والذهبي) من طريق **يزيد بن هارون**، عن سفيان بن الحسين، عن الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ **مرفوعاً**.

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (٥/٥٢٨).

(٣) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، شرح: أحمد محمد شاكر، تعليق: الشيخ ناصر الدين الألباني، دار العاصمة، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ. (١/١٣٩).

(٤) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (١/ ٤٥٢).

وممّا يزيد في ضعف هذا الشاهد أنَّ كلّ منْ روىٰ هذا الحديث قد رواه بدون زيادة «تغرب في عينٍ حامية»، فخالف سفيان بن حسين غيره في ذكره، وسيأتي بيان ذلك في نقد المتن.

وأمّا بالنِّسبة للمتن ففيه من النّكارة ما يلي:

* أنَّ قوله: «في نار الله الحامية» لم يأتِ في شيءٍ من الرِّوايات الصَّحيحة، فمن ذلك:

أنَّ البخاري[1] روىٰ هذا الحديث من طريق الأعمش، عن إبراهيم التّيمي، عن أبيه، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ بلفظ: «تذهب حتىٰ تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها، فيوشك أنْ تستأذن فلا يؤذن لها، ويقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨].

ـ ورواه مسلم[2] من طريق يونس بن عبيد، عن إبراهيم التّيمي، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ ـ رضي الله عنه ـ بلفظ: «إنَّ هذه تجري حتىٰ تنتهي لمُستقرٍّ لها تحت العرش، فتخرُّ ساجدةً...» الحديث.

ـ ورواه الطَّبراني[3] من طريق هارون بن سعد، عن إبراهيم التّيمي، عن

(١) أخرجه **البخاري** في «صحيحه» ـ كتاب بدء الخلق ـ باب الشمس والقمر بحسبان ـ (ح٣١٩٩). وابن **حبان** في «صحيحه» ـ كتاب التاريخ ـ باب بدء الخلق ـ (ح٦١٥٤).
كلاهما (البخاري، وابن حبان) من طريق **الأعمش**، عن إبراهيم بن يزيد التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الإيمان ـ باب بيان الزمن الذي يقبل فيه الإيمان ـ (ح١٦٠).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الاوسط» (ح٤٧٠).

أبيه، عن أبي ذرٍّ ـ رضي الله عنه ـ بلفظ: «فإنَّها تصعد فتَغرب، ثمَّ تجري لمستقرِّها، وتأتي العرش فتخرُّ ساجدةً...» الحديث.

قلت: ممَّا سبق يتبيَّن أنَّ سفيان بن حسين قد تفرَّد بزيادة لفظ «تغرب في عينٍ حاميةٍ»، بينما رواه الأعمش، ويونس بن عبيد، وهارون بن سعد، بدونها.

وقد قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سفيان بن حسين: (ثقةٌ في غير الزُّهري باتِّفاقهم)[1].

قلت: وهو وإنْ كان ثقةً فقدْ تفرَّد بهذه الزِّيادة من حديث أبي ذرٍّ ـ رضي الله عنه ـ بينما رواه الثِّقاتْ بغيرها، فيعدُّ تفرّدُه هذا شاذاً.

* كذلك ممَّا يدلُّ علىٰ نكارة المتن أنَّ أئمَّة التَّفسير قدْ أنكروها، ومن أقوالهم في تفسير هذه الآية:

١ ـ قول الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ﴾ أي: فسلك طريقاً حتّىٰ وصل إلىٰ أقصىٰ ما يسلُك فيه من الأرض من ناحية المغرب، وهو مغرب الأرض. وأمّا الوصول إلىٰ مغرب الشَّمس من السَّماء فمتعذّر، وما يذكره أصحاب القصص والأخبارِ من أنَّه سار في الأرض مُدّة، والشَّمس تغرب من ورائه، فشيء لا حقيقة له. وأكثر ذلك من خرافات أهل الكتاب، واختلاق زنادقتهم وكذبهم، وقوله: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ أي: رأىٰ الشَّمس في منظره تغرب في البحر المحيط، وهذا شأن كلِّ من انتهىٰ

(١) «التقريب» لابن حجر (ت٢٤٣٧).

إلىٰ ساحله، يراها كأنَّها تغرب فيه، وهي لا تفارق الفلك الرّابع الذي هي مثبتة فيه لا تفارِقه)[1].

٢ ـ وقال القرطبي: (وقال القفّال: قال بعض العلماء: ليس المراد أنَّه انتهىٰ إلىٰ الشَّمس مغرباً ومشرقاً حتىٰ وصل إلىٰ جرمها ومسَّها، لأنَّها تدور مع السَّماء حول الأرض من غير أنْ تلتصق بالأرض، وهي أعظم من أنْ تدخل في عين من عيون الأرض، بلْ هي أكبر من الأرض أضعافاً مضاعفةً، بلْ المراد أنَّه انتهى إلى آخر العمارة من جهة المغرب ومن جهة المشرق، فوجدَها في رأي العين تغرب في عينٍ حمئةٍ، كما أنّا نشاهدها في الأرض الملساء كأنَّها تدخل في الأرض، ولهذا قال: ﴿وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾، ولم يرِد أنَّها تطلُع عليهم بأنْ تماسَّهم وتلاصقُهم، بلْ أراد أنَّهم أوَّل من تطلع عليهم. وقال القتبي: ويجوز أنْ تكون هذه العين من البحر، ويجوز أنْ تكون الشَّمس تغيب وراءها أو معها أو عندها، فيقام حرفُ الصِّفة مقام صاحبه، واللهُ أعلم)[2].

❊ كما أنَّ القول بأنَّ الشَّمس تغرب في عينٍ حاميةٍ يناقض ذهابها للسجود تحت العرش كما جاء في الرِّوايات الصَّحيحة؛ لأنَّ العرش أعلىٰ المخلوقات، فكيف تذهب للسجود تحت العرش وتغرب في عين حامية في آنٍ واحدٍ.

❊ وعلىٰ فرض صحَّة هذه الزِّيادة؛ فإنَّها وصفٌ لرؤية العين، وليس للحقيقة العلميَّة الخاصَّة بالشمس، مثل من يجلس علىٰ الشّاطئ عند غروب الشَّمس، فإنَّه يرىٰ الشَّمس تغوص في عمق البحر، والله أعلم.

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١٩٨/٥).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» القرطبي (٥٠/١١).

الحديث رقم ١٤

عند قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [الكهف: آية ٩٤].

قال الحافظ ابن كثير: (وقد حكىٰ النّووي ـ رحمه الله ـ في شرح مسلم، عن بعض النّاس أنَّ يأجوج ومأجوج خلقوا من مني آدم، فاختلط بالتّراب، فخُلِقوا من ذلك، فعلىٰ هذا يكونون مخلوقين من آدم، وليسوا من حواء)[١].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا قولٌ غريبٌ جداً، ثمَّ لا دليل عليه لا من عقلٍ ولا من نقلٍ، ولا يجوز الاعتماد ههنا علىٰ ما يحكيه بعض أهل الكتاب، لما عندهم من الأحاديث المفتعلة، والله أعلم)[٢].

أقوال العلماء في الحديث:

ـ قال ابن كثير في «البداية والنِّهاية»: (ومن زعم أنَّ يأجوج ومأجوج خُلِقوا من نطفة آدم حين احتلم، فاختلطت بالتَّراب، فخُلِقوا من ذلك، وأنَّهم ليسوا من حوّاء، فهو قول حكاه الشّيخ أبو زكريا النووي في «شرح مسلم» وغيره، وضعَّفوه، وهو جديرٌ بذلك، إذْ لا دليل عليه، بل هو مخالفٌ لما

---

(١) «صحيح مسلم» بشرح النووي (٩٧/٣) ـ كتاب الإيمان ـ باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة ـ (ح ٢٢١).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢٠٢/٥).

ذكرناه من أنَّ جميع النّاس اليوم من ذرِّية نوحٍ بنصِّ القرآن)[1].

ـ قال ابن العربي: (وهما أمّتان مضرَّتان مُفسدَتان كافرتان من نسلِ يافث ابن نوحِ، وخروجهما بعد عيسىٰ، والقول بأنَّهم خُلِقوا من مَنيِّ آدم المُختلِط بالتُّراب، وليسوا من حواء غريبٌ جداً، لا دليل عليه، وإنَّما يحكيه بعض أهل الكتابِ)[2].

تعليق الباحث:

قلت: الأثر ذكره النَّووي في شرحه لصحيح مسلم فقال: (وقال كعب: همْ بادرةٌ من ولد آدم، من غير حواء، قال: وذلك أنَّ آدم ـ ﷺ ـ احتلم فامتزجت نطفته بالتُّراب، فخلق الله منْها يأجوج ومأجوج، والله أعلم)[3].

قلت: من الواضح أنَّ هذا الأثر من روايات كعب الأحبار الإسرائيليْة التي تلقّاها من كتب أهل الكتاب، وذلك لما يلي:

* نقد العلماء للرِّواية كما سبق، وحكمهم عليها بالضِّعف والغرابة.

* أنَّ مثل هذا من الأمور الغيبية التي لا تدْرك إلّا بالوحي.

* أنَّ كعب الأحبار قد اشتهر بالأخذ عن بني إسرائيل.

---

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٢/ ١١٠). يشير الحافظ ابن كثير إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ (الصافات: آية ٧٧).

(٢) المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرىٰ، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥٦هـ. (٤/ ١٣٤).

(٣) «صحيح مسلم» بشرح النووي (٣/٩٧) ـ كتاب الإيمان ـ باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة ـ (ح ٢٢١).

* كما أنَّ هذا الأثر يُخالِف صريح القرآن الذي أثبت أنَّ جميع ذرِّية بني آدم تأتي من منيِّ الرَّجل وبيضة المرأة، باستثناء عيسىٰ ـ عليه السلام ـ الذي خُلِق من أمٍّ دون أب، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: من آية ١].

الحديث رقم ١٥

عند قوله تعالىٰ: ﴿فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: آية ١٧].

قال الحافظ ابن كثير: (وقال أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، قال: إنَّ روح عيسىٰ ـ عليه السلام ـ من جملة الأرواح التي أخذ الله عليها العهد في زمان آدم ـ عليه السلام ـ وهو الذي تَمثَّل لها بشراً سوياً، أي روح عيسىٰ، فحملت الذي خاطبها وحلَّ في فيها)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا فيه غايةَ الغرابة والنَّكارة، وكأنَّه إسرائيلي)[2].

---

(١) ذكره ابن كثير في «تفسيره» طبعة دار الفكر (١٤١/٣)، ونسبه إلىٰ أبي جعفر الرازي.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١٤١/٣).

تعليق الباحث:

۞ **قلت:** أمَّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

* فيه أبو جعفر الرّازي: وقد سبقت ترجمته(١).

* وفيه الربيع بن أنس البكري: وقد سبقت ترجمته(٢).

قلت: وقد تبيَّن منها أنَّ رواية أبي جعفر الرازي عنه ضعيفةٌ.

۞ **وأمّا بالنسبة للمتن، ففيه ما يلي:**

* نقد الحافظ ابن كثير، وحكمه عليه بالنَّكارة، وهو إمامٌ في التفسير.

* أنَّ فيه نكارة شديدة، وهي قوله: «فحملت الذي خاطبها وحلَّ في فيها»، ومعلومٌ أنَّ الذي خاطبها هو جبريل ـ عليه السلام ـ فكيف حملت به.

* راوي الأثر «أبي بن كعب» من المشهورين بالأخذ عن أهل الكتاب.

الحديث رقم ١٦

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٥٦﴾ وَرَفَعْنَـٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: آية ٥٦ ـ ٥٧].

قال الحافظ ابن كثير: (وقد روىٰ ابن جرير ها هنا أثراً غريباً عجيباً، فقال: حدَّثني يونس بن عبد الأعلىٰ، أنبأنا ابن وهب، أخبرني جرير بن حازم،

(١) انظر (ص ١٦٨).

(٢) انظر (ص ١٧٠).

عن سليمان الأعمش، عن شمْر بن عطيّة، عن هلال بن يساف، قال: سأل ابن عباس كعباً وأنا حاضر، فقال له: ما قول الله ـ ﷻ ـ لإدريس ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾؟ فقال كعب: أمَّا إدريس فإنَّ الله أوحىٰ إليْه إنّي أرفع لك كلَّ يوم مثل عمل جميع بني آدم، فأحبَّ أنْ يزداد عملاً فأتاه خليل له من الملائكة، فقال له: إنَّ الله أوحىٰ إليَّ كذا وكذا، فكلّم لي ملَك الموت فليؤخِّرني حتىٰ أزداد عملاً، فحمله بين جناحيه حتّىٰ صعد به إلىٰ السّماء، فلمّا كان في السّماء الرّابعة تلقّاهم مَلَك الموت مُنحدِراً، فكلَّم مَلَك الموت في الذي كلَّمَه فيه إدريس، فقال: وأين إدريس؟ فقال: هو ذا علىٰ ظهْري. قال مَلَك الموت: العجب! بُعِثتُ وقيل لي: اقبضْ روح إدريس في السّماء الرَّابعة، فجعلت أقول: كيف أقبض روحه في السَّماء الرّابعة وهو في الأرض؟ فقبض روحه هناك، فذلك قول الله: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (هذا من أخبار كعب الأحبار الإسرائيليّات، وفي بعضه نكارةٌ، والله أعلم)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

❋ قال ابن حجر: (وكون إدريس رُفِع وهو حيٌّ لم يثْبُت من طريقٍ مرفوعةٍ قويةٍ ــ ذكر هذا الحديث ثمَّ قال ــ: وهذا من الإسرائيليات، والله أعلمُ

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٨/ ٣٥٢) (ح ٢٣٧٦٨). وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٥٢٤)، ونسبه إلىٰ ابن أبي حاتم.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/٢٤٨).

بصِحَّة ذلك)[1].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أَمَّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لأجل:

❋ سليمان بن مهران الأعمش: مُدلِّس من المرْتبة الثّانية، وقد سبقت ترجمته، وتبين فيها حكم تدليس الأعمش[2]، ممّا يدُلُّ على ضعفِ هذه الرِّواية ونكارتِها، وخلاصة حكم روايته المعنعنة، أنَّها تردُّ بما يلي:

- إذا رَوىٰ حديثاً، وعنعنه، وقد حكم عليه أحد العلماء بالنّكارة، فلا تقبل عنعنته.

- إذا رَوىٰ ما يؤيِّد بدعته ـ وهي التشيع ـ فلا تقبل عنعنته.

- إذا وُجِد في المتن نكارة توجب ردَّه، فلا تقبل عنعنته.

قلت: وقد عنْعن هذا الأثر، وفي متْنه نكارة توجب ردَّه كما سيتبيَّن عند نقد المتن.

❁ **وأمّا بالنّسبة للمَتن، ففيه ما يلي:**

❋ أمّا بالنِّسبة لرفع إدريس إلىٰ السَّماء الرّابعة: فقد جاء في السُّنة النَّبوية رؤية النَّبي ـ ﷺ ـ له في السّماء الرّابعة مع جملة من الأنبياء ـ عليهم السلام ـ: رُوي ذلك

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٧٥).

(٢) انظر (ص٢٤٦).

عن أنس بن مالك[(١)]، ومالك بن صعصعة[(٢)]، مرفوعاً.

كما رُوِي عن أبي سعيد الخدري[(٣)]، ومجاهد[(٤)]، عن النبي - ﷺ - في قوله تعالىٰ: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾، قال: «في السّماء الرّابعة».

* ورُوِي أنَّ إدريس رُفِع إلىٰ السَّماء السادسة، رُوِي هذا عن ابن عباس[(٥)]، وسمرة بن جندب[(٦)]. والسّدّي[(٧)].

قلت: والرّاجح في ذلك القول الأول، وهو أنّه في السَّماء الرَّابعة، لتخريجه في الصحيح في حديث الإسراء والمعراج.

وليس المراد من رؤيته له في السَّماء الرّابعة رؤيته لجسدِه، وإنَّما المُراد رؤيته لروحِه المصوَّرة، قال ابن تيمية - رحمه الله -: (أمّا رؤية موسىٰ - عليه السلام - في الطّواف فهذا كان رؤية منام لم يكنْ ليلة الإسراء، كذلك جاء مفسراً كما رأىٰ المسيح أيضاً، ورأىٰ الدَّجال، وأمّا رؤيته ورؤية غيره من الأنبياء ليلة المعراج في السَّماء لمّا رأىٰ آدم في السَّماء الدنيا، ورأىٰ يحيىٰ وعيسىٰ في السَّماء الثّانية، ويوسف في الثّالثة، وإدْريس في الرّابعة، وهارون في الخامسة،

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الإيمان ـ باب الإسراء برسول الله - ﷺ - علىٰ السماوات وفرض الصلوات ـ (ح١٦٣).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الإيمان ـ باب الإسراء برسول الله ﷺ ـ (ح١٦٦).

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٥١٩)، ونسبه إلىٰ ابن مردويه.

(٤) المصدر السابق (٥/٥١٩)، ونسبه إلىٰ عبد بن حميد.

(٥) المصدر السابق (٥/٥١٨)، ونسبه إلىٰ ابن ابي حاتم.

(٦) المصدر السابق (٥/٥١٧).

(٧) المصدر السابق (٥/٥٢٤).

وموسىٰ في السّادسة، وإبراهيم في السّابعة، أو بالعكس، فهذا رأىٰ أرواحهم مصوَّرة في صُورِ أبدانِهم، وقد قال بعض النّاس: لعلَّه رأىٰ نفس الأجساد المدفونة في القبور، وهذا ليس بشيء)[1].

قلت: لم يأتِ في خبرٍ صحيح أنَّ إدريس رُفِع إلىٰ السَّماء وقُبِض فيها، وإنَّما الثّابت ذكرُه لرؤيته في السَّماء الرّابعة. ولذلك أنْكر هذه الرِّواية الحافظ ابن كثير، والحافظ ابن حجر ـ رحمهما الله ـ وحكما عليها بأنَّها من الإسرائيليات.

الحديث رقم ١٧

عند قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: من آية ٤٤].

قال ابن كثير: (وقد روىٰ الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في هذا أثراً غريباً، عن ابن عباس، قال: حدَّثنا الحسين بن علي، عن زائدة، حدَّثني عطاء ابن السائب، حدَّثنا مجاهد ـ ونحن في الأزد[2] ـ قال: حدَّثنا ابن عباس، قال: كان سليمان ـ عليه السلام ـ يجْلس علىٰ سريره، ثمَّ توضع كراسيٌّ حوله، فيجلس عليها الإنْس، ثمَّ يجلس الجنُّ، ثمَّ الشّياطين، ثمَّ تأتي الرّيح فترْفعهم، ثمَّ تظلّهم الطَّير، ثمَّ يغدون قدر ما يشتهي الرّاكب أنْ ينْزل شهْراً

(١) «مجموع الفتاوي» لابن تيمية (٣٢٤/٤).

(٢) الأزْد: (حيٌّ من اليمن يُقال: أزْد شَنُوأة وأزْد عمان، وأزْد السُّرّاة والأزْد لغة فيِّ الأسد). «المصباح المنير» للفيومي، مادة (أزد) (١٢/١).

ورُواحُها شهرٌ، قال: فبينما هو ذات يوم في مسير له، إذ تفقَّد الطَّير ففقد الهدْهد، فقال: ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ۝ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: آية ٢٠ ـ ٢١]، قال: فكان عذابُه إيّاه أنْ ينْتَفَه، ثمَّ يلْقيه في الأرْض، فلا يمتَنِع من نمْلة ولا من شيءٍ من هوامِّ الأرْض. قال عطاء: وذكر سعيد بن جبير، عن ابن عباس، مثل حديثِ مجاهد[1]، ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [النمل: من آية ٢٢]، فقرأ حتىٰ انتهىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النمل: آية ٢٧]، وكتب ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، إلىٰ بلْقيس: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: آية ٣١]، فلمّا ألقىٰ الهدهد بالكتاب إليها، ألقىٰ في روعها: إنَّه كتاب كريم، وإنَّه من سليمان، وأنْ لا تعلوا عليَّ وائْتوني مسلمين. قالوا: نحن أولو قوَّة، قالت: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: آية ٣٤][2]. الحديثُ طويلٌ جدّاً.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (ثمَّ قال أبو بكر بن أبي شيبة: ما أحسنه من حديث، قلت: بل هو منكرٌ غريبٌ جدّاً، ولعلَّه من أوهام عطاء بن السائب علىٰ ابن عباس، والله أعلم. والأقرب من هذه السياقات أنَّها متلقّاة عن أهل الكتاب، ممَّا يوجد في صحفهم كروايات كعب، ووهب ـ سامحهما الله تعالىٰ ـ فيما نقلا إلىٰ هذه

---

(١) سوف يأتي ذكر هذا الأثر في تعليق الباحث.

(٢) أخرجه **ابن أبي شيبة** في «مصنفه» (ح ٣١٨٥٣). وابن **جرير الطبري** في «تفسيره» (٤٤٣/١٩). وابن **أبي حاتم** في «تفسيره» (ح ١٦٩٧٤). **جميعهم** (ابن أبي شيبة، وابن جرير، وابن أبي حاتم) من طريق **عطاء بن السائب** به.

الأمة من أخبار بني إسرائيل، من الأوابد، والغرائب، والعجائب، ممّا كان وما لم يكنْ، وممّا حرِّف وبُدِّل ونُسِخ، وقد أغْنانا الله ـ سبحانه ـ عن ذلك بما هو أصحُّ منه وأنْفع وأوضح وأبْلغ، ولله الحمد والمنَّة)[1].

تعليق الباحث:

۞ أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ لأجل:

* مدار الحديث عطاء بن السائب: ضعيفٌ مُختلط، وقد سبقت ترجمته[2].

قلت: وقد صحَّح العلماء رواية سفيان الثوري، وشعبة، وحمّاد ابن سلمة، وحمّاد بن زيد عنه، وضعَّفوا رواية غيرهم[3]، وهذه الرِّواية من رواية زائدة بن قدامة عن عطاء، وهو ثقةٌ، إلّا أنَّه لم يُذكَر مع منْ سمع منه قبل الاختلاط.

وذكر الحاكم في «المستدرك» متابعةً لرواية مجاهد عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فقال: أخبرنا أبو زكريا يحيىٰ بن محمد العنبري، حدَّثنا محمد بن عبد السلام، حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأنا أبو معاوية، حدَّثنا الأعمش، عن المنْهال ابن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ: في قوله تعالىٰ: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ قال: «أنتِف ريشه»[4]. وقال الحاكم: هذا حديثٌ

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦/٢١٠).

(٢) انظر (ص٢٣١).

(٣) «الكواكب النيرات» ابن الكيال (ت٦٩).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ : ٤٤٠).

صحيحٌ علىٰ شرطِ الشَّيْخيْن، ولم يخرِّجاه.

قلت: إلّا أنَّ هذه المُتابعة ضعيفةٌ، وذلك لأجل:

أ ـ محمّد بن عبد السّلام الفزاري: ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[1].

قلت: ولم أجدْ من عدّله أو جرَّحه من العلماء علىٰ حسب اطلاعي.

ب ـ وفيه سليمان بن مهران الأعمش: مدلِّس وقد روىٰ الحديث بالعنْعنة، وقد سبقت ترجمته[2] بما يغني عن ذكرها هنا، وإنَّما ذكرتها هناك لبيان علَّة ذلك الحديث. وجاء فيها أنَّه يحكم علىٰ عنْعنته بالرَّدِّ في الحالات التالية:

- أنَّه إذا روىٰ عن أبي صالح السمان، وعنْعنَه، فتحمل روايته علىٰ الاتصال؛ لأنَّه من شيوخه المكثرين في الرواية عنهم.

- أنَّه إذا روىٰ حديثاً، وعنعنه، وقد حَكَم عليه أحد العلماء بالنَّكارة، فلا تُقبلُ عنعنته.

- أنَّه إذا روىٰ ما يؤيِّد بدعته فلا تقبل عنعنته.

- أنَّه إذا وُجِد في المتن نكارة توجِب رَدَّه، فلا تقبل عنعنته.

قلت: ففي حديثه هذا نكارة من جهة مَتْنه وقد حكم عليه الحافظ ابن كثير بالنَّكارة.

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (ت٦٦٥٦).

(٢) انظر (ص٢٤٦).

❁ **وأمّا بالنسبة للمتن، ففيه ما يلي:**

* أنَّه لم يثبت في ذلك حديثٌ مرفوع، ومثل هذا من الأمور الغيبية التي لا تثبُت إلّا بالوحي، وقد نقده عالم من علماء التفسير، ألا وهو الحافظ ابن كثير وحكم عليه بالنَّكارة.

* أنَّ ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ من المشهورين بالأخذ عن أهل الكتاب.

الحديث رقم ١٨

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: آية ٣٤].

قال الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر ثلاثة آثارٍ طويلة مروية بالمعنىٰ في ذكر خاتَم سليمان ـ عليه السلام ـ وتسلُّط الشَّيطان علىٰ مُلْكِهِ: (وهذه كلُّها من الإسرائيليّات، ومن أنْكرِها ما قال ابن أبي حاتم: حدَّثنا علي بن الحسين، حدَّثنا محمد بن العلاء، وعثمان بن أبي شيبة، وعلي بن محمد، قالوا: حدَّثنا أبو معاوية، أخبرنا الأعمش، عن المنْهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾، قال: أراد سليمان ـ عليه السلام ـ أنْ يدخُل الخلاء، فأعطىٰ الجرادَة خاتمَه، وكانت الجرادَة امرأتُه، وكانت أحبَّ نسائه إليه، فجاء الشَّيطان في صورة سليْمان، فقال لها: هاتي خاتَمي، فأعطته إيّاه، فلمّا لبسه دانتْ له الإنْس والجنِّ والشّياطين، فلمّا خرج

سليْمان ـ عليه السلام ـ من الخلاء قال لها: هاتي خاتمي، قالت: أعطيته سليمان، قال: أنا سليمان، قالت: كذبْت ما أنت بسليْمان، فجعل لا يأتي أحداً يقول له أنا سليمان إلّا كذَّبه، حتىٰ جعل الصّبيان يرْمونه بالحجارة، فلمّا رأىٰ ذلك سليْمان عرَف أنَّه من أمر الله ـ عزّ وجلّ ـ قال: وقام الشّيطان يحكم بين النّاس، فلمّا أراد الله ــ تبارك وتعالىٰ ــ أنْ يرُدَّ علىٰ سليْمان سلْطانه ألقىٰ في قلوب النّاس إنْكار ذلك الشَّيْطان، قال: فأرسلوا إلىٰ نساء سليمان، فقالوا لهن: أتُنْكِرن من سليْمان شيئاً، قلْنَ: نعم، إنَّه يأتينا ونحن حُيَّض، وما كان يأتينا قبل ذلك، فلمّا رأىٰ الشَّيطان أنّه قد فطَنَ له، ظنَّ أنَّ أمرَه قد انقَطَع، فكَتبوا كُتُباً فيها سحرٌ، وكفرٌ، فدفنوها تحت كرسيِّ سليمان، ثمَّ أثاروها وقرءوها علىٰ النّاس، وقالوا: بهذا كان يظهر سليمان علىٰ النّاس ويغلبهم، فأكفر النّاس سليمان ـ عليه الصلاة والسلام ـ فلمْ يزالوا يكفرونه وبعث ذلك الشّيطان بالخاتم، فطرَحَه في البحر فتلقَّتْه سمكةٌ فأخذتْه. . .)[1] الحديث.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (إسناده إلىٰ ابن عبّاس قوي، ولكنَّ الظاهر أنّه إنّما تلقّاه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ إنْ صحَّ عنه ــ من أهل الكتاب، وفيهم طائفةٌ لا يعتقدون نبوَّة سليمان ـ عليه السلام ـ فالظّاهر أنَّهم يكذِبون عليه، ولهذا كان في السِّياق مُنْكرات، من أشدِّها ذكر النِّساء، فإنَّ المشهور أنَّ ذلك الجنّي لم يسلَّط علىٰ نساء

(١) ذكره ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٣٩٧) (ح١٨٨٧٦). ولم يسنده. وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢/٤١٤) (ح١٦٦٠)، قال: حدَّثني أبو السائب السُّوائِي قال، حدَّثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن المنْهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ **موقوفاً** عليه.

سليمان، بل عصمَهنَّ الله ـ عز وجل ـ منه، تشريفاً وتكريما لنبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وقد رُوِيت هذه القصَّة مطوَّلة عن جماعة من السلف، كسعيد بن المسيب، وزيد ابن أسلم، وجماعة آخرين، وكلُّها متلقّاة من قصص أهل الكتاب، والله ـ تعالىٰ ـ أعلم)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال ابن كثير في «البداية والنهاية»: (ذكر ابن جرير، وابن أبي حاتم، وغيرهما، من المفسرين ههنا آثاراً كثيرة عن جماعة من السلف، وأكثرُها أو كلّها مُتلقّاة من الإسرائيليات، وفي كثيرٍ منْها نكارةٌ شديدةٌ)[2].

* وقال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ: (ولا يصِح ما نقله الإخباريّون مِنْ تشبُّه الشَّيْطان وتسلُّطُه علىٰ مُلْكه، وتصرُّفُه في أمّته بالجور في حكمه؛ لأنَّ الشَّيطان لا يُسَلَّط علىٰ مثل هذا، وقد عُصِم الأنْبياء من مثله)[3].

* وقال النّسفي في «تفسيره»: (وأمّا ما يُروىٰ من حديث الخاتم والشيطان وعبادة الوثن في بيت سليمان ـ عليه السلام ـ فمن أباطيل اليهود)[4].

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وما ينقلونه في ذلك ليس هو عن النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولا مُسنَد لهم فيه إلّا النَّقل عن بعض أهل الكتاب، وقد عُرِف

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ج٧/٦٥).

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٣٩٨/١).

(٣) «الشفا» القاضي عياض (١٦٢/٢).

(٤) النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

كلام اليهود في الأنْبياء وغَضَبهم منْهم، كما قالوا في سليمان ما قالوا، وفي داود ما قالوا، فلو لمْ يكن معنا ما يَرُدُّ نقلهم لم نصدِّقهم فيما نعلم صدْقهُم فيه، فكيف نصدِّقهم فيما قد دلَّ القرآن علىٰ خلافه؟!)[١].

* وقال السيّوطي: (إسنادُه قويٌّ)[٢].

* وقال أيضاً: (قال المصنف ـ القاضي عياض ـ: «هو من خرافات الأخباريّين»[٣]، أخرجه ابن أبي حاتم بسندٍ صحيحٍ عن ابن عباس موقوفاً، لكنّه ممّا أخذه عن الإسرائيليّات كما سنَّه[٤] في «التفسير» عن أبي هريرة)[٥].

* وقال الألوسي: (ومعلومٌ أنَّ كعباً يرْويه عن كُتُب اليهود، وهي لا يوثقُ بها، علىٰ أنَّ إشعارُ ما يأتي بأنَّ تسخير الشياطين كان بعد الفتنة يأبىٰ صحته هذه المقالة كما لا يخفىٰ. ثمَّ إنْ أمر خاتم سليمان ـ عليه السلام ـ في غاية الشهرة بين الخواصّ والعوام، ويُستبْعد جِداً أنْ يكون الله ـ تعالىٰ ـ قد رَبط ما أعطىٰ نبيَّه من المُلك بذلك الخاتم! وعنْدي أنّه لو كان في ذلك الخاتم السّر الذي يقولون؛ لذكره الله ـ تعالىٰ ـ في كتابِه)[٦].

---

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوي، تحقيق: أنور الباز ـ عامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٥م. (١٤٨/١٥).

(٢) «الدر المنثور» للسيوطي (١٧٩/٧).

(٣) نص كلام القاضي عياض سبق ذكره في الصفحة السابقة.

(٤) هذا ما وقع في المطبوع. وعلق الشيخ هادي المري: (أظن صوابه: «أسنده»، وأظنّه مطبوعاً).

(٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، مناهل الصّفا في تخريج أحاديث الشفا، تحقيق: الشيخ سمير القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ دار الجنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م. (ح١٢٤٤).

(٦) «روح المعاني» للألوسي (١٩٩/١٢).

* وقال الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: (لا يخفىٰ أنّه باطلٌ لا أصل له، وأنَّه لا يليق بمقام النّبوة، فهو من الإسرائيليّات التي لا تخفىٰ أنَّها باطلةٌ)[1].

* وذكره الألباني في «السلسلة الضعيفة»، وقال: (منْكرٌ موقوفٌ)[2].

* وقال الشيخ أبو شهبة بعد ذكر هذا الحديث: (قوةُ السَّند لا تُنافي كونها من الإسرائيليّات ـ إلىٰ أنْ قال ـ: وقد نبَّه السيّوطي في كتابه «تخريج أحاديث الشفاء»[3] أنّها إسرائيليات تلقّاها ابن عباس، عن أهل الكتاب، وليته نبَّه إلىٰ ذلك في التفسير)[4].

تعليق الباحث:

قلت: قد رُوِيَ هذا الأثر بألفاظٍ مختلفةٍ عن مجموعةٍ من الصَّحابة:

أولاً: عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ[5]:

وقد روِي عنه من طريقين:

---

(١) «أضواء البيان» للشنقيطي (٤/٧٧).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٥٧٨٦).

(٣) «مناهل الصّفا في تخريج أحاديث الشفا» للسيوطي (ح١٢٤٤).

(٤) «الإسرائيليات والموضوعات» للشيخ أبي شهبة (ص ٢٧٢).

(٥) أخرجه النسائي في «السنن الكبرىٰ» (ح١٠٩٩٣)، من طريق **الأعمش**، عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ **موقوفاً**. وأخرجه جرير في «تفسيره» (٢١/١٩٦). من طريق **سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي**، حدثنا حسين بن الحسن بن عطية العوفي، حدثنا حسن بن عطية العوفي، حدَّثنا عطية بن سعد العوفي، عن ابن عباس **موقوفاً**. وذكره ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢/١٣٧). ولم يسنده.

أمّا الطريق الأولىٰ: ففيها السّلْسلَة العوفيَّة المتروكة، وقد تقدّمت تراجمهم[1].

وامّا الطريق الثانية: فإنَّ إسنادها ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

* فيها سليمان بن مهران الأعمش: مدلِّس من المرتبة الثانية، وقد سبقت ترجمته، وسيأتي في حديث آخر بيان متىٰ تردُّ روايته المعنعنة[2]، حيث تبيِّن فيها: أنَّه يحكم علىٰ روايته المعنْعنَة بالضِّعف في الحالات التالية:

- أنَّه إذا رَوىٰ حديثاً، وعنْعنَه، وقد حكم عليه أحد العلماء بالنَّكارة، فلا تقبل عنْعنَته.

- أنَّه إذا روىٰ ما يؤيِّد بدعته ـ وهي التشيُّع ـ فلا تقبل عنعنته.

- أنَّه إذا وُجد في المتن نكارة توجب ردَّه، فلا تقبل عنعنته.

قلت: وقد عنْعنَ هذا الأثر، وفي متنه نكارةٌ كما سيتبيَّن ذلك عند نقد المتن.

وقال الآلوسي: (ونسبة الخبر إلىٰ ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ لا تُسلَّم صحَّتُها، وكذلك لا تُسلَّم دعوىٰ قُوة سندِه إليه، وإنْ قال بها من سمِعت، وجاء عن ابن عباس، برواية عبد الرَّزاق وابن المنْذر، ما هو ظاهرٌ في أنَّ ذلك من أخبار كعبٍ، ومعلومٌ أنَّ كعباً يرويه عن كتب اليهود، وهي لا يوثق بها)[3].

---

(١) انظر (ص ٢٥٩).

(٢) انظر (ص٢٤٦).

(٣) «روح المعاني» للألوسي (١٩٩/٢٣).

قلت: وعلىٰ فرض صِحَّة إسنادِه، فإنَّ ابن عبّاس - رضي الله عنه - مشهورٌ بالرِّواية عن أهل الكتاب.

ثانياً: عن مجاهد بن جبر[1]:

فإنَّه لا شكَّ قد تلقّاه مجاهدٌ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - لأنَّه قد تلقّىٰ تفسيره عنه، وقد سبق القولُ بأنَّ ابن عباس مشهورٌ بالأخذ عن أهل الكتاب، وسيأتي عند نقد المتن ما يدل على ذلك.

ثالثاً: عن قتادة بن دعامة السدوسي[2]:

إسنادُه صحيحٌ، إلّا أنَّه موقوفٌ علىٰ قتادة، وقد اشتهر قتادة بالأخذ عن أهل الكتاب.

رابعاً: عن علي بن أبي طالب[3]:

ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر إسناده، وكذلك ذكره السيّوطي، ولم يسْنِدْه.

---

(١) أخرجه **مجاهد** في «تفسيره» (٢/٥٥٠). و**ابن جرير** الطبري في «تفسيره» (٢١/١٩٧). وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧/١٨١). ونسبه إلىٰ عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن جرير الطبري.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «تفسير القرآن» (٣/١٦٣). من طريق **معمر**. وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢١١٩٧). من طريق **سعيد بن أبي عروبة**. **كلاهما** (معمر، وسعيد) عن **قتادة موقوفاً**.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢/١٣٩)، ولم يسْنده. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧/١٨٢). ونسبه إلىٰ عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

خامساً: عن سعيد بن المسيب[1]:

إسنادُه ضعيفٌ؛ ففيه علي بن زيد بن جدعان: ضعيفٌ، وقد تقدمت ترجمته[2].

سادساً: عن الحسن البصري[3]:

فإنَّ ابن أبي حاتم ذكره ولم يذكُر إسناده، وكذلك ذكره السّيوطي، ولم يسْنِده.

وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

* أخرج النِّسائي القصَّة في «السنن الكبرىٰ» بإسناد ابن جرير الطَّبري نفسه، في تسعة وعشرين سطْراً، بينما اختصر ابن جرير المَتن اختصاراً شديداً أدّىٰ إلىٰ السَّقط الكثير، خاصّة فيما يُبيِّن نكارةَ المتن.

* أنَّ الأثر قد اشتمل علىٰ منْكراتٍ كثيرةٍ، منْها ذكر النِّساء، كما قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ.

* أنَّ هذا الأثر فيه ما ينافي عصمة الأنْبياء، منْها تسليط الشَّيطان علىٰ نساء نبي الله سليمان ـ عليه السلام ـ.

---

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٨٤/٧)، ونسبه إلىٰ **عبد بن حميد**، **والحكيم الترمذي**. **كلاهما** (عبد بن حميد، والحكيم) من طريق **علي بن زيد بن جدعان**، عن سعيد ابن المسيب، **موقوفاً**.

(٢) انظر (ص١٢٧).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٠/١٢)، ولم يسنده. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٨٣/٧)، ونسبه إلىٰ عبد بن حميد، وابن جرير الطبري.

* أنَّه قد جاء ما يُثبت أنَّ هذا الأثر ممَّا تلقّاه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ من أهل الكتاب، قال السيوطي: (وأَخرج عبد الرزاق، وابن المنذر، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: (أربع آيات من كتاب الله لم أدرِ ماهي؟ حتىٰ سألت عنهنَّ كعب الأحبار ـ رضي الله عنه ـ وذكرها إلىٰ أنْ قال: وسألته عن قوله تعالىٰ: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: من آية ٣٤]، قال: الشيطان أخذ خاتم سليمان ـ عليه السلام ـ الذي في مُلْكه فقذف به في البحر...)[1].

* أنَّه ممّا تقرَّر في علوم الحديث أنَّ صحَّة السَّند لا تستلْزِم صحَّة المَتن مطلقاً، وذلك لاحتمال وجود علَّةٍ أو شذوذٍ في مَتنه[2].

قال ابن القيم: (قد علم أنَّ صحَّة الإسناد شرطٌ من شروطِ صحَّة الحديث، وليست موجبة لصِحَّته، فإنَّ الحديث إنَّما يصحُّ بمجموعِ أمورٍ منْها: صحَّة سندِه، وانتفاء علَّتِه، وعدمِ شذوذِه ونكارتِه، وأنْ لا يكون راويه قد خالف الثّقات أو شذَّ عنهم)[3].

(١) «الدر المنثور» للسيوطي (٥/٣٠٩ /٣١١). والأثر أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٦٦/٣). (ح٢٥١٠).

(٢) قال الشيخ ماهر الفحل: (علىٰ أننا يجب أنْ نعلم أنَّ العلة التي تكون في الحديث سنداً أو متناً إنَّما كانت بسبب أحد رجال السند). علَّق الدكتور هادي المري علىٰ كلام الشيخ الفحل: (هذا هو كلام المحققين، فالأصل أنَّ الإسناد إذا صحَّ صحَّ المتن، ولكن قد يكون ظاهر الإسناد الصحة وفيه علَّة خفية؛ ولكن إذا تأكد أنّه لا علّة فيه، فينبغي أنْ يكون المتن صحيحاً، ويُلْجئ حينئذ إلىٰ التأويل والجمع بين المتعارضين). قال الباحث: لذلك يقع بعض الباحثين في الخطأ حين يطعن في متون ما صحَّ سنده وانتفت نكارته وبعضه مخرّج في «الصحيحين»؛ بحجة مخالفة الوقائع أو ظاهر القرآن أو التجارب العلمية.

(٣) الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب، الفروسية، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود ابن سلمان، دار الأندلس، السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م. (ص٢٤٥).

قلت: ومن الأمثلة على حكم العلماء لبعض الأحاديث بصحَّة الإسناد دون متونها[1]: قول الحاكم في «المستدرك»: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ على شرطهما، وهو غريبٌ شاذٌّ. وقوله: هذا حديثٌ شاذٌّ، صحيحُ الإسنادِ. وقوله: هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ واهي المَتن)[2]، وقال الخطيب البغدادي عن حديثٍ: (الإسنادُ صحيحٌ، والمَتن منْكرٌ)[3].

* أنَّ سياق القصَّة يدلُّ على أنَّه مختلقٌ من كلام أهل الكتاب، قال الشَّيخ أبو شهبة ـ رحمه الله ـ: (والحقُّ أنَّ نسج القصَّة مُهلهلٌ، عليه أثرُ الصَّنعة والاختلاق، ويُصادِم العقل السليم، والنَّقل الصحيح في هذا)[4].

* أنَّ هذه الأقوال تقتضي معنى فاسداً؛ وهو أنَّ مُلك سليمان ـ عليه السلام ـ مرتبطٌ بخاتمه، فما دام معه الخاتم فالمُلك ثابت مستقرٌّ له، وإنْ فقد الخاتم سلب منه الملْك، وليس لهذا سندٌ من العقل أو النَّقل، فالعقل يستبعد أنْ يرتبط مُلْك سليمان بخاتمه، كما أنَّه لم يرِد عن الله ـ عز وجل ـ ولا عن نبيِّه ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما يدلُّ على ذلك.

(١) علّق الشيخ ماهر الفحل: وهم يعنون بهذا أنَّ السند ظاهره الصحة، إلا أنَّ فيه علّة تخفى على كثيرين، ولكنَّها لا تخفى على الجهابذة.

(٢) «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (١: ١٨٩ ـ ٤١٢)، (٤: ٥٢).

(٣) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٤/١٥٨).

(٤) «الإسرائيليات والموضوعات» للشيخ أبي شهبة (ص٢٧٣).

الحديث رقم ١٩

عند قوله تعالىٰ: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق: آية١].

قال ابن كثير: (وقد رُوِي عن بعض السلف أنّهم قالوا: (ق) جبلٌ مُحيطٌ بجميع الأرض، يقال له: جبل قاف)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال - رحمه الله -: (وكأنَّ هذا - والله أعلم - من خرافات بني اسرائيل التي أخذها عنْهم بعض النّاس لما رأىٰ من جَواز الرِّواية عنهم فيما لا يُصدَّق ولا يُكذَّب، وعندي أنَّ هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق زنادقتهم، يُلبِّسون به علىٰ النّاس أمر دينهم، كما افترىٰ في هذه الأمة - مع جلالة قدر علمائها وحفاظها وأئمتها - أحاديث عن النَّبي - ﷺ - وما بالعهد من قدم، فكيف بأمّة بني إسرائيل مع طول المدىٰ، وقلَّة الحُفاظ النّقاد فيهم، وشربِهم الخمور، وتحريف علمائهم الكَلِم عن مواضعه، وتبديل كتب الله وآياته! وإنّما أباح الشّارع الرِّواية عنْهم في قوله: «وحدِّثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج»[2]، فيما قد يجوِّزُه العقل، فأمّا فيما تُحيلُه العقول ويُحكم عليه بالبْطلان، ويغلِب علىٰ الظُّنون كَذِبه، فليس من هذا القبيل، والله أعلم. وقد أكثر كثير من المفسرين، وكذا طائفةٌ كثيرةٌ من الخلف، من الحكاية عن كُتُب أهل الكتاب في تفسير القرآن المجيد، وليس بهم احتياجٌ إلىٰ أخبارهم، ولله الحمد

---

(١) سيأتي تخريجه في الصفحة التالية هامش رقم (١).

(٢) تقدم تخريجه (ص٢٧٤).

والمنة، حتىٰ إنَّ الإمام أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرّازي ـ رحمه الله ـ أورد ها هنا أثراً غريبا لا يصحُّ سنده عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ حدَّثنا أبي قال: حُدِّثتُ عن محمد بن إسماعيل المخزومي، حدَّثنا ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: خلق الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ من وراء هذه الأرض بحراً محيطاً بها، ثمَّ خلق من وراء ذلك البحر جبلاً يُقال له: قاف، سماء الدُّنيا مرفوعةٌ عليه، ثمَّ خلق الله تعالىٰ من وراء ذلك الجبل أرضاً مثل تلك الأرض سبع مرات، ثمَّ خلق من وراء ذلك بحراً محيطاً بها، ثمَّ خلق من وراء ذلك جبلاً يقال له: قاف السماء الثانية مرفوعة عليه، حتىٰ عدَّ سبع أرضين وسبعة أبحر وسبعة أجبل وسبع سموات، قال وذلك في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[1].

ثمَّ قال ابن كثير: (فإسناد هذا الأثر فيه انقطاع، والذي رواه علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: في قوله ـ عز وجل ـ: ﴿قٓ﴾ هو: اسم من أسماء الله عز وجل)[2]. والذي ثبت عن مجاهد: أنَّه حرفٌ من حروف الهجاء[3]، كقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ص ـ ن ـ حم ـ طس ـ الم﴾ ونحو ذلك، فهذه تُبعِد ما تقدَّم عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.)[4].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢/٢٤٤).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٢/٣٢٥).

(٣) لم أجد هذا القول وإنّما وجدتُّ قول مجاهد: (هو جبلٌ محيطٌ بالأرض)، كما سيأتي عند ذكر الشواهد.

(٤) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/٤٠٠).

أقوال العلماء في الحديث:

* ذكره الملّا علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»[1].

* وقال الآلوسي - رحمه الله -: (والذي أذهب إليْه الذي ذهب إليه القرافي، من أنَّه لا وجود لهذا الجبل بشهادة الحسِّ، فقد قطعوا برَّها وبحرها، على مدار السرطان مرات، فلم يُشاهَد ذلك)[2].

* قال الشَّيخ أبو شهبة: (وكل ذلك كما قال القرافي[3]: لا وجود له، ولا يجوز اعتماد ما لا دليل عليه وهو من خرافات بني إسرائيل الذين يقع في كلامهم الكذب، والتغيير، والتبديل، دُسَّت على هؤلاء الأئمة، أو تقبّلوها بحسن نية، ورووها لغرابتها، لا اعتقاداً بصحتها، ونحمد الله أنْ وُجِد في علماء الأمة من رد هذا الباطل، وتنبه له قبل أنْ تتقدم العلوم الكونية كما عليه اليوم، ومن العجيب أنْ يتعقَّب كلام القرافي ابن حجر الهيتمي[4] فقال: ما جاء عن ابن عباس مروي من طرق خرَّجها الحُفّاظ وجماعة ممَّن التزموا تخريج

(١) «الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة» الملا علي القاري (ح ٧٤١).

(٢) «روح المعاني» للآلوسي (١٧٢/٢٦). ولمْ أجدْ قول القرافي ولا قول ابن حجر الهيتمي الذي ذكره الآلوسي.

(٣) هو شهاب الدِّين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء الصنهاجي المصري، ولد سنة ٦٢٦هـ، وتوفى سنة ٦٨٤هـ. البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان. (١١٢/١).

(٤) هو أحمد شهاب الدّين بن حجر الهيتمي المكّي، ولد سنة ٨٩٩ هـ وتوفي سنة ٩٧٤هـ. المصدر السابق.

الصحيح، وقول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه حكمه حكم المرفوع إلىٰ النبي - ﷺ - وأنا أقول للشيخ الهيتمي - القائل الشيخ أبو شهبة -: إنَّ تخريج من التزم الصِّحة ليس بحُجَّة، وكم من مُلتزم شيئاً لم يفِ به، والشخص قد يسهو ويغلُط مع عدالته، وأنظار العلماء تختلف، والحاكم - علىٰ جلالته - صحَّح أحاديث حكم عليها الذهبي وغيره بالوضع، وكذلك ابن جرير - علىٰ جلالته - أخرج روايات في «تفسيره» حكم عليها الحُفّاظ بالوضع، والكذب، ولو سلَّمنا صحَّتها عن ابن عباس، فلا يُنافي ذلك أنْ تكون من الإسرائيليات الباطلة كما قلت غير مرة، وأمّا أنَّ لها حكم الرَّفع فغير مسلَّم؛ لأنَّ المحققين من أئمة الحديث علىٰ أنَّ ما لا مجال للرأي فيه له حكم الرَّفع، إذا لم يكن الصَّحابي ممَّن عُرِف بأنَّه يأخذ عن مسلمة أهل الكتاب، وابن عباس ممَّن أخذ عنهم)[1].

تعليق الباحث:

قلت: روىٰ هذا الأثر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أبو صالح السُّمان[2]، ومجاهد بن جبر[3]، وكلاهما ثقةٌ.

❁ فأمَّا بالنِّسبة للإسناد فقد ذكر ذلك الحافظ ابن كثير في تعليقه علىٰ الحديث الانقطاع في قول أبي حاتم: (حُدِّثتُ)، بصيغة المبني للمجهول، فظهر في الإسناد سقطٌ، والحديث المنقطع من قبيل الحديث الضعيف للجهالة بحال هذا الرّاوي المحذوف.

(١) «الإسرائيليات والموضوعات» للشيخ أبي شهبة (٣٠٢ ـ ٣٠٣).
(٢) «التقريب» لابن حجر (ت١٨٤١).
(٣) المصدر السابق (ت٦٤٨١).

وذكر عبد الرزاق الصنعاني في «مصنفه» لهذا الأثر شاهداً، عن ابن جريج، عن مجاهد: قال: (جبلٌ محيطٌ بالأرض)[1].

قلت: إلّا أنَّه شاهدٌ ضعيفٌ، وذلك لأجل:

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج: قال ابن معين: (سمع ابن جريج من مجاهد حرفاً واحداً في القراءة: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: من آية ٣٧]، لم يسمع منه غيره، كان أتاه ليسمع منه فأتاه فوجده قد مات)[2].

قلت: فثبت من هذا أنَّ ابن جريج لم يسمع هذا من مجاهد، فروايته هذه منقطعة.

- كما أنَّ الغالب عليه أنْ يكون هذا ممّا تلقّاه مجاهد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فهو قد تلقّىٰ تفسيره عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فترجع هذه الرواية إلىٰ رواية ابن عباس السابقة[3]، ويكون من الخطأ الاعتماد عليه كشاهد تتقوىٰ الرواية به.

وذكر الحاكم في «مستدركه» له شاهداً أيضاً، من طريق صالح بن حيّان، عن عبد الله بن بريدة، قال: (جبلٌ من زمرُّد محيط بالدّنيا، عليه كنفا السّماء)[4].

قلت: إلّا أنَّه شاهدٌ ضعيفٌ أيضاً، وذلك لأجل صالح بن حيّان القرشي: قال ابن حجر عنه: (ضعيفٌ)[5].

---

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٣٦/٣).

(٢) «سؤالات ابن الجنيد» لابن معين (رقم ٥٩٥).

(٣) انظر صفحة (٣٨٨).

(٤) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٢ : ٥٠٤).

(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٢٨٥١).

وعلىٰ فرض صحَّة إسناد الأثر إلىٰ ابن عباس - رضي الله عنهما - وتقويته بالشَّواهد المذكورة، فلا يمنع ذلك أنْ يكون هذا ممَّا تلقّاه ابن عباس وغيره عن أهل الكتاب[1]، ويدلُّ علىٰ أنَّه من كلام أهل الكتاب ما سيأتي في نقد المتن.

وأمَّا بالنِّسبة للمتن: ففيه من النَّكارة ما يلي:

* مخالفة الأثر للحسِّ، كما ذكر ذلك الألوسي في تعليقه على الحديث.

* أنَّه قد ذُكِر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في تفسير هذا الحرف قوله: (أنَّه قسمٌ أقسمه الله، وهو اسم من أسماء الله)[2].

قلت: وهذا إسنادُهُ صحيحٌ.

* ورُوِي عن قتادة قوله: (اسم من أسماء القرآن)[3].

* أنَّه لم يأتِ في هذا خبرٌ صحيحٌ مرفوعٌ إلىٰ النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا من الأمور الغيبية التي لا تدرك إلّا بالوحي.

* وقال ابن الخطيب في تعليقه علىٰ الأثر: (وهذا ضعيفٌ من وجوه:

أحدها: أنَّ أكثر القُرّاء يقف عليها، ولو كان اسم جبل لما جاز الوقف في الإدْراج؛ لأنَّ من قال ذلك قال: بأنَّ الله ـ تعالىٰ ـ أقسم به.

---

(١) قال ابن حجر: (من عرف بالنظر في الإسرائيليات، كمسلمة أهل الكتاب مثل عبد الله ابن سلام وغيره... فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع، لقوة الاحتمال ـ والله أعلم ـ). «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٥٣٣/٢).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣٢٥/٢٢).

(٣) المصدر السابق.

وثانيها: لو كان كذلك لذكر بحرف القسم كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلطُّورِ﴾ [الطور: ١]، ونحوه؛ لأنَّ حرف القسم يحذف حيث يكون المقسم به مستحقاً لأنْ يُقْسَمَ بِهِ، كقولنا: (الله لأَفْعَلَنَّ كَذَا)، فاستحقاقه له يغني عن الدلالة عليه باللفظ ولا يحسُن أن يقال: (زَيْد لأَفْعَلَنَّ كَذَا).

ثالثها: أنَّه لو كان كما ذكر لكان يكتب قاف مع الألف والفاء، كما يكتب: ﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية: ١٢]، ويُكتب ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، وفي جميع المصاحف يكتب حرف ﴿ق﴾.

رابعها: أنَّ الظاهر كون الأمر فيه كالأمر في «ص» و«ن» و«حم»، وهي حروف لا كلمات فكذلك في «ق». فإن قيل: هو منقول عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ. نقول: المنقول عنه: أنَّ قاف اسم جبل، وأمّا أنَّ المراد ههنا ذلك فَلَا)[1].

الحديث رقم ٢٠

عند قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ۝٤١ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَٱلرَّمِيمِ﴾ [الذاريات: آية ٤٢ ـ ٤١].

قال ابن كثير: (وقد قال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب، حدَّثنا عمّي عبد الله بن وهب، حدَّثني عبد الله ـ يعني ابن عياش ـ القتباني، حدَّثني عبد الله بن سليمان، عن درّاج، عن عيسىٰ بن هلال الصدفي،

(١) «اللباب في علوم الكتاب» لابن عادل (٣٦٢/١).

عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «الرّيح مسخرةٌ من الثّانية ـ يعني من الأرض الثّانية ـ فلمّا أراد الله أنْ يهلك عاداً أمر خازن الرّيح أنْ يُرسل عليهم ريحاً تهلك عاداً، قال: أي ربِّ، أرسل عليهم من الريح قدر منخر[1] الثور؟ قال له الجبار ـ تبارك وتعالىٰ ـ: لا، إذا تكفأ الأرض ومن عليها، ولكن أرسل عليهم بقدر الخاتم، فهي التي يقول الله ـ عز وجل ـ في كتابه: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾»[2] [الذاريات: آية ٤٢].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا الحديث رفعُه مُنْكر، والأقرب أنْ يكون موقوفاً علىٰ عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ من زاملتيه اللتين أصابهما يوم اليرموك، والله أعلم)[3].

أقوال العلماء:

* قال الحاكم: (هذا حديث تفرَّد به أبو السمح عن عيسىٰ بن هلال، وقد ذكرت من قبل عدالته بنص الإمام يحيىٰ بن معين ـ رضي الله عنه ـ والحديث صحيح ولم يخرجاه. وقال الذَّهبي تعليقاً علىٰ تصحيح الحاكم: بل منكرٌ)[4].

---

(١) مِنخَر: (هو ثُقْب الأنْف). الحنبلي، محمد بن أبي الفتح البعلي، المطلع علىٰ أبواب الفقه، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م. (٣٦٥/١).

(٢) أخرجه **ابن أبي حاتم** في «تفسيره» (٢٥٢/١٢). **وابن منده** في «التوحيد» (ح ٥٧). **والحاكم** في «مستدركه» (٤ :٦٣٦). **جميعهم** (ابن أبي حاتم، وابن منده، والحاكم)، من طريق **عبد الله بن وهب** به.

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤٢٩/٧).

(٤) «المستدرك» للحاكم بتعليق الذهبي (٤: ٦٣٦).

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للسَّند؛ فإنّه ضعيفٌ جدّاً، وهو معلولٌ من عدَّة أوجه:

❊ آفة الحديث أبو السَّمح درّاج بن سمْعان: وقد سبقت ترجمتُه[1].

قال الحاكم بعد ذكر الحديث: (هذا حديثٌ تفرَّد به أبو السمح عن عيسىٰ ابن هلال، وقد ذكرت فيما تقدم عدالته بنصِّ الإمام يحيىٰ بن معين - رضي الله عنه - والحديث صحيحٌ، ولم يخرِّجاه)[2].

قلت: بل هو ضعيفٌ جدًّا كما تبيَّن من ترجمته، خصوصاً وقد تفرَّد بهذا الحديث، فحديثُه هذا منكرٌ ضعيفٌ، ولذلك علَّق الذَّهبي علىٰ تصحيح الحاكم، بقوله: (بل منكرٌ). كما سبق في تعليقه علىٰ الحديث.

❊ وفيه أحمد بن عبد الرَّحمن بن وهب: قال ابن حبان: (كان يحدِّث بالأشياء المستقيمة قديماً حيثُ كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثمَّ جعل يأتي عن عمِّه بما لا أصل له، كأنَّ الأرْض أخرجت له أفلاذَ كبدها)[3].

وقال ابن عدي: (رأيت شيوخ المصريّين مجْمعين علىٰ ضعفه، وكلُّ ما أنْكروا عليه فمحتملٌ، لعلَّ عمَّه خصَّه به ـ إلىٰ أنْ قال: من ضعَّفه أنْكر عليه أحاديث، وكثرة روايته عن عمِّه، وكلُّ ذلك محتملٌ، وإنْ لم يروه عن عمِّه

(١) انظر (ص٨٩).

(٢) «المستدرك علىٰ الصحيحين» للحاكم (٤ : ٥٨٦).

(٣) «المجروحين» لابن حبان (ت٨٢).

غيرُه، ولعلَّه خصَّه به)[1].

وعن شعيب بن الليث قال: (كتبْنا عنه، وأمرُه مستقيمٌ، ثمّ خلَّط بعدُ، ثمَّ جاءنا الخبر أنَّه رجع عن التَّخليط)[2].

وقال الذّهبي: (روىٰ الكثير عن عمِّه عبد الله، وله أحاديث مناكير، وقد احتجَّ به مسلمٌ[3])[4]، وقال في موضعٍ آخر: (له عدَّة أحاديث لا تُحتَمل)[5].

وقال الحاكم: (اختلط بعد الخمسين والمائتين بعد خروج مسلم من مصر)[6].

قلت: فثبت بذلك أنَّ الإمام مسلماً إنَّما روىٰ عنّه قبل الاختلاط، فلا يحتجُّ له بأنَّ مسلماً قد روىٰ عنه في «الصحيح».

لكنْ تابعه في الرِّواية عن عبد الله بن وهب «بحر بن نصر بن سابق» كما جاء في «المستدرك» للحاكم[7]، قال ابن حجر: (بحر بن نصر بن سابق الخولاني: ثقةٌ)[8]، فتتقوّىٰ روايته بهذه المتابعة.

(١) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٢٢).
(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٩١).
(٣) قال المزي: (رَوَىٰ عَنه مسلم) «تهذيب الكمال» (١/٣٨٧) (ت٦٨).
(٤) «العبر في أخبار من غبر» للذهبي (٢/٣٤).
(٥) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٣٤١).
(٦) «تهذيب الكمال» للمزي (ت ٦٨).
(٧) «المستدرك» الحاكم (٥٨٦ : ٤).
(٨) «التقريب» لابن حجر) ت٦٣٩).

❊ وفيه عبد الله بن عيّاش بن عباس القتباني: قال أبو داود والنِّسائي: (ضعيفٌ)[1]. وقال أبو حاتم: (ليس بالمتين، صدوقٌ، يُكتَب حديثه، وهو قريبٌ من ابن لهيعة)[2]. وذكره ابن حبان في «الثِّقات»[3].

وقال الذَّهبي: (صالحُ الحديث)[4].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ يَغلُط، أخرج له مسلم في الشَّواهد)[5].

قلت: فهو حسن الحديث إذا توبع ولم يتابِعْه أحدٌ في رواية هذا الحديث عن عبد الله بن سليمان، ولذلك روىٰ له الإمام مسلمٌ في الشَّواهد دون الأصول[6]، كما ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمته.

❁ وأمَّا بالنِّسبة للمتن، فإنَّه من الإسرائيليات المنْكرة لما يلي:

❊ حكم الحافظ ابن كثير، والذَّهبي عليه بالنَّكارة كما سبق في تعليقهم علىٰ الحديث.

❊ أنَّ عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنه ـ مشهورٌ بالأخذ عن أهل الكتاب.

---

(١) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٣٢٩٢).

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٥٨٠).

(٣) «الثقات» لابن حبان (ت٨٩٦٢).

(٤) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٣٢٩٢).

(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٣٥٢٢).

(٦) المقصود من الأصول: ما أخرجه المصنِّف مستشهداً به في صدْر الباب. أمّا المتابعات: فهي أنْ يتابع أحد الرواة راوياً آخر، فيروي نفس الحديث عن شيخ هذا الراوي. وأمّا الشواهد: فهي أنْ يأتي حديثٌ بنفس معنىٰ حديث آخر فيشهد لصحة معناه.

الحديث رقم ٢١

عند قوله تعالىٰ: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحديد: من آية ١٣].

قال ابن كثير: (قال ابن جرير: وقد قيل: إنَّ ذلك السّور سور بيت المقدس عند وادي جهنم. ثمَّ قال: حدَّثنا ابن البرقي، حدَّثني عمرو بن أبي سلمة، عن سعيد بن عطية بن قيس، عن أبي العوام ـ مؤذِّن بيت المقدس ـ قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: (إنَّ السّور الذي ذكر الله في القرآن: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾، هو السّور الشرقي، باطنه المسجد وما يليه، وظاهره وادي جهنَّم»[١]. ثمَّ رُوي عن عبادة ابن الصامت[٢]، وكعب الأحبار[٣]، وعلي بن الحسين زين العابدين[٤]، نحو ذلك.

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٨٣/٢٣).

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ باب صفة النار وأهلها ـ ذكر الإخبار عن الموضع الذي رأىٰ فيه المصطفىٰ جهنم نعوذ بالله منها ـ (ح٧٤٦٤). والحاكم في «المستدرك» (٥٩٦: ٤). وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (ح ٨٢٠٤). **جميعهم** (ابن حبان، والحاكم، وأبو نعيم) من طريق **زياد بن أبي سودة**. وأخرجه ابن حبان أيضاً في «صحيحه» ـ باب صفة النار وأهلها ـ ذكر الخبر المدْحض قول من زعم أنَّ هذا الخبر تفرَّد به زياد بن أي سودة ـ (ح٧٤٦٥)، من طريق **أبي سلمة بن عبد الرحمن**. وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤٧٧: ٢) من طريق **بلال بن عبد الله**. **جميعهم**: (زياد بن أبي سودة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وبلال بن عبد الله) عن **عبادة بن الصامت**، قوله.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٨٣/٢٣). من طريق شريح بن عبيد الحضرمي، عن **كعب** الأحبار، قوله.

(٤) لم أقف علىٰ هذه الرِّواية.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا محمولٌ منهم علىٰ أنَّهم أرادوا تقريب المعنىٰ ومثالاً لذلك، لا أنَّ هذا هو الذي أريد من القرآن هذا الجدار المعين ونفس المسجد وما وراءه من الوادي المعروف بوادي جهنم؛ فإنَّ الجنَّة في السماوات في أعلىٰ علّيّين، والنّار في الدَّركات أسفل سافلين. وقول كعب الأحبار: إنَّ الباب المذكور في القرآن هو باب الرَّحمة الذي هو أحد أبواب المسجد، فهذا من إسرائيليّاته وترهاته)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

قلت: قد تكلَّم العلَّماء علىٰ رواية عبادة بن الصامت فقط، ومن أقوالهم:

* قال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرِّجاه. قال الذَّهبي تعليقاً علىٰ تصحيح الحاكم: بل منكرٌ، وآخرُه باطلٌ، لأنَّه ما اجتمع عبادة برسول الله ﷺ هناك. ثمَّ من هو ابن ميمون وشيخه؟! وفي «نسخة أبي مسهر»: عن سعيد، عن زياد بن أبي سودة، قال: رُؤي عبادة علىٰ سورِ بيت المقدس يبْكي، وقال: من ها هنا أخبرنا رسول الله ﷺ أنَّه رأىٰ جهنَّم. فهذا المُرْسل أجْوَد)[2].

* وقال أبو نعيم الأصبهاني: (غريبٌ من حديثِ سعيدٍ، لم نكْتبه عالياً

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/٥٦٩).

(٢) «المستدرك» للحاكم بتعليق الذهبي (٤: ٥٩٦).

إلّا من هذا الوجْه، ورواه الوليد بن مسلم في جماعةٍ عن سعيد مثله)[1].

❊ ذكره الألباني في «السلسلة الضعيفة»، وذكر تصحيح الحاكم له، وردَّ الإمام الذهبي علىٰ تصحيح الحاكم، ثمَّ قال ـ: (زياد بن أبي سودة تابعيٌّ ثقةٌ؛ لكنَّ الرّاوي عنه سعيد هو ابن عبد العزيز نفسه، فالله أعلم هل هذا من سماعه قبل الاختلاط أم بعده، ومحمَّد بن ميمون؛ هذا قال فيه ابن أبي حاتم عن أبيه: مجهولٌ)[2].

تعليق الباحث:

أمَّا الإسناد إلىٰ عبد الله بن عمرو، فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

❊ فيه عمرو بن أبي سلمة التِّنّيسي: قال أبو حاتم: (لا يحتجُّ به)[3].

وقال العقيلي: (في حديثه وهم)[4].

وقال الذَّهبي: (وثَّقه جماعة، وقال أبو حاتم: لا يحتجُّ به)[5].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ له أوهامٌ، من كبار العاشرة)[6].

قلت: فهو صدوقٌ له أوهامٌ.

---

(١) «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني (٨٢١٤).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح٥٥٦٣).

(٣) «الكاشف» للذهبي (ت٤١٦٦).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٢٧٩).

(٥) «الكاشف» للذهبي (ت٤١٦٦).

(٦) «التقريب» ابن حجر (ت٥٠٤٣).

* وفيه أبو العوام، عمران بن داوَرَ القطّان: قال أحمد: (ليس بذاك، وضعَّفه)[١]. وقال أيضاً: (أرجوا أنْ يكون صالح الحديث)[٢].

وقال النسائي: (ضعيفٌ)[٣]. وذكره العجلي في «الثقات»[٤].

وذكره ابن عدي في «الضعفاء»[٥]. وقال الدارقطني: (كان كثير الوهم والمخالفة)[٦]. وقال ابن حجر: (صدوقٌ يهِم، ورُمِي برأي الخوارِج)[٧].

قلت: فيضعَّف من قبل كثْرة وهمه، ولا يعتدُّ بتوثيق العجلي، لأنَّه من المتساهلين في التّوثيق.

وأمَّا الإسناد إلىٰ عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ فقد رُوِي عنه من ثلاث طُرق:

الطريق الأولىٰ: من طريق زياد بن أبي سودة: قال ابن حجر: (ثقةٌ)[٨].

قلت: إلَّا أنَّ هذه الطَّريق ضعيفةٌ، وذلك لما يلي:

* الإعلال بالانقطاع: قال أبو حاتم: (زياد بن أبي سودة: روىٰ عن

(١) «سؤالات البرذعي» لأحمد (ت ١٦٦).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (ت ٣٩٨٩).
(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت ٤٧٨).
(٤) «الثقات» للعجلي (ت ١٤٢٤).
(٥) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت ١٢٦٥).
(٦) «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ت ٤٤٥).
(٧) «التقريب» لابن حجر (ت ٥١٥٤).
(٨) المصدر السابق (ت ٢٠٨٢).

أبي هريرة، وعن أخيه عثمان بن أبي سودة، ولا أراه سمع من عبادة ابن الصامت، روىٰ عنه سعيد بن عبد العزيز التنّوخي، ومعاوية بن صالح، وثور بن يزيد، سمعتُ أبي يقول ذلك)[1].

وقال أبو مسهر كما في «التهذيب»: (زيادٌ أخو عثمان، وقد أدرك عثمانُ عبادةَ، وهو أسنُّ من زياد)[2].

وقال العلائي: (عن عبادة بن الصامت، تَوقَّف أبو حاتم في سماعه منه، وعن ميمونة خادم النبي ـ ﷺ ـ)[3].

قلت: فلم يثْبُت سماعه من عبادة بن الصامت، وقد روىٰ الحديث بالعنْعنة، فروايته هذه ضعيفة.

* وفيها سعيد بن عبد العزيز التنّوخي: قال الذهبي: (ثقةٌ، وليس هو في الزُّهري بذاك، وأشار حمزة الكناني إلىٰ أنَّه تغيَّر بآخرة. وقال أبو مسهر: كان قد اختلط قبل موته)[4].

قلت: لم يتبيَّن لي هل سمع الرّاوي هذا الحديث قبل الاختلاط أم بعده.

الطريق الثانية: من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن: وهو عبد الله ابن عبد الرحمن بن عوف: قال ابن حجر: (ثقةٌ مُكثر)[5].

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢٤١٢).

(٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت٦٨٠).

(٣) «جامع التحصيل» للعلائي (ت٢٠٥).

(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٣٢٣١).

(٥) المصدر السابق (ت ٨١٤٢).

قلت: هذه الطريق ضعيفةٌ، وذلك لما يلي:

* فيها الوليد بن مسلم الدِّمشقي: قال الذهبي: (كان مدلِّساً، فيُتَّقىٰ من حديثه ما قال فيه: عن)[1]. وقال أيضاً: (إمامٌ مشهورٌ صدوقٌ؛ ولكنَّه يُدلِّس عن ضعفاء، لا سيما في الأوزاعي، فإذا قال: حدَّثنا الأوزاعي فهو حجة)[2].

وقال ابن حجر: (ثقة، لكنَّه كثير التدليس والتسوية)[3].

وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، (وهم من اتُّفِق علىٰ أنَّه لا يحتجُّ بشيء منْ حديثهم إلّا بما صرَّحوا فيه بالسّماع لكثرة تدليسهم علىٰ الضُّعفاء والمجاهيل، كبقية بن الوليد)[4]. وقال السيوطي: (يكثِرُ من التدليس)[5].

قلت: فهو مدلِّسٌ من المرتبة الرّابعة، وقد روىٰ الحديث بالعنْعنَة، فروايته ضعيفةٌ.

الطريق الثالثة: من طريق بلال بن عبد الله المؤذِّن: ضعيفةٌ أيضاً، وذلك لما يلي:

* فيها بلال المؤذن: قال البخاري: (سمع عبادة بن الصامت: «فضُرب بينهم بسور وبكىٰ»)[6].

---

(١) «الكاشف» للذهبي (ت٦٠٩٤).

(٢) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت ٦٨٨٧).

(٣) «التقريب» لابن حجر (ت٧٤٥٦).

(٤) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (١٤/١).

(٥) «مراتب المدلسين» للسيوطي (ت٦٣).

(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٨٦٢).

* وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وقال: (روىٰ عن عبادة ابن الصامت)[1]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (يروىٰ عن عبادة ابن الصامت، روىٰ عنه محمد بن ميمون)[2].

قلت: ولمْ أجدْ من ذكره بجرحٍ أو تعديلٍ علىٰ حسب اطلاعي، لكن أثبت له البخاري السماع من عبادة كما في قوله السابق[3].

* وفيها محمّد بن ميمون بن مسيكة: قال أبو حاتم: (روىٰ عن عمرو ابن الشريد، روىٰ عنه وبر بن أبي دليلة، سمعت أبي يقول ذلك)[4].

وقال ابن حجر: (مقبول)[5].

وأمّا الإسناد إلىٰ كعب الأحبار فإنَّه ضعيف أيضاً؛ وذلك لأجل:

* شريح بن عبيد الحضرمي: قال المزي: (روىٰ عن كعب الأحبار ولم يدْرِكه)[6]. وقال ابن حجر: (ثقةٌ، وكان يُرْسِل كثيراً)[7].

قلت: فهو منقطعٌ لأنَّ شريحاً لم يدْرِك كعب الأحبار، والمنْقطع من أنواع الحديث الضَّعيف المردود.

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٥٤٧).
(٢) «الثقات» لابن حبان (١٨٤٦).
(٣) انظر قول البخاري في آخر الصفحة السابقة.
(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٣٦).
(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٦٠٥٢).
(٦) «تهذيب الكمال» للمزي (ت٢٧٢٦).
(٧) «التقريب» لابن حجر (ت٢٧٧٥).

۞ وأمَّا بالنِّسبة للمتن، فإنَّه من الإسرائيليات المنْكرة، وذلك لما يلي:

* حكم الحافظ عليه بأنَّه من الإسرائيليّات التي رواها كعب الأحبار.

* قال الألباني بعد ذكر حديث عبادة بن الصامت، وحديث آخر في تفسير الآية: (وبالجملة؛ فهذه الأحاديث ـ مع ضعف أسانيدها ـ مُنكرة من حيثُ متونها؛ لمخالفتها لما قبل الآية المذكورة وما بعدها؛ قال تعالىٰ في أول سورة الحديد: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحديد: ١٢ ـ ١٣]، فهذا السياق صريح بأنَّ ضرب السور إنّما هو يوم القيامة. وأنَّ السور حائط بين الجنة والنار؛ كما رواه ابن جرير عن قتادة وغيره، وهو الصحيح؛ كما قال ابن كثير)(١).

* وقال الشوكاني: (ولا يخفاك أنَّ تفسير السّور المذْكور في القرآن في هذه الآية بهذا السور الكائن ببيت المقدس فيه من الإشكال ما لا يدفعه مقال، ولا سيّما بعد زيادة قوله: ﴿بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ﴾: المسجد؛ فإنَّ هذا غير ما سيقت له الآية، وغير ما دلَّت عليه، وأين يقع بيت المقدس أو سوره بالنسبة إلىٰ السّور الحاجز بين فريقي المؤمنين والمنافقين؟ وأيُّ معنىٰ لذكر مسجد بيت المقدس ههنا؟ فإنْ كان المراد أنَّ الله ـ سبحانه ـ ينزع سور بيت المقدس ويجْعله في الدار الآخرة سوراً مضروباً بين المؤمنين والمنافقين؛ فما معنىٰ

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (١٢/٣٩٧).

تفسير باطن السور وما فيه من الرَّحمة بالمسجد؟! وإنْ كان المراد أنَّ الله يسوق فريقيْ المؤمنين والمنافقين إلىٰ بيت المقدس، فيجعل المؤمنين داخل السور في المسجد، ويجعل المنافقين خارجه؛ فهُم إذْ ذاك علىٰ الصراط وفي طريق الجنَّة وليسوا ببيْت المقدس. فإنْ كان مثل هذا التفسير ثابتاً عن رسول الله ـ ﷺ ـ قبلنا وآمنَّا به، وإلّا فلا كرامة ولا قبول)[1].

الحديث رقم ٢٢

عند قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا ۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: آية ٣٨].

قال الحافظ ابن كثير: (وقد قال الطبراني: حدَّثنا محمد بن عبد الله ابن عرس المصري، حدَّثنا وهب بن رزق أبو هريرة، حدَّثنا بشر بن بكر، حدَّثنا الأوزاعي، حدثني عطاء، عن عبد الله بن عباس، سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «إنَّ لله ملكاً لو قيل له: الْتقِم السَّماوات السبع والأرضين بلقْمةٍ واحدةٍ، لفعل، تسبيحه: سبحانك حيثُ كنْت»)[2].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال: (هذا حديثٌ غريبٌ جداً، وفي رفْعه نظرٌ، وقد يكون موقوفاً علىٰ

---

(١) «فتح القدير» للشوكاني (٥/٢٤٢).

(٢) أخرجه **الطبراني** في «المعجم الكبير» (ح ١١٤٧٦). وفي «الأوسط» (ح ٦٦١٥). **وأبو نعيم الأصبهاني** في «حلية الأولياء» (ح ٤٢٩١). **كلاهما** (الطبراني، وأبو نعيم) من طريق **محمد ابن عبدالله بن عرس** المصري به.

ابن عباس، ويكون ممّا تلقّاه من الإسرائيليّات، والله أعلم)[1].

وقال في موضع آخر: (وهذا حديث غريبٌ، بل منكرٌ)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الطبراني في «الأوسط»: (لم يرْوِه عن الأوزاعي إلّا بشر، تفرَّد به وهب بن رزق)[3].

* وقال أبو نعيم الأصبهاني: (هذا حديثٌ غريبٌ من حديث الأوزاعي، عن عطاء، لم نكتبه إلّا من حديث بشر بن بكر)[4].

* وقال الذهبي: (حديثٌ منْكرٌ، أخْرجَه الطَّبراني)[5].

* وقال الشيخ الألباني: (منْكرٌ، رواه الطبراني، وعنه أبو نعيم في «الحلية»: حدَّثنا محمّد بن عبد الله بن عرس المصري: أخبرنا وهب الله ابن رزق أبو هريرة: أخبرنا بشر بن بكر: أخبرنا الأوزاعي: حدَّثني عطاء عن عبد الله بن عباس مرفوعاً. وقال الذهبي في «العلو»: (حديث منكر)، ولم يبيِّن علَّته، وإنَّما هي في نقدي وهب الله هذا؛ فإنَّهم أغفلوه ولم يترجِموه، وما ذلك إلّا لجهالته وقلَّة روايته)[6].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/٢٨٢).
(٢) المصدر السابق (٥/١٢١).
(٣) «المعجم الأوسط» للطبراني (ح ٦٦١٥).
(٤) «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني (ح ٤٣٧٩).
(٥) «العلو للعلي الغفار» للذهبي (ح ٢٥٨).
(٦) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (ح ٣١٩٩).

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه معلولٌ من عدَّة أوجه:

* فيه محمد بن عبد الله بن عرس: قال ابن ماكولا: (حدَّث عن محمَّد ابن ميْمون المكّي حدث عنه الطبراني)[1].

وقال الهيثمي في حديثٍ رواه الطبراني: (رواه الطَّبراني، عن شيخِه محمّد بن عبد الله بن عرس، عن أحمد بن محمّد بن أبي بكر السّالمي، ولمْ أعرفْهما)[2].

قلت: ولم أجدْ من عدَّله أو جرَّحه علىٰ حسب اطلاعي.

* وفيه وهب الله بن رزق أبو هريرة المصري[3]: قال الهيثمي بعد ذكر حديثٍ رواه الطبراني: (وفيه وهب الله بن رزق، ولم أعرفه)[4].

قلت: وقد أعلَّ الشيخ الألباني الحديث به في تعليقه الذي سبق، وحكم عليه بالجهالة.

* الإعلال بالتَّفرد: فقد تفرَّد به بشر بن بكر وهو ثقةٌ، عن إمامٍ مكثرٍ يسعىٰ النّاس إلىٰ حديثه، وهو الإمام الأوزاعي، فأيْن كان أصحاب الأوزاعي

(١) ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن أبي نصر، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ. (٦/١٨٣).

(٢) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح ١٠٩٩٢).

(٣) جاء في «تفسير ابن كثير» وهب بن رزق أبو هريرة، والصحيح أنَّه وهب الله بن رزق أبو هريرة.

(٤) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح ٩١٢٤).

المشهورين بالأخذ عنه من هذا الحديث، قال مسلمة بن القاسم الدَّقْباسي: (روىٰ عن الأوْزاعي أشياء انْفرَد بها، وهو لا بأس به إنْ شاء الله)[1].

وقال ابن حجر: (ثقةٌ يُغْرِب)[2].

قلت: والإعلال بالتَّفرُّد كثيرٌ عند علماء الحديث؛ ولذا تجد الإمام البخاري، والعقيلي، وابن عدي كثيراً ما يُعلّون الحديث بقولهم: (لا يتابع عليه)[3].

قال الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»: (فأمّا ما نراه يعمد لمثل الزُّهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفّاظ المتْقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثُهما عند أهل العلم مبسوطٌ مشتركٌ، قد نقل أصحابهما عنْهما حديثهما علىٰ الاتِّفاق منْهم في أكثره، فيُرْوي عنْهما، أو عنْ أحدهما العدد من الحديث ممّا لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممَّن قد شاركهم في الصَّحيح ممّا عنْدهم، فغير جائزٌ مقبولٌ حديثُ هذا الضَّرب من النّاس، والله أعلم)[4].

* وقال ابن الصلاح: (ويُسْتعان علىٰ إدْراكها ـ يعني العلَّة ـ بتفرُّد الرّاوي، وبمُخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلىٰ ذلك)[5].

---

(١) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت ٨١٥).
(٢) «التقريب» لابن حجر (ت٦٧٧).
(٣) انظر علىٰ سبيل المثال: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/١١٠ / ت ٣١٣) و(٢/٨٦/ ت ١٧٧٩) و(٢/٩٢/ت١٨٠٢). «الضعفاء» للعقيلي (١/٣١) و(٢/٣). «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (١/١٩٣) و(٣/١٦). والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة.
(٤) مقدمة «صحيح مسلم» (ص٣).
(٥) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (١/٥٠٢).

* وقال المعلمي ـ رحمه الله ـ: (وكثرة الغرائب إنما تضر الرَّاوِي في أحد حالين، الأولىٰ: أنْ تكون مع غرابتها منكرة عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة، الثانية: أنْ يَكُوْن مع كثرة غرائبه غَيْر معروف بكثرة الطلب)(١).

قلت: من هذا القول أوضح المعلِّمي ـ رحمه الله ـ قاعدة في قبول الحديث الفرد أو ردِّه، فمتىٰ كان الحديث الفرد قد توفر فيه الحالان فإنّه يحكم علىٰ راويه بالخطأ، وهي: كونها مع غرابتها منكرة، وأنْ يكون الراوي المتفرّد غير معروف بالطلب؛ فكيف يتفرّد من كان هذا حاله، خصوصاً إنْ كان شيخه له تلاميذُ كُثر.

۞ أمّا بالنِّسبة للمتن ففيه ما يلي:

وردت عدَّة أحاديث تشهد لمعنىٰ هذا الحديث، منْها: ما رواه أبو يعلىٰ من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «أذن لي أنْ أحدِّث عن ملكٍ قد مرَقَت رِجْلاه في الأرض السّابعة، والعرش علىٰ منْكِبه، وهو يقول: سبحانك أين كنت؟ وأين تكون؟»(٢).

* وقع الوهم في اسناد هذا الحديث: فقد ذكره الدارقطني في «العلل»، فقال: (يرويه إسرائيل، واختلف عنه؛ فرواه إسحاق بن منصور السلولي، عن إسرائيل، عن معاوية بن إسحاق، عن المقبري، عن أبي هريرة، وغيره يرويه، عن

---

(١) «التنكيل» للمعلمي (١/٢٩٣).

(٢) أخرجه أبو يعلي الموصلي في «مسنده» (ح٦٦١٩). قال حدَّثنا إسحاق بن منْصور، حدَّثنا إسرائيل، عن معاوية بن إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

إسرائيل، عن إبراهيم أبي إسحاق، وهو: إبراهيم بن الفضل: مديني ضعيف)[1]. وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين»: (روىٰ عنه إسرائيل، وكنّاه أبا إسحاق)[2].

قلت: فتبين بهذا الوهم الذي وقع في إسناد هذا الشاهد، فهو شاهد ضعيف، ومما يدلُّ علىٰ ضعفه النكارة الشديدة في متنه.

إلا أنَّ ابن حجر تساهل فصحَّحه[3]، وذلك لاعتقاده أنه معاوية ابن إسحاق[4]. وكذلك تساهل حسين سليم أسد في تعليقه علىٰ «مسند أبي يعلىٰ»، فقال: (إسناده صحيحٌ)[5].

وروىٰ الطّبراني من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «أذن لي أن أحدِّث عن ملك من حملة العرش، رجْلاه في الأرض السفلىٰ، وعلىٰ قرنه العرش، وبين شحمة أذنه وعاتقه خفقان الطَّير سبعمائة سنة، يقول الملك: سبحانك حيثُ كنت». ثمَّ قال الطبراني: (لم يروِ هذا الحديث عن محمّد بن المنكدر، عن أنس بن مالك إلّا ابنه منكدر، تفرَّد به ولده عنه)[6].

---

(١) «علل الدارقطني» (٨/١٥٦).

(٢) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (١/٢٤٩).

(٣) «المطالب العالية» لابن حجر (ح٣٤٣٦).

(٤) قال ابن حجر في ترجمته: (صدوق له أوهام) «تقريب التهذيب» (ت٦٤٧٨).

(٥) «المسند» لأبي يعلىٰ الموصلي (ح٦٦١٩).

(٦) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (ح٦٥٠٠). قال حدَّثنا محمّد بن داود بن أسلم، حدَّثنا عبيد الله بن عبد الله بن المنْكدر بن محمد بن المنكدر، أخبرنا أبي، عن أبيه، عن جدِّه محمد بن المنكدر، عن أنس بن مالك، **مرفوعاً**.

ورواه أبو داود من طريق محمَّد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «أُذِن لي أنْ أُحدِّث عنْ ملَكٍ منْ ملائكة اللَّه من حمَلة العرش، إنَّ ما بيْن شحْمة أُذنِه إلىٰ عاتقه مسيرة سبع مائة عامٍ»[1].

فأمّا بالنسبة لما رواه الطبراني من طريق محمَّد بن المنكدر، عن أنس ابن مالك، فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لأجل:

* عبد الله بن المنكدر بن محمَّد بن المنْكدِر: قال العقيلي: (روىٰ عن أبيه، ولا يُتابع عليه، ولا يُعرَف إلّا به)[2]. ثمَّ ذكر له حديثاً يرويه عن أبيه عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ وحكم عليه بالنَّكارة.

وقال ابن حجر: (فيه جهالةٌ، وأتىٰ بخبرٍ منْكرٍ ساقه العقيْلي)[3].

* وفيه منْكدِر بن محمَّد بن منْكدر: قال يحيىٰ بن معين: (ليس بشيء)[4].

وقال أبو زرعة: (ليس بقويٍّ)، وقال أبو حاتم الرّازي: (كان رجلاً صالحاً لا يقيم الحديث، كان كثير الخطأ، لم يكنْ بالحافظ لحديث أبيه)[5].

وقال النسائي: (ليس بالقويِّ)[6].

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» ـ كتاب السنة ـ باب في الجهمية ـ (ح٤٧٢٧).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (ت٨٨٠).

(٣) «لسان الميزان» لابن حجر (ت ١٤٦٧).

(٤) «تاريخ يحيىٰ بن معين» رواية الدوري (ت٦٨٠).

(٥) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٨٦٥).

(٦) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٥٧٩).

وأمّا ما رواه أبو داود من طريق محمَّد بن المنْكدر، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ ففيه ما يلي:

❊ أحمد بن حفص بن عبد الله: قال ابن حجر: (صدوقٌ)[1].

وقد يُقال: أنَّ محمَّد بن المنْكدر ـ وهو ثقةٌ[2] ـ قد رواه مرَّة عن أنس ابن مالك، ومرَّة عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ، وهذا اضطرابٌ يطعنُ في صحَّة الحديث.

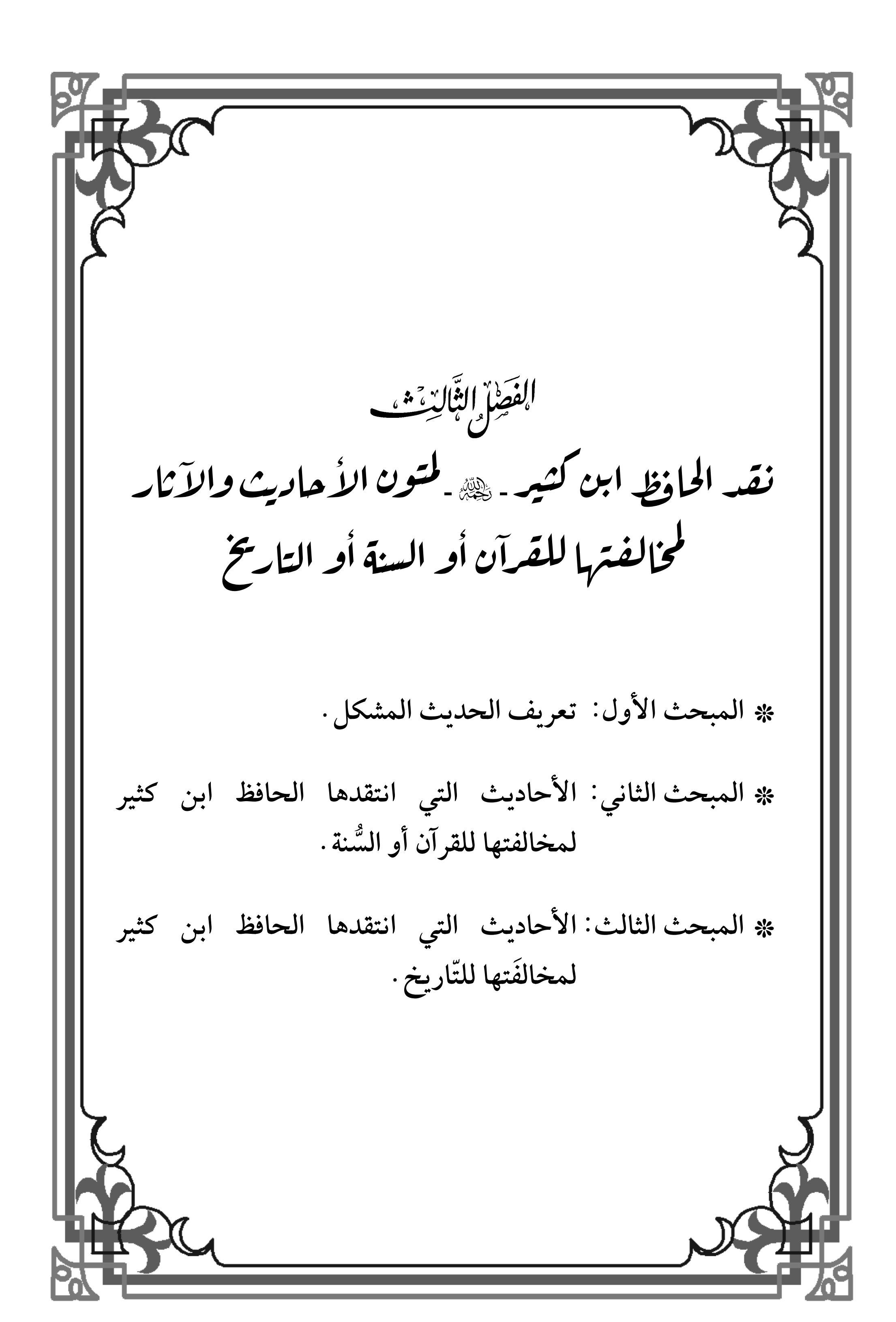
والجواب أنَّه لا يلْزم ذلك، وإنَّما يُقال أنَّ ما رواه عن أنس بن مالك ضعيفٌ كما تبيَّن من دراسة إسنادِه، وما رواه عن جابر بن عبد الله إسناده حسنٌ، فيكون الخطأ من رُواة الحديث الأوَّل دون الثّاني.

ممّا تقدَّم يتبين أنَّ للحديث الذي أقوم بدراسته شواهِد لكنها شواهد ضعيفة لا تقوم بها حجة فلا تُقوّي ولا تتقوّىٰ بغيرها، وقد حكم علىٰ هذه المرويات بالنكارة كما سبق من كلام العلماء.



(١) «التقريب» لابن حجر (ت٢٧).

(٢) المصدر السابق (ت٦٣٢٧). قال ابن حجر: (ثقة فاضل).



الفصل الثالث

نقد الحافظ ابن كثير - رحمه الله - لمتون الأحاديث والآثار لمخالفتها للقرآن أو السنة أو التاريخ

❊ المبحث الأول: تعريف الحديث المشكل.

❊ المبحث الثاني: الأحاديث التي انتقدها الحافظ ابن كثير لمخالفتها للقرآن أو السُّنة.

❊ المبحث الثالث: الأحاديث التي انتقدها الحافظ ابن كثير لمخالفَتها للتّاريخ.

المبحث الأول
تعريف الحديث المشكل

المطلب الأول: التعريف اللغوي:

قال ابن فارس: (الشّينُ، والكافُ، واللامُ: معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شكل هذا، أي مثله)[1]. وجاء في «لسان العرب»: (أشكلَ الأمرُ: التبس، وأمورٌ أشكالٌ: مُلتَبِسة)[2]. وقال الفيروزأبادي: (الشَكلُ: الشَبهُ والمِثلُ، وأشكلَ الأمرُ: التبسَ، وأمورٌ أشكالٌ: أي مُلتَبِسة)[3].

وجاء في المعجم الوسيط: (استشكل الأمر: التَبَس، واستشكل عليه: أورد عليه إشكالاً، والإشكال: الأمر يوجب التباساً في الفهم)[4].

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي:

أمَّا تعريف «المشكل» باعتباره علماً، ولقباً على نوع من أنواع علوم الحديث:

أ ـ تعريف الطحاوي: يقول: (فإنّي نظرت في الآثار المرويَّة عنه ـ ﷺ ـ

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» (٢/٢٠٤ ـ ٢٠٥).

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى. مادة (شكل) (١١/٣٥٦). و«القاموس المحيط» (٢/١٣٤٧).

(٣) الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط. فصل الشين (١/١٣١٧).

(٤) «المعجم الوسيط» مادة (شكل) (١/٤٩١).

بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبيت فيه والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدتُ فيها أشياء ممّا سَقَطَت معرفته والعلم بما فيه من أكثر الناس، فمال قلبي إلىٰ تأمُّلِها، وتبيان ما قدرتُ عليها من مُشكِلِها من استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها)[1].

قلت: فاشتمل تعريف الطحاوي للحديث المشكل ثلاثة أمور:

* كونُه آثاراً مروية عن رسول الله ـ ﷺ ـ.

* كونُ رواة هذه الآثار عدولاً ضابطين.

* وجودُ ما يُشعِر بالإحالات في هذه الآثار، أي تلك الأمور المستحيلة عقلاً أو شرعاً، أو عقلاً وشرعاً معاً.

ب ـ تعريف الحاكم، قال: (هذا النَّوع من هذه العلوم: معرفة سنن لرسول الله ـ ﷺ ـ يُعارِض مثلها، فيحتجُّ أصحاب المذاهب بأحدهما، وهما في الصِّحة والسَّقم سِيّان)[2].

ت ـ تعريف النَّووي، قال: (معرفة مختلف الحديث وحكمه: وهو أنْ يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيوفَّقُ بينهما، أو يُرجَّح أحدهما)[3].

ث ـ تعريف ابن حجر، قال: (ثمَّ المقبول إنْ سَلِم من المعارضة فهو المُحكم، وإنْ عورِضَ بمِثله، فإنْ أمكنَ الجمع فمختلف الحديث)[4].

---

(١) «بيان مشكل الآثار» للطحاوي (١/٦).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (١/١٦١).

(٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض ـ السعودية. (٢/١٩٦).

(٤) الهروي، الملا نور الدين أبو الحسن علىٰ بن سلطان محمد القاري، شرح نخبة الفكر في=

المبحث الثاني
الأحاديث التي انتقد الحافظ ابن كثير متونها لمخالفتها للقرآن والسنة

الحديث رقم ١

عند قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: آية ٣٥].

قال ابن كثير: (وكذا ما رواه الزُّبير بن بكّار في كتاب «النَّسب»: أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ عقَّ عن ولدِه إبراهيم يوم سابِعه، وسمَّاه إبراهيم)(١).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (فإسنادٌ لا يثبُت، وهو مخالفٌ لما في الصَّحيح، ولو صحَّ لحُمِل علىٰ أنّه أشهَرَ اسمه بذلك يومئذ، والله أعلم)(٢).

أقوال العلماء علىٰ الحديث:

❊ قال التَّهانوي(٣): (وأمّا عقيقة إبراهيم، فهو قول الزبير بن بكّار، ولم

= مصطلح أهل الأثر، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ. (١/٣٦٣).

(١) «المنتخب من كتاب أزواج النَّبي» الزُّبير بن بكار بن عبد الله (١/٨٥).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢/٣٨).

(٣) التَّهانوي: (محمَّد بن عليٰ بن محمَّد حامد بن محمَّد صابر الفاروقي السُّنّىٰ الحنفي، التَّهانوي=

يذكر له سنداً، فكيف يجوز الاحتجاج بالقول الذي لا سند له، ولو كان عقيقة إبراهيم ثابتاً لرُوي بالأسانيد الصّحيحة كما رُوِيت أحاديث الوليمة عن رسول الله، فدلَّ ذلك أنَّه ليس بثابت، وصرَّح الحافظ في «الفتح»[1] بأنَّه لم ينقل أحد أنَّه عقَّ عنه، وإذا كان كذلك فهو حُجَّة لنا؛ لأنَّه لو لم ينتسِخ العقيقة لكان إبراهيم أحقُّ بالعقيقة من غيره، وممَّا يَرُدُّ قول الزبير أنّه قال: «سمّاه رسول الله يوم السابع». وقد روىٰ ابن عبد البر عن رسول الله: «أنّه سمّاه إبراهيم ليلة ولد»، وقال: الحديث المرفوع أولىٰ من قول الزُّبير، وأسنده الطَّحاوي في «مُشكله»[2] عن ثابت البناني، عن أنس، قال: قال رسول الله: «وُلِد لي اللَّيلة غلام، فسمَّيته بأبي إبراهيم»، رجاله كلُّهم ثقات، وهو متفق عليه، فدلَّ ذلك أنَّ قول الزبير جِزاف، ولا يُلتفت إليه)[3].

تعليق الباحث:

الأثر ذكره الزَّبير بن بكّار، فقال: (حدَّثني محمَّد بن حسن، عن محمد ابن طلحة، عن إسحاق بن إبراهيم بن عبد الله بن حارثة، وسعيد بن عبد الرحمن ابن أيوب، عن مشيختهم قالوا: كان رسول الله ـ ﷺ ـ معجباً بمارية، وكانت بيضاء جعْدة جميلة، فأنْزلها رسول الله ـ ﷺ ـ بالعالية بالقفِّ، في المال الذي يقال له اليوم: «مشربة أم إبراهيم»، كان يختلف إليها هناك وضرب عليها

= الهنْدي له «كشّاف اصطلاحات الفنون في اللُّغة»، مُجلَّدين، فرغ منها سنة ١١٥٨هـ). «هدية العارفين في أسماء المؤلفين» لإسماعيل باشا (٣٦١/٣).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٥٨٨/٩).

(٢) رواه الطَّحاوي في «مشكل الآثار» (٦٥/٣).

(٣) التهانوي، ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، تحقيق: محمد تقي عثماني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ١٤١٨ هـ. (١٢٠/١٧ ـ ١٢١).

الحجاب، وكان يطؤها فحملت فوضعت هناك إبراهيم ابنها، وكانت قابلتها سلمىٰ مولاة النبي ـ ﷺ ـ امرأة أبي رافع، فأخبرته فخرج فبشَّر النّبي ـ ﷺ ـ فوهب له عبداً، فلمّا كان يوم سابعه عقَّ عنه بكبشٍ وحلَق رأسه، حلقهُ أبو هند، وسمّاه يومئذ، وتصدَّق بوزن شعره علىٰ المساكين ورقاً....)[١].

قلت: وهذا الأثر لا يثبُت إسنادُه، لما يلي:

❊ فيه محمّد بن طلحة التّيمي: قال أبو حاتم: (محلُّه الصدق، يُكتَب حديثُه ولا يحتجُّ به)[٢]. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (ربّما أخطأ)[٣]. وذكره الذهبي في «المغني في الضعفاء»[٤].

❊ فيه إسحاق بن إبراهيم بن عبد الله بن حارثة: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٥]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: وقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن بن أيوب: ولم أقف له علىٰ ترجمة.

❊ الاعلال بالانقطاع: حيث قال الزُّبيْر: (عن مشيختهم)، والمنْقطع من أنواع الحديث الضَّعيف المردود.

قلت: فهذا الإسناد ضعيفٌ لا يحتجُّ به.

---

(١) «المنتخب من كتاب أزواج النبي» الزبير بن بكار بن عبد الله (١/٨٥).
(٢) «تهذيب الكمال» (ت٥٣١٢).
(٣) «الثقات» لابن حبان (ت١٥١٤٧).
(٤) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٥٦٥٠).
(٥) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٧٠٤).

وأما بالنّسبة للمتن ؛ ففيه من النّكارة ما يلي :

* أنَّه قد جاءت السنّة النّبوية في تحديد تسمية المولود ، والعقّ عنه في أبناء الصَّحابة ، فلو كان هذا الأثر ثابتاً لكان أولىٰ بالنَّقل عمَّا رُوِي عن غيره من أبناء الصحابة .

* وقال الحافظ ابن حجر: (وكذلك إبراهيم بن النبي ، وعبد الله ابن الزبير ، فإنَّه لم يُنقَل أنَّه عقَّ عن أحدٍ منهم)[1] .

* أنَّه قد جاء في هذه الرِّواية أنَّ النّبي ـ ﷺ ـ سمّاه إبراهيم يوم سابعه ، وهذا يخالف الرِّواية الصحيحة فقد أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «ولد لي الليلة غلام ، فسميته باسم أبي إبراهيم ، ثمَّ دفعه إلىٰ أمِّ سيف . . .»[2] .

قلت: فهذه الرِّواية الصحيحة تُعِل رواية الزبير بن بكّار .

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٥٨٨/٩) .

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الفضائل ـ باب رحمته ـ ﷺ ـ بالصِّبيان والعيال ، وتواضعه ـ (ح٢٣١٥) .

الحديث رقم ٢

عند قوله تعالىٰ: ﴿قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ [المائدة: آية ٢٢].

قال الحافظ ابن كثير: (وقد ذكر كثير من المفسرين ها هنا أخباراً من وضع بني إسرائيل في عظمة خلق هؤلاء الجبارين، وأنه كان فيهم عوج ابن عنق، ابن آدم ـ عليه السلام ـ وأنَّه كان طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثة ذراعاً وثلث ذراع، تحرير الحساب)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا شيءٌ يُستَحىٰ من ذِكْره، ثمَّ هو مُخالفٌ لما ثبت في الصَّحيح أنَّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: (إنَّ الله تعالىٰ خلق آدم وطوله ستّون ذراعاً، ثمَّ لمْ يزل الخلق ينقص حتىٰ الآن، ثمَّ قد ذكروا أنَّ هذا الرَّجل كان كافراً، وأنَّه كان ولد زنية، وأنَّه امتنع من ركوب السفينة، وأنَّ الطوفان لم يصل إلىٰ ركبته، وهذا كذب وافتراء، فإنَّ الله ذكر أنَّ نوحاً دعا أهل الأرض من الكافرين، فقال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: آية ٢٦]، **وقال تعالىٰ:** ﴿فَأَنجَيْنَـٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ۝١١٩ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الشعراء: آية ١١٩ ـ ١٢٠]، **وقال تعالىٰ:** ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: من آية ٤٣]، **وإذا كان ابن نوح غرق، فكيف يبقىٰ عوج بن عنق، وهو كافرٌ وولدُ**

---

(١) الأثر ذكره البغوي في «معالم التنزيل» (٢/ ٣٠). وإسماعيل حقي في «روح البيان» (٣٦١/٢). والملا علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (ح ٧٣٩).
قلت: ولم يذكر أحدٌ منهم إسناده.

زنيّة؟! هذا لا يسوغُ في عقلٍ ولا شرعٍ، ثمَّ في وجود رجلٍ يُقال له: عوج ابن عنق نظرٌ، والله أعلم)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال ابن القيم الجوزيَّة بعد أنْ ذكر كيف يعرف الحديث الموضوع: (وأنْ يكون ممّا تقوم الشَّواهد الصّحيحة علىٰ بُطلانه، كحديث عوج بن عنق الطَّويل، الذي قصد واضِعُه الطَّعن في أخبار الأنْبياء، فإنَّهم يجترِؤون علىٰ هذه الأخبار؛ فإنَّ في هذا الحديث: أنَّ طوله كان ثلاثة آلاف ذراع، وثلاث مئة وثلاثة وثلاثين وثلثاً، وأنَّ نوحاً لمّا خوَّفه الغرق، قال له: «احملني في قصعتك هذه»، وأنَّ الطّوفان لم يصِل إلىٰ كعْبِه، وأنَّه خاض البحر، فوصل إلىٰ حجزته[2]، وأنَّه كان يأخُذ الحوت من قرار البحر فيشْويه في عيْن الشّمس، وأنَّه قلع صخرةً عظيمةً علىٰ قدْر عسْكر موسىٰ، وأراد أنْ يرْميهم بها، فقوَّرها[3] الله في عُنقِه مثل الطَّوق، وليس العَجَب من جرْأة مثل هذا الكذّاب علىٰ الله إنَّما العجب ممَّن يُدخِل هذا الحديث في كُتُب العلم من التفسير وغيْره، ولا يُبيِّن أمره، وهذا عنْدهم ليس من ذرِّيَّة نوحٍ، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: آية ٧٧]، فأخبر أنَّ كل من بقِي علىٰ وجْه الأرض فهو من ذريَّة نوحٍ فلو كان لعوجٍ هذا وجودٌ لم يبقَ بعد نوحٍ)[4].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/٩٤).

(٢) حُجْزَتِه: («احْتَجَزَ» الرَّجل بإزار: شدّهُ في وسَطِه، و«حُجْزَةُ» الإزار: معْقِدَه، و«حُجْزَةُ» السَّراويل: مجْمع شدِّه والجمْع حُجَزٌ). «المصباح المنير» للفيومي مادة (حجز) (١/٦٧).

(٣) قوَّرها: (قوَّرَ الشَّيء: جعَلَ في وسَطِه خرقاً مستديراً). «المعجم الوسيط» باب القاف فصل الواو (٢/٧٦٥).

(٤) «المنار المنيف» لابن القيم (ص ٧٦ ـ ٧٧).

❊ وقال السيوطي: (هذا الخبر باطلٌ آفتُه «عبد المنعم»)[١].

❊ وقال الشّوكاني: (لم يأتِ في أمر هذا الرَّجُل ما يقتضي تطويل الكلام في شأنه، وما هذا بأوَّل كذبة اشتَهرت في النّاس، ولسنا بملزومين بدفع الأكاذيب التي وضعها القُصّاص، ونفقَت عند من لا يميِّز بين الصحيح والسقيم، فكمْ في بطون دفاتر التَّفاسير من أكاذيب وبلايا وأقاصيص كلّها حديثُ خرافة؟ وما أحقّ من لا تمييز عنْده لفنِّ الرِّواية ولا معرفة به أنْ يدَع التَّعرُّض لتفسير كتاب الله، ويضَع هذه الحماقات والأضحوكات في المواضع المناسبة لها من كتب القصّاص)[٢].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمَّا بالنِّسبة للإسناد فإنَّ هذه الآثار لا شكَّ موضوعة، ولم أجد من أسندها من العلماء، إلّا ما ذكره السيوطي عند تعليقه على الحديث، حيثُ أعلَّه بعبد المنعم بن إدريس.

❁ **وأمَّا بالنِّسبة للمتن، فإنَّه منكرٌ موضوع، وذلك لما يلي**:

❊ الاعلال بمخالفتِه للقرآن والسُّنة كما استدل بذلك الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ وبيَّن ذلك في نقده بما يكفي عن إعادته هنا.

❊ الاعلال بمخالفته للعقل السليم، كما قال ابن كثير: (هذا لا يسوق

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م، الطبعة الأولىٰ. (٢/٣٢٨).

(٢) «فتح القدير» للشوكاني (٢/٤١).

في عقلٍ ولا شرعٍ).

❊ حكم العلماء عليه بالوضع.

الحديث رقم ٣

عند قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا﴾ [مريم: آية ٢٨].

قال ابن كثير: (وأغربُ من هذا كلِّه ما رواه ابن أبي حاتم: حدَّثنا علي ابن الحسين الهسنجاني، حدَّثنا ابن أبي مريم، حدَّثنا المفضل بن فضالة، حدَّثني أبو صخر، عن القرظي، في قول الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾، قال: (هي أخت هارون لأبيه ولأمه، وهي أخت موسىٰ أخي هارون التي قصَّت[1] أثر موسىٰ، ﴿فَبَصُرَتۡ بِهِۦ عَن جُنُبٖ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [القصص: من آية ١١][2]).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وهذا القول خطأٌ محض؛ فإنَّ الله ـ تعالىٰ ـ قد ذكر في كتابه أنَّه قفّىٰ بعيسىٰ بعد الرسل، فدلَّ علىٰ أنَّه آخر الأنبياء بعثاً، وليس بعده إلّا محمّد ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ. ولهذا ثبت في «الصحيح» عند البخاري، عن أبي هريرة ـ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ عن النبي ـ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أنّه قال: «أنا أولىٰ النّاس

(١) قصَّت: (قَصَّ أثَرَه، قَصّاً وقَصيصاً: تَتَبَّعَه). «القاموس المحيط» للفيروزأبادي، فصل القاف (٨٠٩/١).

(٢) الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»، كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير. ولم أجده.

بابن مريم، إلّا أنّه ليس بيني وبينه نبي»[1]. ولو كان الأمر كما زعم محمد ابن كعب القرظي، لمْ يكن مُتأخراً عن الرسل سوىٰ محمد، ولكان قبل سليمان وداود، فإنَّ الله قد ذكر أنَّ داود بعد موسىٰ - عليهما السلام - في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: من آية ٢٤٦]**، فذكر القِصّة ـ إلىٰ أنْ قال ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾** [البقرة: من آية ٢٥١]**، والذي جرَّأ القرظي علىٰ هذه المقالة ما في التَّوراة بعد خروجِ موسىٰ، وبني إسرائيل من البحر، وإغراق فرعون وقومه، قال: وكانت مريم بنت عمران أخت موسىٰ وهارون النبيَّيْن، تضرِب بالدُّفِّ هي والنساء معها يسبحن الله ويشكرنه، علىٰ ما أنعم علىٰ بني إسرائيل، فاعتقد القرظي أنَّ هذه هي أمُّ عيسىٰ، وهي هفوةٌ وغلطة شديدة، بل هي باسم هذه، وقد كانوا يسمّون باسم أنْبيائهم وصالحيهم، كما قال الإمام أحمد: حدّثنا عبد الله بن إدْريس، سمعت أبي يذكره عن سماك، عن عِلقمة بن وائل، عن المغيرة بن شعبة، قال: بعثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلىٰ نجران[2]، فقالوا: أرأيْت ما تقرءون: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾، وموسىٰ قبل عيسىٰ بكذا وكذا؟ قال: فرجعت فذكرت ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: «ألا أخبرْتهم أنَّهم كانوا يسمّون بالأنْبياء والصّالحين قبْلهم»[3]).**

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الأنبياء ـ باب قول الله «واذكر في الكتاب مريم..» ـ (ح ٣٤٤٢). ومسلم في «صحيحه» ـ كتاب الفضائل ـ باب فضائل عيسىٰ عليه السلام ـ (ح ٤٣٦٦). كلاهما (البخاري، ومسلم) من طريق أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(٢) نجْران: (بلدَةٌ من بِلادِ هَمْدانٍ من اليمَن، قال البكريُّ: سمِّيت باسْمِ بانيها «نَجْرَانُ بْنُ زَيْدٍ ابْنِ يَشْجُبَ بْنِ يَعْرُبَ بْنِ قَحْطَانَ». «المصباح المنير» للفيّومي، كتاب النّون (٢/٥٩٤).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/٢٣٤). والحديث أخرجه أحمد في «مسنده»=

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه صحيحٌ إلىٰ محمَّد بن كعب القرظي موقوفاً عليه.

۞ **وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:**

* أنَّه أثرٌ موقوفٌ علىٰ محمد بن كعب القرظي، وقد أخطأ في الفهم.

* وقد جاء في الحديث الصحيح عند الإمام مسلم من حديث المغيرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «ألا أخبرتهم أنَّهم كانوا ينتسبون بالأنبياء والصالحين قبلهم»، كما سبق في تعليق الحافظ ابن كثير.

* وقال أبو العباس القرطبي: (وحديث المغيرة يدلُّ علىٰ أنَّ مريم ـ رضوان الله عليها ـ إنَّما سُمّيت أخت هارون بأخٍ لها كان اسمه ذلك، ويبطِل قول من قال من المفسرين: إنَّها إنّما قيل لها ذلكً لأنَّها شُبِّهت بهارون أخي موسىٰ في عبادته ونسكه)[1].

* أنَّ القرآن قد ذكر أنَّ الله أتْبَع بعيسىٰ بن مريم ـ عليه السلام ـ بعد الرُّسل، وهذا الأثرُ يقتضي خلافه كما تبيَّن من نقد الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله تعالىٰ ـ.

= (ح١٧٨٢٩). ومسلم في «صحيحه» ـ كتاب الآداب ـ باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء ـ (ح ٣٩٨٩). والترمذي في «سننه» ـ كتاب التفسير ـ باب من سورة مريم ـ (ح٣١٥٥). والنِّسائي في «الكبرىٰ» ـ كتاب التفسير ـ باب قوله تعالىٰ: (يا أخت هارون) ـ (ح ١١٣١٥). وابن جرير الطبري في «تفسيره» ـ (ح٢١٦٦٩). جميعهم (أحمد، ومسلم، والترمذي، والنِّسائي، والطبري)، من طريق عبد الله بن إدريس، عن سماك ابن حرب، به.

(١) القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، دار ابن كثير، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م. (٧/٤٩٦).

❊ أنّه قد جاءت أقوالٌ عن كثيرٍ من المفسِّرين في سبب نسبة مريم بنت عمران إلىٰ هارون، ومن هذه الأقوال:

- قال الطبري في «تفسيره»: (اختلف أهل التأويل في السّبب الذي من أجله قيل لها: يا أخت هارون، ومن كان هارون هذا الذي ذكره الله، وأخبر أنَّهم نسبوا مريم إلىٰ أنّها أخته، فقال بعضهم: قيل لها ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾ نسْبَةً منْهم لها إلىٰ الصّلاح، لأنَّ أهل الصّلاح فيهم كانوا يسمّون هارون، وليس بهارون أخي موسىٰ ـ ثمَّ ذكر الأحاديث والآثار الدّالة علىٰ هذا القول ومنْها حديث المغيرة ثمَّ قال ـ: وقال بعضهم: عنىٰ به هارون أخو موسىٰ، ونُسبِت مريم إلىٰ أنَّها أخْته لأنَّها من ولده، يقال للتّميميّ: يا أخا تميم، وللمُضَرِيّ: يا أخا مُضَر ـ ثمَّ ذكر ما يدلُّ علىٰ هذا القول ثمَّ قال ـ: وقال آخرون: بلْ كان ذلك رجلاً منْهم فاسقاً مُعلِن الفسق، فنسبوها إليه ـ وذكر ما يدلُّ عليه ثمَّ قال ـ: والصّواب من القول في ذلك ما جاء به الخبر عن رسول الله ـ ﷺ ـ الذي ذكرْناه، وأنّها نُسبِت إلىٰ رجلٍ من قومِها)[1].

- وذهب البغوي في «تفسيره» إلىٰ ما ذهب إليه الطبري، وأنَّه ليس بهارون أخي موسىٰ، فقال: (﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾ يريد: يا شبيهة هارون، قال قتادة وغيره: كان هارون رجُلاً صالحاً عابداً في بني إسرائيل، ورُوِي أنَّه اتَّبع جنازته يوم مات أربعون ألفاً كلّهم يسمّىٰ هارون من بني إسرائيل سوىٰ سائر النّاس، شبّهوها به علىٰ معنىٰ إنّا ظننّا أنّك مثله في الصّلاح، وليس المراد منه الأخوّة في النّسب كما قال اللّه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الإسراء: ٢٧] أي: أشباههم)[2].

---

(١) «جامع البيان» للطبري (١٨٦/١٨).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٢٣١/٣).

الحديث رقم ٤

عند قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ﴾ [الدخان: آية ٢٩].

قال ابن كثير: (وقال ابن أبي حاتم: حدّثنا علي بن الحسين، حدّثنا عبد السلام بن عاصم، حدّثنا إسحاق بن إسماعيل، حدّثنا المستورد ابن سابق، عن عبيد المكتب، عن إبراهيم، قال: ما بكت السّماء منذ كانت الدنيا إلّا علىٰ اثنين. قلت لعُبَيد: أليس السماء والأرض تبكي علىٰ المؤمن؟ قال: ذاك مقامه حيث يصعد عمله. قال: أوتدْري ما بكاء السماء؟ قلت: لا. قال: تحمرُّ وتصير وردةً كالدِّهان، إنَّ يحيىٰ بن زكريا لمّا قتِل احمرت السماء وقطرت دماً. وإنَّ حسين بن علي - رضي الله عنه - لمَّا قُتل احمرَّت السماء. وحدَّثنا علي بن الحسين، حدَّثنا أبو غسان ـ محمد بن عمرو «زنيْج» ـ حدثنا جرير، عن يزيد بن أبي زياد، قال: لمَّا قُتل حسين بن علي - رضي الله عنهما - احمرَّت آفاق السماء أربعة أشهر. قال يزيد: واحمرارها بكاؤها. وهكذا قال السدي الكبير)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال - رحمه الله -: (وذكروا أيضاً في مقتل الحسين أنَّه ما قلب حجر يومئذ إلّا وجد تحته دمٌ عبيطٌ[2]، وأنَّه كَسفت الشمس، واحمرَّ الأُفق، وسقطت حجارة.

---

(١) الأثران أخرجهما ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢١٣/١٢).

(٢) دمُ عبيطٌ: (طريٌّ خالصٌ لا خلْط فيه). «المصباح المنير» للفيومي. مادة (عبط) (٢٠٢/١).

وفي كلِّ ذلك نظر ، والظّاهر أنّه من سُخفِ الشّيعة وكذبهم ، ليعظّموا الأمر ـ ولا شك أنَّه عظيم ـ ولكن لم يقع هذا الذي اختلقوه وكذبوه ، وقد وقع ما هو أعظم من قتل الحسين ـ رضي الله عنه ـ ولم يقع شيء مما ذكروه ، فإنَّه قد قُتِل أبوه علي أبي طالب ، وهو أفضل منه بالإجماع ولم يقع شيء من ذلك ، وعثمان بن عفان قتل محصوراً مظلوماً ، ولم يكن شيء من ذلك ، وعمر بن الحطاب ـ رضي الله عنه ـ قُتِل في المحراب في صلاة الصبح ، وكأنَّ المسلمين لم تطرقهم مصيبة قبل ذلك ، ولم يكن شيءٌ من ذلك ، وهذا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو سيِّدُ البشر في الدنيا والآخرة يوم مات لم يكن شيء ممّا ذكروه ، ويوم مات ابراهيم بن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال النّاس: الشَّمس خسفت لموت إبراهيم ، فصلّىٰ بهم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ صلاة الكسوف ، وخطبهم وبيَّن لهم أنَّ الشمس والقمر لا يخسِفان لموتِ أحدٍ ولا لحياته)[1].

تعليق الباحث:

۞ قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد الأول الذي ذكره ابن أبي حاتم؛ فإنَّه ضعيفٌ لأجل:

* أبي عبد السلام بن عاصم: قال أبو حاتم: (شيخٌ)[2]. وقال الذهبي: (شيخٌ)[3].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/٢٥٥). والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الجمعة ـ باب صلاة الكسوف ـ (ح١٠٤٢).

(٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت ٦٢٠).

(٣) «الكاشف» للذهبي (ت٣٣٦٩).

وقال ابن حجر: (مقبولٌ)(١).

قلت: فهو حسنُ الحديث إذا توبِع، ولم يتابعْه أحدٌ؛ بل تفرَّد برواية هذا الأثر فلا يقبل تفرُّده.

* وفيه المستورد بن سابق: قال أبو حاتم: (هو شيخٌ)(٢).

قلت: ومراد أبي حاتم من قوله: «فلانٌ شيخٌ» قلَّة روايته، أو قلَّة الرُّواة عنه، وهذان الأمران قد يكونان سبباً في جهالته، ولذلك لم أجدْ من ذكره بجرحٍ أو تعديل؛ بل إنَّ قولُهم: شيْخٌ يشْعرُ بالتَّجريح لكونِه ليس من المشْتغلين بعلم الحديث.

قال أبو الحسن بن القطان: (فأما قوْل أبي حاتم فيه: «شيخٌ» فليْس بتعريفٍ بشيءٍ من حالِه، إلَّا أنَّه مُقلٌّ ليْس من أهل العلم، وإنّما وقعت له رواية أُخِذت عنه)(٣).

وقال الذهبي في ترجمة العباس بن الفضل العدني: (فقوله ـ يعني أبي حاتم ـ: هو شيخٌ: ليس هو عبارة جرحٍ، ولهذا لمْ أذكر في كتابنا أحداً ممّن قال فيه ذلك، ولكنَّها أيضاً ما هي عبارة توثيقٍ، وبالاستقراء يلوح لك أنَّه ليس بحجَّة)(٤).

---

(١) «التقريب» لابن حجر (ت ٤٠٧١).

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٦٦٥).

(٣) ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م. (٤/٦٢٧).

(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٤١٧٧).

* وفيه إبراهيم بن يزيد النخعي: قال الذهبي: (أحد الأعلام يُرسِل عن جماعة)[1]. وقال ابن حجر: (ثقةٌ، إلّا أنَّه يُرسِل كثيراً)[2].

وقال أيضاً: (ذكر الحاكم أنَّه كان يُدلّس، وقال أبو حاتم: لم يلْقَ أحداً من الصحابة إلّا عائشة ـ رضي الله عنها ـ ولم يسمع منْها، وكان يرْسل كثيراً ولا سيّما عن ابن مسعود، وحدَّث عن أنس، وغيره مُرسَلاً «المرتبة الثانية»)[3].

وأمّا بالنِّسبة الإسناد الثاني الذي ذكره ابن أبي حاتم، فهو ضعيفٌ جداً، لأجل:

* يزيد بن أبي زياد: قال ابن نميْر: (لم يكنْ يزيد بن أبي زياد بالحافظ)[4].

وقال يحيىٰ بن معين: (ولا يحتجُّ بحديث يزيد بن أبي زياد)[5].

وقال البخاري: (منكرُ الحديث)[6]. وقال النسائي: (ليس بذاك)[7].

وقال ابن حبان: (كان يزيد صدوقاً، إلّا أنَّه لمّا كبُر ساء حفظه وتغيّر، فكان يتلَقَّن ما لُقِّن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إيّاه وإجابته فيما ليس من حديثه؛ لسوء حفظه، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أوَّل

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٢٥٢).
(٢) «التقريب» لابن حجر (ت٢٧٠).
(٣) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت٣٥).
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (ت٧٠٨).
(٥) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت٣١٤٤).
(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٣٢٢١).
(٧) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٦٥١).

عمره سماع صحيح، وسماع من سَمِع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغيُّر حفظِه وتلقُّنه ما يلقَّن، سماعٌ ليس بشيء)[1].

وقال ابن حجر: (ضعيفٌ، كَبُر وصارَ يَتلَقَّن، وكان شيعيًّا)[2]. وقال في «مقدمة الفتح»: (مختلفٌ فيه، والجُمْهور على تضعيفِ حديثِه، إلّا أنَّه ليس بمتروك)[3].

وقال أيضاً: (تغيَّر في آخر عُمِره، فضُعِّف بسبب ذلك، وصفه الدّارقطني والحاكم بالتدليس، «المرتبة الثالثة»)[4].

قلت: فهو منكر الحديث، مخْتلِط مدلِّس، كما أنَّه شيعيٌّ والأثر ورد في مقتل الحسين، والراوي المبتدع إذا روى ما يشيد بدعته فلا يقبل منه.

۞ وأمّا بالنّسبة للمتن، ففيه ما يلي:

* حكم الحافظ عليه أنَّه من روايات الشِّيعة المنْكرة.

* نكارة متنه، حيث أنَّه وَرَد في مدح الحسين بن علي - رضي الله عنهما - وقد رواه يزيد بن أبي زياد، وهو مع ضِعْفه شيعيٌّ متعنِّت، والأثر ورد في أمرٍ يختصُّ ببدعته؛ فهو ضعيفٌ مردود.

* مخالفته للوقائع التّاريخية الصّحيحة الثّابتة.

---

(١) «المجروحين» لابن حبان (ت١٠٥٠).

(٢) «التقريب» لابن حجر (ت٧٧١٧).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١/٤٩٥).

(٤) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت١١٢).

الحديث رقم ٥

عند قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾ [الكهف: آية ٩٧].

قال الحافظ ابن كثير: (فأمّا الحديث الذي رواه الإمام أحمد: حدّثنا روح، حدَّثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، حدَّثنا أبو رافع، عن أبي هريرة، عن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «إنَّ يأجوج ومأجوج ليحفرون السَّد كلَّ يوم، حتىٰ إذا كادوا يرون شعاع الشمس، قال الذي عليهم: ارجعوا فستحفرونه غداً، فيعودون إليه كأشدِّ ما كان حتّىٰ إذا بلغت مدَّتهم وأراد الله أنْ يبعثهم علىٰ الناس، حفروا، حتىٰ إذا كادوا يرون شعاع الشمس، قال الذي عليْهم: ارْجعوا فستحْفرونه غداً إن شاء الله، ويَستثني، فيعودون إليه وهو كهيئته حين تركوه، فيحفرونه ويخرُجون علىٰ النّاس، فينشِّفون المياه، ويتحصَّن النّاس منْهم في حصونهم، فيرمون بسهامهم إلىٰ السّماء، فترجع وعليها كهيئة الدم، فيقولون: قهرنا أهل الأرض، وعلونا أهل السّماء فيبعثُ الله عليهم نغفاً[1] في رقابهم فيقتلهم بها»).

قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «والذي نفس محمّد بيدِه إنَّ دوابَّ الأرض لتسمُن، وتشكر شكراً من لحومهم ودمائهم»[2].

---

(١) نَغَفاً: (دُوْدٌ عُقْفٌ يَتَسَلَّخُ عن الخَنَافِس. والنَّغَفُ: داءٌ يُصِيْبُ الجَرَادَ في أعْنَاقِهِ فَيَهْلك). «المحيط الكافي» للصاحب الكافي، باب النون والغين (٥/٩١).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (ح ١٠٢٥٤). من طريق **روح بن عبادة**. وأخرجه الترمذي في «سننه» ـ كتاب التفسير ـ باب ومن سورة الكهف ـ (ح ٣١٥٣). وابن ماجة في «سننه» ـ=

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (ورواه أحمد أيضاً عن الحسن ـ هو ابن موسىٰ الأشيب ـ عن شيبان، عن قتادة به، وكذا رواه ابن ماجه، عن أزهر بن مروان، عن عبد الأعلىٰ، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: حَدَّثنا أبو رافع.

وأخرجه الترمذي، من حديث ابن أبي عروبة، عن قتادة، ثمَّ قال: غريبٌ[1]، لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.

قال ابن كثير: وهذا إسنادٌ جيدٌ قويٌّ، ولكنَّ في رفعه نكارة، لأنَّ ظاهر الآية يقتضي أنَّهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا نقبه، لإحكام بنائه وصلابته وشدَّته. ولكنَّ هذا قد روي عن كعب الأحبار: أنَّهم قبل خروجهم يأتون يلحسونه حتىٰ لا يبْقىٰ منه إلّا القليل، فيقولون: غداً نفتحه، فيأتون من الغد،

= كتاب الفتن ـ باب فتنة المسيح الدجال وخروج عيسىٰ بن مريم وخروج يأجوج ومأجوج ـ (ح ٤٠٨٠). **كلاهما** (الترمذي، وابن ماجة) من طريق **عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ**. وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٨/١٠٩). من طريق **يزيد بن زريع**. وأخرجه الواحدي في «تفسيره» (٣: ١٦٨) من طريق **عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت**. **جميعهم** (روح بن عبادة، وعبد الأعلىٰ، ويزيد، وعبد الوهّاب) عن **سعيد بن أبي عروبة**. وأخرجه أحمد في «مسنده» (ح ١٠٢٥٤) من طريق **شيبان بن عبد الرحمن**. وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (٤: ٤٨١). وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٨/١٠٩). كلاهما (الحاكم، وابن جرير) من طريق **أبي عوانة**. وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (ح ٦٨٢٩). من طريق **سليمان بن طرخان**. **أربعتهم** (سعيد، وشيبان، وابن أبي عروبة، وسليمان) عن **قتادة، به**.

(١) في جميع مطبوعات «سنن الترمذي» قال: (حسن غريب)، وكذلك جاء في «تحفة الأشراف» (رقم ١٤٦٧٠).

وقد عاد كما كان...)[1]، ولعلَّ أبا هريرة تلقّاه من كعب، فإنَّه كثيراً ما كان يجالسه ويُحدّثه، فحدَّث به أبو هريرة، فتوهَّم بعض الرواة عنه أنَّه مرفوع، فرفَعه، والله أعلم، ويؤكِّد ما قُلناه، من أنَّهم لم يتمكَّنوا من نقبه، ولا نقب شيء منه، ومن نكارة هذا المرفوع، قول الإمام أحمد: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت جحش زوج النبي ـ ﷺ ـ قال سفيان: أربع نسوة، قالت: استيقظ النبي ـ ﷺ ـ من نومه وهو محمر وجهه، وهو يقول: (لا إله إلا الله! ويلٌ للعرب من شرٍّ قد اقترب، فتح اليوم من ردمِ يأجوج ومأجوج مثل هذا، وحَلَّق»[2])[3].

أقوال العلماء في الحديث:

❋ قال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، إنّما نعرفه من هذا الوجه مثل هذا)[4].

❋ وقال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرِّجاه)[5].

---

(١) رواه **عبد الرزاق** في «تفسيره» (٣/٢٨). و**الطبري** في «تفسيره» (١٨/٥٢٩). **كلاهما** (عبد الرزاق، والطبري) من طريق **أبي الصيف** عن كعب الأحبار **موقوفاً**.

(٢) الحديث أخرجه **أحمد** في «مسنده» (ح ٢٦٨٦٦). و**البخاري** في «صحيحه» ـ كتاب الفتن ـ باب يأجوج ومأجوج ـ (ح ٧١٣٥). و**مسلم** في «صحيحه» ـ كتاب الفتن وأشراط الساعة ـ باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج ـ (ح ٢٨٨٢). **جميعهم** (أحمد، والبخاري، ومسلم) من طريق **الزهري**، به.

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/٢٠٤).

(٤) «سنن الترمذي» (ح٣١٥٣).

(٥) «المستدرك» للحاكم (٤٨١ : ٤).

* وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ في «البداية والنِّهاية»: (فقد أخبر في هذا الحديث أنَّهم في كلِّ يوم يلْحسونه حتىٰ يكادوا ينظرون شعاع الشمس من ورائه لرقَّته، فإنْ لم يكن رفع هذا الحديث محفوظاً، وإنّما هو مأخوذٌ عن كعب الأحبار، كما قاله بعضهم، فقد استرحنا من المؤنة، وإنْ كان محفوظاً، فيكون محمولاً علىٰ أنَّ صنيعهم هذا يكون في آخر الزَّمان عند اقتراب خروجهم كما هو المروي عن كعب الأحبار. أو يكون المُراد بقوله: ﴿وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا﴾، أي: نافذاً منه فلا ينفي أنْ يَلحَسوه ولا ينفُذون، والله أعلم)[1].

* وقال الشيخ أبو شهبة: (ومهما كان سند مثل هذا؛ فهو من الإسرائيليات عن كعب وأمثاله، وقد يكون رفعها إلىٰ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ غلطاً وخطأً من بعض الرُّواة، أو كيداً يكيد به الزنادقة اليهود للإسلام، وإظهار رسوله بمظهر من يرْوي ما يُخالف القرآن، فالقرآن قد نصَّ بما لا يحتمل الشك علىٰ أنَّهم لم يستطيعوا أنْ يعلوا السدَّ، ولا أنْ ينقبوه، قال تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا﴾ [الكهف: آية ٩٧][2].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنّسبة للإسناد فإنَّه ضعيفٌ منقطعٌ، وذلك لما يلي:

* آفة الحديث قتادة بن دعامة السدوسي: قال الدّارقطني في

---

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٢/ ١١٢).

(٢) «الإسرائيليات والموضوعات» للشيخ أبي شهبة. (٣١٧/١).

«العلل»: (وقتادة لم يسمع من أَبي رافع، وإِنَّما سمع حديث أَبي رافع، عن الحسن البصري، عن خلاس بن عمرو عنه)[1]. وكذلك قال أبو داود في «السنن»[2].

وقال ابن رجب: (لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئاً وحديث سليمان التيمي عن قتادة: (أنَّ أبا رافع حدَّثه)، قد خرَّجه البخاري في «صحيحه»[3]، وكان شعبة يُنْكر سماع قتادة من أبي رافع)[4].

وقال ابن حجر: (ثقةٌ ثبتٌ، قيل ولد أكمه)[5].

وقال أيضاً: (هو مشهورٌ بالتَّدليس وصفه به النِّسائي وغيره، «المرتبة الثالثة» ـ إلىٰ أنْ قال ابن حجر: كأنَّه يعني حديثاً مخصوصاً، وإلّا ففي صحيح البخاري تصريحه بالسَّماع)[6].

قلت: فالحديث ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي رافع، حتىٰ وإنْ كان قتادة قد صرَّح بالسَّماع فيه، وممَّا يدل علىٰ ذلك:

---

(١) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (ح٢٢٢٦).
(٢) «سنن أبي داود» (ح ٥١٩٠).
(٣) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالىٰ: (بل هو قرآن مجيد، في لوح محفوظ) (والطور وكتاب مسطور) ـ (ح ٧٥٥٤)، قال حدثني محمد بن أبي غالب، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا المعتمر، سمعت أبي يقول: حدثنا قتادة أنَّ أبا رافع حدثه، أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ: الحديث.
(٤) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/٧٨٩).
(٥) «التقريب» لابن حجر (ت ٥٥١٨).
(٦) «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» لابن حجر (١/٣١).

أ ـ أنَّ شعبة قد نصَّ علىٰ عدم سماع قتادة من أبي رافع، وهو تلميذ قتادة، وهو أعلم النّاس به فيما سمع، وما لم يسمع، وكان يوقفه علىٰ السّماع.

قال علي بن المديني: (أصحاب قتادة ثلاثة: سعيدٌ، وهشامٌ، وشعبةٌ، فأمّا سعيد فأتقنهم، وأمّا هشام فأكثرهم، وأمّا شُعبة فألمَّهم بما سمع وما لم يسمع)[1].

وقال البرديجي: (أصحُّ النّاس رواية عن قتادة شعبة، كان يوقف قتادة علىٰ الحديث)[2].

ب ـ أنَّ الإمام أحمد قد قال في قتادة: (ولم يسمع من أبي رافع)[3].

ت ـ وقال يحيىٰ بن معين: (لم يسمع قتادة من أبي رافع)[4].

* وفي إسناده سعيد بن أبي عروبة مُختلِط، إلّا أنّه أثْبت النَّاس في حديث قتادة، قال ابن حجر: (ثقةٌ حافظٌ له تصانيفٌ، كثير التَّدليس، واختلط، وكان أثْبت النّاس في قتادة)[5]. وقال أيضاً: (وهو ممَّن اختلط، ووصفه النّسائي وغيره بالتَّدليس، «المرتبة الثانية»)[6].

(١) «جامع التحصيل» للعلائي (ص ٢٥٥).
(٢) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٢٦٣).
(٣) **نقله**: الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: د أكرم العُمَري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨١م. (٢/١٤١).
(٤) «جامع التحصيل» للعلائي (ت٦٣٣).
(٥) «التقريب» لابن حجر (ت ٢٣٦٥).
(٦) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت ٥٠).

قلت: تابع سعيد بن أبي عروبة في رواية هذا الحديث عن قتادة:

ـ شيبان بن عبد الرحمن: قال ابن حجر: (ثقةٌ صاحبُ كتاب)(١).

ـ وأبو عوانة «وضاح بن عبد الله اليشكري»: قال ابن حجر: (ثقةٌ ثبتٌ)(٢).

ـ وسليمان بن طرخان: قال ابن حجر: (ثقةٌ عابدٌ)(٣).

* وفيها روح بن عبادة: وهو ممَّن سمع من سعيد بن أبي عروبة بعد الاختلاط(٤)، لكن تابعه في الرِّواية عن سعيد:

ـ عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ: قال ابن حجر: (ثقةٌ)(٥).

ـ ويزيد بن زرُيْع: قال ابن حجر: (ثقةٌ ثبتٌ)(٦).

قلت: ويزيد ممّن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه(٧).

ـ وعبد الوهاب بن عبد المجيد: قال ابن حجر: (ثقةٌ، تغيَّر قبل موته)(٨).

قلت: فتتقوّىٰ رواية روح بن عبادة بهذه المتابعات، وتدرَء عنْها علَّة الاختلاط.

---

(١) «التقريب» لابن حجر (ت٢٨٣٣).
(٢) المصدر السابق (ت٧٤٠٧).
(٣) المصدر السابق (ت٢٥٧٥).
(٤) «الكواكب النيرات» لابن كيال (ت٢٥).
(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٣٧٣٤).
(٦) المصدر السابق (ت٧٧١٣).
(٧) «الكواكب النيرات» لابن كيال (ت٢٥).
(٨) «التقريب» لابن حجر (ت٤٢٦١).

* الاعلال بالوقف: فقد ورد هذا الحديث من طريقٍ آخر موقوفاً علىٰ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ:

ـ فقد روىٰ عبد بن حميد ـ كما في «الفتح»[1] ـ من طريق عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ نحوه موقوفاً.

ـ وذكر الحافظ في «المطالب العالية»، من حديث أبي هريرة، قال: (يأجوج ومأجوج يحفرون كل يوم)، وعزّاه لمسند أبي يعلىٰ[2]. وقال البوصيري: (رواه أبو يعلىٰ موقوفاً)[3].

ـ وروىٰ العقيلي كما في «الضعفاء» هذا الأثر، فقال: (حدّثنا علي ابن عبد العزيز، قال حدّثنا حجّاج، قال: حدّثنا حمّاد، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: (يأجوج ومأجوج يحفرون كل يوم السدَّ ـ ثمّ قال العقيلي ـ: حديثُ حجّاج أولىٰ)[4].

قلت: ولا شكَّ أنّ أبا صالح «ذكوان السمان»[5] أعلم بأبي هريرة، وأحفظ لحديثه من أبي رافع الصائغ[6]، والذي ليس له في المسند عن أبي هريرة إلّا أحاديث معدودة لا تتجاوز الخمسين حديثاً[7]، بينما يروي عنْه أبو صالح مئات الأحاديث، واحتجَّ به البخاري ومسلم في «الصحيحين»،

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/١٠٩).
(٢) «المطالب العالية» لابن حجر (ح٤٥٢٨).
(٣) «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (ح٧٦٦٧).
(٤) «الضعفاء والمتروكين» للعقيلي (ت٨٣٥).
(٥) قال ابن حجر: (ثقةٌ). «التقريب» (ت٢٨٦٦).
(٦) قال ابن حجر: (ضعيفُ الحفظ). «التقريب» (ت٤٤٢).
(٧) وذلك بالرجوع إلىٰ برنامج جوامع الكلم، وبرنامج المكتبة الشاملة.

فإذا اختلفا علىٰ أبي هريرة في رفعٍ أو وقفٍ، كان القول فيه قول أبي صالح السمان، لمزيد اختصاصه بأبي هريرة، وعِلْمه بحديثه، والله أعلم.

* أنَّه قد ورد هذا الحديث من رواية كعب الأحبار ـ رضي الله عنه ـ موقوفاً عليه، قال: (إذا كان عند خروج يأجوج ومأجوج حفروا حتىٰ يسمع الذين يلونَهم قرْع فؤوسهم، وإذا كان اللّيل قالوا: نجيء غداً فنفْتح فنخْرج، فيعيده الله كما كان، فيجيئون من الغد فيحفِرون، حتىٰ يسمْع الذي يلونهم قرْع فؤوسهم، فإذا كان اللّيل قالوا: نجيء غداً فنخرج، فيجيئون من الغد، فيجدونه من الغد قد أعاده الله كما كان...)[1].

قلت: وممّا يدلُّ علىٰ أنَّ هذا من روايات كعب الأحبار ما ذكره الإمام مسلم، عن بسر بن سعيد، قوله: (اتقوا الله وتحفَّظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتُنا نُجالِس أبا هريرة، فيحدِّث عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ويُحدِّثنا عن كعب الأحبار، ثمَّ يقوم، فأسمع من كان معنا يجعل حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ)[2].

وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه ما يلي:

* أنَّ ظاهر الآيات الكريمة يدلُّ علىٰ أنَّهم لم يستطيعوا نقبه، فقد قال سبحانه: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾ [الكهف: آية ٩٧].

* أنَّ هذا قد ثبت من رواية كعب الأحبار كما تقدم، فلعلَّه يكون ممّا

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٣٧).

(٢) «التمييز» للإمام مسلم (ص١٧٥).

تلقّاه أبو هريرة عن كعب الأحبار، فوهم أحد رواة الحديث فرفعه، وهو ما يسمّىٰ بسلوك الجادَّة عند علماء الحديث.

❊ مخالفته للحديث الصَّحيح، كما ذكر الحافظ ابن كثير في تعليقه وكما تبيَّن من الدِّراسة.

المبحث الثالث
الأحاديث التي انتقد الحافظ ابن كثير متونها لمخالفة التاريخ

الحديث رقم ١

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: آية ١٩٠].

قال ابن كثير: (قال الطبراني: حدَّثنا الحسين بن إسحاق التستري، حدَّثنا يحيىٰ الحسّاني، حدَّثنا يعقوب القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: أتت قريش اليهود، فقالوا: بم جاءكم موسىٰ؟ قالوا: عصاه ويده بيضاء للنّاظرين. وأتوا النّصارىٰ، فقالوا: كيف كان عيسىٰ؟ قالوا: كان يُبْرئ الأكْمه والأبْرص، ويحيي الموتىٰ، فأتوا النبي ـ ﷺ ـ فقالوا: ادعُ لنا ربّك يجعل لنا الصّفا ذهباً. فدعا ربه، فنزلت هذه الآية: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، فليتفكّروا فيها»[1]).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا مشكلٌ، فإنَّ هذه الآية مدنية، وسؤالهم أنْ يكون

(١) أخرجه **ابن أبي حاتم** في «تفسيره» (ح٤٧٠٢). **والطبراني** في «الكبير» (ح١٢٣٢٢). **كلاهما:** (ابن أبي حاتم، والطبراني) من طريق **يعقوب القمي** به، **موقوفاً.**

الصفا ذهباً كان بمكة، والله أعلم)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الطَّحاوي: (فإنْ قال قائل: فهذا بخلاف حديث ابن عباس..؛ لأنَّ في حديث ابن عباس أنَّ إنزال الله ـ تعالىٰ ـ كان لهذه الآية علىٰ رسوله، للسبب الذي ذكره ابن عباس في حديثِه، وفي حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ هذا إنزاله إيّاها علىٰ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عند الذي كان منه من صلاته ورقَّة قلْبِه عندها. فكان جوابُنا له في ذلك: أنَّه لا اختلاف في هذين الحديثَيْن ولا تضادّ؛ لأنَّ الذي في حديث ابن عباس هو ذكر سؤال قريش رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما ذكر من سؤالها إيّاه فيه، وتخيير الله ـ عز وجل ـ إيّاه ـ صلى الله عليه وسلم ـ بين الشيئين المذكورين في ذلك الحديث، واختياره ـ صلى الله عليه وسلم ـ لسائليه ما هو في العاقبة أحمد، وما لهم فيه السّبب الذي يكون إيصالاً لهم إلىٰ الجنّة، وفوزاً لهم من عذابه، وكان إنزال الله ـ عز وجل ـ الآية التي أقام بها الحُجَّة عليهم في اللَّيلة التي أنزلها فيها عليه، وهو بيْت عائشة، وكان ابن عباس قد تقدَّم علْمه بالسَّبب الذي كان من أجلِه نزولها، ولم يكن ذلك تقدَّم عند عائشة، فعاد بحمد الله ونعمته جميع الآثار التي رويْناها في هذا الباب إلىٰ انتفاء التّضادِّ لها، والاختلاف عنها، والله الموفق)[2].

قلت: كلام الطَّحاوي لا ينْفي التَّعارض بين الحديثيْن، فحديث ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ يقتضي كون الآية مكّية، في حين أنَّ حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ صريحٌ في كون الآية نزلت علىٰ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في المدينة، كما أنَّ المشهور في كتب التّفسير أنَّ سورة آل عمران مدنيّة.

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢/٢٠٤).

(٢) «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (ح٦١٧٤).

* وقال ابن حجر: (رجالُه ثقاتٌ إلّا الحُمّاني ؛ فإنّه تُكلِّم فيه ، وقد خالفه الحسن بن موسى ، فرواه عن يعقوب عن جعفر ، عن سعيد مرْسلاً ، وهو أشبه ، وعلىٰ تقدير كونِه محفوظاً وصلُه ، ففيه إشكالٌ من جِهة أنَّ السّورة مدنيَّة ، وقريش من أهل مكّة ، قلت ـ القائل ابن حجر ـ: ويُحتمل أنْ يكون سؤالهم لذلك بعد أنْ هاجر النَّبي ـ ﷺ ـ إلىٰ المدينة ، ولا سيَّما في زمن الهدْنة)[1].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد ، فإنَّه ضعيفٌ ، وذلك لما يلي:

* فيه يحيىٰ بن عبد الحميد الحمّاني: قال ابن معين: (ثقةٌ)[2].

وقال أيضاً: (صدوقٌ مشهورٌ ، ما بالكوفة مثل ابن الحماني ، ما يقول[3] فيه إلّا من حسد)[4]. وقال الإمام أحمد بن حنبل: (كان يكذب جهاراً)[5].

وقال البخاري: (يتكلّمون فيه ، رماه أحمد وابن نمير)[6].

وقال الذَّهبي: (حافظٌ ، وقد وثَّقه ابن معين ، وغيْرُه)[7].

وقال النسائي: (ضعيفٌ)[8].

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٨/٢٣٥).

(٢) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت٢٥٢٢).

(٣) هكذا جاء اللفظ (ما يقول) في «الكامل في الضعفاء» لابن عدي ، ولعلَّ الأصح منه ما ثبت في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٦/٢٥١)، حيث أتىٰ بلفظ: (ما يقال) لمناسبته سياق العبارة.

(٤) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٢١٣٨).

(٥) «الجرح والتعديل» لابن ابي حاتم (ت ٦٩٥).

(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٣٠٣٧).

(٧) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٩٥٦٧).

(٨) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٦٢٥).

وقال الحافظ ابن حجر: (حافظٌ إلّا أنَّهم اتَّهموه بسرقةِ الحديث)[1].

قلت: فهو ضعيف الحديث، أمّا بالنِّسبة لتوثيق ابن معين، فإنَّه يعارض ما ثبت من تضعيف العلماء له.

- قال المعلمي: (وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلساً، فرأىٰ تلك الأحاديث مستقيمة، ثمَّ سأل عن الشيخ؟ وثَّقه، وقد يتَّفق أنْ يكون الشيخ دجّالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة، ويكون قد خلَّط قبل ذلك، أو يُخلِّط بعد ذلك ـ وذكر بعض الرُّواة الذين وثَّقهم ابن معين وضعَّفهم غيره، ومنهم الحمّاني هذا، ثمَّ قال: وهذا يُشعر بأنَّ ابن معين كان ربّما يُطلق كلمة «ثقة» لا يريد بها أكثر من أنَّ الراوي لا يتعمَّد الكذِب)[2].

قلت: وممَّا يدلُّ علىٰ أنَّ ابن معين ـ رحمه الله ـ قد أحسن الظنَّ فيه، ولم يعْرِفه حقَّ المعْرِفة ما رواه الخطيب البغدادي، بإسناده: عن البغوي[3]، قال: (لمّا قدم يحيىٰ الحمّاني بغداد، نزل في دور الصّحابة، فمضيْنا إليه لنسمع منه، فكنّا علىٰ بابِه وقوفًا إذْ أقبل يحيىٰ بن معين راكب بغلة، فدخل إليه وأطال عنْده

(١) «التقريب» لابن حجر (ت٧٥٩١).

(٢) «التنكيل» للمعلمي اليماني (١/١٦٢ ـ ١٦٤).

(٣) قال الشيخ ماهر الفحل: ليس هو البغوي المشهور، فالخطيب (توفي ٤٦٣ هـ)، والبغوي (توفىٰ ٥١٦ هـ). وقال الشيخ هادي المري: المقصود به هنا (عبد الله بن محمد البغوي، وليس البغوي صاحب «شرح السنة»). قال الباحث: وبالرجوع إلىٰ سياق القصة في «تاريخ بغداد» (١١٣/١٠) نجد الخطيب نقل هذه الحكاية، فقال: (حدثنا أبو طاهر حمزة بن محمد ابن طاهر الدقاق، من حفظه، قال: سألت علي بن عمر الدارقطني: هل روىٰ عبد الله ابن محمد البغوي، عن يحيىٰ بن معين؟، فذكر سياق القصة.

الجلوس، ثمَّ خرج فقُمنا إليه، وقلنا له: ما تقول في الرّجل؟ فقال يحيىٰ ابن معين: الثِّقةُ، وابن الثَّقةِ)[1].

* وفيه يعقوب القمّي: قال ابن معين: (ثقةٌ)[2].

وقال أحمد: (ثقةٌ)[3]. وقال الدارقطني: (ليس بالقويِّ)[4].

وقال الذهبي: (صالحُ الحديثِ، محدِّث أهلِ قُمّ، يروي عن جعفر ابن أبي المغيرة وليثٍ، قال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ليس بالقوي)[5]. وقال ابن حجر: (صدوقٌ يهِم)[6].

قلت: فهو صالح الحديث، لكن عنده أوهامٌ، وقد تفرَّد برواية هذا الحديث.

* وفيه جعفر بن أبي المغيرة: قال الإمام أحمد بن حنبل: (ثقةٌ)[7].

وقال الذهبي: (وكان صدوقاً، ـ ثمَّ نقل الذَّهبي عن ابن مندة، قوله ـ: ليس بالقويِّ في سعيد بن جبير)[8].

---

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٠/١١٣).

(٢) «سؤالات ابن الجنيد» لابن معين (ت٦٥٣).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (ت٤٣٩٣).

(٤) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (ح٢٩٨).

(٥) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٧١٩٢).

(٦) «التقريب» لابن حجر (ت٧٨٢٢).

(٧) «سؤالات ابن الجنيد» لأحمد (ت٦٥٣).

(٨) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت١٥٣٦).

وقال ابن حجر: (صدوقٌ يهِم)[١].

قلت: فهو صدوقٌ عنده أوهامٌ، وفي روايته عن سعيد بن جبير ليس بالقويِّ.

* الاعلال بالإرسال: قال ابن حجر: (رجالُه ثقاتٌ، إلّا الحُمّاني، فإنَّه تكلِّم فيه، وقد خالفه الحسن بن موسىٰ، فرواه عن يعقوب، عن جعفر، عن سعيد مرسلاً، وهو أشبه، وأخرجه ابن أبي حاتم، والطَّبراني، من رواية يحيى ابن عبد الحميد، عن يعقوب موصولاً يذكر ابن عباس فيه، والمُرسلُ أصحُّ)[٢].

قلت: هذا حديثٌ ظاهره الإرسال إلّا أنَّ له حكم الاتصال؛ وذلك لقول يعقوب القمّي الذي نقله أبو داود في «سننه»، قال: (سمعت محمد بن حميد يقول: سمعت يعقوب يقول: كلُّ شيءٍ حدَّثتُكم عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن النبي ـ ﷺ ـ فهو مسندٌ عن ابن عباس، عن النبي ـ ﷺ ـ)[٣].

۞ وأمّا بالنّسبة للمتن، ففيه ما يلي:

* الاعلال بالمعارضة: كما ذكر ابن كثير بأنَّ الآية مدنيّة، وقريش كان سؤالهم في مكة، والدليل علىٰ أنَّ الآية مدنية ما رواه عطاء بن أبي رباح من

---

(١) «التقريب» لابن حجر (ت٩٦٠).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٨/٢٣٥). والحديث أخرجه الطبري في «تفسيره» (ح١٩٩٠)، عن **محمد بن حميد الرازي**. وذكره ابن حجر العسقلاني في «العجاب في بيان الأسباب» (٢/ ٨١٦ ـ ٨١٧). ونسبه إلىٰ عبد بن الحميد، عن **الحسن بن موسىٰ**. **كلاهما:** (الحسن ابن موسىٰ، ومحمد بن حميد) عن **يعقوب القمي**، عن جعفر، عن سعيد، قال: (سألت قريش اليهود...) فذكره، **مرسلاً**.

(٣) «السنن» لأبي داود (ح١٣٠٢).

حديث عائشة ، قال عطاء: دخلت أنا وعبيد بن عمير علىٰ عائشة ، فقالت لعبيد ابن عمير: قد آنَ لك أنْ تزورنا ، فقال: أقول يا أمّة كما قال الأوّل: زر غباً تزدد حباً. قال: فقالت: دعونا من رطانتكم هذه.

قال ابن عمير: أخبرينا بأعجب شيء رأيته من رسول الله ـ ﷺ ـ قال: فسكتت ، ثمَّ قالت: لمّا كانت ليلة من اللّيالي ، قال: «يا عائشة ، ذريني أتعبّد لربي» ، قلت: والله إنّي لأحبُّ قُربك ، وأحبُّ ما سرَّك. قالت: فقام فتطهَّر ، ثم قام يُصلّي. قالت: فلم يزل يبكي حتىٰ بلَّ حِجرَه ، قالت: ثمَّ بكىٰ فلم يزل يبكي حتىٰ بلَّ لحيتِه ، قالت: ثمَّ بكىٰ فلمْ يزل يبكي حتىٰ بلَّ الأرض ، فجاء بِلال يؤذِنُه بالصلاة ، فلمّا رآه يبكي ، قال: يا رسول الله لم تبكي ، وقد غفر الله لك ما تقدّم من ذنبك وما تأخّر ؟ قال: «أفلا أكون عبداً شكوراً ؛ لقد نزلت عليَّ الليلة آية ، ويلٌ لمن قرأها ولم يتفكر فيها: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾» الآية[1].

❊ أنّه قد روىٰ الإمام أحمد[2] ـ رحمه الله ـ نحو هذا الحديث الذي أقوم بدراسته ، وليس فيه ذكرٌ لنزول الآية بسبب هذه الحادثة ، ورجال إسناده كلُّهم ثقات ، ففي هذه الزّيادة نكارة ، لمخالفتها لرواية الثِّقات.

(١) أخرجه **ابن حبان** في «صحيحه» ـ كتاب الرقائق ـ باب التوبة ـ (ح٦٢٠)، **وأبو الشيخ** الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ» (١٥٩: ١). **كلاهما** (ابن حبان، وأبو الشيخ) من طريق **إبراهيم النخعي** ، قال حدَّثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء به.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (ح٢١٦٧). عن وكيع ، عن سفيان الثوري ، عن سلمة بن كهيل ، عن عمران بن الحكم، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ بنحوه. وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣ :٣١٣) ، ثمَّ قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

الحديث رقم ٢

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: آية ١٠٠].

قال ابن كثير: (وقال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبو زرعة، حدّثنا عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحزامي، حدَّثني عبد الرحمن بن المغيرة الحزامي، عن المنذر بن عبد الله، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنَّ الزبير ابن العوام، قال: هاجر خالد بن حزام إلىٰ أرض الحبشة، فنَهشتهُ حيّة في الطَّريق فمات، فنزلت فيه: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا﴾ الآية. قال الزبير: وكنتُ أتوقَّعه وأنْتظر قدومه وأنا بأرض الحبشة، فما أحزنني شيء حزن وفاته حين بلغني، لأنَّه قلَّ أحدُ مِمَّن هاجر من قريش إلّا معه بعض أهله، أو ذوي رحِمِه، ولم يكن مَعي أحدٌ من بني أسد بن عبد العزىٰ، ولا أرجو غيرَه)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا الأثرُ غريبٌ جداً، فإنَّ هذه القصّة مكّية، ونزول هذه الآية مدنيَّة، فلعلَّه أراد أنَّها أنزلت تعمُّ حُكْمه مع غيره، وإنْ لم يكُن ذلك سبب النَّزول، والله أعلم)[2].

---

(١) أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (ح٢٦٧٩). من طريق **عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة**. وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٤/١١٩). عن **محمد بن عمر الواقدي**. ومن طريق ابن سعد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣ : ٥٥٢). **كلاهما**: (ابن شيبة، ومحمد بن عمر) عن **عبد الرحمن بن المغيرة** به. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٦٥٣). ونسبه إلىٰ ابن أبي حاتم.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢/٤٣٨).

أقوال العلماء في الحديث:

* ذكر ابن سعد، عن الواقدي بعد ذكره للحديث، قوله: (ولم أرَ أصْحابنا يُجْمِعون على أنَّ خالد بن حزام من مهاجرة الحبشة، ولم يذكُره أيضاً موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، وأبو معشر فيمن هاجر إلى أرض الحبشة، فالله أعلم)[1].

* قال ابن حجر بعد ذكر الحديث: (وقال الزُّبير بن بكار في كتاب «النَّسب»، حدَّثني عمّي مصعب، عن غير واحدٍ من آل حزام، عن الواقدي، وعن المغيرة بن عبد الله الحزامي، أنَّ خالد بن حزام خرج من مكة مهاجراً، وبلغ الزُّبير خبره، فسُرَّ بذلك، فمات خالد في الطَّريق، فنزلت فيه الآية، قلت ـ القائل ابن حجر ـ: المشهور أنَّ الذي نزلت فيه هذه الآية «جندب ابن ضمرة» كما تقدَّم. وقال الطَّبري: انفرد الواقدي بقوله: إنَّه هاجر إلى أرض الحبشة الهجرة الثانية، فنُهِش في الطَّريق فمات قبل أنْ يدخل الحبشة، كذا قال، وفيه نظر لرواية الزُّبير، عن مصعب بموافقة الواقدي)[2].

* وقال الألباني: (وهذا إسنادٌ حسنٌ رجالُه ثقاتٌ؛ ابن شيبة الحزّامي من شيوخِ البخاري، تكلَّم فيه بعضهم من قبل حفظه، وأخرج له البخاري متابعة كما حقَّقَه الحافظ[3]، وانظر تعليقي على ترجمته في «تيسير الانتفاع»[4]؛ فكأنَّه ـ لحسن حاله ـ مشّى حديثُه هذا، كما ذكروه في ترجمة خالد بن حزام وجزموا

---

(١) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م. (٤/٨٩).

(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (ت٢١٥٦).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١/٤١٨).

(٤) «تيسير الانتفاع الخلان بترتيب ثقات ابن حبان» للألباني. غير مطبوع.

به؛ مثل الحافظ الذهبي في «التجريد»[١]، والعسقلاني في «الإصابة»[٢]، ومن قبْلِهم ابن الأثير في «أسد الغابة»[٣].

ورواه الواقدي علىٰ وجهٍ آخر، فقال ابن سعد في «الطبقات»[٤]: أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدَّثني المغيرة بن عبد الرَّحمن الحزامي، قال: أخبرني أبي، قال: خرج خالد بن حزام مُهاجراً إلىٰ أرض الحبشة في المرَّة الثّانية، فنُهِش في الطريق... الحديث؛ دون قول الزُّبير أيضاً، وهذا ـ مع إرساله ـ واهٍ جِدّاً؛ لحالِ محمَّد بن عمر الواقدي المعروفة. ومن طريقه: أخرجه الحاكم[٥] بأسانيد أخرىٰ له، وبالجملة؛ فالعمدة علىٰ الطّريق الأولىٰ؛ لثقةِ رواتِها)[٦].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، ففيه ما يلي:

❊ فيه عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة: قال أبو زرعة: (لم يكن بين تحديثِه وموته كبير شيء)[٧]. وقال ابن حبان: (ربَّما خالَف)[٨]. وقال الذهبي: (صدوقٌ)[٩]. وقال ابن حجر: (وربَّما نسب إلىٰ جدِّه، فقيل: عبد الرحمن

---

(١) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيمار، تجريد أسماء الصَّحابة، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان. (ت١٥٣٩).

(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (ت٢١٥٦).

(٣) «أسد الغابة» ابن الأثير (١/٣٠٢).

(٤) «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٤/١١٩).

(٥) «المستدرك» للحاكم (٥٥٢: ٣).

(٦) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (ح٣٢١٨).

(٧) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٢٢٣).

(٨) «الثقات» لابن حبان (ت١٣٩٥٤).

(٩) «المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٣٥٩٨).

ابن شيبة، وكذا وقع في رواية البخاري عنه في حديثيْن أخرجهما عنه، لم يخرِّج عنه غيرُهما، وبذلك جزم صاحب الزُّهرة، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم)[1].

قلت: قد أبان الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ أنَّ البخاري إنَّما روىٰ عنه متابعةً وليس احتجاجاً، فقال: (روىٰ عنه البخاري حديثيْن أحدهما... ـ ثمَّ ذكر الحديثين، وذكر الطريق الأخرىٰ التي رواها الإمام البخاري، ثمَّ قال ـ: فتبيَّن أنَّه ما احتجَّ به)[2].

* وفيه المنْذر بن عبد الله بن المنْذر: ذكره ابن حبان في «الثقات»[3]. وهو مشهورٌ بالتّساهل في التوثيق.

وذكره الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[4]، ثمَّ ذكر من روىٰ عنه العلم، ولم يذكر أحداً وثَّقه. وقال ابن حجر: (مقبولٌ)[5].

وقال الألباني عنه: (بل هو ثقةٌ فاضلٌ، كما يظهر من ترجمته في «تاريخ بغداد»، وكثرة الرّواة الثِّقات عنه، وفيهم بعض الحفّاظ والفقهاء)[6].

قلت: فأقلُّ أحواله أنَّه حسن الحديث إذا توبع، ولم يتابعْه أحدٌ في رواية هذا الأثر، أمّا بالنسبة لاستشهاد الألباني علىٰ توثيقه بكثرة من روىٰ عنه من

---

(١) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت٤٥٠).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٤١٨/١).

(٣) «الثقات» لابن حبان (ت١٥٨٥٤).

(٤) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت٧٢٠٥).

(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٦٨٨٨).

(٦) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (ح٣٢١٨).

الحفّاظ والفقهاء، فإنَّ فيه نظر، لأنَّ رواية الثِّقة لا تعدُّ توثيقاً لمن روىٰ عنه، فإنَّه من المعلوم أنَّه لو قال أحدُ العلماء الحفاظ: (حدَّثني الثِّقة) فإنَّ هذا لا يعتبرُ توثيقاً له فربَّما يكون ثقةً عنْده ضعيفاً عنْد غيره، فمن باب أَوْلىٰ لو روىٰ عن راوٍ ما ولم يطْلق عليه صفة الثِّقة.

قال الحافظ ابن رجب: (رواية الثِّقة عن رجلٍ لا تدلُّ على توثيقِه، فإنَّ كثيراً من الثِّقات روَوا عن الضُّعفاء، كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما، وكان شعبة يقول: لو لم أحدَّثكم إلّا عن الثِّقات لم أحدِّثْكم إلّا عن نفرٍ يسيرٍ، قال يحيىٰ القطان: إنْ لم أروِ إلّا عمَّن أرْضىٰ ما رويْتُ إلّا عن خمسة أو نحو ذلك)[1].

۞ وأمَّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النّكارة ما يلي:

❋ أنَّ الآية مدنيَّة، وسياق القصَّة يشير إلىٰ أنّها نزلت بمكَّة.

❋ جاءت الأحاديث الصَّحيحة بذكر سبب نزول الآية، وأنَّها نزلت في جندب بن ضمرة.

واختُلف في اسمه، فقيل حبيب بن ضمرة[2]، وقيل: ضمرة بن جندب[3]، وقيل: أبي ضمرة بن العيص[4].

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١٢٧/١).

(٢) أخرجه الطبراني «المعجم الكبير» (ح١١٧٠٩). وأبو يعلىٰ «مسنده» (ح ٢٦٧٩)، **كلاهما** (الطبراني، وأبو يعلىٰ) من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: (خرج ضمرة بن جندب مُهاجراً، فقال لأهله: احملوني فأخرجوني من أرض المشركين إلىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ فمات في الطريق قبل أنْ يصل إلىٰ النبي ـ ﷺ ـ فنزلت الآية). صححه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٧)، وجوَّد إسناده السيوطي في «لباب النقول» (٧٩).

(٣) ذكره ابن كثير في «تفسيره» (٤٣٨/٢). ونسبه إلىٰ ابن أبي حاتم.

(٤) المصدر السابق.

قال ابن الاثير: (وقد اختلف العلماء في اسمه؛ فروىٰ طاوس، عن ابن عباس، أنَّ رجلاً من بني ليث اسمه «جندب بن ضمرة» كان ذا مالٍ وكان له أرْبعة بنين، فقال: اللهم إنّي أنصُر رسولك بنفسي غير أنّي أذودُ عن سوادِ المُشركين إلىٰ دارِ الهجرة، فأكون عند النبي - ﷺ - فأكثِر سواد المهاجرين والأنصار، فقال لبنيه: احملوني إلىٰ دار الهجرة فأكون مع النبي - ﷺ - فحملوه فلمّا بلغ التّنعيم مات فأنزل الله ــ عز وجل ــ: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ الآية)[1]. ثمَّ ذكر الخلاف في اسمه، وذكر من روىٰ ذلك.

الحديث رقم ٣

عند قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: آية ٦٧].

قال بن كثير: (قال ابن مردويه: وحدَّثنا علي بن أبي حامد المديني، حدَّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، حدَّثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم الأشعري، حدَّثنا أبي، حدَّثنا محمد بن معاوية بن عمار، حدَّثنا أبي، قال: سمعت أبا الزبير المكّي يحدِّث عن جابر بن عبد الله، قال: كان رسول الله - ﷺ - إذا خرج بعث معه أبو طالب من يكلؤه حتىٰ نزلت: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾، فذهب

(١) «أسد الغابة» لابن الاثير (١/١٩١).

ليُبعث معه، فقال: «يا عمّ إنَّ الله قد عصمني لا حاجة لي إلىٰ من تبعث»[(١)].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا حديثٌ غريبٌ وفيه نكارة، فإنَّ هذه الآية مدنية، وهذا الحديث يقتضي أنَّها مكِّية، ثمَّ قال ـ يعني ابن مردويه ـ: حدَّثنا محمَّد ابن أحمد بن إبراهيم، حدَّثنا محمَّد بن يحيىٰ، حدَّثنا أبو كريب، حدَّثنا عبد الحميد الحماني عن النضر، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ـ ﷺ ـ يُحرَس فكان أبو طالب يُرسِل إليه كلَّ يوم رجالاً من بني هاشم يحرسونه حتىٰ نزلت عليه هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾، قال: فأراد عمُّه أنْ يُرسِل معه من يحرسه، فقال: «إنَّ الله قد عصمني من الجنِّ والإنس»[(٢)]. ورواه الطَّبراني، عن يعقوب بن غيلان العماني، عن أبي كريب به، وهذا أيضاً حديثٌ غريبٌ، والصّحيح أنَّ هذه الآية مدنية، بل هي من أواخر ما نزل بها، والله أعلم)[(٣)].

---

(١) الحديث أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» كما ذكر الحافظ ابن كثير. من طريق أبي الزُّبير المكي، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً. وتفسير ابن مردويه غير مطبوع.

(٢) أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير، من طريق **محمد بن يحيىٰ**. والطبراني في «المعجم الكبير» (ح١١٦٦٣). من طريق **يعقوب بن غيلان**. والواحدي في «أسباب النزول» (ح٤١١). من طريق **محمد بن الحسن بن الخليل**. **جميعهم** (محمد ابن يحيىٰ، ويعقوب، ومحمد بن الحسن) عن **أبي كريب**، حدَّثنا عبد الحميد الحمّاني، عن النضر أبي عمر، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ **مرفوعاً**.

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، طبعة دار الفكر (٢/٩٨).

أقوال العلماء في الحديث:

أمّا بالنِّسبة لحديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ فلمْ أجدْ من تكلَّم عليه من العلماء، وأمّا بالنِّسبة لحديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فمن أقوالهم:

* ذكره ابن عدي في ترجمة النِّضر بن عبد الرحمن، ثمَّ قال: (وهذه الأحاديث عن أبي يحيىٰ، عن النّضر، عن النّضر، كلّها غير محفوظة، وللنّضر غير ما ذكرت، إلّا أنَّ عامَّة ما قاله عن عكرمة، عن ابن عباس، هو هذا الذي ذكرْت، ومع ضعْفِه يُكتَب حديثُه)[1].

* وقال الهيثمي: (رواه الطَّبراني، وفيه النَّضر بن عبد الرحمن: وهو ضعيفٌ)[2].

تعليق الباحث:

قلت: أمّا بالنّسبة لما رُوِي عن جابر بن عبد الله؛ ففيه ما يلي:

* فيه معاوية بن عمَّار الدُّهني: قال ابن معين: (ليس به بأس)[3].

وقال مرة: (صالحٌ، ليس بمتروك الحديث)[4].

وقال أبو حاتم: (يكتبُ حديثُه، ولا يحتجُّ به)[5].

وقال الذهبي: (ثقةٌ)[6].

---

(١) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٩٦٠).
(٢) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح١٠٩٨١).
(٣) «تاريخ يحيىٰ بن معين» رواية الدوري (ت١٧٠٣).
(٤) «سؤالات ابن الجنيد» ليحيىٰ بن معين (رقم٨٣٣).
(٥) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٧٥٨).
(٦) «الكاشف» للذهبي (ت٥٥٣٠).

وقال ابن حجر: (صدوقٌ)[1].

قلت: فهو صدوقٌ صالح الحديث، ولم أجدْ من جرَّحَه غير أبي حاتم، فأقلُّ أحواله أنَّه حسنُ الحديث.

❊ وفيه أبو الزّبير المكي: قلت: واستدلّوا علىٰ تدليس أبي الزُّبير بما رُوِيَ عن اللِّيث بن سعد، أنَّه قال: (قدمت مكَّةَ، فجئت أبا الزُّبير فدفع إلي كتابين، وانقلبتْ بهما، ثمَّ قلت في نفسي: لو عاودتُّه فسألته أسمع هذا كلِّه من جابر، فرجعت فسألته، فقال: (منْه ما سمعت ومنْه ما حدَّثت عنْه، فقلت له: أعْلِم لي علىٰ ما سمعت، فأعلَم لي علىٰ هذا الذي عندي)[2].

قلت: إلَّا أنَّ أبا الزبير (محمد بن مسلم بن تدرس): قد اختُلف في الحكم بتدليسه:

- جعله الحافظ ابن حجر: في المرتبة الثالثة من مراتب المدلِّسين، وبعد البحث في أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة تبيَّن لي:

١ ـ أنَّه قد حكم عليه كثير من العلماء بالتدليس والإرسال منهم: الحافظ أبو زرعة الرازي[3]، وابن القطان[4]، والنسائي[5]، ....

(١) «التقريب» لابن حجر (ت٦٧٦٦).

(٢) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٦٢٩).

(٣) «المدلسين» لأبي زرعة الرازي (ت٥٩).

(٤) ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولىٰ دار طيبة، الرياض ـ السعودية، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م. (ح١٢٤٣).

(٥) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرىٰ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري ــ=

وابن حزم[1]، والذهبي[2]، والحافظ ابن حجر[3].

٢ ـ أنَّ الإمام مسلم قد احتجَّ برواياته عن جابر ـ رضي الله عنه ـ المعنْعنة، ولم يشترط التَّصريح بالسماع.

٣ ـ أنَّ الإمام البخاري لم يخرج له إلّا حديثاً واحداً متابعة وليس احتجاجاً، قال ابن حجر: (لم يرو البخاري ـ رحمه الله ـ سوىٰ حديث واحد في البيوع، قرنه بعطاء عن جابر، وعلَّق له عدَّة أحاديث)[4].

٤ ـ أنَّ الإمام مسلماً قد احتجَّ به في «صحيحه» في عِدة أحاديث رواها عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ بالعنعنة، ولم يصرِّح فيها بالتحديث، وصنيع الإمام مسلم في قبول عنعنته لسبب معلوم، وهو أنَّ ما لم يسمعه من جابر قد أخذه من صحيفة قيس بن سليمان اليشكري عن جابر، وهي صحيفة صحيحة مشهورة، فلا تعلُّ بالانقطاع.

٥ ـ أنَّ أكثر مرويّات أبي الزبير عن جابر هي من قبيل الوجادة المقبولة كما سبق بيانه، إلّا ما رواه عنه اللَّيث بن سعد.

قلت: ويردُّ علىٰ دعوىٰ تدليس أبي الزبير، بما يلي:

* أنْ ما رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر محمول علىٰ

= د. سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

(١) «حجة الوداع» لابن حزم (ص٢١١).

(٢) «الكاشف» للذهبي (ت٥١٤٣).

(٣) «التقريب» لابن حجر (ت٦٢٩١).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٤٤٢/١).

الاتصال عند العلماء وإنْ رواه معنْعناً، فقد ذكر الليث أنَّه سأل أبا الزُّبير فقال: (هذه الأحاديث سمعتها كلُّها من جابر؟ فقال: لا، فقال: منه سمعت، ومنه ما حدَّث عنه، فقال له: أعْلم لي على الذي سمعت ـ أي أشر على الذي سمعته في الكتاب الذي نسخه منه ـ فأعلم له على بعض الأحاديث، قال الليث: فهي التي أرويها)[1]، قال العلائي: (ولهذا توقَّف جماعةٌ من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ)[2].

* أنَّ روايته لهذا الحديث عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ وقد أكثر من الرِّواية عنه، وروايته عنه في الكتب السِّتة، وكان له به مزيد اختصاص، ففي «تحفة الأشراف» من رواية أبي الزبير عن جابر (٣٦٠) حديث.

* أنَّ قصَّة اللَّيث والاستدلال بها على تدليس أبي الزبير فيها نظر؛ وذلك لأنَّ هذا لا يُفهم منْه كما جاء في رواية الفسوي في كتابه «التاريخ» حينما سأل اللَّيثُ أبا الزبير، قال: (فحديثك عرضته على جابر بن عبد الله؟ قال: عن جابر وعن غيره)، فهذه العبارة فيها عمومٌ ولا تدلُّ على التدليس، وإنَّما وصِف بالتَّدليس على العمومِ بناءً على ما ذكر الليث بن سعد.

* أنَّه لا يُحْفظ عن أبي الزبير أنَّه روى عن جابر بن عبد الله حديثاً ثمَّ ذكر له واسطة من وجْهٍ آخر يثبتُ عنْه.

* أنَّه قد روى عنه الإمام مسلم من روايته عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ التي عنْعنها، من رواية الليث وغيره عنْه.

(١) ذكره العقيلي في «الضعفاء» (ت١٦٩٠). وابن عدي في «الكامل» (ت١٦٢٩).
(٢) «جامع التحصيل» للعلائي (ت٧١١).

❋ وممّا يدل علىٰ توثيقه ما قاله ابن عدي وهو من أهل الاستقراء التّام لأحاديث الرُّواة: (كفىٰ بأبي الزبير صدقاً أنْ يحدِّث عنه مالكاً، فإنَّ مالكاً لا يروي إلّا عن ثقةٍ، ولا أعلم أحداً من الثِّقات تخلَّف عن أبي الزبير إلّا وقد كتب عنْه وهو في نفسِه ثقةٌ، إلّا أنْ يروي عنْه أحدُ الضُّعفاء فيكون ذلك من جهةِ الضَّعيف)[1].

❋ وكذلك ما ذكره الحاكم في «علوم الحديث»: قال: (النوع الحادي عشر: الأحاديث المعنْعنة، وليس فيها تدليس وهي متَّصلة بإجماع أئمة النَّقل علىٰ تورُّع رواتها عن أنواع التدليس، ومثال ذلك ما حدَّثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب، حدَّثنا بحر بن نصر الخولاني، حدَّثنا عبدالله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد الأنصاري، عن أبي الزبير، عن جابر ابن عبدالله... ـ قال الحاكم ـ: هذا حديثٌ رواته بصريّون ثمَّ مدنيّون ومكِّيون، وليس من مذاهبهم التَّدليس فسواءٌ عنْدنا ذكروا سماعَهم أو لمْ يذكروه، وإنَّما جعلْته مثالاً لألوف مثْله)[2].

قلت: وكلام الحاكم ليس علىٰ إطْلاقه، فهناك من البصريّين والكوفيّين من ثبت تدليسُه، إلّا أنَّه يُستأنسُ به في الحكم علىٰ تدليس أبي الزُّبير.

قال ابن حجر: (ووهِم الحاكم في كتاب «علوم الحديث»، فقال: في سنده رجالٌ غير معروفين بالتَّدليس، وقد وصفه النِّسائي وغيرُه بالتَّدليس)[3].

---

(١) «الكامل في الضعفاء» (ت١٦٢٩)، (١٢٥/٦).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (٧٨/١).

(٣) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ت١٠١).

قلت: ممّا سبق يتبيَّن أنَّ هذا الإسناد حسنٌ لذاتِه.

وأمّا بالنِّسبة لما رُوِي عن ابن عبّاس؛ فإنَّ إسناده تالف، وذلك لما يلي:

* آفته النّضر بن عبد الرحمن الخزّاز: قال أبو حاتم: (ليس بشيءٍ، ضعيفٌ)[1].

وقال البخاري: (منْكرُ الحديث)[2].

وقال النسائي: (متروكُ الحديث)[3].

وقال الذهبي: (ساقطٌ)[4].

قلت: فهو متروك الحديث ساقطٌ، فروايته هذه مردودة.

* وفي إسناد الطبراني يعقوب بن غيلان: ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام»، ثمَّ قال: (حدَّث بالبصرة عن سعيد بن عروة وعنْه الطبراني، مات سنة ثلاث وتسعون)[5].

قلت: ولم أجد من ذكره بجرحٍ أو تعديلٍ علىٰ حسب اطلاعي.

* وفي إسناد الواحدي محمد بن الحسن بن الخليل: ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[6].

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢١١٨١).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٢٣٠٠).

(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٥٩٤).

(٤) «الكاشف» للذهبي (ت٥٨٣٧).

(٥) «تاريخ الإسلام» للذهبي (ص٤٣٩٨).

(٦) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (ت٦٢١٤).

قلت: ولم أجد من ذكره بجرحٍ أو تعديلٍ علىٰ حسب اطلاعي.

وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

* أنَّ الحاكم قد روىٰ من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: (كان النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يُحرَس حتىٰ نزلت: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[1].

قال ابن حجر[2] تعليقاً علىٰ حديث عائشة: (وهو يقتضي أنَّه لم يُحرَس بعد ذلك بناءً علىٰ سبْق نزول الآية، لكن ورد في عدَّة أخبارٍ أنَّه حُرِس في بدرٍ وفي أحدٍ وفي الخندق، وفي رجوعه من خيْبر، وفي وادي القرىٰ، وفي عمرة القضية، وفي حنين، فكأنَّ الآية نزلت متراخيةً عن وقعة حنين، ويؤيِّده ما أخرجه الطبراني في «الصغير» من حديث أبي سعيد: «كان العبّاس فيمن يحْرُس النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلمّا نزلت هذه الآية ترك[3]»، والعباس إنَّما لازمه بعد فتح مكّة، فيُحمل علىٰ أنّها نزلت بعد حنين، وحديث حراسته ليلة حنين أخرجه أبو داود والنِّسائي والحاكم من حديث سهل ابن الحنظلية: (أنَّ أنس ابن أبي مرثد حرس النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ تلك الليلة)[4].

(١) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٣١٣/٢). وقال: حديثٌ صحيحٌ ولم يخرجاه.

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٢١٩/١٣).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ح٤١٨).

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» ـ كتاب الجهاد ـ باب فضل الحرس في سبيل الله ـ (ح٢٥٠١). والنّسائي في «سننه» ـ كتاب السير ـ باب فضل الحرس ـ (ح٨٨١٩). والحاكم في «المستدرك» (٢٣٧/١).

الحديث رقم ٤

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: من آية ٩١].

قال ابن كثير: (وقال ابن جرير: حدَّثنا الحارث، حدَّثنا عبد العزيز، وحدَّثنا أبو معشر، عن محمد بن كعب القرظي، قال: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [النساء: من آية ١٥٣]، إلىٰ قوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا﴾ [النساء: من آية ١٥٦]، قال: فلمّا تلاها عليهم ـ يعني على اليهود ـ وأخبرهم بأعمالهم الخبيثة، جحدوا كل ما أنزل الله، وقالوا: ما أنزل الله علىٰ بشرٍ من شيء، ولا موسىٰ ولا عيسىٰ، ولا علىٰ نبيٍّ من شيء. قال: فحَلَّ حبوته[(١)]، وقال: ولا علىٰ أحد؟ فأنزل الله ـ ﷻ ـ ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام: من آية ٩١][(٢)]).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وفي هذا الذي ذكره محمّد بن كعب القرظي نظر؛ فإنَّ هذه الآية مكّيّة في سورة الأنعام، وهذه الآية التي في سورة النّساء مدنية، وهي ردٌّ عليهم لمّا سألوا النَّبي ـ ﷺ ـ أنْ ينزّل عليهم كتاباً من السماء، قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ [النساء: من آية ١٥٣]، **ثمَّ ذكر فضائحهم**

---

(١) الحُبْوَة: (الحُبْوَةُ: بالضّمّ، وحَبَىٰ: الصغير، يَحْبِي حَبْيًا، واحْتَبَىٰ الرَّجل: جمع ظهره وساقيه بثوب أو غيره، وقد يحتبي بيديه والاسم «الحِبْوَةُ»). «المصباح المنير» للفيومي، كتاب الحاء (١٢٠/١).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح ١٠٨٤١).

ومعايبهم وما كانوا عليه، وما هم عليه الآن من الكذب والافتراء)[١].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال ابن جرير الطبري ـ وهو الذي أخرج هذا الحديث ـ بعد ذكر الخلاف في سبب نزول الآية: (وأولىٰ هذه الأقوال بالصّواب في تأويل ذلك، قول من قال: عنىٰ بقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾، مشركو قريش. وذلك أنَّ ذلك في سياق الخبر عنهم أولاً؛ فأنْ يكون ذلك أيضًا خبرًا عنهم أشبهُ من أنْ يكون خبرًا عن اليهود، ولم يجرِ لهم ذكرٌ يكون هذا به مُتَّصلاً، مع ما في الخبر عمَّن أخبر الله عنه في هذه الآية من إنكاره أنْ يكون الله أنزل علىٰ بشر شيئًا من الكُتب، وليس ذلك ممّا تدين به اليهود، بل المعروف من دين اليهود: الإقرار بصحف إبراهيم وموسىٰ، وزبور داود. وإذا لم يأتِ بما روي من الخبر بأنَّ قائل ذلك كان رجلاً من اليهود خبرٌ صحيح متَّصل السند، ولا كان علىٰ أنَّ ذلك كان كذلك من أهل التأويل إجماعٌ، وكان الخبر من أوّل السورة ومبتدئها إلىٰ هذا الموضع خبراً عن المشركين من عبدة الأوثان، وكان قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾، موصولاً بذلك غير مفصول منه لم يَجُزْ لنا أنْ ندّعيَ أنَّ ذلك مصروفٌ عمّا هو به موصول، إلّا بحُجَّةٍ يجب التَّسليم لها من خبرٍ أو عقلٍ)[٢].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

❊ فيه أبو معشر: نجيح بن عبد الرحمن: قال الإمام أحمد: (صدوقٌ،

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢/٥٢٣).

(٢) «تفسير ابن جرير الطبري» (١١/٥٤٢).

ولكنَّه لا يقيم الإسناد)[1]. وقال أيضاً: (يكتب حديثُه مِمّا روىٰ عن محمد ابن قيس، وعن محمد بن كعب القرظي، وعن مشايخه، وأمّا ما روىٰ عن المقبري، وعن نافع، وهشام، فهو فيه ضعيفٌ، فلا يكتب. وقال في موضع آخر: ليس بشيءٍ، يكتب رقاق الحديث من حديثِه)[2]. وقال أحمد: (يُكتَب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب القرظي في التفسير)[3]. وقال البخاري: (يخالِف في حديثه)[4]. وقال في موضعٍ آخر: (منْكر الحديث ـ ثمَّ نقل عن ابن مهدي قوله ـ: كان أبو معشر تعرِفُ وتُنْكر)[5]. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: (صدوقٌ، وقال أبو زرعة: وليس بالقويِّ)[6]. وقال ابن عدي: (ضعيفٌ)[7]، وذكره ابن حبان في «المجروحين»، وقال: (كان ممَّن اختلط في آخر عمره، وبقي قبل أنْ يموت سنتين في تغيُّر شديد، لا يدري ما يُحدِّث به، فكثُرت المناكير في روايته من قبل اختلاطه، فبطُل الاحتجاج به.)[8]. وذكره العقيلي في «الضعفاء»[9].

قلت: تبيَّن من ترجمته أنَّ روايته عن محمّد بن كعب القرظي في التفسير حسنةٌ متىٰ تابعه أحدٌ في روايتها، أمّا إذا تفرَّد فلا تقبل، وهذه الرِّواية ممّا تفرَّد

---

(١) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٩٨٤).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (ت٨٧٥).

(٣) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٩٨٤).

(٤) «التاريخ الصغير» للبخاري (ت٢٣٢٠).

(٥) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٢٣٧٩).

(٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٢٢٦٣).

(٧) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (١٩٨٤).

(٨) «المجروحين» لابن حبان (ت١١٣١).

(٩) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٩٠٩).

به فهي ضعيفةٌ، وذلك لغلبة الضِّعف عليه، وحُكم البخاري عليه بأنَّه منْكر الحديث.

❁ **وأمَّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:**

* أنَّ هذه السورة مكّية، ومقتضىٰ الحديث يشير إلىٰ أنَّها مدنيّة.

* أنَّ سياق الآيات يشير إلىٰ نزولها في مشركي العرب، وهو الذي رجَّحه الحافظ ابن كثير وابن جرير الطبري.

وقد روىٰ البخاري في «صحيحه» من حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: أنَّ يهودياً جاء إلىٰ النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: يا محمَّد إنَّ الله يمسك السماوات علىٰ إصبع، والأرضين علىٰ إصبع...» إلىٰ أنْ قال ابن مسعود: فضحك النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حتىٰ بدت نواجذه، ثمَّ قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ...﴾[1] الآية.

وأخرجه الترمذي في «سننه» من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ بلفظ: «فأنزل الله...»، قال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ)[2].

قلت: ففي رواية البخاري في حديث ابن مسعود، قال: «ثمَّ قرأ... الآية» بينما في رواية الترمذي من حديث ابن عباس، قال: فأنزل الله... الآية.

فلا يبعد أنْ يكون قد وقع هنا أيضاً الوهم، فبَدَل أنْ يقول: «فقرأ»، قال: «فأنزل».

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالىٰ ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ...﴾ ـ (ح٧٤١٤).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» ـ كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة الزمر ـ (ح٣٢٤٠).

الحديث رقم ٥

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: آية ٣٠].

قال ابن كثير: (وقال أبو جعفر بن جرير: حدَّثني محمد بن إسماعيل المصري المعروف بالوساوسي، أخبرنا عبد المجيد بن أبي روّاد[1]، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن المطَّلب بن أبي وداعةَ، أنَّ أبا طالب، قال لرسول الله ـ ﷺ ـ: ما يأتمر بك قومك؟ قال: «يريدون أنْ يسحروني أو يقتلوني أو يخرجوني». فقال: من أخبرك بهذا؟ قال: «ربّي». قال: نعمْ الرَّب ربُّك فاستوص به خيراً. قال: «أنا استوصي به، بل هو يستوصي بي». قال: فنزلت ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾[2] **الآية.**

تعليقُ الحافظِ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وذكر أبي طالب في هذا غريبٌ جداً، بل منكرٌ، لأنَّ هذه الآية مدنيةٌ، ثمَّ إنَّ هذه القصةَ واجتماع قريش علىٰ هذا الائتمار والمشاورة

---

(١) جاء في «تفسير ابن كثير» طبعة دار طيبة: «عبد الحميد بن أبي روّاد»، وجاء في «طبعة دار الفكر» وطبعة «دار الكتب العلمية»: «عبد الحميد بن داود». وبالرجوع إلىٰ تخريج الحديث من تفسير ابن جرير اتَّضح أنَّ اسمه: «عبد المجيد بن أبي روّاد» وهو ما أثبته في المتن.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣/٤٩٢). قال: حدَّثنا محمد بن إسماعيل البصري المعروف بالوساوسي، قال، حدَّثنا عبد المجيد بن أبي روّاد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد ابن عمير، عن المطلب بن أبي وداعة، عن أبي طالب، **مرفوعاً**. ومن طريقه أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (ح٦٢٢٣).

على الإثبات أو النَّفي أو القتل إنَّما كان ليلةَ الهجرة سواء، وكان ذلك بعد موت أبي طالب بنحو من ثلاث سنين، لمّا تمكَّنوا منه واجترؤوا عليه بسبب موت عمِّه أبي طالب الذي كان يحوطُه وينصره ويقوم بأعبائه، والدَّليل على صحَّة ما قُلنا ما روى الإمام محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي[1]، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: وحدَّثني الكلبي، عن باذان مولى أمِّ هانئ، عن ابن عباس، أنَّ نفراً من قريش من أشراف كلِّ قبيلة اجتمعوا ليدخلوا دار النَّدوة، فاعترضهم إبليس في صورة شيخ جليل فلمّا رأوه قالوا له من أنت؟ قال شيخ من أهل نجد، سمعت أنَّكم اجتمعتم فأردت أنْ أحضركم، ولن يعدمكم رأيي ونصحي. قالوا: أجل، ادخل، فدخل معهم، فقال: انظروا في شأن هذا الرَّجل، والله ليوشكن أنْ يواثبكم في أمرك...)[2].

تعليق الباحث:

❁ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه موضوعٌ، وذلك لما يلي:

❋ آفة الحديث محمَّد بن إسماعيل الوساوسي: قال العقيلي: (قال البزار: كان يضع الحديث، ثمَّ قال العقيلي: وحديثُه يدلُّ على ذلك)[3].

وقال الدَّارقطني: (ضعيفٌ)[4].

قلت: فهو وضاع، ويدلُّ على ذلك نكارة حديثه، كما سيأتي في نقد المتن.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح٨٩٩٤). من طريق محمد بن إسحاق به.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/٤٧).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٥٧٧).

(٤) «العلل الواردة في الاحاديث النبوية» للدارقطني (ح٢٢٢١).

❁ **أمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه ما يلي:**

قلت: أمَّا بالنِّسبة لنزول الآية في ائتمار قريش بالنبي ـ ﷺ ـ فلا مانع من نزولها فيهم مع كونها نزلت في المدينة، ويدلُّ علىٰ ذلك:

❊ أنَّ هذه الآية معطوفة علىٰ ما قبلها وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمۡ وَأَيَّدَكُم بِنَصۡرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٢٦ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٧ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ ٢٨ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا وَيُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ٢٩ وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثۡبِتُوكَ أَوۡ يَقۡتُلُوكَ أَوۡ يُخۡرِجُوكَۚ وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾.

قلت: فهذه الآيات مرتبطة ببعضها البعض إعراباً ومعنىٰ، ففيها يُذكِّر الله تعالىٰ أولياءه المؤمنين بفضله عليهم من كونهم كانوا في قلَّةٍ وضعفٍ، فأنْعم الله عليهم بالأمن والأمان والقوَّة والرِّفعة، ثمَّ عطف الكلام علىٰ ذلك موجِّهاً الخطاب إلىٰ النّبي ـ ﷺ ـ يذكِّره بما كان المُشْركين يمكرون له من القتْل أو الإخراج.

ومن أمثلة الآيات المدنيَّة التّي تتحدَّث عن حوادث مكِّية قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا...﴾ [التوبة: من آية ٤٠]. فإنَّ سورة التوبة مدنيَّة، وهذه الآية تذكِّر الصَّحابة بحادثة الهجرة.

* وعلىٰ فرض كونها نزلت في مكَّة ليلة الهجرة؛ فإنَّ ذكر أبي طالب في هذه الرِّواية منكرٌ؛ فأبو طالب كما هو معروفٌ توفّىٰ قبل الهجرة بثلاث سنين، ولذلك حكم الحافظ ابن كثير علىٰ هذه الرِّواية بالغرابة والنَّكارة.

قال الإمام أحمد: (إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريبٌ أَو فائدةٌ، فاعلم أنَّه خطأ أو دخل حديث في حديث أَو خطأ من المحدِّث أَو حديثٌ ليس له إسناد، وإنْ كان قد روىٰ شعبة وسفيان، فإذا سمعتهم يقولون: هذا لا شيء، فاعلم أنَّه حديث صحيح)(1).

الحديث رقم ٦

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ [الإسراء آية ٢٦].

قال الحافظ ابن كثير: (وقال الحافظ أبو بكر البزار: حدَّثنا عباد ابن يعقوب، حدَّثنا أبو يحيىٰ التميمي، حدَّثنا فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: لمّا نزلت ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ **دعا رسول الله ـ ﷺ ـ فاطمة فأعطاها فدك(2))(3).**

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (١/١٤٢).

(٢) فَدَك: (بفتحتين، بلدةٌ بينها وبين مدينة النبي ـ ﷺ ـ يومان، وبينها وبين خيبر دون مرحلة، وهي ممّا أفاء الله علىٰ رسوله ـ ﷺ ـ). «المصباح المنير» للفيومي، مادة (فدك) (١/٢٤١).

(٣) أخرجه **أبو يعلىٰ** في «مسنده» (ح١٠٧٥). وذكره **ابن عدي** في «الكامل في الضعفاء» (ت١٣٤٧). و**البزار** في «كشف الاستار عن زوائد البزار» (ح ٢٢٢١). **جميعهم** من طريق (أبو يعلىٰ، وابن عدي، والبزار) من طريق **عباد بن يعقوب** به.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا الحديثُ مُشكِل لو صحَّ إسنادُه، لأنَّ الآية مكّية، وفدك إنّما فُتِحَت مع خيبر سنة سبع من الهجرة، فكيف يلتئم هذا مع هذا؟ فهو إذاً حديثٌ منكر، والأشبه أنّه من وضع الرافضة، والله أعلم)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* ذكره ابن عدي في ترجمة علي بن عابس، ثمَّ قال: (ولعليٍّ بن عابس أحاديث حسانٍ، ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يُكْتب حديثُه)[2].

* نقل الهيثمي عن البزار قوله: (لا نعلم رواه إلّا أبو سعيد، ولا حدَّث به عن عطية إلّا فُضيل، ورواه عن فُضيل، أبو يحيىٰ التميمي، وحُميد ابن حماد، وابن أبي الخوار)[3].

* وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه عطية العوفي: وهو ضعيفٌ متروكٌ)[4].

* وقال الذَّهبي: (هذا باطلٌ، ولو كان وقع ذلك لما جاءت فاطمة ـ رضي الله عنها ـ تطلب شيئاً هو في حوزتِها وملْكها)[5].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥/٧١).

(٢) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٣٤٧).

(٣) الهيثمي، علي بن أبي بكر، كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. (ح٢٢٢١).

(٤) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح١١١٢٥).

(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٥٨٧٢).

تعليق الباحث:

۞ **قلت:** أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه باطلٌ موضوعٌ، وذلك لما يلي:

* فيه عطية بن سعد العوفي: ضعيفٌ جدّاً إنْ لم يكن متروكاً، ومدلِّسٌ، كما تبيَّن من ترجمته[1].

قلت: وقد روىٰ هذا الأثر بالعنعنة وهو مدلس، وتفرَّد به، وهو مع ضعْفِه شيعيّ متعنِّت، وهذا الأثر في فضائل آل البيت، فتفرُّده هذا يعدُّ منكراً؛ لأنَّه ممّا يؤيد بدعته.

* وفيه علي بن عابس الأسدي: قال يحيىٰ بن معين: (ليس بشيءٍ، وفي موضعٍ آخر: ذكره بضعفٍ)[2].

وقال أبو زرعة: (منكرُ الحديث، يحدِّث بمناكير كثيرةٍ عن قومٍ ثقاتٍ)[3].

وذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء»[4]، وذكر حديثه هذا مستدلاً به علىٰ ضعْفه. وقال الذهبي: (ضعَّفوه)[5].

قلت: فهو ضعيفٌ جدّاً، لا يحتجُّ بروايته.

* وفيه عبّاد بن يعقوب الرّواجني: قال ابن حبان: (كان رافضياً داعيةً

---

(١) انظر (ص٢٦٠).

(٢) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت ١٣٤٩ ـ ٢١٩٠).

(٣) «سؤالات البرذعي» لأبي زرعة (٢/٤٢٩).

(٤) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٣٤٧).

(٥) «الكاشف» للذهبي (ت٣٩٣٤).

إلىٰ الرَّفض، ومع ذلك يروىٰ المناكير عن أقوامٍ مشاهيرٍ، فاستحقَّ التَّرك)[1].

وقال ابن عدي: (وفيه غلوٌّ فيما فيه من التَّشيع، وروىٰ أحاديث أنْكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم)[2].

وقال الذَّهبي: (من غلاةِ الشِّيعة ورؤوس البدع، لكنَّه صادقٌ في الحديث، عن شريك، والوليد بن أبىٰ ثور، وخلقٌ، وعنه البخاري حديثاً في «الصحيح» مقروناً بآخر، والترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن أبىٰ داود)[3].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ رافضيٌّ، حديثُه في البخاري مقرونٌ، بالغ ابن حبان، فقال: يستحقُّ التّرك)[4].

قلت: فهو شيعيٌّ غالٍ، وقد روىٰ حديثاً في فضائل آلِ البيت، فلا يقْبلُ منْه.

۞ وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه ما يلي:

* أنَّ هذه الآية مكية، و«فدك» فُتِحت سنة سبع للهجرة[5]، كما جاء في السّيرة النّبوية الصحيحة.

* وممّا يدلُّ علىٰ أنَّ النَّبي ـ ﷺ ـ لم يعطِ فاطمة «فَدَك» من الأحاديث

(١) «المجروحين» لابن حبان (ت٧٩٤).

(٢) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١١٨٠).

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٤١٤٩).

(٤) «التقريب» لابن حجر (ت٣١٥٣).

(٥) القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر، الدرر في اختصار المغازي والسير، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، وزارة الأوقاف المصرية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م. (٢٠٧/١).

الصَّحيحة ما يلي:

روى البخاري في «صحيحه» من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنَّ فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلْتمسان ميراثهما أرضه من «فدك» وسهمه من خيبر، فقال أبو بكر: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «لا نورِّث ما تركنا صدقة، إنَّما يأكل آل محمّد من هذا المال»[1].

وروىٰ أبو داود في من حديث عمر بن عبد العزيز، قال: (إنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ كانت له «فدك»، فكان يُنْفِق منْها، ويعود منْها علىٰ صغير بني هاشم، ويزوِّج منْها أيِّمهم وإنَّ فاطمة سألته أنْ يجْعلها لها، فأبىٰ، فكانت كذلك في حياة رسول الله ـ ﷺ ـ حتىٰ مضىٰ لسبيله، فلمّا أنْ ولي أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ عمل فيها بما عمل النبي ـ ﷺ ـ في حياته حتىٰ مضىٰ لسبيلِه، فلمّا أنْ ولي عمر عمل فيها بمثل ما عملا حتىٰ مضىٰ في سبيله...)[2].

قلت: إسناده صحيحٌ، ورجاله ثقاتٌ.

❋ كذلك ممّا يدلُّ علىٰ بطلان هذا المتن ما رواه البخاري من حديث النُّعمان بن بشير ـ رضي الله عنهما ـ قال: سأَلت أُمِّي أبي بعض الموهبة لي من ماله، ثمَّ بدا له فوهبها لي، فقالت: لا أرضىٰ حتىٰ تشهد النَّبي ـ ﷺ، فأخذ بيدي وأنا غلام، فأتىٰ بي النَّبي ـ ﷺ ـ فقال: إِنَّ أُمَّه بنت رواحة سألتني بعض الموهبة لهذا، قال: «ألك ولدٌ سواه؟»، قال: نعم، قال: فأُراه، قال: «لا تشهدني علىٰ جور[3]».

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب المغازي ـ باب حديث بني النضير ـ (ح٤٠٧٣).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» ـ كتاب الخراج والإمارة والفيء ـ باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال ـ (ح٢٩٧٢).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الشهادات ـ باب لا يشهد علىٰ شهادة جور إذا أشهد ـ (ح٢٦٥٠).

قلت: ووجْه الاستدلال من هذا الحديث أنَّ النبيَّ ـ ﷺ ـ قد أنْكر على بشير بن سعد ـ رضي الله عنه ـ أنْ يهب لأحد أبنائه هبةً من دون غيره من إخوته، وسمّى ذلك جوراً؛ فكيف يرْتكب هو ذلك الجور؛ بأنْ يهب ابنته فاطمة ـ رضي الله عنها ـ من دون أخواتها «فدك»، فقد ثبت أنَّ «فدك» فتحت في السَّنة السابعة للهجرة كما تقدَّم، وزينب بنت رسول الله توفِّيت في السنة الثامنة من الهجرة[1]، وأمُّ كثوم توفيت في السنة التاسعة من الهجرة[2].

فهل يعقل أنَّ النبيَّ ـ ﷺ ـ قد أعطى فاطمة من دون أخواتها «فدك»؟؟!

الحديث رقم ٧

عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: آية ١٢].

قال ابن كثير: (قال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبي، حدَّثنا آدم بن أبي إياس، حدَّثنا شيبان، حدَّثنا جابر الجعفي، عن عامر الشعبي، عن زيد بن ثابت الأنصاري، قال: أملى علي رسول الله ـ ﷺ ـ هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾، **إلى قوله:** ﴿خَلْقًا ءَاخَرَ﴾، **فقال معاذ:** ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ

---

(١) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت ـ لبنان. (ص٤٦٧).

(٢) المصدر السابق (ص٦١٣).

﴿أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾، فضحك رسول الله ـ ﷺ ـ فقال له معاذٌ: ممَّ تضحك يا رسول الله؟ قال: «بها ختمت ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾»[1]).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (جابر بن يزيد الجعفي ضعيفٌ جداً، وفي خبره هذا نكارةٌ شديدةٌ، وذلك أنَّ هذه السورة مكّية، وزيد بن ثابت إنّما كتب الوحي بالمدينة، وكذلك إسلام معاذ بن جبل إنّما كان بالمدينة أيضاً، والله أعلم)[2].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الطَّبراني: (لا يروىٰ هذا الحديث عن زيد بن ثابت إلّا بهذا الإسناد، تفرَّد به آدم)[3].

* وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه جابر الجعفي وهو ضعيفٌ وقد وُثِّق، وبقيَّة رجاله رجالُ الصَّحيح)[4].

* وقال ابن حجر: (جابرٌ هو الجُعفي، ضعيفٌ)[5].

* وقال البوصيري: (هذا إسنادٌ فيه جابر الجعفي، وهو ضعيفٌ)[6].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (ح٤٦٥٧). وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (٩٢/٦)، ونسبه إلىٰ ابن راهويه، وابن المنذر، وابن ابي حاتم، والطبراني في «الأوسط» وابن مردويه.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤٨١/٥).

(٣) «المعجم الأوسط» للطبراني (ح٤٧٩٧).

(٤) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح١١١٨٧).

(٥) «المطالب العالية» لابن حجر (ح٣٧٨٨).

(٦) «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (ح٥٢٧٧).

تعليق الباحث:

۞ أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنّه ضعيفٌ، وذلك لما يلي:

* آفة الحديث جابر بن يزيد الجعفي: ضعيفٌ، وقد سبقت ترجمته[1].

۞ **أمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:**

أنَّ هذه السُّورة مكّية ولم يستثن أحد من العلماء هذه الآية ولا غيرها منْها، ولم أجدْ من قال بأنَّ هذه الآية مدنية إلّا في بعض الرِّوايات التي ذكرت سبب نزول هذه الآية، وكلُّها ضعيفةٌ لا معوَّلَ عليها ومن هذه الرِّوايات:

* ما ذكره الواحدي في من حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال وافقت ربّي في أربعٍ، قلت: يا رسول الله، لو صلَّينا خلف المقام، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، وقلت: يا رسول الله، لو اتخذتَ علىٰ نسائك حجابًا؛ فإنَّه يدخل عليك البرّ والفاجر، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾، وقلت لأزواج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: لتنتهُنَّ أو ليبدِّله الله ـ سبحانه ـ أزواجًا خيرًا منكنّ، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ الآية، ونزلت: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ فقلت: فتبارك الله أحسن الخالقين فنزلت: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[2].

---

(١) انظر (ص٧٣).

(٢) «أسباب النزول» للواحدي (٣٠٣/١).

قلت: وإسنادُه ضعيفٌ جدّاً فمدارُه علىٰ زيد بن جدعان، وهو ضعيفٌ جدّاً كما تبيَّن من ترجمته[1].

* ما ذكره الواحدي أيضاً، قال: (قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ نزلت في عبد الله بن سعد بن أبي سرح كان قد تكلم بالإسلام، فدعاه رسول الله ـ ﷺ ـ ذات يوم يكتب له شيئًا، فلما نزلت الآية التي في المؤمنون: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ﴾ أملاها عليْه، فلمّا انتهىٰ إلىٰ قوله: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ عجب عبد الله في تفصيل خلق الإنسان، فقال: تبارك الله أحسن الخالقين، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ «هكذا أنزلت علي»، فشك عبد الله حينئذ، وقال: لئن كان محمد صادقًا لقد أوحي إليّ كما أوحي إليه، ولئن كان كذابًا لقد قلت كما قال، وذلك قوله: ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ وارتد عن الإسلام، وهذا قول ابن عباس في رواية الكلبي)[2].

قلت: وفيه محمَّد بن السّائب الكلبي: متَّهمٌ بالكذب كما تبيَّن من ترجمته[3].

* وممّا يدلُّ علىٰ نكارة هذه الرواية أنَّ زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ لم يكتب الوحي إلّا في المدينة بعد الهجرة، وكذلك إسلام معاذ بن جبل إنَّما كان في المدينة كما هو معروف من السُّنَّة النبوية الصحيحة.



---

(١) انظر (ص١٢٧).

(٢) «أسباب النزول» للواحدي (٢١١/١).

(٣) انظر (ص٣١٣).

الحديث رقم ٨

عند قوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾ [سبأ: من آية ١٥].

قال ابن كثير: (قال ابن أبي حاتم: حدّثنا يونس بن عبد الأعلىٰ، حدّثنا ابن وهب، حدّثني ابن لهيعة، عن توبة بن نمر، عن عبد العزيز بن يحيىٰ، أنّه أخبره، قال: كنّا عند عبيدة بن عبد الرَّحمن بإفريقيّة، فقال يوماً: ما أظن قوماً بأرض إلّا هُمْ من أهلِها، فقال: علي بن رباح: كلا، قد حدثني فلان، أنَّ فروة ابن مسيك الغطيفي قدم علىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: يا رسول الله، إنَّ سبأ قومٌ كان لهم عزٌ في الجاهلية، وإنّي أخشىٰ أنْ يرتدّوا عن الإسلام، أفأقاتلهم؟ فقال: «ما أمرت فيهم بشيء بعد»، فأنزلت هذه الآية: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ **الآيات، فقال له رجل: يا رسول الله، ما سبأ؟ فذكر مثل هذا الحديث الذي قبله: أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ سُئِل عن سبأ: ما هو؟ أبلد، أمْ رجل، أم امرأة؟ قال: «بل رجلٌ، وَلَد عشرة فسكن اليمن منْهم سِتَّة، والشّام أرْبعة، أمّا اليمانيّون: فمذْحجٌ، وكنْدة، والأزْد، الأشعريّون، وأنْمارٌ، وحمْيرٌ، غير ما حلَّها، وأمَّا الشّام فلَخْمٌ، وجُذامٌ، وغسّانٌ، وعاملةٌ»[(١)].**

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (ح٧١٣). وأحمد في «مسنده» (ح٢٣٤٦٠). والترمذي في «سننه» ـ كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة سبأ ـ (ح٣٢٢٢). والطبراني في «المعجم الكبير» (ح٨٣٦). جميعهم: (ابن أبي شيبة، وأحمد، والترمذي، والطبراني) من طريق الحسن بن الحكم، أخبرنا **أبو سبرة النخعي**. وأخرجه أحمد في «مسنده» (ح٢٣٤٥٩). والطبراني في «المعجم الكبير» (ح٨٣٤). **كلاهما** (أحمد، والطبراني) من طريق أبو جناب يحيىٰ ابن أبي حية الكلبي، عن **يحيىٰ بن هانئ بن عروة**. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ح٨٣٥)، من طريق عبّاد بن كثير الرملي، عن ثور بن يزيد الرملي،=

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (فيه غرابةٌ من حيثُ ذكر نزول الآية بالمدينة، والسّورة مكّية كلُّها، والله أعلم)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)[2].

* قال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحٌ عجيبٌ من حديث الثوري، وقد أخرج مسلم بعض هذا المعنىٰ من حديث حميد، عن أنس)[3].

* وقال ابن حجر: (ووقع عنْد التِّرمذي وحسَّنه من حديث فروة بن مسيك، قال: «أنزل في سبأ ما أنزل، فقال رجلٌ: يا رسول الله وما سبأ، أرض أو امرأة؟ قال: ليس بأرضٍ ولا امرأة، ولكنّه رجلٌ ولد عشرة من العرب، فتَيامَن ستّة، وتشاءَم أربعة»، الحديث. قال: «وفي الباب عن ابن عباس».

قلت ـ القائل ابن حجر ـ: حديثُ ابن عباس وفروة صحَّحَهُما الحاكم.

وأخرج ابن أبي حاتم في حديث «فروة» زيادة أنَّه قال: «يا رسول الله، إنَّ سبأ قومٌ كان لهم عزٌّ في الجاهلية، وإنّي أخشىٰ أن يرتدّوا فأقاتلهم، قال: ما أمِرتُ فيهم بشيء، فنزلت: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ الآيات. فقالَ له رجل:

= عن البراء ابن عبد الرحمن. ثلاثتهم: (أبو سبرة، ويحيىٰ بن هانئ، والبراء بن عبد الرحمن) عن فروة بن سميك ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً.

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦/٥٢٧).

(٢) «سنن الترمذي» (ح٣٢٢٢).

(٣) «المستدرك» للحاكم (٢: ٤٢٨).

يا رسول الله، وما سبأ؟...» فذكره، وأخرَج ابن عبد البر في «الأنْساب»[1] لهُ شاهداً من حديثِ تميم الدّاري، وأصله قصَّة سبأ، وقد ذكرها ابن إسحاق مُطوَّلة في أوّل السيرة النبوية وأخرَج بعضها ابن أبي حاتم من طريق حبيب ابن الشّهيد، عن عكرمة، وأخرجها أيضاً من طريق السّدّي مطوَّلاً)[2].

تعليق الباحث:

مدار الحديث هو فروة بن مسيك الغُطَيفي ـ رضي الله عنه ـ وقد رُوِي عنه هذا الحديث من ثلاثة طرق:

الطّريق الأولىٰ: من طريق أبو سبرة النخعي: هو عبد الله بن عابس:

قال الذّهبي: (عن فروة بن مسيك، ثقةٌ)[3].

وقال ابن حجر: (مقبولٌ)[4].

قلت: وبقيَّة رجالِ هذه الطَّريق ثقاتٌ، فهذا إسنادٌ حسنٌ.

الطريق الثانية: من طريق يحيىٰ بن هانئ بن عروة: قال ابن حجر: (ثقةٌ)[5].

❊ وفيها يحيى بن أبي حية الكلبي: قال يحيى بن معين: (ليس به بأس)[6].

---

(١) يشير الحافظ ابن حجر إلىٰ كتاب «القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم» لابن عبد البر، ولم أجدْ هذا الكتاب ولا هذا الشاهد.

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥٣٥/٨).

(٣) «الكاشف» للذهبي (ت٦٦٣٧).

(٤) «التقريب» لابن حجر (ت٨١١٤).

(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٧٦٦١).

(٦) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت١٦٩٣).

وقال عبد الله بن أحمد: (أبو جناب: اسمه يحيىٰ بن أبي حية، وقال أبو نعيم: كان ثقةً، وكان يدلِّس. قال أبي: أحاديثُه مناكير)[١].

وذكره أبو زرعة في «أسماء المدلسين»، وقال: (ضعَّفوه)[٢].

وقال النسائي: (ضعيفٌ كوفيٌّ)[٣]. وقال ابن شاهين: (ضعيفُ الحديث)[٤].

وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين»[٥].

قلت: فهو ضعيفٌ مدلِّسٌ، وقد روىٰ الحديث بالعنْعنة، فروايته هذه ضعيفةٌ.

الطَّريق الثالثة: من طريق البراء بن عبد الرحمن: ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»[٦]، ولم يذكُر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: ولم أجد من يوثِّقه أو يجرِّحه علىٰ حسب اطلاعي.

* وفيها عبّاد بن كثير الرّملي: قال يحيىٰ بن معين: (ثقةٌ)[٧].

وقال علي بن المديني: (كان ثقةً، لا بأس به)[٨]. وقال البخاري: (فيه

(١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (ت٤٤٧٣).
(٢) «المدلسين» لأبي زرعة (ت٧١).
(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٦٤٠).
(٤) «تاريخ أسماء الضعفاء والمتروكين» لابن شاهين (ت٦٧٧).
(٥) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ت٥٧٦).
(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٨٩٨).
(٧) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت٤٩٤).
(٨) «سؤالات ابن أبي شيبة» لعلي بن المديني (ت١٥٧).

نظرٌ)[1]. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: (ضعيفُ الحديث)[2]. وقال النسائي: (ليس بثقةٍ)[3]. وقال ابن حبان: (كان يحييٰ بن معين يوثِّقه، وهو عنْدي ليس بشيء في الحديث)[4]. وذكره الدّارقطني في «الضعفاء والمتروكين»[5].

قلت: فهو ضعيفٌ، وإنْ كان قد وثَّقه يحييٰ بن معين، لمخالفتِه غيره من العلماء الذين ضعَّفوه.

ورویٰ الطَّبراني لهذا الحديث شاهداً من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: سُئِل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سبأ ما هو؟ أرجلٌ؟ أو امرأةٌ؟ أو أرضٌ؟...[6]، فذكر نحوه، دون ذكر نزول الآية. وهذا الشاهد ضعيفٌ لأجل:

❊ عبد الله بن لهيعة: سبقت ترجمته[7]. ضعيفٌ مدلّس وعنعنه، فروايته ضعيفةٌ.

❊ وفيه توبة بن نمر: ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»[8]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[9]، وسكتا عنه.

قلت: ولمْ أجدْ من ذكرَه بجرحٍ أو تعديلٍ؛ لكنْ قال الهيثمي عن هذا

---

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت١٦٤١).
(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٤٣٤).
(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٤٠٧).
(٤) «المجروحين» لابن حبان (ت٧٨٩).
(٥) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ت٣٥٨).
(٦) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ح١٢٩٩٢).
(٧) انظر (ص٣٢٨).
(٨) «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٢٠٤٢).
(٩) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت١٧٩٤).

الحديث: (رواه أحمد والطَّبراني، وفيه ابن لهيعة وفيه ضعفٌ، وبقيَّة رجالُهما ثقاتٌ)[1]. فكأنَّ الهيثمي قدْ وثَّقه ضمْن رواة الحديثِ.

وروى الطبراني له شاهداً أيضاً من حديث يزيد بن حصين السُّلَمي ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رجلاً قال يا رسول الله ـ ما سبأ؟ أنبيٌّ كان أم امرأة؟ قال: «بل رجلٌ من العرب»، فقال: ما ولد؟ قال: «ولد عشرة، سكن اليمن ستة والشام أربعة، فالذين باليمن: كنْدة، ومذْحج، والأزْد، والأشعريّون، وأنْمار، وحمْير، والذين بالشّام: لكم، وجذام، وعاملة، وغسّان»[2].

قلت: فيه علي بن الحسن بن صالح الصائغ: ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[3] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. ولم أجدْ منْ ذكره بجرحٍ أو تعديل على حسب اطلاعي.

وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه ما يلي:

* ذكر نزول الآية في المدينة، مع كون السّورة بأكملها مكِّية، ولذلك حكم عليه الترمذي والحافظ ابن كثير بالغرابة.

* وممّا يدلُّ على أنَّ ذكر نزول الآية بسبب هذه الحادثة وهمٌ أنَّه لم يُذكَر في شواهد الحديث نزول الآية بسببها.

(١) «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧/٩٧) (ح١١٢٨٦).
(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ح٦٣٩).
(٣) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت٦٢٣٥).

الحديث رقم ٩

عند قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ [يس: آية ١٢].

قال ابن كثير: (قال ابن أبي حاتم: حدَّثنا محمد بن الوزير الواسطي، حدَّثنا إسحاق الأزرق، عن سفيان الثوري، عن أبي سفيان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، قال: كانت بنو سلمة في ناحية من المدينة، فأرادوا أنْ ينْتقلوا إلىٰ قريبٍ من المسْجد، فنزلت: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾، **فقال لهم النَّبي ـ ﷺ ـ: «إنَّ آثارُكُم تُكتب»، فلم ينْتقِلوا)**[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (انْفَرد بإخراجه التِّرمذي عند تفسير هذه الآية الكريمة، عن محمَّد بن الوزير، به، ثمَّ قال: حسنٌ غريبٌ من حديث الثَّوري. ورواه ابن جرير، عن سليمان بن عمر بن خالد الرقي، عن ابن المبارك، عن سفْيان الثوري، عن طريف ـ وهو ابن شهاب أبو سفيان السعدي ـ عن أبي نضرة، به. وقد رُوِي من غير طريق الثَّوري، فقال الحافظ أبو بكر: عن أبي نضرة، عن

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (ح١٩٨٢). والترمذي في «سننه» ـ كتاب التفسير ـ باب سورة يس ـ (ح ٣٢٢٦). وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٤١٠ : ١٩). وابن أبي حاتم في «تفسيره» (ح١٨٠٣٧). والحاكم في «مستدركه» (٤٢٨ : ٢). **جميعهم** (عبد الرزاق، والترمذي، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والحاكم) من طريق **أبي سفيان «طريف السعدي»** به.

أبي سعيد، قال: إنَّ بني سلمة شَكَوا إلىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ بُعْد منازلهم من المسجد، فنزلت: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟﴾، فأقاموا في مكانِهم. وحدّثنا ابن المُثنّىٰ، حدَّثنا عبد الأعلىٰ، حدَّثنا الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ـ ﷺ ـ بنحوه. وفيه غرابةٌ من حيثُ ذكرِ نُزولِ هذه الآية، والسّورة بكمالها مكّية، فالله أعلم)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

* قال التّرمذي: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ من حديثِ الثوري، وأبو سفيان هو: طريفٌ السعدي)[2].

* وسُئِل الدّارقطني عن هذا الحديث، فقال: (يرويه داود بن أبي هند، والجُرَيرِي، وأبو سفيان طريف بن شهاب، عن أبي نضْرة، واختلفوا فيه، فرَواهُ داود بن أَبي هند، والجريري، عن أبي نضرة، عن جابر، وخالفهم أبو سفيان، رواه عن أبي نضرة، عن الخدْري، والأَوَّلُ أَصحُّ)[3].

* وذكره ابن عدي في ترجمة طريف السعدي، ثمَّ قال: (ولأبي سفيان هذا غير ما أمليْت، وقد روىٰ عنْه الثّقات، وإنَّما أُنْكر عليه في متونِ الأحاديث أشياء لم يأتِ بها غيره، وأمّا أسانيدَه فهي مستقيمة)[4].

قلت: في كلام ابن عدي هذا دليلٌ علىٰ عناية المحدِّثين بنقد المتن، فليُتَأمَّل.

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦/٥٩٠).
(٢) «سنن الترمذي» (٣٢٢٦).
(٣) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (ح٣٢٩٢).
(٤) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٩٦٢).

* وقال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحٌ عجيبٌ من حديث الثَّوري، وقد أخرج مسلم بعض هذا المعنىٰ من حديث حميد عن أنس)[1].

* وقال ابن حجر: (وقال الحاكم: صحيحٌ. قلت: بل أبو سفيان ضعيفٌ، وللحديث شاهدٌ من حديث أنس، وآخر من حديث جابر)[2].

* وقال الألباني: (وإسناده ضعيفٌ؛ لضعف طريف. لكن يقوّيه أنَّ له شاهداً من حديث ابن عباس؛ يرويه سماك عن عكرمة عنه، قال: كانت الأنْصار بعيدة منازلهم من المسجد، فأرادوا أنْ يقتربوا، فنزلت: ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡ﴾، قال: «فثبتوا»، أخرجه ابن ماجه، وابن جرير[3] أيضاً. قلت ـ القائل الألباني ـ: وهذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ رجالُ مسلم؛ لكن تكلَّم بعضهم في سِماك، لا سيَّما في روايتِه عن عكرمة. ومع ذلك قال المنْذري في «الترغيب»: (رواه ابن ماجه بإسناد جيِّد[4])، وقوّاه الحافظ في «الفتح[5]»، فالحديث بمجموع الطَّريقيْن صحيحٌ، لا سيَّما وله شواهدٌ أخرىٰ مختصَرةٌ، دون ذكر الآية)[6].

---

(١) «المستدرك» للحاكم (٢: ٤٢٨).

(٢) «إتحاف الخيرة المهرة» لابن حجر (ح١٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه في «سننه» ـ أبواب المساجد والجماعات ـ باب الأبعد فالأبعد من المسجد الأعظم ـ (ح٧٨٥). وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٤٩٨/٢٠). كلاهما من طريق سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

(٤) المنذري، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ. (ح٤٦٧).

(٥) «فتح الباري» لابن حجر (١٤٠/٢).

(٦) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (ح٣٥٠٠).

تعليق الباحث:

۞ قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه تالف، وذلك لما يلي:

* آفته أبو سفيان طريف السعدي: قال أحمد: (متروكُ الحديث)[1]. وقال الدّارقطني: (متروكٌ)[2]. وقال ابن حجر: (ضعيفٌ متروكٌ)[3].

قلت: فهو متروكُ الحديثِ لا يحتجُّ بحديثِه، وقد تفرَّد بهذا الحديث فهو منكرٌ جداً.

* الاعلال بالمُخالفة: فقد خالف فيه طريف السعدي غيره من الثِّقات؛ فرواه عن أبي نضْرة عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ.

بينما رواه سعيد بن إياس الجريري[4]، عن أبي نضْرة، عن جابر ابن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ كما جاء في «صحيح مسلم»[5].

ورواه كُهْمس بن الحسن[6]، عن أبي نضْرة، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ كما جاء في «صحيح مسلم»[7] أيضاً.

(١) «تاريخ أسماء الضعفاء» لابن شاهين (ت٣١٩).

(٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ت٢٣٩).

(٣) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، التلخيص الحبير، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولىٰ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٨٩م. (١٢٩/١).

(٤) «التقريب» لابن حجر (ت٢٢٧٣)، قال ابن حجر: (ثقة).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب فضل كثرة الخطأ إلىٰ المساجد ـ (ح١٥٥١).

(٦) «التقريب» لابن حجر (ت٥٦٧٠)، قال ابن حجر: (ثقة، من الخامسة).

(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب فضل كثرة الخطا=

وكذلك رواه داود بن أبي هند[١]، عن أبي نضْرة، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ كما جاء في «المعجم الأوسط»[٢] للطبراني.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده»[٣] من طريق عبد الرحمن بن جابر ابن عبد الله، عن أبيه فذكر نحوه.

قلت: فهذه رواياتٌ صحيحةٌ تبيِّن خطأ أبي سفيان طريف السَّعدي في رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري ممّا يزيد من ضعْفِه، كما أنَّ هذه الرِّوايات الصَّحيحة لم تذكر نزول الآية بسبب هذه الحادثة.

وذكر ابن ماجه في «سننه»، وابن جرير الطبري في «تفسيره» له شاهداً من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: (كانت الأنصار بعيده منازلهم من المسجد، فأرادوا أن ينتقلوا، قال: فنزلت: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾، فثبتوا)[٤].

قلت: رواه سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وقد تكلَّم العلماء في رواية سماك بن حرب عن عكرمة مولىٰ ابن عباس، ومن أقوالهم:

سُئِل يحيىٰ بن معين عنه، فقال: (أسنَد أحاديث لم يسندْها غيره)[٥].

= إلىٰ المساجد ـ (ح١٥٥٢).

(١) قال ابن حجر: (ثقةٌ متْقنٌ، كان يهِم بآخرِه). «التقريب» لابن حجر (ت١٨١٧).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (ح٤٥٩٦).

(٣) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (ح١٨٦٩).

(٤) سبق تخريجه (ص٤٩٠).

(٥) «الجرح والتعديل» لابن ابي حاتم (ت١٢٠٣).

وقال ابن المديني: (رواية سماك، عن عكرمة مضطَّرِبةٌ)[1].

وقال يعقوب بن أبي شيبة: (روايتُه عن عكرمَة خاصَّة مضَّطَّربةٌ، وهو في غير عكرمة صالحٌ، وليس من المتثبِّتين، ومنْ سمع منْه قديماً مثل شعبة وسفيان، فحديثهم عنْه صحيحٌ مستقيمٌ)[2].

وقال العجلي: (جائزُ الحديث إلّا أنَّه كان في حديث عكْرمة ربّما وصل الشَّيء عن ابن عبّاس)[3].

وقال ابن رجب: (قد وثَّقه جماعةٌ، وخرَّج حديثَه مسلم، ومن الحفّاظ من ضعَّف حديثَه عن عكْرمة خاصَّةً، وقال: يُسْند عنْه عن ابن عبّاس ما يُرْسلُه غيْرُه)[4].

وقال ابن حجر: (صدوقٌ، وروايتُه عن عكرمة ـ خاصَّةً ـ مضطَّربةٌ، وقد تغيّر بأخره، فكان ربّما تلَّقَّنْ)[5].

وقال في موضعٍ آخر: (وقد ضعَّفوا أحاديثَه عن عكرمة، وما له سوىٰ موضِع واحد في الكفّارات متابعةً)[6].

لكن قد قال المنْذري عن هذا الحديث: (رواه ابن ماجه بإسنادٍ

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (ت٢٥٧٩).
(٢) المصدر السابق.
(٣) «الثقات» للعجلي (ت٦٨٠).
(٤) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٢٤٦).
(٥) «التقريب» لابن حجر (ت٢٦٢٤).
(٦) «فتح الباري» لابن حجر (١/٤٥٧).

جيِّد)[1]. وقال ابن حجر: (وأشار البخاري بهذا التَّعليق إلىٰ أنَّ قصَّة بني سلمة كانت سبب نزول هذه الآية، وقد وَرَدَ مصرَّحاً به من طريق سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، أخرجه ابن ماجه وغيره، وإسنادُهُ قويٌّ)[2].

قلت: تبيَّن ضعف رواية سماك بن حرب عن عكرمة، وقد حكم الحافظ ابن حجر علىٰ هذه الرِّواية بالقوَّة كما تقدَّم، فلعلَّ رواية سماك هذه تقوّي رواية طريف السَّعدي كما قال الشيخ الألباني في تعليقه علىٰ الحديث، لكن يبقىٰ ذكر نزولِ هذه الآية بسبب هذه الحادثة والذي سوف أبيِّنه عند نقد المتن.

وذكر الطبراني له شاهداً من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: (كانت الأَنْصار بعيدةً منازلهم من المسجد فأرادوا أنْ يقتربوا، فنزلت: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾، قال: فثبتوا)[3].

قلت: وهو شاهدٌ ضعيفٌ، وذلك لأجل:

- عبد الله بن أبي مريم: قال العقيلي: (مصريٌّ، يحدِّث عن الفرْيابي، وغيره بالبواطيل)[4].

- وقال الهيثمي بعد ذكر هذا الحديث: (رواه الطَّبراني عن شيخِه عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، وهو ضعيفٌ)[5].

---

(١) «الترغيب والترهيب» للمنذري (ح٤٦٧).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٤٠/٢).

(٣) أخرجه الطبراني في «تذكرة الحفاظ» (ح١٢٣١٠).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (ت١٠٩٠).

(٥) «مجمع الزوائد» للهيثمي (ح١١٢٩٩).

۞ **وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النّكارة ما يلي:**

* أنَّ السورة بأكملها مكّية، وهذا الحديث يقتضي أنَّ الآية مدنيّة.

* أنّه قد جاءت الرِّوايات الصحيحة في «صحيح مسلم» وغيره، ولم تذكر نزول هذه الآية بسبب هذه الحادثة؛ ولعلَّ ذكر نزول الآية في الحديث تصرُّف من راوي الحديث، وممّا يدلُّ علىٰ أنَّ هذه الزيادة وهي قوله: (فنزلت...) إدراجٌ من راوي الحديث ما قاله ابن عطية في «تفسيره»، قال ـ رحمه الله ـ: (وهذه السورة مكِّية بالإجماع، إلّا أنَّ فرقةً قالت: إنَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْ﴾، نزلت في بني سلمة من الأنْصار حين أرادوا أنْ يَتركوا دِيارهم وينْتقلوا إلىٰ جوار مسجد رسول الله ـ ﷺ ـ فقال لهم: «دياركم تكتب آثاركم»، وكرِه رسول الله ـ ﷺ ـ أنْ يُعروا المدينة، وعلىٰ هذا فالآية مدنيَّة، وليس الأمر كذلك؛ وإنَّما نزلت الآية بمكَّة؛ ولكنَّه احتَجَّ بها عليهم في المدينة، ووافقها قول النبي ـ ﷺ ـ في المعنىٰ؛ فمن هنا قال من قال: إنَّها نزلت في بني سلمة)[1].

قلت: ولذلك حكم الحافظ ابن كثير علىٰ هذه الزّيادة بالغرابة، لكن في كلام ابن حجر في الصفحة السابقة ما يشير إلى أن البخاري يرى أنها نزلت في بني سلمة، وقواه ابن حجر.

---

(١) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/٥١١).

الحديث رقم ١٠

عند قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورى: من آية ٢٣].

قال ابن كثير: ثمَّ قال ابن جرير: حدَّثنا أبو كريب، حدَّثنا مالك ابن اسماعيل، حدَّثنا عبد السلام، حدَّثني يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: قالت الأنصار: فعلنا وفعلنا، وكأنَّهم فخِروا. فقال ابن عبّاس، أو العبّاس ـ شك عبد السلام ـ: لنا الفضل عليكم. فبلغ ذلك رسول الله ـ ﷺ ـ فأتاهم في مجالسهم فقال: «يا معشر الأنصار، ألم تكونوا أذلة فأعزَّكم أهل حُبّي؟ قالوا: بلىٰ يا رسول الله؟ قال: «أفلا تجيبوني؟»، قالوا: ما نقولُ يا رسول الله؟ قال: ألا تقولون: ألم يُخْرِجك قومُك فآويناك؟ ألم يكذِّبوك فصدّقناك؟ أولم يخذُلوك، قال: فنزلت: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾(١).

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهكذا رواه ابن أبي حاتم، عن علي بن الحسين، عن

---

(١) الحديث أخرجه **أحمد** في «مسنده» (ح ١١٥٤٧). **وعبد بن حميد** في «مسنده» (ح ٩٢٣). **كلاهما**: (أحمد، وعبد بن حميد) من طريق **معمر**، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. وأخرجه **ابن جرير** الطبري في «تفسيره» (٤٩٩: ٢٠). وابن **أبي حاتم** في «تفسيره» (ح١٨١٤٦). **والطبراني** في «المعجم الأوسط» (ح٣٨٦). **ثلاثتهم**: (الطبري، وابن أبي حاتم، والطبراني) من **طريق عبد السلام**، به.

عبد المؤمن بن علي، عن عبد السلام، عن يزيد بن أبي زياد ـ وهو ضعيفٌ ـ بإسنادِه مثله، أو قريباً منه. وفي «الصحيحين» ـ في قسم غنائم حنين ـ قريبٌ من هذا السياق، ولكن ليس فيه ذكرُ نزول هذه الآية. وذكر نُزولها في المدينة فيه نظر؛ لأنَّ السورة مكّية، وليس يظهَر بين هذه الآية الكريمة وبين السياق مُناسبة، والله أعلم)[1].

أقوال العلماء في الحديث:

قال الطبراني بعد رواية الحديث: (لم يرو هذا الحديث عن زياد بن أبي زياد إلا عبد السلام بن حرب، تفرد به عبد المؤمن بن علي)[2].

تعليق الباحث:

❁ أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّ إسناده ضعيفٌ جدّاً، وذلك لما يلي:

* آفة الحديث يزيد بن أبي زياد: ضعيفٌ جداً، وقد سبقت ترجمته[3].

❁ أمّا بالنِّسبة للمَتن، فينضاف إلىٰ ما سبق من النَّكارة ما يلي:

* أنَّ السّورة جميعها مكّية، والأثر يشير إلىٰ أنَّها مدنية، وقد روىٰ ابن مردويه عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «نزلت حم عسق بمكة»[4].

* أنَّه قد جاءت الرِّوايات الصحيحة في ذكر غنائم حنين، وجاء فيها

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/٢٠٠).

(٢) «المعجم الاوسط» للطبراني (ح٣٩٩٤).

(٣) انظر (ص٤٣٣).

(٤) «الدر المنثور» للسيوطي (٧/٣٣٥).

قريباً من معنىٰ هذا الحديث[1]، إلّا أنّها لم تذكُر هذه الزيادة، وهي نُزول الآية بسبب هذه الواقعة.

❋ أنَّ ظاهر سياق الآية الكريمة ليس بينه وبين الحديث علاقة كما ذكر الحافظ ابن كثير.

الحديث رقم ١١

عند قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورىٰ: من آية ٢٣].

قال ابن كثير: (وقال ابن أبي حاتم: حدَّثنا علي بن الحسين، حدَّثنا رجلٌ سمّاه، حدَّثنا حسين الأشقر، عن قيس، عن الأعمش، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾**، قالوا: يا رسول الله، من هؤلاء الذين أمر الله بمودَّتهم؟ قال: «فاطمة وولدها ـ عليهم السلام ـ»**[2].

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة الطائف ـ (ح٤٣٣٠). ومسلم في «صحيحه» ـ كتاب الزكاة ـ باب إعطاء المؤلفة قلوبهم علىٰ الإسلام وتصبر من قوي إيمانه ـ (ح١٠٦٣).

(٢) أخرجه **ابن أبي حاتم** في «تفسيره» (ح١٦٩٢٠). و**الطبراني** في «المعجم الكبير» (ح١٢١٠٠). و**الواحدي** في «تفسيره» (ح٨١٥). **كلاهما** (ابن أبي حاتم، والطبراني) من طريق **حسين الأشقر**، به.

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه مبْهم لا يُعرَف، عن شيخٍ شيعيٍّ متخرِّق، وهو حسين الأشقر، ولا يقبل خبره في هذا المحلِّ، وذِكرُ نُزولِ هذه الآية في المدينة بعيدٌ، فإنَّها مكِّية، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة أولادٌ بالكُلّية، فإنَّها لم تتزوَّج بعليٍّ إلّا بعد بدرٍ من السَّنةِ الثّانيةِ من الهجْرة)[١].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ قال ابن حجر في شرحه للخبر الذي رواه البخاري[٢]: (قال ابن عباس: عجِلْت ـ أي أسرعت في التَّفسير ـ وهذا الذي جزم به سعيد بن جبير، فقد جاء عنه في روايته عن ابن عباس مرفوعاً، فأخرج الطَّبري وابن أبي حاتم، من طريق قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: (لمَّا نزلَت، قالوا: يا رسول..) فذكره، ثمَّ قال: وإسنادُه ضعيفٌ، وهو ساقطٌ لمخالفتِه هذا الحديث الصَّحيح، إلىٰ أنْ قال: وقد جزم بهذا التَّفسير جماعةٌ من المُفسِّرين، واستندوا إلىٰ ما ذكرْتُه عن ابن عباس من الطَّبراني وابن أبي حاتم، وإسنادُه واهٍ فيه، ضعيفٌ ورافضيٌّ)[٣].

❊ ❊ ❊

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/٢٠٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب التفسير ـ باب قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ـ (ح ٤٥٤١). وسيأتي ذكر الحديث عند نقد المتن.

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٨/٥٦٤)..

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمَّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه منكرٌ جدّاً، وذلك لما يلي:

* آفته حسين الأشقر: وقد سبقت ترجمته[1]. ولا تقبل روايته في هذا المحلِّ؛ لأنَّه شيعيٌّ مُتعنَّت، وهذا الحديث في فضائل أهل البيت. قال ابن حجر: (صدوقٌ يهِم، ويغلو في التشيُّع)[2].

* وفيه قيس بن الربيع: سُئِل عنه ابن معين، فقال: (ليس بشيء)[3].

وذكره البخاري في «الضعفاء»، وقال: (كان وكيع يضعفه)[4].

وقال النسائي: (متروكُ الحديث، كوفي)[5].

وذكره ابن عدي في «الضعفاء»[6].

قلت: فهو ضعيف الحديث.

* وفيه سليمان بن مهران الأعمش: وقد سبقت ترجمته[7]. مدلِّس، وقد روىٰ الحديث بالعنْعنة عن سعيد بن جبير، ولمْ يسمع هذا الحديث منه، والدَّليل علىٰ ذلك ما رواه علي بن المديني، قال: (إنَّما سمع الأعمش من

(١) انظر (ص٢١٠).

(٢) «التقريب» لابن حجر (ت١٣١٨).

(٣) «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (ت٧٠٧).

(٤) «الضعفاء» للبخاري (ت٣١٦).

(٥) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت٤٩٩).

(٦) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت١٥٨٦).

(٧) انظر (٢٤٦).

سعيد بن جبير أربعة أحاديث...)، ثمَّ ذكرها ولمْ يذكر بينها هذا الحديث، فابن المديني لا يرىٰ موصولاً من حديث الأعمش عن سعيد بن جبير المعنعنة إلا هذه الأربعة.

كما أنَّ حديثه هذا في فضائل أهل البيت، وقد بينت في ترجمته السابقة عدم قبول روايته المعنْعنة؛ بسبب تشيُّعِه إلّا إذا جاءت من طريق آخر مُتَّصلة، أو تابعه عليها أحد الحُفّاظ.

قلت: وقد تابعه في الرِّواية عن سعيد بن جبير عثمان بن أبي اليقظان، كما جاء في رواية الطَّبراني، إلّا أنَّ هذه المُتابعة ضعيفةٌ لا يعتدُّ بها؛ وذلك لتفرُّد مدار الحديث ـ حُسين الأشقر ـ بها.

❁ وفي هذه الرِّواية أيضاً رجلٌ مُبهم لمْ يسمَّ.

❁ أمَّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

❁ أنَّه قد جاء في الحديث الذي رواه البخاري، من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّه سُئل عن قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، فقال سعيد بن جبير: قربىٰ آل محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (عَجِلت، إنَّ النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يكن بطنٌ من قريش إلّا كان له فيهم قرابةٌ، فقال: «إلّا أنْ تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة»[1].

❁ وحكىٰ ابن الجوزي في الآية أقوالاً كثيرةً، ثمَّ رجَّح هذه الرّواية عن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب التفسير ـ باب قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ـ (ح ٤٥٤١).

ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عند البخاري، فقال: (لأنَّ الأنبياء لا يسألون علىٰ تبليغهم أجراً وإنّما المعنى لكنّي أُذكّرُكم المودَّة في القربى، وقد روى هذا المعنى جماعة عن ابن عباس منهم: العوفي، وهذا اختيار المُحقّقين، وهو الصَّحيح)[1].

❊ ورجَّح الطّبري هذا التفسير أيضاً، فقال: (هذا التأويل أولىٰ بتأويل الآية لدخول «في» في قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾، ولو كان معنىٰ ذلك علىٰ ما قاله من قال: إلّا أنْ تودّوا قرابتي، أو تقربوا إلىٰ الله، لمْ يكن لدخول «في» في الكلام في هذا الموضِع وجهٌ معروفٌ، ولكان التّنزيل: «إلّا مودّة القُربىٰ» إنْ عُنِيَ به الأمر بمودّة قرابة رسول الله ـ ﷺ ـ أو «إلّا المودّة بالقُرْبَىٰ» أو «ذا القربىٰ» إنْ عُنِيَ به التودّد والتَّقرُّب. وفي دخول «في» في الكلام أوضَحُ الدّليل علىٰ أنَّ معناه: إلّا مودّتي في قرابتي مِنْكم)[2].

❊ أنَّ السّورة مكّية، وعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ما زال صبيّاً، ولم يتزوَّج بفاطمة ـ رضي الله عنها ـ ولمْ يكن لديه أولاد.

❊ ما ذكره ابن تيمية ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (جميع ما في القرآن من التَّوصية بحقوق ذوي قربىٰ النبي ـ ﷺ ـ وذوي قربىٰ الإنسان إنّما قيل فيها: ﴿ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: من آية ١٧٧]، ولم يقُل: (في القربىٰ)، ثمَّ يقال كذلك: ليس مناسباً لشأنِ النُّبوة طلب الأَجر وهو مودَّة ذوي قُرْباه؛ لأنَّ هذا من شيمَة طالبي الدّنيا، ثمَّ إنَّ هذا القول يوجب تُهمَة النّبي ـ ﷺ ـ)[3].

---

(١) الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ. (٢٤٨/٧)

(٢) «تفسير الطبري» (٥٣١/٢١).

(٣) «منهاج السنة» لابن تيمية (١٠١/٧). بتصرُّفٍ يسير.

❋ أنَّه قد ثبت في القرآن الكريم أنَّ النبي - ﷺ - لا يسأل أجراً على تبليغ الدَّعوة كما لا يسألُه جميع الأنبياء. قال تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]. وقال: ﴿وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يوسف: ١٠٤].

الحديث رقم ١٢

عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: آية ٢٩].

قال ابن كثير: (وذكر محمد بن اسحاق، عن يزيد بن رومان، عن محمد بن كعب القرظي: قصَّة خُروجٍ رسول الله - ﷺ - إلى الطّائف ودُعائِه إيّاهم إلى الله - عز وجل - فذكر القصّة بطولها، وأورد ذلك الدُّعاء الحسن: «اللهم إليك أشكو ضعف قوتي وقِلَّة حيلتي وهواني على النّاس، يا أرحم الراحمين أنت أرحم الرّاحمين، وأنت رب المستضعفين، وأنت ربي إلى منْ تكلني؟ إلى عدوٍّ يتجهَّمني[1]، أم إلى صديق قريبٍ ملَّكته أمري، إنْ لمْ يكن بك غضب عليَّ فلا أبالي غيرَ أنَّ عافيتك أوسع لي، أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة أنْ ينزل بي غضبك أو يحلَّ بي سخطك، ولك العتبى حتى ترضى، ولا حول ولا قوة إلّا بك»، قال: فلمَّا انصرف عنهم بات بنخلْة[2]، فقرأ تلك اللَّيلة من القرآن،

(١) يتجهَّمني: (أَي يلقاني بالغِلْظة والوجه الكريه). «لسان العرب» لابن منظور مادة (جهم) (١١٠/١٢).

(٢) نخْلَة: (مَوْضِعٌ بين مكّةَ والطائف، ويقال له: بَطْنُ نَخْلَةَ). مرتضى الزبيدي، محمّد بن محمّد=

فاستمعه الجنُّ من أهل نصيبين)[1].

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا صحيحٌ، ولكن قوله: إنَّ الجنَّ كان استماعهم تلك الليلة، فيه نظر؛ لأنَّ الجنَّ كان استماعهم في ابتداء الإيحاء، كما دلَّ عليه حديثُ ابن عباس المذكور[2]. وخروجُه ـ عليه السلام ـ إلىٰ الطّائف كان بعد موتِ عمّه، وذلك قبل الهجرة بسنةٍ أو سنتين، كما قرَّرَه ابن اسحاق وغيرُه، والله أعلم[3].

أقوال العلماء في الحديث:

❊ ذكره الهيثمي في «المجمع»، وقال: (أخرجه الطَّبراني، وفيه محمَّد ابن إسحاق: مدلِّسٌ ثقةٌ، وبقية رجالُه ثقات)[4].

❊ وذكره الألباني في «السلسلة الضعيفة»، وقال: (وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، رجالُه ثقات، وعلَّتُه عنْعنة ابن إسحاق عنْد الجميع؛ وهو مدلِّسٌ، ولم يسُقْ

= ابن عبد الرزّاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية. (٣٠/٤٧٠).

(١) رواه ابن **هشام** في «السيرة» (١/٤٢٠). وابن **جرير الطبري** في تاريخه (٢/٤٩٠)، **كلاهما** (ابن هشام، وابن جرير) من طريق **محمد بن كعب القرظي** موقوفاً عليه. وذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ت١٦٨٣) من طريق محمد بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر: فذكره بدون ذكر استماع الجن.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب التفسير ـ تفسير سورة الجن ـ (ح٤٩٢١).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/٢٩١).

(٤) «مجمع الزوائد» للهيثمي (٦/٣٥).

إسنادَه في «السّيرة»، وإنّما قال: (فلمّا اطمأنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: فيما ذُكر لي: اللهم إليك أشكو...)[1].

تعليق الباحث:

۞ **قلت**: أمّا بالنِّسبة للإسناد، ففيه ما يلي:

* فيه محمد بن إسحاق: وقد سبقت ترجمته[2]، وهو ثقةٌ مدلّسٌ وقد روىٰ الحديث بالعنْعنة.

وقد ورد موصولاً من طريق أبي صالح الرّاسبي، قال: حدَّثنا محمد ابن أبي صفوان الثقفي، حدَّثنا وهب بن جرير بن حازم، حدَّثنا أبي، عن محمد ابن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر: قال لمَّا توفي أبو طالب خرج النَّبي ـ ﷺ ـ إلىٰ الطائف ماشياً علىٰ قدميْه....»[3] فذكره.

قلت: وفي إسناده مثل ما سبقه من تدليس محمد بن اسحاق وروايته له بالعنعنة.

* الاعلال بالتفرَّد: فقد تفرَّد به محمَّد بن إسحاق، قال الذهبي: (فالذي يظْهر لي أنَّ ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوقٌ، وما انفرَد به ففيه نكارةٌ، فإنَّ في حفْظه شيئاً، وقد احتجَّ به الأئمة، فالله أعلم)[4].

---

(١) «السلسلة الضعيفة» للألباني (ح٢٩٣٣).

(٢) انظر (ص٣٤٧).

(٣) انظر تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٧١٩٧).

۞ أمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه ما يلي:

* أمّا استدلال الحافظ ابن كثير في ردِّ هذا المتن بأنَّ استماع الجنِّ كان في ابتداء الإيحاء، وأنَّ خروج النبيِّ - ﷺ - إلىٰ الطائف كان قبل الهجرة بسنةٍ أو سنتين، فليس بقوي، قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (وقول الله - ﷻ -: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: من آية ١]، يريد تفسير هذه الآية، وقد أنْكر ابن عباس أنَّهم اجتمعوا بالنَّبي - ﷺ - كما تقدم في الصلاة من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: ما قرأ النّبي - ﷺ - علىٰ الجنِّ ولا رآهم[1]، وحديث أبي هريرة في هذا الباب وإنْ كان ظاهراً في اجتماع النَّبي - ﷺ - بالجنِّ وحديثه معهم، لكنَّه ليس فيه أنَّه قرأ عليهم، ولا أنَّهم الجنَّ الذي استمعوا القرآن؛ لأنَّ في حديث أبي هريرة أنَّه كان مع النَّبي - ﷺ - ليلتئذ، وأبو هريرة إنَّما قدم علىٰ النَّبي - ﷺ - في السَّنة السابعة المدينة، وقصةُ استماع الجنِّ للقرآن كان بمكَّة قبل الهجرة، وحديث ابن عباس صريحٌ في ذلك، فيجمع بين ما نفاه وما أثبته غيره بتعدُّد وفود الجنِّ علىٰ النَّبي - ﷺ - فأمّا ما وقع في مكَّة، فكان لاستماع القرآن والرُّجوع إلىٰ قومهم منذرين كما وقع في القرآن، وأمّا في المدينة فللسؤال عن الأحكام، وذلك بيِّن في الحديثين المذكورين، ويُحتمل أنْ يكون القدوم الثّاني كان أيضاً بمكَّة، وهو الذي يدلُّ عليه حديث ابن مسعود كما سنذكره، وأمّا حديث أبي هريرة فليس فيه تصْريح بأنَّ ذلك وقع بالمدينة، ويحتملُ تعدُّد القدوم بمكة مرَّتين وبالمدينة أيضاً)[2].

(١) أخرجه الترمذي في سننه ـ كتاب التفسير ـ باب ومن سورة الجن ـ (ح٣٣٢٣). وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٧١/٧).

قلت: وجه الاستدلال من كلام الحافظ ابن حجر أنَّه لا يمْنع أنْ تكون الجنَّ قد استمعتْ للنَّبي ـ ﷺ ـ أكثر من مرَّة، في ابتداء الإيحاء وبعده.

الحديث رقم ١٣

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الفتح آية ٢٤].

قال ابن كثير: (وقال ابن جرير: حدَّثنا ابن حميد، حدَّثنا يعقوب القُمّي، حدَّثنا جعفر، عن ابن أبزىٰ، قال: لمّا خرج النبي ـ ﷺ ـ بالهدْي وانتهىٰ إلىٰ ذي الحليْفة، قال عمر ـ رضي الله عنه ـ يا نبيَّ الله، تدْخل علىٰ قومٍ لك حربٌ بغير سلاحٍ ولا كراعٍ؟ قال: فبعث إلىٰ المدينة، فلمْ يدَع فيها كراعاً[1] ولا سلاحاً إلّا حملَه، فلمّا دنا من مكَّة منعوه أنْ يدْخل، فسار حتىٰ أتىٰ مِنىٰ، فنزل بمِنىٰ، فأتاه عينُه أنَّ عكرمة بن أبي جهل قدْ خرج علىٰ كفَّيْ خمسمائة، فقال لخالد بن الوليد ـ رضي الله عنه ـ: «يا خالد، هذا ابن عمِّك أتاك في الخيْل»، فقال خالد ـ رضي الله عنه ـ: «أنا سيْف الله، وسيْف رسوله ـ فيومئذ سمِّيَ سيْف الله ـ فقال: يا رسول الله، ارم بي أيْن شئْت. فبعثه علىٰ خيلٍ، فلقي عكرمة في الشِّعب فهزمه حتىٰ أدخله حيطان مكَّة، ثمَّ عاد في الثانية فهزمَه حتىٰ أدخلَه حيطان مكَّة، ثمَّ عاد في الثّالثة فهزمَه حتىٰ أدخَله حيطان مكّة، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ

(١) كراعاً: (اسمٌ يَجْمَعُ الخَيْلَ والسّلاح وهوَ مجازٌ). «تاج العروس بجواهر القاموس» لمرتضىٰ الزبيدي، مادة (كرع) (٢٢/١١٩).

﴿ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ ، إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ . قال: «فكفَّ الله ـ ﷻ ـ النَّبي ـ ﷺ ـ من بعد أنْ أظْفرَه عليْهم لبقايا من المسْلمين كانوا أبْقوا فيها كراهيَّة أنْ تطأهُم الخيْل»[(١)] .

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (ورواه ابن أبي حاتم عن ابن أبزىٰ بنحْوه. وهذا السّياق فيه نظر ؛ فإنَّه لا يجوزُ أن يكون عام الحديبية ؛ لأنَّ خالدا ـ رضي الله عنه ـ لمْ يكنْ أسلَم ، بل قد كان طليعةَ[(٢)] المشركين يومئذ ، كما ثبت في الصَّحيح[(٣)] ، ولا يجوز أنْ يكون في عمرة القضاء ، لأنَّهم قاضوه علىٰ أنْ يأتيَ من العام المقبل فيعْتمر ويقيم بمكَّة ثلاثة أيام ، فلمّا قدَّم ـ ﷺ ـ لمْ يمانعوه ولا حاربوه ولا قاتلوه. فإنْ قيل: فيكون يوم الفتح ؟ فالجواب: ولا يجوز أنْ يكون يوم الفتح ؛ لأنَّه لمْ يسُق عام الفتح هدياً ، وإنَّما جاء مُحارِبا مُقاتلاً في جيش عرَمْرَم ، فهذا السِّياق فيه خللٌ ، قد وقع فيه شيءٌ فليُتأمَّل ، والله أعلم)[(٤)] .

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٢٩١٧٨).

(٢) طليعَةَ: (الطَّليعةُ من الجيْشِ ونحْوِه أوَّل ما يطْلُع ، ومقدِّمتُه ، ومن يُبْعث قدّامه ليطْلُع طلعَ العدو). «المعجم الوسيط» حرف الطاء (٥٦٣/٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الشروط ـ باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب ـ (ح٢٧٣٤) ، من طريق مسور بن مخرمة ومروان ـ رضي الله عنهما ـ قالا: «خرج رسول الله ـ ﷺ ـ زمن الحديبية حتىٰ إذا كان ببعض الطريق ، قال النبي ـ ﷺ ـ: «إنَّ خالداً بن الوليد بالغميم في خيل لقريش طليعة..» الحديث.

(٤) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣٤٦/٧).

تعليق الباحث:

۞ قلت: أمّا بالنِّسبة للإسناد، فإنَّه تالف، وذلك لما يلي:

❊ آفته محمَّد بن حميْد بن حيّان الرازي: وقد سبقت ترجمته[1].

قلت: تبيَّن من ترجمته أنَّه متروكُ الحديث، وقد تفرَّد برواية هذا الحديث، فيعدُّ تفرُّده هذا منْكراً.

❊ الإعلال بالإرسال: فإنَّ راوي هذا الحديث هو سعيد بن عبد الرحمن الخزاعي: تابعيٌّ ثقةٌ، قال ابن حجر: (ثقةٌ)[2].

قلت: وقد روىٰ هذا الحديث عن رسول الله ـ ﷺ ـ مرسلاً، والحديث المُرْسل حديث ضعيف، لفقدِه شرطاً من شروط القبول وهو اتصال السَّند، وجعلوا لقبوله شروطاً خاصّةً لمْ تتوَّفَّر في هذا الحديث.

۞ **وأمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه ما يلي:**

❊ الإعلال بالمعارضة، فقد روىٰ البخاري[3] من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: (خرج رسول الله ـ ﷺ ـ زمن الحديبية، حتىٰ إذا كانوا ببعض الطريق قال النبي ـ ﷺ ـ: «إنَّ خالداً بن الوليد بالغميم[4] في خيلٍ لقريشَ طليعةٌ، فخذوا ذات اليمين» فوالله ما شعر بهم خالدٌ ــ إلىٰ أن قال ــ: فأنزل الله

---

(١) انظر (ص٢٢٢).

(٢) «التقريب» لابن حجر (ت٢٣٤٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ــ كتاب الشروط ــ باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب ــ (ح٣٥٤٢).

(٤) الغَمِيمُ: (وادٍ بَيْنَ الحَرَمَيْنِ علىٰ مَرْحَلَتَيْنِ من مَكَّةَ وضَمُّ غَيْنِهِ وَهَمٌ). «القاموس المحيط» للفيروز أبادي، فصل الغين (١٤٧٦/١).

تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ الآية. وهذا صريح الدَّلالة في سبب نزول الآية، وهو يخالف الرِّواية السابقة مخالفةً صريحةً، فإنَّه قد ذكر في هذا الحديث أنَّ خالد بن الوليد كان في جيش قريش، وليس في جيش المسلمين.

* أنَّه لا يجوز أنْ يكون ذلك في عمرة القضاء لأنَّه ـ ﷺ ـ قد صالح قريش علىٰ أنْ يعود من العام المقبل، فلم يمنعوه ولم يقاتلوه كما هو ثابت في السنَّة النبوية الصحيحة، ولا يجوز كذلك أنْ يكون ذلك عام الفتح فإنَّه لمْ يسُقْ فيه الهدْيَ وإنَّما جاء محارِباً فاتحاً لمكَّة، فقد روىٰ الإمام البخاري في «صحيحه» من حديث عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ خرج معتمراً فحال كفّار قريش بيْنه وبين البيْت، فنحر هدْيه، وحلَق رأْسه بالحديبِية، وقاضاهم علىٰ أنْ يعتمر العام المقْبل، ولا يحمِلُ سلاحًا عليْهم إلَّا سيوفًا ولا يقيم بِها إلَّا ما أحبُّوا، فاعتمر من العامِ المقبِل، فدخلها كما كان صالَحهم، فلمَّا أقام بها ثلاثًا أمروه أنْ يخرُجَ فخرَجْ»[1].

الحديث رقم ١٤

عند قوله تعالىٰ: ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: آية ١٩].

قال ابن كثير: (وقال الثوري، عن قيس بن مسلم، عن الحسن بن محمد ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ بعث سرية فغنموا، فجاء قومٌ لمْ يشْهدوا الغنيمة، فنزلت هذه الآية: ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾[2].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الصلح ـ باب الصلح مع المشركين فيه ـ (ح٢٧٠١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (ح ٢٩٠١). وابن جرير الطبري في «تفسيره» (ح٣٢٥٠٥).=

تعليق الحافظ ابن كثير:

قال ـ رحمه الله ـ: (وهذا يقْتضي أنَّ هذه مدنية، وليس كذلك، بل هي مكِّية شاملة لما بعدها)[1].

تعليق الباحث:

❁ أمّا بالنّسبة للإسناد، فإنَّه حديثٌ مرسلٌ، فالحسن بن محمَّد ابن الحنفية تابعيٌّ ثقة[2]، والحديث المرسل من أنواع الحديث الضَّعيف المرْدود، ولا يقبلُ إلّا بشروطٍ حدَّدها العلماء لا تتوفَّر في هذا الحديث.

❁ أمّا بالنِّسبة للمتن، ففيه من النَّكارة ما يلي:

* أنَّ هذه السورة بكاملها مكّية، قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (نزلت سورة الذّاريات بمكة)[3].

* أنَّ هذه الآية مرْتبطة بما قبلها من الآيات وما بعدها، فإنَّها بعض صفات المؤمنين التي ذكرَتْها السورة.

= **كلاهما** (عبد الرزاق، وابن جرير) من طريق **سفيان الثوري** به.

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/٤٢٥).

(٢) «الجرح والتعديل» للباجي (ت٢٢١).

(٣) «الدر المنثور» للسيوطي (٧/٦١٣).



الخاتمة

الحمد لله الذي يسَّر لي الوصول إلىٰ نهاية هذا البحث الذي ناقشت فيه الأحاديث التي انتقد الحافظ ابن كثير متونها ، وبيَّنت فيه اهتمام المحدِّثين بنقْد المتن ، وعدم اقتصارهم علىٰ نقد السَّند كما زعم المستشرقون ، ومن اصطبغ بصبغتهم .

وفي الختام لا يمكن للباحث ولا للقارئ إلّا الإقرار بتلك الجهود العظيمة التي قدَّمها علماء الحديث في خدمة السُّنّة النّبوية الشَّريفة ، حتىٰ أمكننا تَلمُّس منهجهم في النَّقد والرِّواية ، فاستفاد الباحث بعد التّجوال في كتب العلل والرِّجال والمصطلح بحثاً عن أقوال العلماء أنْ يتوصَّل إلىٰ فوائد ونتائج قيِّمة .

ولمّا كان فضل الله عليَّ عظيماً فيما وفَّقني فيه من الدِّراسة والعمل ، كثرت عليَّ ثمار وفوائد البحث ، فجَهدُّتُ في ضمِّ ما تقارب منها في نقاطٍ جامعةٍ لهذه الفوائد والنَّتائج ، ثمَّ ذيَّلتُها بتوصياتٍ تنفع المشتغلين بعلوم الحديث ، فكان ما يلي :

أولاً : أهمُّ نتائج وثمار البحث :

❊ بلغت الأحاديث في هذا البحث ستٌ وسبعون حديثاً وأثراً .

❊ أثبت البحث أنَّ أوَّل من اشتغل بنقد متون السُّنّة النّبويَّة هم الصَّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ فيعدُّ الصّحابة أوَّل من وضع أسُسَ نقد الرّوايات وتتبُّع

طرق الحديث والتَّثبّت من حال الرّواة، ثمَّ جاء من بعدهم من التّابعين وانتهجوا نهجَهُم في نقد المتون وتمحيصها.

❊ اهتمَّ علماء الحديث بالنَّقد للسند والمتن معاً، ولم يكتفوا بنقد السَّند، فظهر من خلال البحث اعتناء الحافظ ابن كثير بنقد المتن كمثالٍ علىٰ ذلك.

❊ يعدُّ نقد المتن أحد أسُسِ منهج النَّقد الحديثيِّ من حيث القبول والرَّد، وبالتّالي فإنَّه يعدُّ أحد أهمِّ وسائل معرفة الوضع في الحديث.

❊ ثبت من خلال البحث أنَّ العلماء قاموا بدراسة متون الأحاديث كما قاموا بدراسة الإسناد، وقاموا بمقابلتها بالكتاب والسُّنة، والحكم عليها بالنّكارة أو الوضع.

❊ يعتبر نقد المتون أحد وسائل حفظ السُّنّة التّي يجب الاعتناء والاهتمام بها.

❊ يعتبر نقد المتن مفتاحًا لنقد الرّواة والحكم عليهم من خلال مرويّاتِهم، ومقارنتها برواية الثّقات للتّرجيح بينهم عند الاختلاف.

❊ يعدُّ نقد المتن علماً متَّصلاً بعدَّة علوم من علوم الحديث، فينتج منه: المدرج، وزيادة الثّقة، والمقلوب، والمشكل، والمضطرب، والضَّعيف، والموضوع.

❊ تبيَّن من خلال البحث أنَّه قد يصحُّ السَّند ظاهرًا، ولا يصحُّ المتن، فيحكم العلماء علىٰ الحديث بالنَّكارة أو الوضع.

❊ تبيَّن من خلال البحث أنَّ الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ إمام محدِّث عالم

بعلل الحديث، وقد اهتمَّ في «تفسيره» بنقل الرّوايات بأسانيدها، والحكم عليها سنداً ومتناً.

❊ ظهر من خلال البحث في أقوال العلماء وحكمهم علىٰ الأحاديث ما يبيِّن اعتناءهم بنقد الإسناد والمتن معاً.

❊ يعدُّ المنكر مبحثاً مهماً من مباحث النَّقد الحديثي للمتون، وكثيراً ما ينتقد العلماء المتن بقولهم: حديثٌ منكرٌ، أو فيه نكارةٌ.

❊ برزت أهميَّة كتاب «تفسير القرآن العظيم» كمصدرٍ حديثيٍّ مهمٍّ؛ حيث اشتمل علىٰ الحكم علىٰ الرِّجال، والحكم علىٰ الأحاديث، كما اتَّصف بذكر أسانيد الأحاديث، وعزوها إلىٰ مصادرها، وتتبُّع طرق الحديث الواحد.

❊ اتَّضح من خلال البحث موقف الحافظ ابن كثير من رواية الإسرائيليات، حيث ردَّ علىٰ كثير من هذه الرِّوايات وانتقدها.

❊ دقة الحافظ ابن كثير في أحكامه علىٰ المرويات.

التوصيات

أوصي طلبة العلم عامةً، وطلبة الحديث خاصةً بالاهتمام بدراسة الأحاديث على طريقة المحدِّثين الأوائل، والرُّجوع في حكمهم على الأحاديث إلى أقوالهم ومصطلحاتهم التي استخدموها في حكمهم على الرِّجال والرِّوايات، وممّا يعين على ذلك القراءة في كتب العلل والسُّؤالات للتَّوصل إلى القرائن التي اعتمد عليها العلماء في حكمهم على الأحاديث، وعدم الاكتفاء بدراسة الإسناد، فكم من حديثٍ صحَّ إسناده، وقد أعلَّه العلماء بعللٍ خفيَّة قادحة، وما ذلك منهم إلّا لسعة علمهم، وشدَّة تحرّيهم واطّلاعهم على مرويّات الرّاوي، ومقارنتها بالروايات الأخرى.

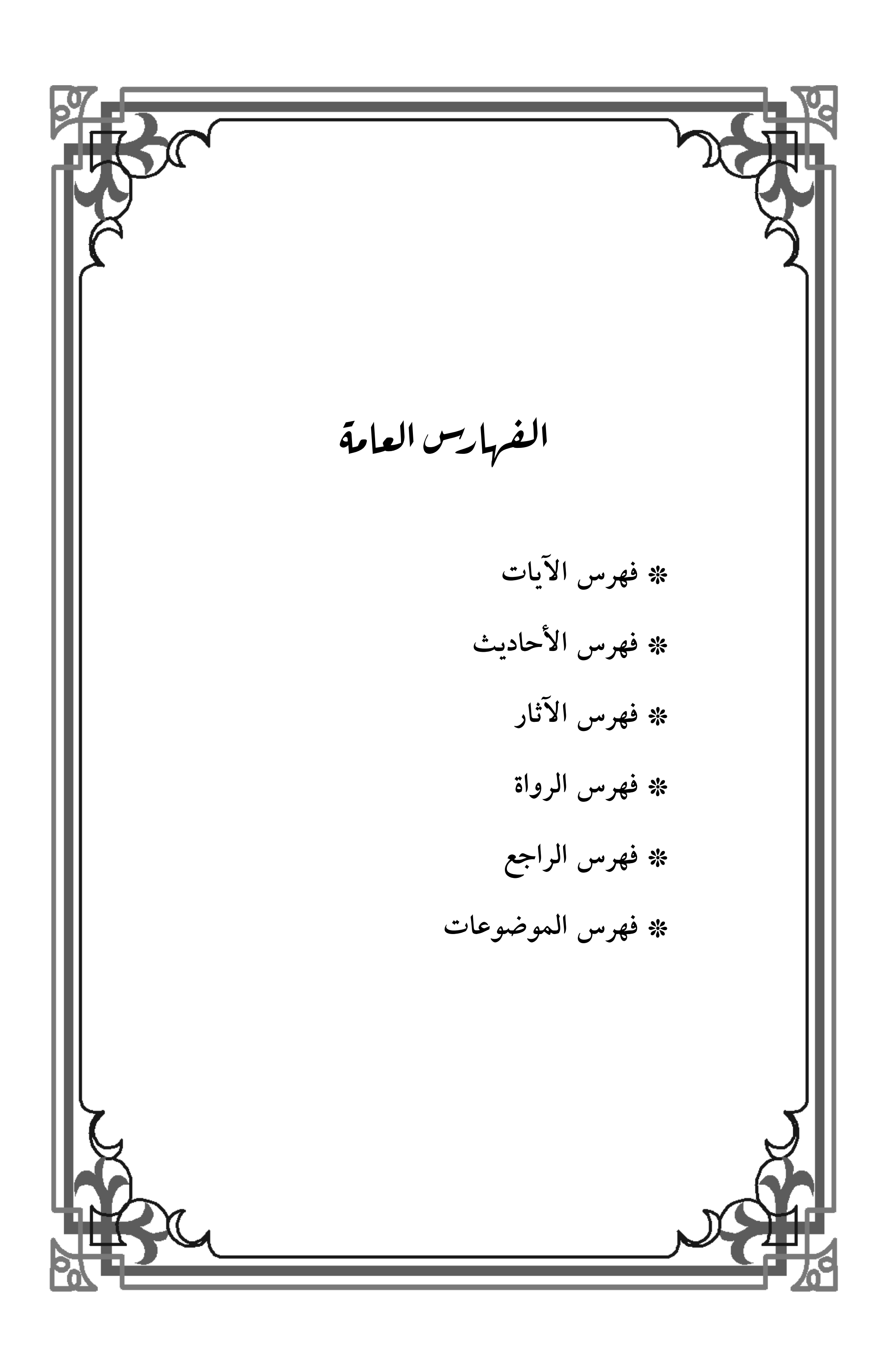
ومن المواضيع التي أوصي بدراستها ما يلي:

* نقد المتن الحديثيِّ عند الحافظ ابن كثير في كتابه «البداية والنّهاية».
* مقاييس نقد المتن عند الحافظ ابن كثير في «تفسيره».
* الرّوايات الإسرائيليَّة في تفسير ابن جرير الطَّبري.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والصّلاة والسّلام على إمام المرسلين.

كتبه

وضحة عبد الهادي عبد الرحمن المري



الفهارس العامة

❋ فهرس الآيات

❋ فهرس الأحاديث

❋ فهرس الآثار

❋ فهرس الرواة

❋ فهرس الراجع

❋ فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

طرف الآية	الصفحة

طرف الآية	الصفحة

طرف الآية	الصفحة
﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ﴾ (الحج: آية ٢٦)	١٨٧
﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ﴾ (المؤمنون: آية ١٢)	٤٧٨
﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ (الفرقان: آية ٢٥)	٢١٥
﴿وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا﴾ (الفرقان: آية ٣٨)	٢١٩
﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ (الشعراء: آية ١١٩)	٤٢٣
﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ (النمل: آية ٢٠)	٢٧٤
﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (النمل: من آية ٢٣)	٣٥٨
﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ (النمل: آية ٨٧)	١١٦
﴿فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (القصص: من آية ١١)	٤٢٦
﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾ (الأحزاب: ٥٦)	٢٩
﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾ (الأحزاب: ٣٣)	٣٠
﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ﴾ (سبأ: آية ١٤)	٢٢٦
﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ (سبأ: من آية ١٥)	٤٨٢
﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ (فاطر: من آية ٤١)	٣١٩
﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ (يس: آية ١٢)	٤٨٨
﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ﴾ (يس: آية ٢٨)	٢٠٨
﴿وكل في فلك يسبحون﴾ (يس: ٤٠)	٧٩
﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ (يس: ٣٨)	٣٦٣
﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾ (الصافات: آية ٧٧)	٣٦٧



فهرس الأحاديث



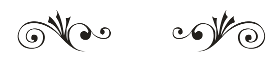
طرف الحديث	الصفحة
إنَّ طرف صاحب الصور منذ وكِّل به	١١٥
إنَّ عيسى بن مريم أسلمته أمه إلى الكتاب	٢٨٠
إنَّ الله خيرني بين أن يغفر لنصف أمّتي	٢٣٢
إنَّ الله قرأ طه ويس	٢١١
إنَّ الله لا ينام	٣٢٥
إنَّ الله لما فرغ من خلق السماوات	١١٠
إنَّ لله ملكاً لو قيل له التقم السماوات	٤٠٦
إنَّ الميت ليعذب ببكاء أهله	١٢
إنَّ يأجوج ومأجوج ليحفرون السد	٤٣٥
أنَّ هذه الآية نزلت: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	١٢٥
إنَّ هذه تجري حتى تنتهي لمستقر	٣٦٣
إنّي رأيت قرني الكبش	١٢٩
إنّي كنت أريت ليلة القدر	٢٢٦
أي فلان ما بلغ بك ما أرى	١٧١
بلغوا عني ولو آية	٢٧٦
بينا أنا قاعد إذ جاء جبريل ـ عليه السلام ـ	٢٥٠
ثمَّ يضرب الجسر على جهنّم	٢٥٥
جاء جبريل إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومعه ميكائيل	١٦٥
حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج	٢٧٤
حرَّض رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على الصف	١٤٥
خرج رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ زمن الحديبية	٥٠٨

طرف الحديث	الصفحة



فهرس الآثار

طرف الأثر	الصفحة



فهرس الرواة







فهرس المراجع

أبو شهبة، محمد بن محمد:

- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مكتبة السنة، الطبعة الرابعة.

الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد:

- أخبار مكة، دار الأندلس، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد:

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- الضعفاء، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
- أخبار أصبهان، دار الكتب العلمية، دلهي ـ طهران، الطبعة الأولىٰ.

الألباني، محمد ناصر الدين:

- ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة لابي عاصم، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٤١هـ ـ ١٩٩٣م.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، منشورات المكتب الإسلامي.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض ـ السعودية، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
- الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها من سقيمها،

المكتبة الإسلامية، عمان ـ الأردن، الطبعة الخامسة ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م.

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني:

- روح المعاني، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم:

- المسند الصحيح المختصر من السنن ـ المسمىٰ صحيح مسلم ـ دار الجيل بيروت ـ دار الأفاق الجديدة، بيروت ـ لبنان.

- التمييز، تحقيق: د. محمد مصطفىٰ الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض ـ السعودية.

الأندلسي، ابن أبي زمنين:

- تفسير القرآن العزيز، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة ـ محمد بن مصطفىٰ، دار الهارون الحديثية، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية:

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف:

- البحر المحيط، دار النشر ـ دار الفكر.

الباجي، سليمان بن خلف بن سعد:

- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح، تحقيق: د. أبو لبابة

حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل أبو عبد الله:

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.
- الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب ـ سوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٦م.
- الضعفاء، مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
- التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
- التاريخ الأوسط، دار الوعي، مكتبة دار التراث ـ حلب، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٧ ـ ١٩٧٧م.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق:

- البحر الزخار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٩هـ.

البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب:

- تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢ م.
- الكفاية في علم الرِّواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة.

البغدادي، إسماعيل باشا:

- هديَّة العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف

الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود:

- شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ محمد زهير الشاويش المكتب الإسلامي، دمشق ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الله النمر ـ عثمان جمعة ضميرية ـ سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز:

- معجم الصحابة، محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان ـ الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

البستي، محمد بن حبان بن أحمد:

- صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل:

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد وأبي إسحاق السيد بن محمود، دار الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الاولىٰ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين:

- الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي ـ جدة، الطبعة الأولىٰ.
- دلائل النبوة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ.

- الزهد الكبير، تحقيق أحمد عامر حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٦، بيروت ـ لبنان.

- مناقب الشافعي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٥ ـ ١٩٩٥م.

- السنن الكبرىٰ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنات، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م.

- شعب الإيمان، تحقيق: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

الترمذي، محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة:

- الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٨م.

- العلل الكبير، عالم الكتب، الطبعة الأولىٰ.

التهانوي، ظفر أحمد العثماني التهانوي:

- إعلاء السنن، تحقيق: محمد تقي عثماني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ١٤١٨ هـ.

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم:

- الكشف والبيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد:

- تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

الحاكم ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله:

- المستدرك على الصحيحين ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

الحنبلي ، محمد بن أبي الفتح البعلي:

- المطلع على أبواب الفقه ، تحقيق: محمد بشير الأدلبي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

الخازن ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي:

- لباب التأويل في معاني التنزيل ، دار الفكر ، بيروت ـ لبنان ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

الخطابي ، أبو سليمان حمد بن محمد البستي:

- معالم السنن ، المكتبة العلمية ، الطبعة الثانية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

الخطيب ، محمد عجاج بن محمد تميم:

- السنة قبل التدوين ، دار الفكر ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

الدّارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد:

- سنن الدارقطني ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، حسن عبد المنعم شلبي ، عبد اللطيف حرز الله ، أحمد برهوم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

- الضعفاء والمتروكين ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض ـ السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

- سؤالات الحاكم، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

- سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي ـ باكستان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ.

الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد:

- الكنىٰ والأسماء، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

الذَّهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان:

- سير أعلام النبلاء، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ.

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة ـ أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الاسلامية ـ مؤسسة علوم القرآن، جدة ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

- تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

- ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.

- المغني في الضعفاء، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الجامعة الإسلامية بالمدينة، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ.

- تجريد أسماء الصَّحابة ، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان .

- تذكرة الحفاظ ، دار الفكر العربي .

الذهبي ، د. محمد حسين:

- التفسير والمفسرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان .

الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر:

- مختار الصحاح ، تحقيق: محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .

الرازي ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس:

- الجرح والتعديل ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢م .

- تفسير ابن أبي حاتم ، تحقيق: أسعد محمد الطيب ، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز ، مكة المكرمة ـ السعودية ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .

- المراسيل ، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الأولىٰ ، ١٣٩٧هـ .

- علل الحديث ، تحقيق: د. سعد بن عبد الله الحميد ، و د. خالد ابن عبد الرحمن الجريسي ، مطابع الحميضي ، الطبعة الأولىٰ ، هـ ـ ٢٠٠٦ م .

الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر التميمي:

- مفاتيح الغيب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م .

الرازي ، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد:

- الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي علىٰ سؤالات البرذعي ، تحقيق: د. سعدي

الهاشمي، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني:

- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف:

- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق: سلطان الطبيشي، الطبعة الأولىٰ، دار ابن خزيمة، الرياض ـ السعودية، ١٤١٤هـ.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن:

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

السلمي، العز بن عبد السلام:

- تفسير العز بن عبد السلام، تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:

- الحاوي للفتاوي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الطبعة الأولىٰ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

- أسماء المدلسين، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ.

- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر ـ لبنان، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض ـ السعودية.

- الدر المنثور، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٣م.

- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

- جمع الجوامع، تحقيق: خالد عبد الفتاح شبل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

- مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا، تحقيق: الشيخ سمير القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ دار الجنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

- تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد:

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن يحيىٰ المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

- الفتح الرباني من فتاوىٰ الإمام الشوكاني، تحقيق: أبو مصعب محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء ـ اليمن.

أحمد بن محمد بن حنبل:

- المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

- العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني ـ بيروت ـ الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار:

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

الصاحب، إسماعيل بن عباد:

- المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع:

- المصنف، المجلس العلمي ـ الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

الضياء المقدسي، محمد بن عبد الواحد بن أحمد:

- الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الله دهيش، طبع علىٰ نفقة المحقق، الطبعة الأولىٰ.

الطبراني، سليمان بن أحمد:

- المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولىٰ.

- المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٣م.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير:

- جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠ م.

الطرابلسي، إبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي:

- التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة:

- بيان مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٩٤م.

الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله:

- شرح الطيبي علىٰ مشكاة المصابيح المسمىٰ «الكاشف عن حقائق السنن»، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة ـ الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

العثيمين، محمد بن صالح:

- شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، تحقيق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا للنشر، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح:

- معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.

العراقي، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم، المدلسين، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب ـ د. نافذ حسين حماد، دار الوفاء، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين:

- التقييد والإيضاح شرح مقدَّمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد

عثمان ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٣٨٩هـ.

- ذيل ميزان الاعتدال ، تحقيق: علي محمد معوض ـ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

العسقلاني ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر:

- معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة ، تحقيق: أبي عبد الله محمد بن محمد المصطفىٰ الأنصاري ، مكتبة المسجد النبوي الشريف ، المدينة النبوية ـ السعودية ، ١٤٢٢ هـ.

- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد ، مكتبة بن تيمية ، القاهرة ـ مصر ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠١هـ.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، دار الفكر ، موقع مكتبة المدينة الرقمية.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان ، ١٣٧٩هـ.

- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن بن أحمد التويجري ، دار العاصمة ـ الغيث ، السعودية ، الطبعة الاولىٰ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

- تهذيب التهذيب ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، الهند ، الطبعة الأولىٰ ، ١٣٢٦هـ.

- تقريب التهذيب ، تحقيق: حسان عبد المنان ، بيت الافكار الدولية ـ عمان ، ٢٠٠٥ م.

- الإصابة في تمييز الصحابة ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٢هـ.

- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق ، دار البشائر ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ ـ ١٩٩٦م.

- النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح ، النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، دار إحياء التراث العرب ، بيروت ـ لبنان ، تحقيق: ضمن كتاب سبل السلام.

عصام موسىٰ هادي:

- الروض الداني في الفوائد الحديثية للعلامة الألباني ، المكتبة الإسلامية ، عمّان ـ الأردن ، الطبعة الاولىٰ ، ١٤٢٢هـ.

العقيلي ، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسىٰ:

- الضعفاء الكبير ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي ، دار المكتبة العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

- العقيلي ، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسىٰ ، الضعفاء الكبير ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي ، دار المكتبة العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

العلائي ، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي:

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

علي بن عبد الله الصّياح:

- جزء من علل ابن أبي حاتم ـ محقق من أول المسألة رقم (١٠٨٩) إلىٰ نهاية

المسألة رقم (١٢٣٩) تحقيقاً ودراسة، رسالة دكتوراة، إشرافُ: د. علي بن عبد الله الزبن، كلية أصول الدين، ١٤٢١هـ.

الفاكهي: أبو عبد الله محمد بن إسحاق:

- أخبار مكة، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار الخضر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان:

- المعرفة والتاريخ، تحقيق: د. أكرم العمري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨١م.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي:

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت ـ لبنان.

القاضي، عياض اليحصبي:

- الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ، موقع يعسوب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر:

- الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم:

- المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، دار ابن كثير، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبىٰ بكر بن عبد الملك:

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرىٰ الأميرية، مصر،

الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.

المديني، علي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن:

- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية، ١٤٠٤هـ.

مرتضىٰ الزُّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق،

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج:

- تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

المصري، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي:

- لسان الميزان، دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيىٰ اليماني:

- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

المليباري، حمزة عبد الله:

- علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي:

- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ.

- فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرىٰ ـ مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥٦هـ.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن:

- الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب ـ سوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٣٦٩هـ.

- السنن الكبرىٰ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري ـ د. سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

- المجتبىٰ من السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ـ سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ.

النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود:

- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

النمري، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر:

- الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الطبعة الاولىٰ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م.

النووي، أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مرّي:

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

- حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار ، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة السادسة .

الهروي ، الملا نور الدين أبو الحسن علىٰ بن سلطان محمد القاري:

- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم ، دار الأرقم ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولىٰ .

الهيثمي ، علي بن أبي بكر بن سليمان:

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الفكر ، بيروت ـ لبنان ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م .

- كشف الأستار عن زوائد البزار ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

- المقصد العلي في زوائد أبي يعلىٰ الموصلي ، تحقيق: سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد:

- أسباب النزول ، تحقيق: أحمد ميرين سياد البلوشي ، مكتبة الكوثر ، الرياض ـ السعودية ، الطبعة الأولىٰ .

أبو زرعة الرازي ، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد:

- الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي علىٰ سؤالات البرذعي ، تحقيق: د. سعدي الهاشمي ، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

أبو السعود ، محمد بن محمد بن مصطفىٰ:

- إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم ، تحقيق: محمد بن محمد مصطفىٰ

العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير:

- تفسير مقاتل بن سليمان، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولىٰ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث:

- سؤالات أبي عبيد الآجري في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، مكتبة دار الاستقامة، ١٩٩٧م.

أبو يعلىٰ، أحمد بن علي بن المثُنىٰ بن يحيىٰ:

- مسند أبو يعلىٰ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ـ دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد:

- الفرج بعد الشدة، دار البشائر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ.

ابن أبي يعلىٰ، أبو الحسين محمد بن محمد:

- طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد فقي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم:

- أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري:

- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. ـ باب القاف مع الواو.

ابن الإعرابي، أبو عبد الله محمد بن زياد:

- معجم ابن الإعرابي، تحقيق: أحمد ميرين سياد البلوشي، مكتبة الكوثر ـ دار الكتب العلمية، الرياض ـ بيروت، الطبعة الاولىٰ.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم:

- مجموع الفتاوي، تحقيق: أنور الباز ـ عامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٥م.
- منهاج السنة النبوية، مؤسسة قرطبة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد:

- زاد المسيرفي علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، تحقيق حسن السقاف، دار الإمام النووي ـ الأردن، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م. (١ | ١٤٣).
- العلل المتناهية في الاحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣م.
- غريب الحديث، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٥م.
- الموضوعات الكبرىٰ، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد:

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

- المجروحين من المحدثين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، السعودية ـ الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٣م.

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد:

- الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر.

ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد:

- شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، مكتبة الرشد، السعودية ـ الرياض، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٠م.

- التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، دار البيان، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩م.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع:

- الطبقات الكبرىٰ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

ابن سمعون الواعظ، أبو الحسين محمد بن أحمد:

- أمالي ابن سمعون، تحقيق: عامر حسن بصري، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولىٰ، ٢٠٠٢م.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان:

- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

النميري، أبو زيد عمر بن شبة:

- تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: علي محمد دندل ـ ياسين سعد الدين بيان، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن:

- معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر ـ سوريا، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله:

- أحكام القرآن، تحقيق: علي محمد البجادي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ابن عادل الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي:

- اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

ابن عدي الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله:

- الكامل في الضعفاء، تحقيق: يحيىٰ مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

ابن عراق الكناني، أبو الحسن علىٰ بن محمد:

- تنزيه الشريعة المرفوعة، تحقيق: عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٩٨١م.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا:

- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ابن قدامة، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد:

- المغني، تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي ـ د. عبد الفتاح محمد

الحلو، دار هجر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك:

- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر:

- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ـ سورية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ مكتبة المنار الإسلامية ـ بيروت ـ الكويت، الطبعة الرابعة عشرة: ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر:

- البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت ـ لبنان.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تعليق: ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي بن حسن بن علي، دار العاصمة، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ.
- تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمود حسن، دار الفكر، الطبعة الجديدة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

- تفسير القرآن العظيم، تحقيق د. السيد محمد السيد وآخرون، دار الحديث، القاهرة ـ مصر، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

- قصص الأنبياء، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الحديث، القاهرة ـ مصر.

- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن أبي نصر:

- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ.

ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر:

- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، دار المعارف، ١٤٠٤هـ.

ابن معين، أبي زكريا يحيىٰ بن معين:

- معرفة الرجال، تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- سؤالات ابن الجنيد، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

- تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م.

- تاريخ ابن معين رواية الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق ـ سورية، ١٤٠٠هـ.

ابن منظور، محمد بن مكرم:

- لسان العرب، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى.

ابن الكيال، محمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات:

- الكواكب النيرات، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت.

ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر:

- العلل، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

يوسف بن عبد الهادي بن مبرد الحنبلي:

- سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، طبعة دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.



فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة

